الجمهوريّة العربيّة السوريّة
وزارة التّعليم العالي
جامعة دمشق
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

بحث أُعدَّ لنيل درجة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

((التّنافس الدّولي على نفط الخليج العربيّ
وأثره في سياسات القوى الدّوليّة
"1945-1991"))

إشراف :أ. د نجاح محمد

إعداد: سومر سيف الدّين حزنقور

1434 هـ - 2013 م

مخطط البحث

المقدمة: حول أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته والتعريف بأهم مصادره ومراجعه. ..... ص 7

الفصل الأول التمهيدي: موجز عن أوضاع دول الخليج العربي والتنافس الدّولي على نفطها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945: ..... ص 17

أولاً– موجز أوضاع دول الخليج العربي والوطن العربي العامة حتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945. .....ص 17

ثانياً– موجز التعريف بالقوى العظمى الدّوليّة المتنافسة على نفط الخليج العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. .....ص 20

ثالثاً– الاكتشافات النّفطية في الخليج العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945:

1– ظهور النّفط وبروز أهميته عالمياً. .....ص 21

2– الاكتشافات النّفطيّة الخليجيّة حتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945: ...ص 24

أ– إيران. .....ص 25

ب–العراق. .....ص 25

ت–البحرين. .....ص 26

ث–السعودية. .....ص 27

ج– الكويت. .....ص 28

ح– قطر. .....ص 29

رابعاً– شركات النّفط العالميّة ودورها في التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي: .... ص 29

1– أهم الشّركات النّفطيّة الكبرى في منطقة الخليج العربي. .....ص 29

2– الدّور الاقتصاديّ والاستراتيجيّ والسّياسيّ للشقيقات السّبع. .....ص 32

خامساً– السياسات النّفطيّة وتنافس القوى الدّولية حتى عام 1945: .....ص 36

1– السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني – الفرنسي حتى عام 1945. .....ص 38

2– السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني – الأمريكي حتى عام 1945. .....ص 40

سادساً– أبرز الانعكاسات العربيّة والعالميّة للسياسات النّفطيّة الدّوليّة حتى عام 1945:ص 50

1– السياسة النّفطيّة واتفاقيات التجزئة في بلاد الشام: سايكس _ بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 وسان ريمو 1920.....ص 51

2– السياسة النّفطيّة: اتفاقية الخط الأحمر 1928. ..... ص 53

3– السياسة النّفطيّة: اتفاقية أكناكاري 1928. ..... ص 54

الفصل الثاني: التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في السياسات الدّوليّة وانعكاساتها الخليجيّة والعربيّة والعالميّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945 حتى مشروع إيزنهاور عام 1957:

أولاً– أبرز متغيّرات الوضع الدّولي (1945–1957). .....ص 61

ثانياً– أبرز متغيّرات الوضع الخليجي والوضع العربي ومنه متغيّرات الصراع العربي _ الصهيوني (1945 1957). ..... ص 62

ثالثاً– السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1945–1957): .....ص 64

1- السّياسة النّفطيّة الأمريكيّة (1945-1957). .....ص 67

2- السّياسة النّفطيّة السّوفييتيّة (1945-1957). .....ص 74

3- السّياسة النّفطيّة الأوربيّة الغربيّة (1945-1957). .....ص 78

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة

(1945-1957):..... ص 82

1- السياسة النّفطيّة: مشروع مارشال 1946. ..... ص 84

2- السياسة النّفطيّة: مبدأ ترومان 1947. ..... ص 87

3- السياسة النّفطيّة: تعديل نظم التسعير 1947. .....ص 89

4- السياسة النّفطيّة: قيام الكيان الصهيوني 1948. ..... ص 90

5- السياسة النّفطيّة: الخلافات حول مدّ أنابيب النّفط وانقلاب حسني الزعيم في سوريا 1949. .....ص 94

6- السياسة النّفطيّة: الأزمة الإيرانيّة (1951-1953). ..... ص 97

7- السياسة النّفطيّة: حلف بغداد 1955. ..... ص 102

8- السياسة النّفطيّة: عدوان السويس 1956. ..... ص 105

الفصل الثالث: التنافس الدّوليّ على نفط الخليج العربيّ وأثره في السياسات الدّوليّة وانعكاساتها الخليجيّة والعربيّة والعالميّة منذ مشروع إيزنهاور عام 1957 حتى اندلاع حرب تشرين التحريرية عام 1973:

أولاً- أبرز المستجدات على الساحة الدّوليّة (1957-1973). .....ص 115

ثانياً- أبرز مستجدات الوضع الخليجي والعربي ومنه مستجدات الصراع العربيّ الصهيونيّ (1957 1973). ..... ص 116

ثالثاً- السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1957-1973): ..... ص 118

1- سّياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّفطيّة (1957-1973). .....ص 123

2-سياسة الاتحاد السوفييتي النّفطيّة(1957-1973). .....ص 128

3-سياسة أوروبا الغربيّة النّفطيّة(1957-1973). .....ص 133

4-سياسة اليابان النّفطيّة(1957-1973). .....ص 138

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة(1957-1973): .....ص 142

1-السياسة النّفطيّة: مبدأ إيزنهاور عام 1957. ..... ص 143

2- السياسة النّفطيّة: الثورة العراقية 1958. ..... ص 145

3-تأسيس منظمة الأوبك OPEC 1960. ..... ص 149

4-السياسة النّفطيّة: عدوان حزيران 1967. ..... ص 153

5-تأسيس الأوابك Oapec عام 1968. ..... ص 158

6-تأميم الثروة النّفطيّة الوطنيّة (1957-1973). ..... ص 159

7- السياسة النّفطيّة: مبدأ نيكسون 1969. ..... ص 163

8- السياسة النّفطيّة: الانسحاب البريطانيّ من الخليج 1972. ..... ص 166

الفصل الرابع: التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في السياسات الدّوليّة وانعكاساتها الخليجيّة والعربيّة والعالميّة منذ اندلاع حرب تشرين عام 1973 حتى نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991:

أولاً- الوضع الدّولي: أبرز المتغيّرات(1973-1991). ..... ص 173

ثانياً- الوضع الخليجيّ والوضع العربي ومنه الصراع العربي الصهيوني: أبرز المتغيرات (1973-1991). ..... ص 174

ثالثاً- السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1973-1991). ..... ص 176

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة (1973-1991):

1- انتصار تشرين عام 1973 والحظر النّفطي وأثره على القوى الدّوليّة: ..... ص 183

أ- انتصار تشرين والحظر النّفطي 1973. ..... ص 183

ب-تأثير الحظر النّفطي على القوى الدّوليّة: ..... ص 193

1ً- تأثير الحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة. ..... ص 193

2ً- تأثير الحظر النّفطي على أوروبا الغربيّة. ..... ص 201

3ً- تأثير الحظر النّفطي على اليابان. ..... ص 206

2- السياسة النّفطيّة: الثورة الإيرانيّة عام 1979. .....ص 209

3- السياسة النّفطيّة: مبدأ كارتر عام 1980. ..... ص 211

4- السياسة النّفطيّة: تشكيل قوات الانتشار السريع عام 1980. .....ص 214

5- السياسة النّفطيّة: الحرب العراقيّة – الإيرانيّة (1980 _ 1988). .....ص 217

6- الغزو العراقي للكويت (1990 _1991) والسّيطرة الغربيّة وبخاصةً الأمريكيّة على حقول النّفط العربيّة في الخليج العربي: ..... ص 225

أ- الغزو العراقي للكويت عام 1990. ..... ص 225

ب- السيطرة الأمريكيّة على النّفط الخليجي العربي ودوله. ..... ص 235

7- تزايد التبعيّة الخليجيّة العربيّة للغرب وزعامته الأمريكيّة خاصةً: أهم العوامل: ص 238

أ- العامل السياسي:..... ص 240

1ً- التجزئة التي يعيشها الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام. .ص 240

2ً- العامل العسكري والأمني..... ص 242

ب-العامل الاقتصادي المالي والتنميّة الفاشلة. ..... ص 243

ت-العامل الاجتماعي والثقافي. 247

الخاتمة: .....ص 249

الملاحق: .....ص 255

الخرائط: ..... ص 292

الجداول: ..... ص 298

المصادر والمراجع: ..... ص 300

المقدمة: حول أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته والتعريف بأهم مصادره ومراجعه:

أولاُ: حول سبب اختيار البحث وأهميته.

ظهر التّنافس والصّراع بين الدّول منذ بداية تَشكُّلها، غير أنّ التّنافس الذي شهده القرن العشرون كان مختلفاً ولم تعرف البشرية مثله من قبل، فقد شكّل النّفط أحد أهمِّ أسباب هذا التنافس بين القوى الدّوليّة كونه أحد أهم مصادر الطّاقة التي عرفتها البشريّة. يقول الباحث مايكل كلير: بأنّه وبعد دراسته للحروب في أسيا وأوروبا توصَّل إلى أنّ " الموارد وليس الخلافات بين الحضارات أو الهويات، هي أساس معظم الصراعات المعاصرة " ([1]). ومن جانب آخر فإنّ النفط هو إحدى الثورات التي مرّ بها تاريخ البشرية، يقول أبو الحسن بني صدر حول هذا الموضوع: " إنّ البشرية مرَّت بستِّ ثورات للطّاقة آخرها وأهمّها الثّورة النفطيّة، وهذه الثورات هي: اكتشاف النار، اختراع الزراعة أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، اختراع البارود، طاقة البخار والزيت، النفط والذي مازلنا نعيش ثورته حتى الآن، ونحن مع بداية ثورة سابعة هي ثورة الذرة"([2]).

وفي ظلِّ التنافس والصراع للسيطرة على مناطق النّفوذ في العالم شكّلت منطقة الخليج العربيّ وعلى مدى أكثر من أربعة عقود من الحرب الباردة، إحدى المناطق الرئيسة في حسم مسألة تنافس القوى عليها، في ضوء أنّها تضمُّ أكبر احتياطي نفطيّ مؤكّدٍ ومتاح للسيطرة عليه من قبل العالم الغربيّ. وقد ارتبطت أزمات هذه المنطقة والحروب والصّراعات التي دارت فيها، أو بالقرب منها بالنّفط وبالتّنافس عليه. ولن نقول أنّ النّفط هو السبب الوحيد للتنافس على منطقة الخليج العربي فهذه المنطقة شهدت تنافساً مستمرَّاً على مرّ التاريخ بين القوى الدّوليّة بسبب موقعها الاستراتيجي المهِّم، غير أنّ النّفط لعب دوراً أساسياً ومهمّاً في هذا التنافس منذ أن تمّ اكتشافه فيها.

([1]) - كلير، مايكل: دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط " ترجمة هيثم غانم، دار الشرق للطباعة والنشر، ط1، 2007، ص 10

([2]) - بني صدر، ابو الحسن: النفط والسيطرة، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط، 1980، ص 87 - 124

إنّ تاريخ النّفط في الخليج العربي هو تاريخ التّنافس عليه من قبل القوى الدّوليّة، فما الخلفيّة التاريخيّة لهذا التّنافس ؟ وما تطوّراته وتأثيراته في سياسات القوى الدّوليّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى نهاية حرب الخليج الثانيّة عام 1991 ؟ أسئلة محفّزة للعمل للإجابة عليها، طبعاً بالإضافة إلى أهمية موضوع البحث.

تأتي هذه الأهميّة من أنّ دراسته تتناول الفترة بين عامي (1945–1991) التي تُعدُّ من أهمّ الفترات على الصّعيدين العالمي بشكل عام والعربيّ بشكل خاص، فعلى الصعيد العالميّ يشكّل عام 1945 نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة، وبروز الفائز الأكبر في هذه الحرب ألا وهو الولايات المتّحدة الأمريكيّة، التي تزعّمت المعسكر الرأسمالي الغربي مقابل بروز الاتحاد السوفييتي الذي تزعّم المعسكر الاشتراكي الشرقي، أمّا على الصعيد العربي فقد شهد عام 1945 حدثاً هاماً هو تشكّل جامعة الدّول العربيّة من الدّول التي كانت قد اعتبرت مستقلة، وكان استقلالها نسبياً، أي مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق ولبنان والاردن، والتي حاز معظمها فيما بعد على استقلالهم السياسي التام، كسوريا ومصر والعراق وغيرها. أمّا نهاية فترة الدراسة فستكون في عام 1991 الذي شهد تغيّراً دوليّاً وبدايةً لمرحلة جديدة من تاريخ العالم تَمثّل بنهاية الحرب الباردة مع سقوط الاتحاد السوفييتي وبداية النظام العالمي الأمريكي الجديد وسيطرته على العالم، ونهاية حرب الخليج الثانيّة والسيطرة الأمريكيّة على المنطقة الخليجيّة وتبعية هذه المنطقة للغرب.

وستُسلِّط الدّراسة الضّوء على دور النّفط وأثره في الحرب الباردة بين الطّرفين حتى استلام ميخائيل غورباتشوف زعامة الاتحاد السوفييتي، وقيامه بسياسة إعادة البناء (البريسترويكا) منذ عام 1985، ثمّ بدايات واستمرار عملية انهيار المعسكر الاشتراكي حتى عام 1991 الذي شهد تفكّك الاتحاد السوفييتي. إضافة لذلك ستركّز الدّراسة على دور النّفط في التأثير على سياسات أوروبا الغربيّة واليابان خلال الفترة نفسها. هذه الفترة التي كان لابدَّ لها من أن تُلقي بظلالها على المنطقة العربيّة، بالتوازي مع تشكّل جامعة الدول العربيّة وتصاعد حركة التحرر العربيّة وحصول الدّول العربيّة على استقلالها.

إنّ منطقة الخليج العربيّ، كانت تحظى بالاستقلال الشكلي في بعض أجزائها (في المملكة العربية السعوديّة وسلطنة مسقط، وإمامة عمان والتي أصبحت دولة واحدة عام 1955 عرفت

بسلطنة عمان)، وحصلت الكويت على استقلالها في عام 1961، وكان استقلال البحرين وقطر في عام 1971 بعد تشكّل دولة الإمارات العربية المتّحدة في نفس العام، كل هذا بالتوازي مع ازدياد وتيرة حروب الصراع العربي الصهيوني الرئيسة: عام 1948، وحرب عام 1956، وحربي عام 1967 وعام 1973، ومعركة الأحلاف (حلف بغداد 1955) والوحدة السورية المصرية عام 1958، ثمّ الانفصال عام 1961، والثورة في العراق عام 1958، والثورة الإيرانيّة عام 1979، وحربي الخليج الأولى (1980– 1988) والثانيّة (1990– 1991)..... الخ.

سبب اختياري لموضوع البحث هو مرتبط بالدرجة الأولى بأهميته هذه المذكورة، المتعلّقة أولاً بأهميّة منطقة الخليج العربي، والمتعلقة ثانياً بأهمية النّفط ودوره في التأثير في السّياسات الدّوليّة بشكل عام وعلى المنطقة العربيّة بشكل خاص بما فيها هذه المنطقة، والمتعلقة ثالثاً بأهميّة حامله الزمني وما يتضمنه من أحداث خطيرة ومؤثرة على كل المستويات الدّوليّة والعربيّة والخليجيّة.

ولا شك أنّه من أسباب اختيار موضوع البحث أيضاً التّطلع إلى تحقيق أهداف هامة ومنها حل بعض من الإشكاليات المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانياً: إشكاليّة البحث وأهدافه:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع النّفط والتي أكنُّ لها كل الاحترام والتقدير، غير أنّه ومن خلال مطالعاتي حول الموضوع أملت أني أستطيع تقديم رؤية وتحليل جديدين في ضوء المستجدّات والأحداث التي شهدها وتشهدها منطقتنا العربية بشكل عام والخليجيّة بشكل خاص، ومحاولة حلٍّ اشكالية هامة متعلقة به وهي الآتيّة:

الإشكاليّة الأولى تتلخص بالآتي: العرب هم أصحاب النّفط .... وبالتالي ونتيجة للأهميّة الدّوليّة التي نالها كأهم مصدر من مصادر الطاقة، فمن المفترض أنّ يشكّل هذا العنصر عامل قوّة للدّول العربيّة الخليجيّة وبخاصةً فيما يتعلق بموقعها العالمي اقتصادياً وسياسياً، غير أنّه شكّل على العكس عامل ضعف وخضوع وتبعيّة للغرب الاستعماري، وبدلاً من أن تحتل الموقع الأقرب إلى المركز في حلقات النظام العالمي فإنّها انحصرت في أطرافه.

الإشكاليّة الثانيّة: تتحدّث عن زمان ومكان ظهور النّفط ... فقد اختلفت الروايات حولها ما بين المشرق العربي والولايات المتّحدة الأمريكيّة وروسيا.

يهدف البحث _ من جملة ما يهدف إليه_ إلى دراسة هاتين الإشكاليّتين والإجابة عنهما بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى أبرزها الآتيّة:

1- بيان ما سبب التّنافس الدّوليّ على منطقة الخليج العربيِّ ؟ هل يعود إلى عامل النّفط ؟ أم أنّ هناك أسباباً ودوافعَ أخرى ! ولماذا هذا الاندفاع من جانب القوى الدّوليّة على هذه الثّروة الاستراتيجية المهمّة... ؟ هل لأنّ أراضيها فقيرةٌ بها..؟ أم لأنَّ استهلاكها يفوقُ إنتاجها ! أم لأنَّ هناك أسباباً ودوافع أخرى ترتبط بالهيمنة ؟.....

2- معرفة كيف احتلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة مركز الصدارة بعد الحرب العالميّة الثّانية في السّاحة الدّوليّة ؟ ولماذا تحوّلت إلى مستورد للنّفط بعد أن كانت مصدّرة له ؟ ولماذا تحوّلت منطقة الخليج العربي إلى مجال واسع لما يسمى "المصالح القوميّة الأمريكيّة"؟.....

3- توضيح كيف كان الردُّ السوفييتيُّ على السّياسات النّفطيّة الغربيّة في منطقة الخليج العربيّ ؟ ولماذا حاول السوفييت التّدخّل في الصّراع من البابين العراقي والإيراني ؟ هل لأنّهم بحاجة إلى النّفط ؟ أم أنّ هناك دوافعَ أخرى ترتبط بالصّراع بين القوتين العظميين؟.....

4- بيان كيف كانت سياسات القوى الدّوليّة أثناء العدوان الثلاثيّ على مصر عام 1956؟ وهل له صلة بالصراع الدّوليّ على منطقة الخليج العربي ؟ وهل كانت هناك مصالح وتأثيرات نفطيّة في هذه الحرب ؟ .....

5- معرفة هل تُحسن الدّول العربيّة استخدام ثرواتها النّفطيّة لتحقيق أهدافها السّياسيّة، وخدمة قضاياها القوميّة والمصيريّة ؟ أم أنّ القوى الدّوليّة المتنافسة هي التي تحدِّد شروط اللعبة وتتحكَّم بنتائجها التي تنعكس في الكثير من الأحيان سلبا على واقعنا وقضايانا العربية.

6- بيان ما هو دور النّفط في حرب الخليج الأولى ؟ وهل كانت حرباً نفطيّة بالدرجة الأولى ؟ أم أنّها اختلفت بأسبابها وتداعياتها ! وكيف كانت سياسات القوى الدّوليّة خلالها ؟

7- بيان ما التأثيرات النّفطيّة لحرب الخليج الثّانية ؟ هل كانت مسألة السّيطرة على مصادر النّفط في الخليج العربي الهدف الأوّل والأهم بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة ؟ وما مواقف القوى الدّوليّة الأخرى من هذه الحرب ؟

8- توضيح أسباب التبعيّة شبه الكاملة لدول الخليج العربي للسيطرة الغربيّة الاستعماريّة، هل هي عائدة لأسباب داخليّة أو خارجيّة أم الاثنين معاً ومن منطلق وقانون علاقة الداخل بالخارج.

ثالثاً: منطلقات البحث المعرفيّة والمنهجيّة:

يمكنني إيجاز هذه المنطلقات التي آمل أن أقدِّم من خلالها ولو بعض الجديد والمفيد علمياً ووطنياً، بالمنطلقات المعرفية والمنهجية المترابطة الآتية:

المنطلق الأوّل: هو القناعة بأنّ النظرة المنهجية العلمية الصحيحة للتاريخ هي التي تؤمن بغائيته، وبقوانين جدلية حركته وأحداثه، ووحدة أبعاده، والتي ترفض بالتالي أن تُخْتَزَلَ أحداثه في الحدث السياسي، وأن تختزل أبعاده في البعد الماضوي، وتستوعب بالتالي استمرارية وجدلية حركة التّطور التاريخي من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل، مما يفسر حرصي على تقديم الفصل الأوّل التمهيدي الذي من شأنه الربط ما بين الأحداث التاريخيّة المتعلقة بموضوع البحث حول التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدّوليّة ما بين عامي 1945- 1991، وما بين المرحلة التاريخيّة السابقة لها عبر التاريخ وبخاصةً منذ اكتشاف النّفط في المنطقة مع مطلع القرن العشرين، وذلك لاستيعاب المعطيات والعوامل المؤثرة وذات الوجود المستمر في المرحلتين، كلياً وجزئياً.

المنطلق الثاني: هو الإيمان بوحدة التاريخ الانساني، من حيث كونه تاريخاً مترابطاً بفعل وجود علاقة جدليّةٍ، أي تبادلية لفعلي التأثير والتأثر، بين مختلف أقوامه وأممه ودوله ومؤسساته العالميّة والاقليميّة، وهذا مما يفسِّر حرصي على متابعة موضوع الدّراسة المتعلق بالتنافس الدّولي

على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدّوليّة ما بين عامي (1945–1991) من خلال وضعه في السياق الصحيح في إطار الأوضاع الدّوليّة المتأثِّرة به، والمؤثِّرة عليها.

المنطلق الثالث: هو الإيمان بوحدة التاريخ العربي التي لا تعني وحدة التفاصيل ونفي التنوع والخصوصيّة لتاريخ كل بلد من البلدان العربيّة، ومنها منطقة الخليج العربيّ، وإنّما تعني وحدة التطوُّر التاريخيِّ للأمة العربيّة في خطوطه العامّة المشتركة التي تشكِّل إطارها القومي العربي التاريخي العام، مما فرض عليّ تناول الدراسة المذكورة ضمن هذا الإطار أولاً، وضمن الخصوصيّة القطريّة لكل من دول الخليج العربي ثانياً، ومنها متغيرات المضمون الجغرافي _ السياسي لكل منها.

المنطلق الرابع: هو القناعة بأنّ الكيفيّة المنهجيّة العلميّة التي يجب أن أتبعها في هذه الدراسة كما هي الحال بالنسبة لأيّة دراسة تاريخيّة، قائمة على الالتزام بجميع قواعد منهجيّة البحث العلمي التاريخي، أي قواعد المعرفة التاريخيّة المنظَّمة القائمة على الرؤية الشموليّة والمعالجة الموضوعيّة المستندة إلى التوثيق والنقد والتحليل، وإلى صحة الصياغة والتركيب، عرضاً ولغةً. وكذلك إلى فهم المضمون النسبي لبعض المصطلحات، بمعنى تغيّره من مرحلة تاريخيّة إلى أخرى، وإلى مشروعيّة استخدام مصطلحات حديثة للدلالة على ظواهر قديمة بشرط أن يكون هذا الاستخدام ضمن إطار دلالتها العلميّة الصحيحة.

المنطلق الخامس: هو الإيمان بجدلية الداخل والخارج في فهم الأحداث التاريخيّة وتحليلها، وعلى أنّ الداخل هو الأساس ولا يكون تأثير الخارج إلا من خلاله، مما يوجب على الباحث رفض التضخيم أو التحجيم لأي من العوامل الخارجيّة والداخليّة، ومنها عامل المؤامرة، التي وكما عليه أن لا ينفي دورها في صنع الأحداث، فإنّ عليه أن لا يقوم بتضخيمها، وأن لا يقلل من دور العوامل الذاتيّة، ولكن دون جلد للذات أو تعصُّب لها على حساب الحقيقة، متطلعاً إلى بيان الدّور الحقيقي لجميع العوامل.

رابعاً: التعريف بأبرز مصادر ومراجع البحث:

اعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع العربيّة والأجنبيّة أهمها الآتي:

1- اعتمد مجموعة من الوثائق الأمريكيّة أهمّها مذكرات وتوجيهات مجلس الأمن القومي الأمريكي، ومنها مذكرة مجلس الأمن القومي الأمريكي رقم 238 تاريخ 13 شباط 1976 حول سياسة الولايات المتّحدة تجاه الخليج العربي. وأيضاً مذكرة توجيه من الأمن القومي رقم 45 تاريخ 20 أب 1990 حول السياسة الأمريكيّة ردَّاً على الغزو العراقي للكويت. وبالإضافة إلى ذلك تناول البحث مجموعة من الوثائق الأمريكيّة المترجمة إلى العربية والمنشورة في بعض الكتب.

2- مجموعة من الوثائق البريطانيّة، أهمّها محاضر جلسات مجلس الوزراء البريطاني العائدة لسنة 1973، ومنها محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 16 تشري الأول 1973 قبل الحظر النّفطي العربي بيوم واحد.

3- مجموعة من المذكّرات أهمّها مذكّرات أنتوني أيدن رئيس الوزراء البريطاني، ومذكّرات الرئيس الأمريكي نيكسون إضافةً لمذكّرات وزير الدّفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر، وهذه المذكّرات تُعدُّ مصدراً مهمّاً لإغناء معلومات البحث نظراً لمعاصرتها ومشاركتها في الأحداث.

4- اعتمد البحث على مجموعة من الكتب الأجنبية أهمّها كتاب (Odell, **Peter R**) النّفط والقوّة العالميّة " خلفية أزمة الطّاقة"، الذي يتناول السياسات النّفطيّة الدوليّة من الحرب العالميّة الثانيّة وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، ويركّز على السياسات النّفطيّة الأمريكيّة والسوفييتية. وكتاب (Spanier, **John**) السياسة الخارجيّة الأمريكيّة منذ الحرب العالميّة الثانيّة، الذي يتكلّم بشكل عام عن السياسة الخارجيّة الأمريكيّة منذ الحرب العالميّة الثانيّة وبدايات الحرب الباردة، واستراتيجية الاحتواء التي اتبعتها الولايات المتحدة لمجابهة الاتحاد السوفييتي من خلال مجموعة من المشاريع والمبادئ والأحلاف مثل مشروع مارشال ومبدأ ترومان وحلف الأطلسي ومبدأ ايزنهاور.

5- اعتمد البحث على مجموعة من الكتب الصادرة حديثاً والتي أغنت البحث بآخر التّطوّرات والتّكشّفات حول بعض الأمور التي كانت غامضة في وقتها، أهمّ هذه الكتب: انتهت الحفلة – سراب النّفط (النّفط ومصير المجتمعات الصناعيّة) لـ ريتشارد هاينبرغ وهو كتاب مترجم عن اللغة الإنكليزية، يلقي الضوء على أنّ النّفط والحرب ما برحا مترافقين متلازمين منذ القرن

الماضي(القرن العشرين)، ويصوّر الكاتب سعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة للسيطرة على مصادر الطاقة. وأيضاً كتاب السجلّ الأسود للنفط (تاريخ من الجشع والحروب والسلطة والمال) لـ توماس زايفروت وكلاوس فيرنر وهو كتاب مترجم عن الألمانيّة، يتناول مسألة الارتباط بين النّفط والسياسة وأيضاً كتاب العطش إلى النّفط (ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النّفطي؟) أيان رتليدج المترجم عن الإنكليزية الذي يلقي الضوء على مدى ارتباط الاقتصاد الأمريكي المتأثّر باستهلاك النفط بسياسة الولايات المتحدة واقتصادها ومجتمعها.

بقي أن أشير إلى أنّه ونتيجةً لأنّ البحث يتناول الفترة المعاصرة فإنّ هناك اختلاط ما بين المصدر والمرجع في كثير من المؤلفات، مما يُفسر وجوب استخدامها مصدراً في الأحداث التي عاصرها مؤلفها، ومرجعاً في الأحداث التي لم يعاصرها.

وأخيراً كلّ الشكر والتقدير للأستاذة الدّكتورة والمشرفة المميّزة نجاح محمد على الجهود التي بذلتها لإنجاح هذا البحث، والتي لم تبخل عليّ بوقتها وعلمها فأمدتني بإرشادات وتوجّهات كانت في غايّة الأهميّة في وصولي بالبحث إلى هذا الشكل الجديد والمميّز.

كما أتوجّه بالشكر للأستاذ الدّكتور محمد حبيب صالح والذي يعود له الفضل في توجيهي لاختيار هذا البحث، وكان مشرفاً عليه خلال الفترة الأولى.

كما أتوجه بالشكر لأساتذة قسم التاريخ، وأخصّ بالذكر رئيس قسم التاريخ الأستاذ الدّكتور جباغ قابلو الذي كان دائماً إلى جانبي في الأمور التي تعترضني.

كما أتوجه بالشكر لأساتذة كلّية الآداب الثانيّة في السويداء، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور منصور حديفي الذي كان أيضاً يقف إلى جانبي في أيّة مشكلة تواجهني.

الفصل الأول التمهيدي: موجز عن أوضاع دول الخليج العربي والتنافس الدّولي على نفطها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945:

أولاً– موجز أوضاع دول الخليج العربي والوطن العربي العامة حتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة **عام 1945.**

ثانياً– موجز التعريف بالقوى العظمى الدّوليّة المتنافسة على نفط الخليج العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945.

ثالثاً– الاكتشافات النّفطية في الخليج العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945:

1– ظهور النّفط وبروز أهميته عالمياً.

2– الاكتشافات النّفطيّة الخليجيّة حتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945:

أ– ايران.

ب– العراق.

ت– البحرين.

ث– السعودية.

ج– الكويت.

ح– قطر.

رابعاً– شركات النّفط العالميّة ودورها في التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي:

1– أهم الشّركات النّفطيّة الكبرى في منطقة الخليج العربي.

2– الدّور الاقتصاديّ والاستراتيجيّ والسّياسيّ للشقيقات السّبع.

خامساً– السياسات النّفطيّة وتنافس القوى الدّولية حتى عام 1945:

1– السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني – الفرنسي حتى عام 1945.

2– السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني – الأمريكي حتى عام 1945.

سادساً– أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النّفطيّة الدّوليّة حتى عام 1945:

1– السياسة النّفطيّة واتفاقيات التجزئة في بلاد الشام: سايكس _ بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 وسان ريمو 1920.

2– السياسة النّفطيّة: اتفاقية الخط الأحمر 1928.

3– السياسة النّفطيّة: اتفاقية أكناكاري 1928.

الفصل الأول التمهيدي: موجز عن أوضاع دول الخليج العربي والتنافس الدّولي على نفطها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945:

أولاً- موجز أوضاع دول الخليج العربي والوطن العربي العامة حتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945.

كانت منطقة الوطن العربي مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بأغلبيتها ترزح تحت النّفوذ الاستعماري والمتمثل آنذاك بالسلطنة العثمانية، التي كانت تسيطر على بلاد الشام والعراق في حين كانت بريطانيا تسيطر على مصر وغالبية الخليج العربي، وكانت فرنسا تسيطر على بعض مناطق المغرب العربي.

غير أنّه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء على ألمانيا والدّولة العثمانيّة والامبراطورية النمساويّة – الهنغارية، فقد قامت كلٌّ من فرنسا وبريطانيا باقتسام منطقة المشرق العربي فيما بينها من خلال ما عرف باتفاقية سايكس _ بيكو عام 1916 واتفاقية سان ريمو 1920 ([1]) التي سيطرت بموجبها بريطانيا على منطقة الاردن والعراق والمناطق المحيطة بحيفا، أمّا فرنسا فسيطرت على شمال العراق إضافة لسوريا ولبنان ([2]). وبذلك برز توزُّع جديد للقوى الاستعمارية في المنطقة، فقد سيطرت بريطانيا على منطقة الخليج العربي بأكملها وقسم من بلاد الشام إضافةً للسودان ومصر التي نالت استقلالها عام 1922، في حين نالت فرنسا القسم الأكبر من بلاد الشام، وسيطرت أيضاً على بلدان المغرب العربي، في حين سيطرت إيطاليا على ليبيا وجزء من الصومال وأريتيريا ([3]).

وعلى الرغم من أنّ روسيا كانت من الدّول المشاركة في الحرب إلّا أنّها انسحبت منها مع قيام الثورة البلشفية عام 1917، وقام الحكّام الجدد بفضح اتفاقية سايكس _ بيكو ([4]) السابقة الذكر، وانكمشت روسيا كدولة استعماريّة توسعيّة. وفيما بعد برز الاتحاد السوفييتي كدولة شيوعية

([1]) - عمر، عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربي 1516 - 1922، دار النهضة العربيّة، بيروت، د ت، للمزيد حول الاتفاقية انظر ص 461 وما يليها

([2]) - زايفروت، توماس – فيرنر، كلاوس: السجل الأسود للنفط، ترجمة ابراهيم هشهش، المكتبة الشرقية، بيروت، ط 1، 2007، ص 50

([3]) - الشيخ، رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر للأمّة العربيّة الاسلاميّة، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 1992، ص 48 وما يليها

([4]) - يفسكي، بونيدار: سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975، ص 123

حاولت نشر الشيوعية في جميع المناطق ولاسيما المناطق الخاضعة للمستعمرين الفرنسي والبريطاني، وشجعوا الثورات فيها ([1]).

ولم تعد بريطانيا بعد انتهاء الحرب تخشى من أيِّ منافسة أوروبية، فالدولتان المنافستان لها فيما مضى تخلّتا عن هذه المنافسة، إذ أصبحت فرنسا حليفة تقليدية لبريطانيا، وخلا الجّو لبريطانيا وفرنسا بعد عودة الولايات المتحدة الأمريكيّة لعزلتها لتتحكّما في المنطقة حتى الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا العصر الذهبي لم يدم طويلاً لفرنسا وبريطانيا فقد بدأت الشعوب المستعمَرةُ _ والتي تحملت قسطاً كبيراً من الحرب، وبذلت تضحيات كبيرة في سبيل انتصار الحلفاء، وخاب أملها في الحصول على استقلالها من المستعمرين _ تتململ في كل مكان ([2]). فعندما كانت جيوش الحلفاء تُسرع في تقدّمها في البلاد العربية كي تسبق قوّات الثورة العربية في الدخول إليها، كانت الآمال معقودة على وفائهم بالعهود التي قطعوها في خلق الدّولة العربية الواحدة. ولكن هؤلاء في الوقت الذي كانوا فيه يردّدون هذه العهود كانوا يعقدون المؤتمرات ويوقّعون على الاتفاقيات السّريّة _ ومنها وعد بلفور 1917_ التي كانت تُعبّر في الواقع عن نواياهم السّيئة ضدّ العرب لاحتلال مناطقهم وتوزيعها فيما بينهم، وهذا تنفيذاً لاتفاقية سايكس _ بيكو عام 1916، وبعدها مؤتمر سان ريمو عام 1920، وكان أن احتلت فرنسا سوريا عام 1920، وفي العام نفسه استكملت بريطانيا احتلال العراق والأردن وفلسطين ([3]). ولكن آمال الاستعمار في استقرار الأوضاع لم تتحقّق فقد نهض الشعب العربي ودخل في نضالٍ طويلٍ ضدّه حتى تحقّق له الاستقلال في الكثير من بلدانه بعد الحرب العالمية الثانية وبعد تضحيات جسيمة. وكان أن تشكلّت جامعة الدول العربية بين عامي(1944 – 1945)([4]) من أجل إجهاض الحركة القوميّة العربيّة الحقيقية الفاعلة وتعطيل مشروعها النّهضوي.

أمّا في منطقة الخليج العربي فقد كانت قبل ظهور النّفط خاضعةً للسيطرة البريطانية التي كانت مهتمّة بأمنها، لأنّها تُشكل حلقة أساسية لها على طريق الهند، وكانت قد كرّست ذلك من خلال اتفاقيات مع حكّامها. وبعد ظهور النّفط وطدّت بريطانيا ومن خلال اتفاقات جديدة سيطرتها على

([1]) - مراد، محمد عدنان: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخيّة وأبعاده، مراجعة شهيرة مراد، تقديم شاكر الفحام، دار دمشق للنشر، دمشق، 1984، ص 438
([2]) - المرجع نفسه، ص 408 - 409
([3]) - ياغي، اسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000 ، ص 15 – 16 – 17
([4]) - طربين، أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986، للمزيد حول تشكل جامعة الدّول العربيّة انظر - ص 618 ← 631

المنطقة ([1]) من خلال حصولها على تعهّداتٍ من قبل حُكّامها بعدم منح أيٍّ امتياز للتنقيب عن النّفط دون مشاورتها، فحصلت على تَعهّدٍ من شيخ الكويت في عام 1912، وفي عام 1914 حصلت على تعهّد من شيخ البحرين، ومن قبل حاكم قطر عام 1916، ومن سلطان مسقط عام 1923 ([2]) وكذلك شيوخ القبائل في ساحل عمان ([3]). وكانت سلطنة عُمان خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى منقسمة ما بين السلطنة في مسقط والإمامة في عمان الدّاخلية، ونجحت بريطانيا بتسوية الصراع بين الطرفين باتفاقيّة نظّمت العلاقة بينهما في 25 أيلول 1920، وظلّت هذه المعاهدة سارية حتى عام 1955. وعندما بدأت بريطانيا بالتنقيب عن النفط في داخل عمان عارضت الإمامة لها فقامت قوات السلطان بمعونة القوّات البريطانية بهجوم على عمان الداخل واحتلالها ([4]).

وفي السعودية سيطر ابن سعود([5]) على كافّة مناطق شبه الجزيرة العربية منذ العام 1925 بعد أنْ قضى على كافة خصومه، وفي سبيل التقرُّب منه اعترفت بريطانيا باستقلاله في 20 آذار عام 1927 ([6])، وقد تمكَّن من توحيد المملكة تحت سلطته في عام 1932 ([7]).

أمّا إيران فقد شهدت بعد الحرب العالمية الأولى تطورًّا جذريًّاً في مختلف نواحي الحياة السياسيّةِ والاجتماعيّة، واستطاعت الخلاص من النّفوذين الروسي والبريطاني اللذين سيطرا عليها أثناء الحرب، وبقي الوضع فيها غير مستقرٍّ حتى استلام الشاه رضا بهلوي ([8]) العرش في 15 كانون الأول عام 1925. وكان لاستتباب الأمن والنظام الداخلي أثرهما الفعّال في قدرته على تحقيق أهمّ أهداف سياسته الخارجية وهو التحرُّر الاقتصادي والسياسيّ، وقد استقرَّ الوضع فيها حتى

([1]) - الشيخ: مرجع سابق، ص 76 ← 80

([2]) - محمد، نجاح - أبوجبل، كاميليا: تاريخ الجزيرة العربية المعاصر، جامعة دمشق، 2009، ص 394

([3]) - العيدروس، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت، ط2، 1998، ص 324

([4]) - مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص 433

([5]) - عبد العزيز بن سعود: (1873 – 1953) مؤسس المملكة العربية السعودية الحالية وأوّل ملوكها، ولد في الرياض وهو ابن عبد الرحمن بن فيصل آخر أمراء الإمارة السعودية الثانية، في عهده تم اكتشاف النفط في المملكة وأضحى الملك الأغنى في العالم، ارتبط بعلاقات مميزة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهذا ما أهله لموقع متميز في المنطقة. للمزيد انظر - ضاهر، تركي: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1992، ص 53 - 54

([6]) - مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص 429

([7]) - فاسيلييف، أليكسي: تاريخ العربية السعودية، النسخة العربية، شركة المطبوعات، بيروت، ط1، 1995، ص 393

([8]) - رضا بهلوي: (1878 – 1944) شاه إيران بين عامي (1925 -1941)، ضابط من ضباط الجيش الإيراني، أطاح بأسرة قاجار الحاكمة وأعلن نفسه عام 1925 شاهاً على إيران، بقي في عرشه حتى عام 1941 عندما اضطر للتنازل عن عرشه لابنه – للمزيد انظر - البعلبكي، منير: موسوعة المورد العربية، مجلد 2، القسم الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990، ص 251 - 252

اندلاع الحرب العالمية الثانية ([1]). أمَّا العراق فخلال الحرب العالمية الأولى سيطرت بريطانيا عليه وقامت بحكمه حكماً مباشراً عن طريق إدارة عسكرية، ومع مؤتمر سان ريمو بدأ الغليان الشعبيُّ في العراق وشمل كامل مناطقه، ولم تستطع بريطانيا القضاء عليه إلا بعد مجهود كبير، ورأت ضرورة تعين ملك على العراق لتحكم البلد من خلاله، فوقع الاختيار على الملك فيصل([2]) الذي فقد عرشه في دمشق، ونودي به ملكاً على العراق في استفتاء شعبي في 22 آب عام 1921، وبقيت بريطانيا تتحكّم بشكلٍ أو بأخر في العراق ولم تستقرَّ الأمور فيه حتى ثورة عام 1958 ([3]).

ثانياً- موجز التعريف بالقوى العظمى الدّوليّة المتنافسة على نفط الخليج العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945.

انحصر التّنافس الدّولي على نفط الخليج العربي بين الحربين العالميتين بين عدّة قوى دوليّة، كان في مقدِّمتها بريطانيا التي وعت لأهميّة هذه المادة _ النفط _ وسعت للسيطرة عليها في كافّة أنحاء منطقة الخليج العربي، وخاصةً أنّها خرجت من الحرب العالميّة الأولى مُسيطرة على المنطقة ومبعدةً عنها من كان يقاسمها السيطرة على بعض أجزائها، بعد انهيار الدولة العثمانيّة وهزيمة ألمانيا التي كانت تحاول الوصول للخليج العربي عن طريق الدّولة العثمانية من خلال سكة حديد بغداد ([4]).

أمّا الدولة الثانيّة التي نافست للحصول على حصّة من نفط الخليج العربي فكانت فرنسا التي تمكَّنت من الحصول على حصَّة من نفط العراق كما سنرى. أمّا الطرف الثالث الذي كان خصماً قوياً لبريطانيا فهو الولايات المتحدة الأمريكيّة، التي على الرغم من أنّها انزوت خارج الساحة الدّولية وعادت لعزلتها بعد الحرب العالميّة الأولى، إلّا أنّها سعت لإيجاد مجال لاستثماراتها الاقتصادية في المنطقة، وطالبت بمبدأ الباب المفتوح فيها في حين أنّها أصرَّت على إغلاقه في مناطق أخرى من العالم وخاصةً في أمريكا اللاتينية. وقد دخلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة كشريك جديد في استغلال حقول النفط في المنطقة نتيجة إسهامها في نصر الحلفاء خلال

([1]) - مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص 433 - 435

([2]) - فيصل: الملك فيصل الأول (1883 _ 1933) هو الابن الثالث لشريف مكة الشريف حسين بن علي الهاشمي، ملك سوريا من أذار 1920 إلى حزيران 1920، وهو أوّل ملوك المملكة العراقيّة وتولى الحكم فيها منذ عام 1921 وحتى وفاته عام 1933. _Faisal bin Hussein bin Ali al-Hashemi_ http://en.wikipedia.org/wiki/Faisal_I_of_Iraq

([3]) - الشيخ: مرجع سابق، ص 73

([4]) - مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص 381 - 382

الحرب ([1])، لتطرق الاستثمارات الأمريكيّة الضّخمة في الخليج الأبواب بعنف بعد أن كانت بريطانيا ترى فيها منطقة خاصة بها وإلى الأبد لا ينازعها فيها منازع، في الوقت الذي باتت فيه خيوط المشاكل الدّولية تتعمّق لتفجرّ الحرب العالمية الثانية التي كانت نهاية للإمبراطوريات الاستعمارية (فرنسا _ بريطانيا)، وظهوراً لعالمٍ جديدٍ ومفاهيمَ جديدةٍ ([2]).

إذاً انحصر التنافس بين ثلاثة أطراف هي بريطانيا وفرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة مع محاولةٍ للدّخول إلى المنطقة، والحصول على مكاسب نفطيّة فيها من قبل القوّة الألمانيّة مع وصول هتلر لقيادتها، ومن القوة السوفييتية بعد تشكُّلِها وتزعُّمِها من قبل ستالين.

ثالثاً- الاكتشافات النّفطية في الخليج العربي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945:

1- ظهور النّفط وبروز أهميته عالمياً.

" تُمثّل قصَّةَ اكتشافِ النّفطِ الخامِ، واستخراجه، واستخدامه، إحدى أكثر القصصِ إثارة في التّاريخ الإنسانيّ كله "([3])، فقدْ عَرِفَ الإنسان النّفط منذ القديم حيث وُجد على سطح الأرض في بعض البقاع على هيئة برك صغيرة ممتلئة بسائلٍ أسودَ، كما وجد في بعض الأحيان على هيئة طبقة رقيقة عائمة على سطح الماء في البحار والبحيرات ([4]).

وقد سُجِّل أوّلُ ظهورٍ للنفط في منطقة المشرق العربي وتحديداً في العراق في مدينة هيت بالقرب من بغداد قبل حوالي 5000 سنة ([5])، وقد عرفه العرب السوريون الفينيقيون مستخدمين هذا الزّيت الصّخري في سدِّ شقوق سفنهم([6]).

وفي العصور الوسطى قام العرب المسلمون بابتكار طرق لتصفية النّفط الخام واستخلاص موادّ تُستخدم في الإنارة وفي العلاج، وقد نُقلت هذه الطّرق إلى إسبانيا وبعض دول غرب أوروبا، وفي الصّين أُكتُشِفَ النّفط بالصدفة أثناء حفر آبار الملح في القرن الثالث عشر للميلاد ([7]). وعلى

([1]) - مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص 384

([2]) - المرجع نفسه، ص 408 - 409

([3]) - شعبان، مظفر صلاح الدين _ شعبان، سمير صلاح الدين: الطاقة وآفاقها المستقبلية، وزارة الثقافة، دمشق، 1984، ص 63

([4]) - إسلام، احمد متحت: الطاقة ومصادرها المختلفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1988، ص 56 -57

([5]) - زلوم، عبد الحي: حرب البترول "الصليبية" والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005، ص 7 _ "الصليبية": نتحفظ على هذه التسميّة ولكننا نتركها لصدقية التوثيق. وهو كتاب نستخدمه رغم تشكيكنا بكثير من مضمونه، بغاية عرض الرأي الآخر ليس إلا- انظر هامش رقم 2 ص 185

([6]) - دولوناي، جاك – شارلييه، جان ميتشل: الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة محمد سميح السيد، د ن، د م، ط1، 1987، ص 3

([7]) - شعبان: مرجع سابق، ص 60

الرّغم من كلِّ ما ذُكر فلم يَكن باستطاعة أيّ أحد في تلك العصور تكوين فكرة عن ذلك الكنز القابع في خزّاناتٍ تحت الأرض. وعلى الرّغم من معرفة الإنسان للنّفط منذ القِدَم، واستعماله الواسع في أغراض سلميّة وحربيّة في المشرق العربي القديم، إلا أنّ عام 1859 أُعتبر من قبل الغرب التاريخ الحقيقيّ لبداية النّفط بمعناه الحالي، بعد أنْ نجحت أولى عمليات الحفر لأوّل بئر تجاريّة في العالم على يد الكولونيل أيدوين إل ديريك (Edwin. L . Drake)([1]) في شمال غرب بنسلفانيا(Benselvanea)([2]) في الولايات المتحدة الأمريكيّة ([3]). وكان اكتشاف النّفط في تلك الفترة مهمّاً لأنّه حَلَّ محلَّ زيتِ الحيتان _ الذي أصبح نادراً في تلك الفترة _ في إضاءة المصابيح وتشحيم الآلات([4]). غير أنّ بعض المصادر الأخرى تشير إلى أنّه تمّ اكتشاف أوّل بئر نفطيّة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1806 عندما كان بعض الأفراد يقومون بحفر بئر للماء في ولاية فرجينيا، وهذا ما أزعجهم لأنهم لم يكونوا يعرفون قيمة هذه المادة ([5])، وبذلك سُجل أوّل ظُهور للنّفط بمعناه الحالي في الولايات المتحدة الأمريكيّة، غير أنّه وفي نفس السياق يُشير مرجع آخر إلى أنّ أوّل معرفة واستخراج للنفط بمعناه الحالي كان في أوروبا الشّرقية، وتحديداً في رومانيا في عام 1857 ([6]) أي قبل ظهور بئر ديريك بعامين.

وفي مرجع أخر أُشير إلى أنّ الرّوس هم أوّل من عَرفوا النّفط منذ بدايات القرن التّاسع عشر الميلادي، غير أنّ جَهلهم باستخداماته جَعلهم لا يُعطونه أيّة أهميّة وظلوّا غير مبالين به حتى عام 1860، عندما وصلتهم الأخبار عن الضَّجَّة التي أحدثها اكتشافه في الولايات المتّحدة الأمريكيّة فكانت أوّل حفّارة أمريكيّة تصل لمنطقة القوقاز في عام 1870 وتمّ تفجير النّفط

([1]) - أدوين لونتاين ديريك: (Edwin. L . Drake 1819- 1880) ولد في غرينيفل في مقاطعة غرين بنيويورك، أمضى السنوات الأولى من حياته يعمل في السكك الحديدية، غير أنّه اضطر للتقاعد نتيجة لمرضه، واحتفظ بحقوق السفر على السكك الحديدية مجاناً، يعود له الفضل باكتشاف النّفط في الولايات المتحدة الأمريكيّة في العام 1859، وقد استخدم آلة بخارية قديمة للتنقيب آنذاك.

_ Edwin Laurentine Drake - http://en.wikipedia.org/wiki/Edwin_Drake&prev=/search

([2]) - بنسلفانيا: (Benselvanea) إحدى الولايات الأمريكيّة وتقع في أقصى الأطلسي، وهذه ثاني الولايات التي انضمت إلى الاتحاد الأمريكي، العاصمة هارسبوج وأهم المدن فيلادلفيا، سكرانتون، تعتمد باقتصادها على التعدين. للمزيد انظر- عطيّة، أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3 ، 1968، ص 220

([3]) -Talbot, Frederick a: The Oil Conquest Of The World, William Heinemann, London, 1980, pp 13 – 14

انظر أيضاً: تانزر، مايكل: التسابق على الموارد " الصراعات المستمرّة على المعادن والمحروقات "، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1980، ص 100 -

وأيضاً انظر- زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 7

([4]) - هاينبرغ، ريتشارد: انتهت الحفلة – سراب النفط – النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص 93

([5])- اسلام: مرجع سابق، ص 58

([6]) - جابر، عدنان: العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2004، ص 7

هناك([1]). ونحن نرجِّح الفرضيّة الأولى لاكتشاف النّفط بمعناه الحالي أي في عام 1859 في الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأنّ غالبية المصادر والمراجع أجمعت على ذلك.

وقد تراوح إنتاج أوّل بئر في بنسلفانيا عام 1859 بين 15–25 برميل في اليوم، ولم يزد مجموع الإنتاج في العام نفسه على ألفي برميل ([2]). وبقي النّفط حتى نهاية القرن التاسع عشر يُستعمل للتّدفئة والإضاءة من خلال مادة (الكاز) وبصورة ثانويّة لصناعة زيوت التّشحيم، ثمّ برزت فيما بعد أهميّة الفيول (FUEL) للمراجل في السّفن والصّناعة ([3]).

وفي عام 1883 اخترع دياملير (Gottlieb Daimler)([4]) المحرّك البخاري وهذا ما أدى إلى تطوّر الصّناعة النّفطيّة ([5])، وقد اشتدّ الطّلب على النّفط إثر اختراع المحرك ذي الاحتراق الدّاخلي الذي يُدار بالبنزين، فساعد هذا على استخدام النّفط ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصّناعة. وقد شهد عام 1895 ظهور أوّل سيارة ذات محرك يُدار بالاحتراق الدّاخلي وفيما بعد بُدئ باستخدام المازوت لتسيير البواخر في عام 1897 ([6]).

وقد استعمل النّفط بشكل أكبر منذ مطلع عام 1911 مع بُروز عصر السّيارة، وتزايد استعماله مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 والتي أثبتت تماماً نظرة كليمنصو (Clemencea)([7]) القائلة " إنّ كلَّ نقطة نفط تساوي نقطة دم " ([8]). وقد كان افتقار ألمانيا إلى الإمدادات النّفطية من أحد الأسباب الرئيسة لهزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وقال آنذاك أمير البحر البريطاني اللورد فيشر (Fisher)([9]): " الويل للشعب المحارب الذي لا يملك نفطاً

([1]) - دولوناي وشارليه: مرجع سابق، ص 13

([2]) -عبد الحكيم، محمد صبحي: موارد الثروة الاقتصادية، ج2، دار مصر للطباعة، مصر، 1961، ص 182

([3]) - تانزر، مايكل: مرجع سابق، ص 100

([4]) - غوتليب دايملر: (Gottlieb Daimler 1834 _1900) مهندس ألماني، ولد في بلدة شورندروف بمدينة شتوتغارت لأبوين ميسوري الحال، عمل في مجال صناعة السيارات واخترع المحرك الذي يعمل بالنفط، ونجح بصنع سيارة لهذا المحرك في عام 1886، وأسس شركته الخاصة بصنع السيارات عام 1890، وعرفت باسم مرسيدس اعتباراً من العام 1901، والتي عرفت لاحقاً باسم مرسيدس بينز. للمزيد انظر- سيد عبد العزيز، مجدي: موسوعة المشاهير، الكتاب الأول، مطبعة القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص 136 ←138

([5]) –دولوناي وشارلييه: مرجع سابق، ص 21

([6]) - عبد الحكيم: مرجع سابق، ص 183-183

([7]) - جورج كليمنصو: (Georges Benjamin Clemenceau 1841 _ 1929)، رجل دولة وسياسي فرنسي، جمهوري الولاء في ظل حكم إمبراطورية نابليون الثالث، ساهم في إسقاط الإمبراطورية فيما بعد، وعندما بلغ من العمر 65 سنة عيّن وزيراً للداخلية ثمّ رئيساً للوزراء (1906 _ 1909)، شهد عهده الكثير من المظاهرات والاضطرابات العمالية وهذا ما أدى إلى سقوط حكومته في العام 1909. ثم عاد رئيساً للوزراء في العام 1917، وبقي حتى العام 1919. للمزيد انظر - ضاهر: مرجع سابق، ص 31 - 32

([8]) - تانزر، مايكل: مرجع سابق، ص 100

([9]) - جون اربثنون فيشر (John Arbuthnot Fisher 1841 – 1920)، أميرال بريطاني، من أعظم البحارة ارتقى لأرفع المناصب في البحريّة الملكية، فأصبح لورد البحر الأول في عام 1904، وحوّل الأسطول البريطاني إلى أفضل أسطول في العالم آنذاك. للمزيد انظر- شيخاني، سمير: صانعو التاريخ، ج2 ، عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1991، ص 284

"، وقال المشير الألماني لودندورف (Ludendorff) ([1]) في مذكّراته: " لو لم يكن النّفط في حوزة الحلفاء لما استطاعوا الانتصار " وأضاف : " حاجتنا إلى النّفط بمختلف مشتقّاته كانت من أهم العوامل التي ساهمت في خسارتنا الحرب " ([2]).

وكانت بريطانيا قد اتّخذت قراراً في عام 1909 عن طريق الأميرال فيشر بتحويل سفن الإمبراطورية من استخدام الفحم إلى استخدام النّفط، وقد دُعِمَ هذا القرار أكثر على يد ونستون تشرشل (Winston Churchill) ([3]) الذي أنشأ لجنة ملكية من أجل النّفط والمحرّك النّفطي وعُيّن فيشر رئيساً لها ([4])، وهذا ما أدّى إلى تزايد الاعتماد على هذه المادة من جهة والى البحث عنها أكثر من جهة أخرى.

إنّ انتقال القوى الدّولية والاستعماريّة من الفحم إلى النّفط جعلها تسعى إلى ضمان تزويدها بهذه المادّة من خلال العمل على فرض الامتيازات على الدّول المضيفة، والإساءة إلى الأنظمة السّياسيّة غير المُطيعة لها، واحتلال المناطق النّفطيّة ومدّ النّفوذ السّياسي والاقتصاديّ إلى البلدان المنتجة الجديدة. وبذلك تحوّلَ النّفط إلى سلعَةٍ استراتيجية واقتصاديّة لا يمكن تجاهلها أو التخلّي عنها، وسعت القوى الدّوليّة للسيطرة عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكانت أولى المناطق النّفطيّة التّي توجّهت إليها أنظار القوى الدوليّة هي منطقة المشرق العربي وتحديداً منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد ظهور أولى الاكتشافات النّفطيّة في منطقة مسجد سليمان في إيران عام 1908.

2- الاكتشافات النّفطيّة الخليجيّة حتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945:

لم يظهر النّفط دفعة واحدة في كافّة مناطق الخليج العربي وإنّما ظهر على فترات ومراحل متتابعة، وحتى نهاية الحرب العالميّة الثانيّة ظهر النّفط في ست مناطق كانت أوّلها إيران في

([1]) - أريك لوندورف: (Lodendorff 1965 – 1937) عسكري وسياسي ألماني، دخل سلك الجيش عام 1882، وأصبح ضابط أركان. عين قائد كتيبة عام 1914، ثم عين رئيساً لأركان الجنرال " فون هونبورغ ". وأثناء الحرب العالميّة الأولى استطاع طرد الجيوش الروسية من بروسيا وليتوانيا (1914 _ 1915) واسترجع بولونيا عام 1915، انضم لحزب هتلر من تأسيسه و بقي لجانبه حتى اعتزال السياسة عام 1924. للمزيد انظر- الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة ، ج 5 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1990، ص 500 - 501

([2]) - يزبك، إبراهيم: النفط مستعبد الشعوب، وزارة الثقافة، دمشق، ط2، 1990، ص 3

([3]) - ونستون تشرشل: (Winston Leonard Churchill 1874 – 1965) ونستون ليونارد سبنسر تشرشل، سياسي ورجل دولة بريطاني لمع اسمه أثناء الحرب العالمية الثانية، ولذي عين أثناءها وزيراً للبحرية، ثمّ ترأس الوزارة في عام 1940، واستمر فيها حتى بعد انتهاء الحرب. كان صهيونياً داعماً لإقامة الكيان الصهيوني، شكل الحكومة مرة أخرى بين عامي (1951_ 1955)، وترك الحياة السياسية في عام 1964. للمزيد انظر - ضاهر: مرجع سابق، ص 42 - 43

([4]) - اينغدال، ف ويليام: مائة عام من الحرب – السياسة النفطية الأمريكية – الانكليزية والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمود فلاحة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1996، ص 44 – 45

عام 1908 ثمّ في العراق في عام 1927، يليها في البحرين عام 1932 بعدها في المملكة العربية السعودية والكويت عام 1938، ثمّ في قطر عام 1939. وستتم دراسة اكتشافه في كلٍّ منطقة بشيءٍ من التفصيل.

أ – إيران.

يعودُ اكتشاف النّفط في إيران إلى بدايات القرن العشرين وتحديداً في عام 1903 عندما أُكتُشف في جنوب البلاد، فقد حصل الاسترالي وليم كنوكس دارسي (William Knox D'Arcy)([1]) من شاه إيران على امتياز للتّنقيب عن النّفط في أنحاء البلاد باستثناء الشّمال ([2]) خوفاَ من تدخُّل الرّوس كإجراء انتقاميّ للتغلغل الاقتصادي الأسترالي، ثمّ جاء من بعده الرأسماليون البريطانيون الذين اشتروا الامتياز من شركة دارسي الأسترالية ([3])، حيث تمَّ حفر أوّل بئر في إيران في عام 1908، وتدفّق أثناءها النّفط بغزارة في منطقة مسجد سليمان التي تبعد حوالي 125 ميلا شمال رأس الخليج العربي، ثم أُسّسَت في عام 1909 م شركة النّفط (البريطانية _ الإيرانيّة) ([4])، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت إيران تشغل حيّزاً مهمَّاً في استراتيجية بريطانيا النّفطيّة في منطقة الخليج العربي.

ب – العراق.

كان لاكتشاف النّفط في إيران دور في توجّه أنظار تلك الدّول بعد الحرب العالميّة الأولى نحو العراق. غير أنّ أوّل اكتشاف حقيقيٍّ للنّفط حدث في 13 تشرين الثاني عام 1927 في منطقة القيارة، وبعد يومين حصل اكتشاف ثاني في منطقة بابا غرغر، وقد تمَّ هذان الاكتشافان على يد شركة النّفط التّركية التي أصبحت في عام 1929 تُسمّى شركة نفط العراق إي بي سي (IPC)، وفي عام 1938 أصبحت تُسيطرُ على العراق بأكمله بواسطة فرعيها شركة نفط الموصل

([1]) - وليم كنوكس دارسي: (William Knox D'Arcy 1849 _ 1917) أحد مؤسسي صناعة النّفط في إيران وأوّل من حصل على امتياز هناك، ولد في انكلترة ثم انتقلت أسرته إلى استراليا، درس القانون كوالده، وفي العام 1889 عاد إلى انكلترة، وفي العام 1990، بدأ العمل بصناعة النّفط وحصل على أولى امتيازاته من شاه إيران و بدأت مسيرته النّفطيّة .
_William Knox D'Arcy - http://en.wikipedia.org/wiki/William_Knox_D'Arcy

([2]) - Yalla, William: The Near East, A modern History, 2ED, Arbor Mich University Of Michigan Press, 1968, PP 366- 367

([3]) - قلعجي، قدري: الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1992، ص 552 -553

([4]) - ولبر، دونالد: إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، د ت، ص 133 - Yalla: op. cit., pp, 367

وشركة نفط البصرة ([1])، أمّا تدّفق النّفط العراقي إلى الخارج فقد بدأ في العام 1934 بعد أن تمّ مَدُّ خطّين من الأنابيب من العراق إلى البحر المتوسط ([2]).

ج – البحرين.

بدأ البحث عن النّفط في البحرين في الثاني من كانون الأول عام 1925 عندما حصل النيوزلندي فرانك هولمز (Frank Holmes)([3]) على امتياز للتنقيب عن النّفط فيها لمدّة عامين، غير أنّ الحكومة البريطانيّة رفضت الامتياز في العام التالي لأنّ شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة ([4]) كان قد أرسل كتابا إليها في عام 1914، قال فيه: إنّه سوف يتشاور معها في الوقت الذي يقرِّر فيه استثمار النّفط في بلاده، لذلك أُحيل الامتياز لشركة غلف أيسترن (Gulf Eastern). وفي 27 كانون الأول 1928 اشترت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا(Standard Oil of California) – سوكال (Sokal) امتياز التّنقيب عن النّفط من الشركة السابقة، وبناء على ذلك تأسّست في كندا شركة نفط البحرين بابكو (Bapco) في 11 كانون الثاني 1929 كشركة فرعية مملوكة بالكامل من قبل شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California)، لكي تُضفي على الشركة الصفة البريطانية بمقتضى القانون الكندي، وفي أب عام 1930 وقّع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ([5]) نائب الحاكم آنذاك عقداً رسميّاً بامتياز التّنقيب، ونصّت بنود العقد على منح الشّركة حقَّ التّنقيب عن النّفط في منطقة مساحتها الإجمالية مائة هكتار تقريبا، على أنْ تقوم الشّركة بدفع عشر روبيات (أقلّ من ثلاث دولارات أمريكيّة) للحكومة عن كلّ طنٍّ من النّفط المستخرج ([6]). وقد تفجّر

([1]) - ترزيان، بيار: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فيكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982، ص 131

([2]) - Sayegh, Kamal: Oil and Arab Regional Development, Frederick a Praeger, Publishers, New York, 1968, pp 26

([3]) - فرانك هولمز: (Frank Holmes 1874-1947)، نيوزلندي ويحمل الجنسية البريطانيّة عرف بابو النفط، ولد في منطقة مخيم نهر البارد بنيوزلندا، وهو مهندس جيولوجي، كان له دور كبير في اكتشاف النّفط في منطقة الخليج العربي، وقد توفي اثر نوبة قلبية في العام 1947.

_Frank Holmes _ http://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Holmes_geologist

([4]) - عيسى بن علي آل خليفة: (1848 _ 1932) حاكم البحرين بين عامي (1869 – 1932) أي قرابة 63 عاماً، عرف بالحكيم، وقد اجبر في العام 1932، من قبل المستشار السياسي البريطاني على التنازل عن العرش لأبنه، في عهده منحت أولى الامتيازات النفطية، وظهر النّفط في البحرين.

_ Isa ibn Ali Al Khalifa - http://en.wikipedia.org/wiki/Isa_ibn_Ali_Al_Khalifa

([5]) - حمد بن عيسى بن علي آل خليفة (1872 – 1942)، حكم البحرين بعد وفاة أبيه في العام 1932 حتى وفاته في العام 1942، عاش في قصر الصخير منذ العام 1925 حتى وفاته. في عهده بدأ البحث عن النّفط ، وعثر عليه في سنة 1932 وقد كان أول عثور للنفط في شبه الجزيرة العربيّة، كما تأسست شركة لاستخراجه وتصديره مما أدى إلى ازدهار البلاد بشكل كبير.

_ Hamad ibn Isa Al Khalifa - http://en.wikipedia.org/wiki/Hamad_ibn_Isa_Al_Khalifa

([6]) - اكتشاف النّفط في البحرين.

_ http://www.1bahrain.com/1b/t2541.html

النّفط في البحرين في الأوّل من حزيران 1932 من البئر الذي أُطلق عليه فيما بعد البئر رقم واحد ([1])، وفي 25 كانون الأول من العام ذاته تفجَّرت بئر النّفط الثانية في البحرين ([2]).

د –السعودية.

يعود تاريخ اكتشاف النّفط في المملكة العربية السّعوديّة إلى مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، فمع إعلان عبد العزيز آل سعود تأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932، ومع اكتشاف النّفط في البحرين في العام نفسه، توجَّهت الأنظار إلى السّعودية وذلك بسبب الارتباط الجيولوجي بين جزر البحرين وساحل الإحساء، وكانت التّوقّعات بوجود النّفط في السّعودية تدعو للتفاؤل. وكان من أبرز الساعين الروّاد الأمريكيين تشارلز كرين (Chales r Crane) وساعده الأيمن كارل تويتشل (Karl. Twitchell)، وتمكّن هذا الأخير من إقناع شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Of California) بأنَّ احتمالات النّفط في السّعودية تدعو إلى التّفاؤل.

وفي أيار عام 1933 حصلت الشركة على امتياز لمدّة 60 عاماً مقابل دفع مبلغ 100,000 جنيه، لمنح الشّركة حقوقاً مطلقة للتَّنقيب وإنتاج النّفط في المنطقة الشّرقيّة من الجزيرة العربيّة بمساحة 360,000 ميل مربع، وكان هذا الإجراء من قبل الملك السّعودي عبد العزيز آل سعود موضع تساؤل، وقد فُسِّر بأنّه دليل على استيائه من بريطانيا التي تقف إلى جانب الهاشميين أعداء أسرته ([3]).

غير أنّ شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Of California) وبسبب الصّعوبات التي واجهتها وبخاصة إيجاد أسواق للتصريف، فقد اضطرت إلى الاتحاد مع عدّة شركات أمريكيّة تحت مسمى أرامكو (Aramco) التي ضمّت:

1 – ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Of California).

([1]) Sayegh: op. cit., pp -26

([2]) - اكتشاف النّفط في البحرين.

_ http://www.1bahrain.com/1b/t2541.html

([3]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 4، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت 1978، ص 25 ← 27

2 – تكساس (Texas).

3 – ستاندر أويل نيوجرسي(Standard Oil New Jersey).

4 – سكوني موبل أويل(Socony Mobil Oil).

وعلى يد هؤلاء المتّحدين ظهر النّفط في السّعودية في عام 1938 في الموقع رقم 7 في منطقة الدّمّام إلى الشّمال من منطقة الظّهران، وكان ينتج آنذاك حوالي 1500 برميل يومياً، غير أنّ الإنتاج توقّف أثناء الحرب العالميّة الثّانيّة. ومع اكتشاف النّفط في السّعودية انتقل مركز الثّقل الاقتصادي للمملكة من ساحل البحر الأحمر حيث يفد الحجيج الإسلامي ومعه الأموال، إلى ساحل الخليج العربي حيث يتدفَّق النّفط ومعه يتدفّق المال ([1]).

وقد تحقّق أعظم اكتشاف نفطيّ في المملكة العربيّة السّعوديّة في عام 1948 عندما اكتشف حقل الغوار الذي أصبح برصيده البالغ حوالي 100 مليار برميل أعظم حقل نفطيٍّ في العالم، وتبلغ الكميّة المستخرجة سنوياً من هذا الحقل حوالي 1,6 مليار برميل ([2]).

و –الكويت.

بدأ البحث عن النّفط في الكويت في عام 1934، واستمرَّ البحث أربع سنوات ليتفجَّر ظهوره في عام 1938 في منطقة البرقان جنوب البلاد، التي تُعدُّ من أهمَّ الحقول في الكويت. غير أنّه وبسبب الحرب العالميّة الثّانيّة توقَّف العمل واُستؤنفَ بعد نهايتها، وقد خرجت أولى الشحنات من الكويت في عام 1946 ([3]).

وقد استثمر النّفط في الكويت من قبل شركة نفط الكويت، وهي شركة تعود ملكيتها مناصفة بين الشركة الإنكليزية الإيرانية وشركة نفط الخليج الأمريكية غلف أويل (Gulf Oil)([4]).

([1]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 512- 563

([2]) - كامبل، كولن - وآخرون: نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 307، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 2004، ص 55- 56

([3]) - الرشيد، عبد العزيز: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1978، ص 85 – 86

([4]) - بيريبي، جاك جان: الخليج العربي، ترجمة نجدت هاجر، سعيد التز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1959، ص 117

هـ – قطر.

بدأ البحث والتّنقيب عن النّفط في قطر في عام 1926 ([1])، وكان حاكم قطر قد منح أوّل امتياز في العام 1925 لشركة نفط العراق، فتعاونا معاً وأنشأ شركة التّنمية النّفطيّة (قطر)، وقد بدأت الشركة العمل في عام 1937. لكنَّ اكتشاف النّفط تأخّر حتى عام 1939 عندما اكتشف بئر دخان، وقد بلغ الإنتاج في العام التالي حوالي 200 ألف طن، وبسبب قيام الحرب العالميّة الثّانيّة توقّف الإنتاج إلى ما بعد الحرب([2]) وكانت أولى الشّحنات النّفطيّة إلى الخارج في عام 1949 ([3]).

رابعاً– شركات النّفط العالميّة ودورها في التنافس الدّولي على نفط الخليج العربي:

كثيرة هي شركاتُ النّفط التي تعمل في أنحاء العالم التي برزت بعد اكتشاف النّفط وإبصار صناعته النور، غير أنّ عدداً محدوداً من هذه الشّركات قد تربّعت وبرز اسمها في ميدان الصّناعة النّفطيّة العالميّة وسيطرت عليها. وفي إطار دراستي لبحثي (التنافسُ الدوليّ على نفط الخليج العربي وأثره في سياسات القوى الدّوليّة) لابدَّ منْ إلقاءِ نظرةٍ على شركات النّفطِ العالميّةِ التي هيمنت على صناعة النّفط في منطقة الخليج العربيَّ .

1– أهم الشّركات النّفطيّة الكبرى في منطقة الخليج العربي:

هيمنت على صناعة النّفط في منطقة الخليج العربيّ منذ ظهورها وحتى بداية موجة التأميم ([4]) سبع شركات نفطيّة أطلق عليها الكارتيل النّفطيّ (Oil Cartel) العالميّ، ولشدّة توافقها وتعاضدها مع بعضها البعض في المجال النّفطي العالمي (اكتشاف_ إنتاج – نقل _ تسويق – أسعار) سُمّيت بالشقيقات السّبع حيث أنشأت تحالفاً فيما بينها (كارتيل) يُعدُّ الأكبر في العالم.

ومنذ العام 1920 أصبحت صناعة النّفط العالميّة مركّزةً في أيدي الشّركات السّبع هذه، وقد استمّرت ونجحت في فرض سيطرتها على البلدان المصدّرة والمستوردةِ للنّفطِ حتى عام 1950([5]).

([1]) - الشلق، أحمد زكريا: فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة، قطر، ط1، 1999، ص 189
([2]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 527
([3]) - الشلق: مرجع سابق، ص 189
([4]) - انظر موجات تأميم النفط في منطقة الخليج العربي في الفصل الثالث.
([5]) - التنير، سمير: مدخل لاستراتيجية النفط العربي ، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 91 - 92

إنّ الشّركات الاحتكاريّة النّفطيّة هي اتّحاد لكبرى شركات النّفطِ العالميّةِ المسمّاة بـ (الشّقيقات السّبع)، والتي كانت تمتلك حتى وقتٍ قريبٍ وتحتكر النّفط اكتشافاً وإنتاجاً ونقلاً وتكريراً وتسويقاً أي تُسيطر على جميع مراحل صناعة النّفط العالميّة. وقد امتلكت هذه الشّركات حوالي 80 % من إنتاج النّفط العالميّ، وتمتلك نصف ناقلات النّفط في العالم، وتحكّمت هذه الشركات حتى عام 1970 بـ 90 % من احتياطيّ النّفط العالميّ([1]).

وقد زادت هذه الشّركات من اهتمامها بمنطقة الخليج العربيّ بعد الحرب العالميّة الأولى وذلك لسدِّ احتياجات بلدانها المتزايدة للنفط، وتمكّنت من الحصول على امتيازات كثيرة في المنطقة شملت مساحات واسعة بل وأحياناً المساحة الكلّية لبعض الدّول، وكانت تقوم بإنشاء شركات فرعية تابعة لشركات النّفط الكبرى العالميّة.

وخمسٌ من هذه الشّركات أمريكيّة هي " ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey)، ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California)، موبيل أويل (Mobil Oil)، غلف أويل (Gulf Oil)، تكساس أويل (Texas Oil)، وواحدة من هذه الشّركات بريطانيّة وهي بريتش بتروليوم (British Petroleum)، وواحدة بريطانية – هولندية وهي رويال دانتش – شل (Royal Dutch Shell)([2])، وفيما يلي نلقي نظرة على كل واحدة من هذه الشّركات:

أ – ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey): وقد عُرفت هذه الشّركة اختصارا بـ ستاندر أويل وهي تُعرف حالياً باسم أكسون (Exxon) ومعروفة أيضا باسم أسو(Esso)، و تُعَدُّ من أكبر الشّركات النّفطيّة في العالم وتعمل في 100 بلد ([3])، وقد انضّمت إليها فيما بعد شركة موبيل ومقَّر هذه الشّركة في نيويورك.

ب – ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard oil of California): وقد عُرِفَتْ هذه الشّركة باسم سوكال (Socal) وهي تابعة لإمبراطورية روكلفر (Rockefller)([4])، وعرفت فيما

([1]) - عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 133، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1989، ص 199

([2]) - راتشكوف، بوريس: النفط والسياسة الدولية، ترجمة خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، 1974، ص 43

([3]) - سامبسون، أنتوني: الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، مراجعة اسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1976، ص 23 - 56

([4]) - روكلفر: جون ديفيسون روكفلر (John Davison Rockefller 1839 _ 1937)، صناعي أمريكي وأبرز الذين أسسوا لصناعة النفط الحديثة. من المؤسسين لشركة ستاندر أويل كومباني أوف أوهايو (Standard Oil Company Of Ohio

بعد باسم شيفرون كربوريشن (Chevron Corporation) ([1]) واندمجت بعد العام 1984 مع شركة غلف (Gulf)، وفي عام 2001 اندمجت مع تكساكو (Texaco) لتصبح شيفرون تكساكو (Chevron Texaco)([2]).

ت – موبيل أويل (Mobil Oil): وعرفت باسم ستاندر أويل أوف نيويورك (Standard oil of New York)، وسُمّيَتْ أيضاً بشركة سكوني (Socony)، وفي عام 1925 عرفت هذه الشّركة بشركة تكساس(Texas) المنتجة، واندمجت في العام 1931 مع شركة فاكوم (Facom) وأصبح اسمها سكوني فاكوم (Socony Facom)، وُسمّيَتْ فيما بعد فقط موبيل (Mobil) وهي أصغر شركات الكارتيل ([3]).

ث – غلف أويل (Gulf Oil): (الخليج) سُمّيَتْ بهذا الاسم نسبة لخليج المكسيك، ويعود تأسيسها إلى عام 1901 من قبل مجموعة من المستثمرين.

ج – تكساس أويل (Texas Oil): أنشأ هذه الشركة جوزيف كولينان(Joseph S. Cullinan)([4]) مع بدايات القرن العشرين، وتسمى هذه الشركة بتكساس (Texas) واختصرت فيما بعد إلى تكساكو (Texaco)([5]). وفي العام 2001 اندمجت مع شيفرون (Chevron).

ح – شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum): أُنشئَتْ هذه الشّركة عام 1901 وتسمى اختصارا بي بي (BP)، وسُمّيَتْ في منطقة الخليج العربيّ بشركة النّفط البريطانيّة – الفارسيّة، وقد تمتَّعت هذه الشّركة بحماية خاصة من جانب الحكومة البريطانيّة، ومؤسّسُ هذه الشّركة هو وليم كنوكس دارسي وكانت بداياتها في منطقة الخليج العربيّ وتحديداً في إيران ([6]).

) ألّف في العام 1882 أوّل اتحاد احتكاري بهدف دمج الكثير من مشروعات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية كلّها في شركة وحيدة وسرعان ما سيطر على 90 % من مصافي النّفط في البلاد. للمزيد انظر - الموسوعة العربية، المجلد العاشر، رئاسة الجمهورية العربية السورية، ط1، 2002، ص 90

([1]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 60- 61

([2]) - رتليدج، أيان: العطش إلى النّفط،" ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النّفطي؟" ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006، ص 9

([3]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 58 – 59

([4]) - جوزيف كولينان: (Joseph S Cullinan 1860 - 1937) من مؤسسي صناعة النّفط، عندما كان في الرابعة عشرة من عمره بدأ مشواره في صناعة النّفط في ولاية بنسلفانيا، وعندما أصبح في الثانية والعشرين انتقل للعمل في شركة ستاندر اويل، ومع اكتشاف النّفط في العام 1894 في تكساس انتقل إليها وأسَّس صناعته النفطية هناك.

_ Joseph Stephen Cullinan - http://en.wikipedia.org/wiki/Joseph_S._Cullinan&prev

([5]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 61 ←65

([6]) - المصدر نفسه: ص 81 ←85

خ – شركة شل (Royal Dutch Shell): وهي شركة بريطانيّة – هولندية وقد أَسَّسَ الفرع البريطانيّ اليهوديّ ماركوس صموئيل (Marcus Samuel)([1]) في حين أسَّسَ الفرع الهولنديّ تاجرٌ هولنديٌّ يُدعى جان باتيست كيسلر (Jean Baptiste Kessler)([2])، وقد اتحدت هاتان الشّركتان مع بعضهما مع بداية القرن العشرين بعد الضغوط التي تعرّضتا لها من قبل شركة ستاندر(Standard) الأمريكية للسيطرة عليهما ([3])، وامتلك الرأسمال البريطانيّ نسبة 40 % والباقي هولنديّ ويقع مقرُّ هذه الشّركة في جنوب العاصمة البريطانية لندن ([4]).

وإذا دَقّقْنا في ملكيّة هذه الشّركات نلاحظ أنّ الاحتكارات الأمريكيّة هي احتكارات خاصة، في حين تملك الحكومة البريطانية 49 % من أسهم شركة بريتش بتروليوم (British Petroleum)، وتعود شركة شل (Shell) بأسهمها إلى الملكيات الخاصة([5]).

وقد دخلت فيما بعد شركات نفطيّة أخرى إلى منطقة الخليج العربي، ومن هذه الشّركات شركة أمينويل (Emmanuel) الإيطالية، وشركة النّفط اليابانيّة (Oil Companies Of Japan)، بالإضافة أيضا إلى شركة النّفط الفرنسية (Oil companies Of France)([6]) والتي نالت حصة من نفط العراق في عام 1922.

2– الدّور الاقتصاديّ والاستراتيجيّ والسّياسيّ للشقيقات السّبع.

تتمتّع الشّركات النّفطيّة بميّزاتٍ تجعلها ذات أهميّة بالنسبة للدّول المستهلكة والمنتجة، وتعمل هذه الشّركات دائما على تحقيق أهدافها، فهي تقوم بالتفتيش والتّنقيب بشكل دائم عن اكتشافاتٍ نفطيّةٍ جديدةٍ بمعزلٍ عن منظمة الأوبك كما فعلت في بحر الشّمال، وتسعى إلى بقائها قوةً اقتصاديّة وسياسيّة في العالم، وهذا ما ساعدها على تحدّي جميع التّهديدات التي واجهتها سواء بالتأميم أو

([1]) - ماركوس صموئيل: (Marcus Samuel 1853 - 1927) ولد في لندن، مارس الأعمال التجارية، وأدرك إمكانات تجارة النّفط من خلال زيارة له للبحر الأسود عام 1890، فقام ببناء ثمانية ناقلات لنقل النّفط، وفي العام 1897، قام بتشكيل شركة شل، وفي عام 1907 انضمت للشركة الهولندية للنفط ليشكل الاثنين شركة واحدة.
_ Marcus Samuel, 1st Viscount Bearsted
- http://en.wikipedia.org/wiki/Marcus_Samuel,_1st_Viscount_Bearsted

([2]) - جان كسلر: (Jean Baptiste Kessler 1853- 1900) ولد في باتافيا إحدى جزر الهند الشرقية الهولندية، رجل أعمال ومؤسس شركة النّفط الهولنديّة وأصبح المدير التنفيذي لها، تركزت بدايات عمله في اندونيسيا ومنطقة شرق أسيا، توفي في منطقة نابولي بإيطاليا في عام 1900، فخلفه في المنصب هنري ديترينغ.
_ Jean Baptiste August Kessler -http://en.wikipedia.org/wiki/Jean_Baptiste_August_Kessler

([3]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 26 – 28 – 73 - 75

([4]) - دولوناي وشارلبيه: مصدر سابق، ص 19

([5]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 44

([6]) - عجلان، محمد: البترول والعرب، دار الفارابي، بيروت، 1974، ص 190

الثّورات التي هدّدت بقطع إمداداتها النّفطيّة أو الحروب، فقد نجحت هذه الشّركات بتخطّي عقبة إقفال قناة السّويس، واستعملت ناقلاتِ نفط عملاقةً ذاتُ حمولات ضخمة استطاعت إيصال النّفط إلى أوروبّا والولايات المتّحدة الأمريكيّة في وقت قصير وسعر معقول([1]).

وتَقبع شركات النّفط الاحتكاريّة (الشّقيقات السّبع) في قلب النّظام الاقتصاديّ العالميّ وتتحكّم فيه، وتضغط عليه وتُسيطر على آلياته، وتتّبع هذه الشّركات وسائلَ عديدةً قانونيةً وغيرَ قانونية لزيادة ثرواتها ونهبها لموارد الدّول الضّعيفة، من التّهديد بالغزو إلى تدبير الانقلابات ودعم القوى المعارضة، وهذه الشّركات هي ظاهرة أمريكيّة مرتبطة بالعصر الاستعماري الأمريكي ([2]).

وتعمد الشّركات النّفطيّة إلى استغلال التّناقضات التي تَحدث على الصّعيدين الماليّ والتّقنيّ في العالم لتحقيق هدفين أساسيين، أوّلهما تحقيق الأرباح فهي تعمل على تجنّبِ تقلّبات أسعار العملات في العالم، لتحقيق ربح نتيجة الفروق التي تحدث بين معدلات الصرف، ويساعدها على ذلك تعدّد مراكز نشاطاتها في العالم وخضوعها لسيطرة اقتصادّية مركّزةٍ، مما يعطيها القدّرة على التّحكّم في العلاقات الماليّة والتجاريّة لهذه المراكز. أمّا الهدف الثّاني لهذه الشّركات فهو الحصول على أرخص المصادر الإنتاجية والماليّة لتمويل مشاريعها، وأرباح هذه الشّركات تعود للشركة الأم، وتصبح هذه الشّركات مصادر تمويل لدولها ([3]).

وأُتّهمت شركات النّفط بأنّها:

أ – تُقرِّر سياسات الدّول العظمى.

ب – تتدخّلُ في الشّؤون الدّاخليّة للبلدان المضيفة.

ت – تتدخّلُ في العمليات الانتخابية.

ث – تتحالف مع العناصر الرجعية.

ج – تُساند بعض الأحزاب السّياسيّة.

ح – تُهرِّبُ النّفط من مصافي البحرِ المتوسط إلى الكيان الصّهيونيّ.

([1]) - معلوف، أيلي: العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب، منريخ للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1991، ص 52
([2]) - عبد الله: مصدر سابق، ص 181 - 182
([3]) - معلوف: مصدر سابق، ص 53

خ – أُتهمَتْ بالجاسوسيّة.

د – وقد نُظر إليها على أنّها دولة ضمن الدّول التي تستثمر فيها ([1]).

وزادت هذه الشّركات من سطوتها ونفوذها حتى أصبحت أشبه بكيانات مستقلّة داخل الدّول. وفي هذا يقول أحدُ المحلّلين السّياسيّين: " إنَّ شركاتِ النّفطِ أضحت دولةً داخل دولةٍ، وهي متشابكة بالدّول الأخرى وإنْ كانت منفصلةً عنها، إذ لها إدارتُها الخّاصة بها وأسطولُها الجويّ وجيشُها الصغير، إنّنا لا نجد لها ذكراً كدولة في كتاب الأمم، ولكنّها في الحقيقة لها وجود وكيان وترسل بَعثاتها إلى الأراضي غير المعروفة وغير المطروقة"([2]).

ووصلت هذه الشّركات النّفطيّة في سطوتها إلى حدّ أصبحت تتحكّم فيه بالانتخابات الرئاسيّة في الدّول التي تتبع لها، ويؤكّد هذا ما قاله الرّئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt)([3]): " إنَّ ما يزعج في هذه البلاد هو أنّك لا تستطيع أنْ تكسب انتخاباً دون دعم من كتلة نفطيّة، كما أنّه لا يمكنك أنْ تَحكُم وأنت مُستند إلى دعمها "([4]).

وبذلك أصبحت هذه الشركات بمثابة السّيد الخفيّ المتستّر المهيمن عمليّا على مِقْوَدِ السياسةِ في الولايات المتحدة الأمريكية، التي جمعها التهادن في حرب المصالح والمنافسات، والتي أطلقت على نفسها اسم اتحاد نقابات النّفط، ويُمثّل هذا التّنظيم أكبر قوّة ماليّة في العالم وللصهيونيّة العالميّة حوالي 70 % من مجموع رأس المال([5]).

وكانت هذه الشّركات قد ضغطت على الإدارة الأمريكيّة للتدخُّل في شؤون النّفط، فأنشأت هيئة عرفت باسم (هيئة احتياطيّ النّفط) بهدف تأمين السّيطرة الأمريكيّة على احتياطيّ النّفط في أيِّ مكان في العالم ([6]).

([1]) - لونزوسكي، جورج: البترول والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة نجدت هاجر – إبراهيم عبد الستار، المكتب التجاري للطباعة، لبنان، د ت، ص 242 - 243

([2]) - فرح، جورج: أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، دار النشر اللبنانية، لبنان، ط1، 1952، ص 13 - 14

([3]) - فرانكلين سبرينغ روزفلت: (Franklin Delano Roosevelt 1882-1945) رجل دولة أمريكي، والرئيس الأمريكي الوحيد الذي أنتخب لأربع دورات متتالية منذ العام 1932 وحتى العام 1945، وقد مات بعد أن حكم عاماً واحداً من دورته الرابعة، كان من المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 843

([4]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 131

([5]) - فرح: مصدر سابق، ص 11

([6]) - شكر، زهير: السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982، ص 27

وقد كان للشركات النّفطيّة وسائلها الخاصة التي تحمي بها نفسها سواء في فترات الأزمات أو في الفترات العاديّة.

ففي أوقات الأزمات تتفادى الأضرار من خلال:

1 _ تعليق أعمالها في البلد المضيف أي توقيف الأعمال، وهذا ما تستطيع أنْ تقوم به الشركات ذات المصادر الماليّة القوية.

2 _ عدم اعتمادها المطلق على البلد المضيف كمقدّم للموادّ الأوليّة، أي أنْ تملك الشّركة امتيازات واستثمارات في عدّة دول وليس في دولة واحدة.

3 _ التّفاهم مع المنافسين الآخرين: أي الأخذ بمبدأ التّعامل المستقيم، وأنْ لا تحاول شركةٌ استغلال الظّروف والصّعوبات التي تُواجه شركة أخرى، لأنّها قد تُصبح هي ذاتها ضحيّة في يوم ما. فقد أسيئ فهم دوائر النّفط البريطانيّة عندما أقدمت شركة أرامكو (Aramco)على تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح مع المملكة العربيّة السعودية دون أن تُخبر الشّركات الأخرى بذلك، وقد فُسِّرَ ذلك بأنّه الباعث إلى تأميم النّفط الإيرانيّ. ومن جهة أخرى لمْ يَدر في خلد أرامكو (Aramco) ولا الشّركات المساهمة معها ولا أيِّ شركة كبيرة غربيّة، أنْ تستغلَّ مصاعب الشّركة (البريطانية – الإيرانيّة) من خلال تقديم عروض أفضل لإيران، أو بشراء نفط إيران المؤمَّم لأنّ هذه الشّركات جميعها تنطوي تحت كارتل دولي واحد يُسمَّى بالشقيقات السّبع، بل إنّها تآمرت ضِدّ الحكومة الإيرانية (حكومة مصدق) فرفضت شراء نفطها المؤمَّم للضغط عليها، وإجبارها على التراجع عن قرار التأميم ([1]).

أمّا الحماية في الأوقات العاديّة فتكون في انسجامها في علاقاتها مع الحكومة_ حكومة البلد المضيف_ من خلال التّمسّك الدقيق باتفاقيّة الامتياز من جانب الشّركة، وأن لا تُحدث أيّ فجوة في صكّ الامتياز ([2]). ولجأ أصحاب الكارتل النّفطيّ إلى شراء الأحزاب السّياسيّة في البلدان النّفطيّة، فصرفت بعض شركات النّفط الكبرى جزءاً من أرباحها على الأحزاب المعارضة لتوصلها إلى السّلطة فتُسقط الحكومات، وتُحدّد مسار عدد من الثّورات ([3]).

([1]) - لونزوسكي: مصدر سابق، ص 130←133
([2]) - المصدر نفسه، ص 133
([3]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 29

وقد كان لسيطرة الشّركات النّفطيّة على الدّول المنتجة دوره في إثارة حفيظتها، فرأت بأنّها هي الوحيدة التي لها الحق في السّيطرة على النّفط لكونه يُستخرج من أراضيها لكنّها لا تملكه، وقد برزت هذه الظّاهرة في بداية الأمر لدى دولتين هما فنزويلا والمكسيك، ثمّ عمّت هذه الظّاهرة باقي الدّول في العالم بهدف الحدّ من سيطرة هذه الشّركات، وقد اتُّبعت عدّة أساليب منها التأميم – نظام الحصص – فرض توظيف عمّال وطنيين – وضع أنظمة ضريبية قاسيّة – إنشاء شركات وطنية ..... ثمَّ ظهرت بعدَ عام 1967 سياسةٌ تقوم على حريّة التّصرّف بالإيرادات الناتجة عن تصدير النّفط لتحقيق وتمويل الأهداف السّياسية للدول النّفطيّة، بينما الشّركات النّفطيّة تُسخر دولها في سبيل استمرار الحصول على النّفط ([1]). وقد عمدت هذه الشّركات في ظلّ النّقص في كميّات النّفط، وعدم توفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الجديدة على زيادة قبضتها الاحتكاريّة على النّفط، وقد كان التأييد المستمرّ لهذه الشّركات من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وهولندا وفرنسا، قد مكّنها من تصعيد سيطرتها على النّفط إلى حدٍّ بعيد ([2])، فكانت هذه الشركات النّفطيّة عندما تحصل على امتياز نفطيّ في أيٍّ منطقة من مناطق الخليج العربيّ، سواء كان هذا الامتياز لشركة بمفردها أو متعاونة مع شركة أخرى في الامتياز نفسه، تُؤسِّس شركة نفطيّة فرعيّة تابعة للشركة الكبرى في منطقة الامتياز، وتسمى باسم البلد المنتج أو منطقة الامتياز، فمثلا شركة نفط أرامكو السّعوديّة تعود بملكيتها كما رأينا لعدّة شركات.

خامساً– السياسات النّفطيّة وتنافس القوى الدّولية حتى عام 1945:

لم يظهر التّنافس الدّولي على منطقة الخليج العربيّ مع ظُهور النّفط فيها، بل يعود إلى الماضي، حيث كانت أهميّة هذه المنطقة حتى بدايات القرن العشرين تنبع من أهميّة موقعها المتوسط على طريق التّجارة الدوليّة البحريّة والبرية بين الشّرق والغرب، غير أنّه ومع نهاية العقد الأوّل من القرن المذكور ظهر النّفط في المنطقة، وهذا ما زاد من أهميّتها ومن حدّة التنافس الدّولي عليها. هذا في وقت لم يكن بمقدور الدّول الخليجيّة آنذاك استغلال النّفط بمفردها، بسبب افتقارها إلى امتلاك التكنولوجيا ورأس المال، وهذا ما استغلّته الدّول الاستعماريّة فدعمت شركاتها النّفطيّة في المنطقة معتمدة على أسس وركائز مهمّة في سبيل السّيطرة عليها، وكانت بريطانيا هي السّبّاقة في هذا المجال بحكم الماضي الاستعماري وسيطرتها على المنطقة، وامتلاكها القوّة

([1]) - معلوف: مصدر سابق، ص 54
([2]) - عجلان: مصدر سابق، ص 189 - 190

البحريّة الّتي لم تنقطع عن التّجول في مياه الخليج العربيّ منذ بداية العصر الحديث، والتي بواسطتها استطاعت فرض الاتفاقات والمعاهدات على حكّامه ومشايخه([1]). وكان الاهتمام البريطانيّ بالمنطقة في البداية لتأمين الطّريق التّجاري إلى مستعمراتهم في الهند، ثمَّ أصبح اهتمامها بها بعد انسحابها من الهند نتيجة لأهميّة الثّروة النّفطيّة التي ظهرت فيها ([2]).

وبرزت أهميّة النّفط ودوره في الحرب العالمية الأولى وهو ما ذكره السّاسة الغربيون، ففي خطبة لممثّل الحكومة الفرنسيّة في مؤتمر النّفط بين الحلفاء في الأول من تشرين الأوّل عام 1918 قال: " ولقد كان النّفط في الحرب كدماء لها " ويضيف " وما كان الانتصار الذي نلناه ليتمَّ لولا دمٍ آخر هو دم الأرض الذي نسميّه النفط ". وفي السياق نفسه قال اللورد كيرزون (Curzon)([3]): " أجل كانت موارد النّفط متساوية في أهميّتها الحيويّة في سنوات النضال، وسيأتي يوم يقال فيه: إنَّ الحلفاء طفوا إلى النّصر على عباب بحر من النّفط " ([4]).

وبفضل هذه السلعة الاستراتيجية استطاع الحلفاء أنْ يحققوا النّصر في أوّل حرب عالميّة تشهدها البشريّة ([5]). وقد استخدمت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا والولايات المتّحدة الأمريكيّة في العمليات النهائيّة للحرب حوالي 12 ألف برميل من النّفط يوميا، ومع نهاية عام 1917 كانت فرنسا تعاني من نقصٍ شديدٍ في هذه المادّة، مما دفع كليمنصو إلى إرسال برقيّة إلى ويلسون(Wilson)([6]) قال فيها: " إنّ عدم دعمنا بالنّفط سوف يشلُّ جيوشنا، وسيجبرنا على عقد صلح لا نرضاه .... فإذا لم يرغبوا _أي الحلفاء_ في خسارة الحرب، فعليهم أنْ لا يدعوا فرنسا تفتقد لهذه المادة _ النّفط _ التي هي ضروريّة كالدماء في معارك الغد " فاستجابت مجموعة ستاندر أويل (standard oil) لذلك ودعمت فرنسا بالنّفط ([7]).

([1]) - زهر الدين، صالح: مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط1، 1996، ص 111

([2]) - متى، أنطوان: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجبل، بيروت، ط1، 1993،ص 67

([3]) - جورج ناثانيل كورزون: (George Nathaniel Curzon 1859 – 1925) سياسي بريطاني من زعماء حزب المحافظين. نائب الملك في الهند بين عامي (1899 _ 19050م) . وزير الخارجية (1919 -1924). رسم خطاً للحدود بين الاتحاد السوفييتي و بولندا عام 1919، فعرف باسمه خط كيرزون. للمزيد انظر - البعلبكي: مرجع سابق، ص 992

([4]) - يزبك: مرجع سابق، ص 3 - 4

([5]) - البندك، مازن: قصة النفط، دار القدس، ط1، 1974، ص 7

([6]) - توماس وودرو ويلسون: (Woodrow Wilson 1856 - 1924)، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتّحدة الأمريكيّة (1913 – 1921)، قاد الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الحرب العالميّة الأولى، اشتهر ببنوده الأربعة عشر للسلم، وهو أول من جعل الحمامة رمزاً للسلام، حصل على جائزة نوبل للسلام عام 1919.

_ Thomas Woodrow Wilson - http://en.wikipedia.org/wiki/Woodrow_Wilson

([7]) - اينغدال: مرجع سابق، ص 57

وكانت الدّول التي استخدمت النّفط لتسيير آلياتها الحربية أثناء الحرب أكثر قوّة وفعاليّة في ميدان العمليات الحربيّة وسجّلت أعظم الانتصارات، في حين أنّ الهزيمة كانت من نصيب الطرف الذي لم يملك هذه المادة ولم يستخدمها لتسيير آلياته، فالآليّة التي تستخدم النّفط أكثر سرعة وأكثر جودة من الآلية التي تستخدم الفحم. وقد كان لاستخدام بريطانيا الدّبابات المتحركة بالطاقة النّفطية أثرٌ في طلب الجنرالات الألمان من حكومتهم عقد الصلح مع الطرف المعادي، لعجزهم عن حسم الأمر، فكان التوقيع على الهدنة في 11 تشرين الثاني 1918 ([1]).

وسُرعان مابدأ أصحاب شركات النّفط العالميّة بالبحث عن النّفط في منطقة الخليج العربيّ للحصول على استثمارات وامتيازات فيها بعد أنّ ظهرت أولى البوادر النّفطيّة فيها ([2])، وخاصّة بعدما تزايد اعتماد القوى الدّوليّة والصّناعيّة على هذه المادّة، وبروز أهمّيتها في ميدان المعارك الحربيّة، وأصبح بعدها النّفط أحدَ أهمّ الأسس لوضع الخطط والاستراتيجيات المسيّرة للسياسات الدوليّة في العالم، وارتبطت قوّة أيّ طرف من القوى الدّوليّة العظمى بمدى امتلاكها وسيطرتها على هذه المادّة الاستراتيجيّة، وقد أدركت هذه القوى أهميّة هذه المادّة من خلال الدّور الذي لعبه النّفط خلال الحرب العالميّة الأولى.

1- السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني – الفرنسي حتى عام 1945.

انتهت الحرب العالميّة الأولى بانتصار الحلفاء على ألمانيا والدّولة العثمانيّة والإمبراطوريّة النّمساوية – الهنغارية، وبهزيمة ألمانيا أصبحت بريطانيا تمتلك غالبيّة أسهم شركة النّفط التّركيّة، حيث أنّها استولت على حصة ألمانيا([3])، وأصبحت تملك 72 % من أسهم الشّركة، وكان صاحب شركة رويال دانش قد تجنَّس بالجنسية البريطانية فضمَّ بذلك أسهُمَ شركته لبريطانيا، أما غلبنكيان (Gulbenkian)([4]) الأرمني فكان يحمل الجنسيّة البريطانيّة منذ العام 1902، وبذلك أصبحت جميع أسهم الشركة بريطانية ([1]).

([1]) - كامبل وآخرون: مرجع سابق، ص 155

([2]) -Yalla: op. cit, pp361

([3]) - وكانت ألمانيا قد حصلت في العام 1914 وبعد اتفاق وُقِّعَ بين بريطانيا وألمانيا على 20 % من أسهم شركة النفط التركية. للمزيد حول الموضوع راجع دولوناي وشارلييه: مصدر سابق، ص 27 _ وأيضا بيربي: مصدر سابق، ص 103

([4]) - كالوست غولبنكيان: (Colousta Sarkis Gulbenkian 1869-1955) أرمني الأصل، ولد في القسطنطينية في عام 1869، درس هندسة النفط وأصبح من أهم رجال الأعمال بعد امتهانه تجارة النّفط، وكان من الفارّين من الدولة العثمانية بعد مجازر الأرمن عام 1896، وكان له دور كبير في جعل نفط المشرق يصب في صالح القوى الغربية، أصبح من أغنى رجال العالم في نهاية حياته، توفي في لشبونة بالبرتغال.

_Calouste Sarkis Gulbenkian -. http://en.wikipedia.org/wiki/Calouste_Gulbenkian

ومع انتهاء الحرب الأولى كانت القوى الدوليّة قد أدركت مدى أهمية النّفط من أجل قوّتها الاقتصاديّة والعسكريّة، في وقت أصبح فيه الأسطول البريطانيُّ يستخدم لتسيير سفنه 40 % من طاقة النّفط([2]). وكانت بريطانيا قد خرجت بعد الحرب بأفضل الغنائم ألاَ وهي الاحتفاظ بالسّيطرة على منطقة الخليج العربيّ، والتي كانت تَعدُ بخزانات هائلة من النّفط، وبدأت مرحلةً جديدةً من التّنافسِ الدّوليِّ على هذه المنطقة الحيويّة المُهمّة بين القطبين الأوروبيين المنتصرين آنذاك في الحرب العالميّة الأولى وهما فرنسا وبريطانيا.

ومع ازدياد أهميّة النّفط في نهاية الحرب العالميّة الأولى برز التّنافس البريطانيّ – الفرنسيّ، حيث أنّ بريطانيا كانت قد تنازلت لفرنسا عن منطقة الموصل الغنيّة بالنّفط، وكان هذا الاتفاق مُتضمّناً فيما عُرف باتفاقية سايكس – بيكو، غير أنّ زيادة أهميّة النّفط دفعت بريطانيا – وخاصة بعد تحويل أسطولها من الفحم إلى النّفط– إلى احتلال منطقة الموصل، وهذا ما أزعج فرنسا فاحتجّت على ذلك، وبدأ التّنافس والنزاع بين الطرفين ([3]). وبعد مناوشات بينهما اتفقا على تسوية الأمر، حيث اجتمع الطرفان في نيسان عام 1920 في سان ريمو، واقتسموا فيما بينهم البلاد العربية والتي كانت تحت حكم الدّولة العثمانيّة، فكانت حصَّة بريطانيا فلسطين والعراق، وأخذت فرنسا لبنان وسوريا، وسُوّيت آنذاك مشكلة الموصل بين الطرفين، حيث أعطت بريطانيا لفرنسا حصَّة ألمانيا في شركة النّفط التركيّة وقدرها 25 %، وتنازلت فرنسا عن الموصل لبريطانيا، ووافقت أيضاً على مدّ أنابيب لنقل النّفط من الموصل إلى البحر المتوسط عبر سوريا، ورفعت الرّسوم عن شحن النّفط ([4])، وقامت فرنسا باستثمار حصَّتها عن طريق شركتها التي أسّستها وهي شركة النفط الفرنسية (FPC).

وبذلك تمكّنت فرنسا من تأمين موردٍ نفطي دائمٍ لها، يساعدها على التخلص من تبعيتها للدّول الأخرى وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، الممّول الأساسي للنّفط الذي تحتاجه فرنسا.

([1]) - العطار، جواد: تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901 – 1972، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977، ص 25
([2]) - اينغدال: مرجع سابق، ص 57
([3]) - عجلان: مصدر سابق، ص 159 - 160
([4]) - العطار: مصدر سابق، ص 25

2- السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني – الأمريكي حتى عام 1945.

لم تحظَ منطقة الخليج العربيِّ بالاهتمام الواسع من قبل الأمريكيّين إلاّ بعد ظهور النّفط ([1])، ولم تتوجّه أنظار شركات النّفط الأمريكيّة إليها قبل عام 1920 وذلك لسببين:

أوّلهما: الاكتشافات النّفطيّة الكبيرة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

وثانيهما: هو أنّ عمليات التّنقيب عن النّفط في هذه المنطقة كانت حكراً على الدّول الأجنبيّة الأخرى ([2]).

وفي الفترة التي تلت الحرب العالميّة الأولى، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين مصالحها النّفطيّة والاقتصاديّة في المناطق التي كان يسيطر عليها البريطانيون والفرنسيون، وذلك لإيجاد موطئ قدم لشركاتها ([3]). أمّا أسباب اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها بالبحث عن مناطق نفطيّة خارج أراضيها والسعي للحصول على امتيازات فيها فيعود إلى:

أ – الانخفاض المتوقّع بإنتاج النّفط الأمريكيّ.

ب – الخوف من احتكار بريطانيا وهولندا لاحتياطيّ النّفط العالميّ.

ج – توقّعات الكشف عن احتياطيٍّ عالميٍّ واسعٍ رخيصِ التكاليفِ.

د – اندلاع الحرب العالميّة الأولى التي جعلت العالم أكثر إدراكاً وتحسّباً لأهميّة النّفط.

هـ – أظهرت ظُروف الحرب الأولى أهميّة النّفط في الدّفاع والتجارة ([4]).

وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة المصدر الرئيس لتزويد الحلفاء بالنفط أثناء الحرب العالميّة الأولى، وخشيت عند نهايتها من استنزاف الاحتياطيّ الأمريكيّ من هذه المادة، وادّعت أنّ تزويدها للحلفاء بالنفط أدّى إلى نقصان مواردها النّفطيّة، فأظهرت عداءها لمحاولة احتكار نفط

([1]) - حجر، جمال: القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين 19 – 20، تقديم عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1989، ص 140 -141

([2]) - قاسميّة، خيريّة: الولايات المتّحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982، ص 27

([3]) - Odell, Peter R: Oil And World Power, Back Ground To The Oil Crisis, Penguin Books, 1975, PP 26 - 27

([4])- أخميس، حنان: النّفط العربي

- http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/20/37760.html

"الشرق الأوسط "([1]) من قبل الفرنسيين والبريطانيين، كما طالبت بتطبيق سياسة (الباب المفتوح) بمشاركة الشّركات النّفطيّة الأمريكيّة ([2])، وقد أصرّت شركات النّفط الأمريكيّة على الحصول على حصَّة من النّفط في منطقة العراق وغيرها من المناطق السّابقة للدولة العثمانيّة، والتي كانت في الأصل مقسّمة بين المصالح البريطانيّة والألمانيّة والفرنسيّة قبل الحرب العالميّة الأولى ([3]). وكان السّفير الأمريكي في لندن قد سلّم إلى وزير الخارجية البريطاني كيرزون مذكّرة تضمّنت مطلباً بمراعاة مصالح الشّركات النّفطيّة الأمريكيّة في المناطق العربيّة الواقعة تحت الانتداب البريطانيّ من مبدأ سياسة الباب المفتوح والفرص المتكافئة ([4])، هذا في وقتٍ تعالتْ فيه الأصواتُ داخلِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تُحذّر من خطرِ نضوبِ النّفطِ، مطالبةً بضرورةَ الاقتصادِ في استهلاكهِ أو اللجوءِ إلى الاستيراد من الخارج، والمحافظة على المخزون الوطنيِّ، وقد ساهمت الصّحافُة في ترديد ذلك بقوّةٍ كما بثّتْ الرعبَ عقبَ قسمةِ سان ريمو بدون الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([5])، وخاصّة أن مدير المسح الجيولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية كان قد أعلن في عام 1920 أنّ وضع النّفط الأمريكي " يمكن وصفه بأنّه مقلقل، وهذا أفضل وصف يمكن أن يوصف به"([6]). وردّاً على الادّعاءات الأمريكيّة أشار كيرزون إلى أنّ نصيب بلاده من إنتاج النّفط في العالم لا يتعدّى 4 % في وقت تُنتج فيه الولايات المتحدة الأمريكيّة حوالي 70 % من الإنتاج العالمي، وتُنتج خارج حدودها _المكسيك_ حوالي 12 %، وأشار إلى القيود التي تفرضها الإدارة الأمريكيّة على استغلال الأجانب للنفط في الأراضي العامة، وفرضها القيود على النّشاط النّفطيّ لبلاده في كوستاريكا وهاييتي، وأشار أيضاً إلى أنّ الإدارة الأمريكيّة التي تُطالب بتطبيق سياسة الباب المفتوح هي متحفّظةٌ حول هذا الموضوع. وأشارَ إلى أنّ المشروعاتِ البريطانيّة النّفطيّة في بلاد النهرين، تعودُ لشركة النّفط التركيّة التي تُسيطر عليها الحكومة البريطانية والتي حصلتْ على امتيازٍ من الدّولةِ العثمانيّةِ عام 1914. وبرّر اتفاقيّةَ

([1]) - الشرق الأوسط: رغم تحفظي على هذا المصطلح، فإنني أجد نفسي مضطراً إلى استخدامه لسببين: أولهما ضرورة الالتزام بقواعد التوثيق من حيث أنّه المعتمد في كثير من الوثائق والمراجع التي أنا ملزم، وفق هذه القواعد، بعرض محتوياتها كما هي. وثانيهما لأنه يدلّ على منطقة ذات مضمون جغرافي- سياسي قد تكون هي المعنيّة في كثير من الأحيان، فهو يضم تركيا واليونان إضافةً إلى دول المشرق العربي، أي دول بلاد الشام والعراق ووادي النيل وشبه جزيرة العرب، وهناك متّغيّرات في مضمونه هذا وفق المصالح الاستعماريّة لا مجال لذكرها هنا، وأنا أضعه داخل أقواس كدلالة على هذا التّحفظ.

([2]) - متى: مرجع سابق، ص 63

([3]) - CHomisky, Noam – Achcar, Gilbert: perilous power – the middle east & u.s, foreign policy, penguin books, London 2007, pp 53

([4]) - يفسكي: مصدر سابق، ص 243

([5]) - دولو ناي وشارلييه: مصدر سابق، ص 36

([6]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 96

سان ريمو بأنّها تعويضٌ لفرنسا لتنازلها عن الموصل ([1]). وفي عام 1922 طالبت وزارةُ الخارجيّة الأمريكيّةِ " أنّه في البلدانِ الواقعةِ تحتَ الانتدابِ، على كلّ الامتيازات التي لها طابعٌ اقتصاديٌّ أنْ يسقطَ عنها أيّ وجهٍ احتكاَريٍّ " ([2]).

وكان وزيرُ الخارجيّةِ الأمريكيّ بينبريدج كولبي (Bainbridge Colby)([3]) قد أعربَ عن أملِ الإدارةِ الأمريكيّةِ في أنْ يُساعد نظام الانتداب على التّقليل من حدّة التّنافس الدّولي حول النّفط، وكان هذا التّنافسُ الأمريكيُّ _ البريطانيُّ حولَ النّفطِ في بلادِ الرّافدين قدْ دفعَ كبار رجالِ النّفطِ في بريطانيا إلى التّدخُّلِ، وإيجادِ حلٍّ للمسألةِ([4])، فتدخّل غلبنكيان بدور الوسيط وأقنع وزارة الخارجيّةِ البريطانيّةِ بقبول مساهمين أمريكيين في شركة النّفط التركيّة ([5])، واقترحت وزارة الخارجيّة البريطانية على الأمريكيين التّجمّعَ في شركةٍ واحدةٍ وهذا ما حصل، فقد اجتمعت المجموعة الأمريكيّة في شركة واحدة تُسمى الهيئة التعاونيّة الأمريكيّة لإنماء "الشّرق الأدنى"([6]) وضمّتْ كلّاً من ستاندر نيوجرسي(Standard New Jersey) وستاندر أنديانا (Indiana Standard) وسنكلير (Sinclair) وتكساكو (Texaco)([7]).

وبعدَ مباحثاتٍ بين جميعِ الأطرافِ تمَّ الاتفاق في عام 1922 على اقتسام نفط العراق بين (غلبنكيان – فرنسا – الولايات المتّحدة الأمريكيّة – هولندا – بريطانيا) على النحو التالي:

1- مجموعة الشّركة البريطانيّة _الفارسيّة (دارسي) 23,75 %.

2- شركة النّفط الإنكليزيّة – الهولنديّة (شل)23,75 %.

3- الشّركة الفرنسيّة للنفط 23,75 %.

4- الهيئة التعاونيّة الأمريكيّة لإنماء "الشّرق الأدنى" 23,75 %.

([1]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 14 - 15

([2]) - متى: مرجع سابق، ص 63

([3]) - بينبيردج كولبي: (Bainbridge Colby 1869-1950) وزير الخارجية الأمريكي بين عامي 1920 _ 1921 في عهد الرئيس وودرو ويلسون، ولد في ميسوري، وهو محامي من أنصار الحزب الديمقراطي، عمل بالسياسة وكان ممثّل بلاده في مؤتمر الحلفاء في باريس، توفي في نيويورك في عام 1950.

- Bainbridge Colby_ http://en.wikipedia.org/wiki/Bainbridge_Colby

([4]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 15 - 17

([5]) - العطار: مرجع سابق، ص 26

([6]) - الشرق الأدنى: رغم تحفظي على مصطلح " الشرق الأدنى" الذي وضع كبديل عن تسمية المشرق العربي لحجب الهوية العربية عن بلدانه، إلاّ أنني مضطر لاستخدامه بسبب ضرورة الالتزام بصدقية التوثيق.

([7]) - دولو ناي وشارلييه: مرجع سابق، ص 37

5- شركة التّنقيب غلبنكيان 5 %، وذلك تقديراً لخدماته دون أنّ يكون له حقٌّ التصويت([1]).

وبذلك تمكّنت الشّركات الأمريكيّة من إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة النّفطية العراقية.

وقد كان للبعثاتِ التّبشيريّة الأمريكيّة دورٌ في تزويدِ الحكومةِ الأمريكيّةِ وتعريفها بالأوضاعِ الاقتصاديّةِ للعراقِ، وما يمتلكُ من ثرواتٍ باطنيّة لا سيما النّفط، وهذا ما دفعَ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّة لتبدي اهتماماً بالعراق للحصول على حصّة من نفطه ([2])، وهنا يقول خبير النّفط الأمريكيّ هاملتون: " نعترف أنّه لولا العمل الرائع الذي اضطلعت به البعثة التّبشيريّةُ العربيّةُ _ الأمريكيّة، لما استطاع التّجّار الأمريكيّون المشاركة في استثمار النّفط في الشرق الأوسط " ([3]). غير أنّ هذا الاتفاق لم يُنْهِ التنافس النّفطي في منطقة الخليج العربي، وأخذت القوى تسعى للمزيد من السيطرة على مناطق النّفط. وللحيلولة دون مزيد من التصعيد بين القوى الدّوليّة وشركاتها النّفطيّة توصّلت الأطراف المتنافسة للتوقيع على اتفاقيتي الخط الأحمر وأكناكاري عام 1928. غير أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة حاولت جاهدة الحصول على المزيد من الاستثمارات النّفطيّة خارج إطار الاتفاقيتين السابقتين وقد تمكّنت من ذلك.

ومنذ مطلعِ الثّلاثينياتِ من القرن العشرين كانت الأجواءُ الدّوليّة تُنذر باندلاع حرب عالميّة جديدة، وهذا ما حدث مع نهاية عقد الثلاثينيات فالأزمة الاقتصادية([4]) التي ضربت العالم آنذاك كانت حادّة، والتّنافسُ بين الدّول على مناطقِ النّفوذِ لمْ ينتهِ، فألمانيا التي خرجت مهزومة من الحربِ العالميّة الأولى، وخُلّصَتْ من مناطق نفوذها _ وخاصة حصّتها النّفطيّة في شركة النّفط التّركيّة، والتي مُنحَتْ لفرنسا بنهاية الحرب الأولى _ مازالت تَطمحُ لتحتّل مركزاً في قيادة العالم ولتتنعَّمُ بشيءٍ من ثرواتهِ، لاسيما النّفط الذي تفتقدُ إليه والذي كان نقطة الضّعف الأساسيّةِ في صفِّ هتلر (Hitler)([5])، وسبباً لهزيمةِ ألمانيا في الحرب العالميّة الأولى. وكانت ألمانيا تستوردُ احتياجاتَها النّفطيّة من الخارج التي بلغت عام 1938 حوالي 41 مليون برميل من

([1]) - دولو ناي وشارلييه: مرجع سابق، ص 38

([2]) - شذر، حسين: العراق وأمريكا 1945 – 1958، دار الملتقى، لبنان، ط1، 1998، ص 20 - 28

([3]) - البرغوثي، جبارة: تاريخ الخليج العربي، دار كنعان دمشق، ط1، 2005 ، ص 114

([4]) - رمضان، عبد العظيم: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة، ج3، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د ت، للمزيد حول الأزمة انظر ص 55

([5]) - أدولف هتلر: (Hitler , Adolf 1889 – 1945) زعيم ألماني ورئيس دولة، انضم للجيش الألماني مع بداية الحرب العالمية الأولى، بدأ نجمه يسطع في عام 1928 عندما فاز حزبه (حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني المعروف بالنازي) بـ 12 مقعداً في مجلس الرشتاغ، وفي عام 1933 وصل هتلر لرئاسة الوزارة (المستشارية)، وفي العام 1934 جمع بينها وبين رئاسة ألمانيا. كان من مشعلي الحرب العالمية الثانية والتي كانت سبباً لنهاية حياته مع نهاية الحرب. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 7، ص 63

شركات ستاندر نيوجرسي (Standard New Jersey) الأمريكيّة، شل(Shell) (الهولندية – البريطانية) و(البريطانيّة _ الإيرانيّة)، وأمام هذا الوضع اضطرَّ هتلر لاستخراج النّفطِ من الفحمِ الحجريِّ لكنَّهُ لمْ يكنْ بجودةِ النّفطِ الطّبيعيِّ، فقوّة احتراق النّفط الطّبيعيِّ الذي كانتْ تستعمله الطائراتُ البريطانيّةُ كان يزيدُ عَلى قوةِ احتراق النّفطِ الصناعيِّ الذي تستعمله الطائراتُ الألمانيّةُ، وكان هتلر قَدْ استطاعَ إجبارَ الاتحادِ السّوفييتي على تصدير 16 مليون برميل من النّفط مع بداية الحرب العالميّة الثانيّة وحتى بداية غزو الأراضي السّوفييتيّة، وبسبب رفضِ ستالين فتح الآبار السوفييتيّة لألمانيا النازيّة على آخرها، قرَّر هتلر مهاجمة الاتحاد السوفييتيِّ واحتلال حقول باكو التي لو استطاع الوصولَ إليها لتغيَّر مجرى الحرب العالميّة الثّانيّة([1]) والعالم.

من جانبها كانت اليابان قد سعت بعد ظهور النّفط في المملكة العربيّة السّعودية لتأمين مصالحها في المنطقة عن طريق إرسال مبعوث سرِّي إلى المملكة في عام 1939، وقد شكّل النّفط وتوسيع السّوق اليابانيّة من أولى اهتمامات اليابان بالمنطقة الخليجيّة ([2])، وقد عرض اليابانيون مبلغاً سخيّاً على الملك السعودي للحصول على امتيازات لاستثمار النّفط في المملكة غير أنّ الملك صدّهم ورفض طلبهم ([3]). ومع قيام الحرب كانت اليابان قَدْ أعلنت دخولها لكي تُسيطر على النّفط الأندونيسيِّ ([4])، واتّجهت أثناء الحرب لاستخراج النّفط لطائراتها من جذور الصنوبر والتي كانتْ محدِودَة الكميّة. وعندما قطعت كلٌّ من هولندا وبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة كلَّ تجارتها مع اليابان عام 1941 وانقطع النّفط عنها، توقّفت الحياة في شوارع طوكيو التي سُحِبَتْ منها كلُّ السّياراتِ، ولمْ يكَن أمامَ الحكومة اليابانيّة سِوى خيارين إمّا الانسحاب من الأراضي الصّينية التي كانت تحتلُّ بضعاً منها، أو إعلانُ الحرب على الحلفاء فاختارت الحرب([5]). وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد قامت بقطع النّفط عن اليابان لإثارتها، وهذا ما دفعَها إلى شنِّ هجومٍ صاعقٍ على الأسطول الأمريكيِّ في بيرل هابر (Pearl Harbor) عام 1941، مما شكّل دافعاً للولايات المتحدةِ الأمريكيّةِ لإعلان الحرب على اليابان ([6])، ولدخول الحرب لجانب الحلفاء لاسيما بعد تخوّف الولايات المتّحدة الأمريكيّة من انتصار الألمان في

([1]) - البندك: مصدر سابق، ص 11 - 12
([2]) - البستكي، نصرة: اليابان والخليج – استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت ط1، 2004، ص 84 - 85
([3]) - العطار: مرجع سابق، ص 45
([4]) - هاينبرغ: مرجع سابق، ص 13
([5]) - البندك: مصدر سابق، ص 13
([6]) - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 114

الحرب، وسيطرتهم على مناطق النّفط في العالم وخاصة الخليج العربيِّ، فكان دخولها الحربَ حرصاً على مصالحها النّفطيّة، لاسيما بعد أنْ زادَ نشاطُ شركاتِها في الخليجِ العربي ([1]).

ومع اندلاع الحرب العالميّة الثّانيّة زاد السّوفييت من تطلّعهم باتجاه الخليج العربي، فمع بداية الحرب وُقّعَتْ اتفاقيّة بين ألمانيا والسّوفييت تضمَّنت عدم الاعتداء بين الطرفين، وبعدها قامت سلسلة من المفاوضات السّريّة لعقد معاهدة رباعية بين دول المحور (ألمانيا – إيطاليا – اليابان) من جهة وبين السوفييت من جهة أخرى([2]). غير أنّ ستالين (Stalin)([3]) كان قد طلب مقابل ذلك إطلاق يد الاتحاد السوفييتي في إيران والعراق وجزء كبير من السّعودية يضمن السيطرة على الخليج العربي، بالإضافة لمناطق أخرى في المنطقة شملت تركيا وسوريا ولبنان، وإنشاء قاعدة سوفييتيّة على ضفاف البوسفور، وهذه المطامع بالخليج أيَّدتها الوثائق السريّة لعام 1940 ([4])، غير أنّ هتلر أحدث المفاجئة بضربه للاتحاد السوفييتي في 22 حزيران 1941 واحتلَّ جزءاً من أراضيه، وكان قد أصبح بالقرب من إيران ومنابعها النّفطيّة.

تخوّفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة من تطلّعات هتلر ولتقفل الطريق أمامه، أقحمت إيران في مضمار الحرب لأنّها خشيت من التوجَّه الألماني تجاه أسيا، وهذا ما أعطى المبرّر للسوفييت والبريطانيين لتأكيد مصالحهم في إيران، ومنع الألمان من الوصول للوقود المحرّك لآلة الحرب (النفط). وقد التقى التوجّه الأمريكي مع التوجهين البريطانيّ والسوفييتيّ من أنّ هدف هتلر من التوجه لأسيا هو الاستحواذ على مصادر النّفط في إيران والعراق وسوريا وباقي دول الخليج العربي، وحرمان الحلفاء منها. وقد رغبت الولايات المتحدة الأمريكيّة من تدخّلها حرمان السوفييت والبريطانيين من الانفراد بالسيطرة على نفط إيران ([5])، والتي كان حيادها مهمّاً قبل توجيه الألمان ضربتهم للاتحاد السّوفييتي، وذلك حتى لا يصطدم الطرفان البريطاني والسّوفييتي مع بعضهما، غير أنّه بعد ضرب الاتحاد السوفييتي من قبل الألمان أصبح حيادها مضرَّاً لأنّها ستكون الجسر الذي يُقدّم الحلفاء عن طريقه العون للسوفييت، وقد أرادت بريطانيا تأمين حقول النّفط

([1]) - العيد روس: مرجع سابق، ص 249

([2]) - بيريبي: مصدر سابق، ص 75

([3])- جوزيف ستالين: (Joseph Vissarionovich stalin 1879-1953) اسمه الحقيقي يوسف فيساريو نوفيتش دجوغاشفيلي، وعرف فيما بعد باسم جوزيف ستالين ومعناه الرجل الفولاذي. زعيم شيوعي بارز ورجل دولة حكم الاتحاد السوفييتي حكماً مطلقاً بين عامي (1928 _ 1953)، نشأ في ظل لينين واستلم قيادة الحزب والدولة من بعده. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 3، ص 137

([4]) - الكعكي، يحيى أحمد: الشرق الأوسط والصراع الدّولي، دار النّهضة، العربيّة، بيروت، 1986، ص 173

([5]) - السبكي، أمال: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 – 1979 ، عالم المعرفة، العدد 250، المجلس الوطني للثقافة والآداب و الفنون، الكويت، 1999، ص 131 ←133

الاستراتيجيّة التي تسيطر عليها ومنع الألمان وعملائهم من تخريبها، وأمام رفض الشاه طرد الألمان من بلاده، قام السوفييت والبريطانيين باحتلال إيران _السّوفييت في الشمال والبريطانيين في الجنوب _ وأُقصيَ الشاه رضا بهلوي عن العرش ونفي خارج البلاد، وسُلِّم العرش لابنه شاهبور محمد ([1]) في 15 أيلول 1941 وفُرِضَ عليه الاتفاق (السّوفييتي – البريطاني – الإيراني) في 29 كانون الثاني 1942 ،القاضي بوضع بلاده تحت تصرف القوّات الحليفة ([2]).

وقد أيّدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الاتفاق السّابق بشأن احتلال إيران وتقسيمها لمناطق نفوذ أثناء الحرب، غير أنّها عملت مع نهايتها على إبعاد السّوفييت عن إيران من أجل حماية مصالحها النّفطيّة في المنطقة، ففي مؤتمر القمة الذي عقد في تشرين الثاني 1943 قدّم الرئيس الأمريكي طلباً للانسحاب العسكري من أراضي إيران والاعتراف باستقلالها، وقد مارست الإدارة الأمريكية بعد الحرب ضغوطاً على السّوفييت للانسحاب منها وأوعزت للحكومة الإيرانية بالتوجّه لمجلس الأمن([3]).

وكانت الحربُ العالميّةُ الثّانيّةُ قدْ ألقتْ بظلالها الاقتصاديّة على منطقة الخليج العربيّ، إذ أدّت إلى توقّف إنتاج النّفط في المنطقة وهذا ما سبّب أزمةً ماليّةً لدولها، لا سيما المملكة العربيّة السّعوديّة نتيجَة تقلّصِ عمليات أرامكو(Aramco) إلى حدٍّ كبير، كما أنّ عددَ الحُجَّاج تناقصَ وتزايدت أسعارُ الواردات الضّرورية بشكل كبير، فحاولت السّعوديّة طلبَ المساعداتِ الماليّة من الحلفاء أو دول المحور. وفي ربيع عام 1941 كان وضع دول المحور جيداً لكنَّ ابن سعود رفض التّعامل مع حكومتي برلين وطوكيو، وفضَّل طلب المساعدة من بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة، فطلب قرضاً مقداره 30 مليون دولار، وهدَّد بإلغاء الامتيازات إذا لم يتّم الاستجابة لطلبهِ، غير أنّ وضع شركة كاليفورنيا (California) كان صعباً فلجأت إلى الحكومة الأمريكيّة، لكنَّ الرئيس لم تكن بيده السّلطة التّشريعيّة لمنح هذا القرض فطلبت الإدارة الأمريكيّة من بريطانيا تقديم القرضِ للسعوديّةِ من الأموال التي كانت قد أقرضتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة لبريطانيا

([1]) - محمد رضا بهلوي: شاه إيران (1919 _ 1980) تولّى حكم إيران بعد اعتزال والده رضا في عام 1941، واستمرَّ في الحكم حتى العام 1953، مع قدوم مصدق للحكم فهرب خارج البلاد غير أنّه عاد في العام التالي، وبقي في الحكم حتى أقصاه الإمام الخميني في العام 1979، فترك البلاد مرة أخرى، توفي ودفن في مصر في العام 1980. للمزيد انظر - موسى، رءوف سلامة: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار ومطابع المستقبل، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 162

([2]) - Aroian - Mitchell: op. cit ; pp 184

انظر أيضاً - السبكي، آمال: إيران بين الحلفاء والمحور حتى الاحتلال 1939 – 1942 - دراسة وثائقية من أرشيف الخارجية الأمريكيّة، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة 1990، ص 129 - 130

([3]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 249 - 251 - 252

ومقدارها 425 مليون دولار، وبذلك خرج ابن سعود عن حياده إلى حدٍّ ما ([1]). والجدير ذكره أنّ الولايات المتّحدةُ الأمريكيّةُ وحتى عام 1940 لم تكن تعطي أهميَّةً كبيرةً للمملكة العربيّة السّعوديّة، إذ لم يكن لها أيّ تمثيل دبلوماسي فيها، وكانت الشّركاتُ النّفطيّةُ الأمريكيّةُ تقومُ بعملها دونَ حمايةٍ رسميّةٍ ([2]).

غير أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ومنذ عام 1943 بدأت تُركز أنظارها أكثر باتجاه المملكة العربيّة السّعوديّة، لاسيما بعد أنّ أثبتت التّقاريرُ في تلك الفترةِ أنّها تملك أكبرُ احتياطيٍّ نفطيٍّ في العالم ([3]). فجاء إعلانُ الرئيس الأمريكي روزفلت في 18 شباط 1943، والذي قال فيه: " إنّ السّعوديّة أصبحت من الآن فصاعداً ذات ضرورةٍ حيويّةٍ للأمن القوميِّ للولايات المتحدةِ الأمريكيّةِ ". هذا الاهتمام الأمريكي بالسّعودية ([4]) أدَّى إلى زيادةِ فرصِ الاحتكاك مع البريطانيين، فعندما اقترح وزير الخارجيّة الأمريكي هل (Hull)([5]) تعيين خبيرٍ أمريكيٍّ على رأسِ البعثة الاقتصاديّةِ التي أرسلها الحلفاء إلى السّعوديّة، كان الاعتراض من إيدن (Eden)([6]) وزير الخارجيّة البريطانيّ مُذكّراً نظيره الأمريكي، بأنّ لبريطانيا مصالحَ اقتصاديّةً وسياسيّةً في السّعوديّة، فأكّدَ لهُ الوزيرُ الأمريكيُّ أنّ " المصالح الغالبة في الاقتصادِ السّعودي هي بلا ريب أمريكيّة، ويُفترض أنْ تستمرَّ كذلك لسنواتٍ " ([7]). وكان وزير الخارجيّةِ الأمريكيّ هل قَدْ أرسل في مطلع عام 1944 إلى الرئيس روزفلت يحذِّرُهُ قائلاً: " إذا ما تركنا السعوديّة تعتمدُ كثيراً على

([1]) - مصطفى، احمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 46 - 47
انظر أيضاً -
- R, JAMES – Jr, Ralph: U.S. Middle East Oil - The Petroleum Reserves Corporation, Army War College, Carlisle Barracks, Pennsylvania, 1972, PP 1 – 2 - 3

([2]) - مصطفى، احمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 46

([3]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 250

([4]) - بدأت الولايات المتّحدة منذ مطلع عام 1944 المشاورات لإنشاء قنصليّة في السعوديّة، انظر البرقيّة رقم 13/ف 1250509 تاريخ 16 كانون الثاني 1944 _ البرقيّة رقم 125/ 000ف/13 تاريخ 29 كانون الثاني 1944 _ البرقيّة رقم 0900125 ف / 15 تاريخ 8 كانون الثاني 1944. المصدر: عمارة، عبد المنعم: الاستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالميّة الثانيّة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة، 1997، ص 325 - 326

([5]) - كورديل هل: (Cordell hull 1871 - 1955) وزير خارجية الولايات المتّحدة الأمريكيّة بين عامي (1933 – 1944) في عهد الرئيس روزفلت، حبّذ مساعدة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وساهم في توحيد صفوفهم، وأيد فكرة إنشاء منظمة عالميّة للمحافظة على السلام. حصل عام 1945 على جائزة نوبل للسلام. الكيالي: مرجع سابق، ج 7، ص 124

([6]) - أنطوني أيدن: (Eden Anthony Robert 1897 – 1977) سياسي ورجل دولة بريطاني، بدأ حياته السياسية عام 1923 حين انتخب عن المحافظين في لمنجتون، عين وزيراً للخارجية عام 1935، وواجه أزمة احتلال هتلر لبريطانيا. استقال عام 1938، عّين وزيراً للخارجية للمرّة الثانيّة بين عامي (1940 _ 1945) وللمرّة الثالثة بين عامي (1951 _ 1955) ثم أصبح رئيساً للوزراء غير أنّه استقال بعد فشل عدوان 1956 على مصر. الكيالي: مرجع سابق، ج 1، ص 421

([7]) - عباس، رؤوف: أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982، ص 37

البريطانيين، فقد نُواجَهُ بمطالبة البريطانيين لنا بتقديم تنازلاتٍ في مجالاتِ النّفطِ ([1])، وحتى نتلافى ذلك لابدَّ لحكومتنا أنْ تشارك على قدم المساواة في تقديم المعونةِ "([2]). وقد أرادتْ الحكومةُ الأمريكيّةُ وشركاتها النّفطيّة الاحتفاظَ بالمملكةِ وحصرها بالمصالحِ الأمريكيّةِ فقط ([3])، وتنمية النّفط في المنطقة من أجل الاستفادة منه في زمن السلم، وهذا ما أكّده مساعد وزير الخارجيّة ببرقيّة مُرسلة للرئيس روزفلت مع مطلع عام 1945([4]).

لقد أثارَ البريطانيون الضّجَّةَ حولَ التّطلّعات الأمريكيّةِ في منطقة الخليج العربيِّ ومنافستهم فيها، غير أنّ الأمريكيين حذّروا البريطانيّين من التمادي بهذا الشيء، وأنّ هذا سيؤدي إلى قطع الاتصال بين الطرفين، في وقت بدا فيه أنّه من المستحيل أنّ تتخلّى الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيّةُ عن الخليج لصالح بريطانيا، بل سعت بكافَّة السُبُلِ إلى تركيزِ أقدامها فيه والاستفادة من نفطه، وتوسيع نطاق مصالحها الاقتصاديّةِ بعد الحرب، وبدأت محادثاتٌ مطوَّلةٌ بين الطرفين أثناء الحرب انتهت عام 1944 باتفاق بريطاني – أمريكيّ ينصُّ على المبادئ التالية:

أ – أن تُستغلَّ الموارد النّفطيّةِ على أساسِ المساواة في جميعِ المناطقِ.

ب – أنْ يعود استغلالُ النّفطِ بالمنفعةِ على البلادِ المنتجةِ.

ج – أن يحقَّ للأمم والشعوب الحصولُ على الموادِّ النّفطيّةِ.

د – أن يُعترفَ بمبدأ تكافؤ الفرص للطرفين في التّنقيب والاستغلال وعدم تدخّلِ أيِّ طَرفٍ بشؤونِ الطرفِ الآخرِ.

هـ– أنْ لا تضع الشركاتُ والحكوماتُ العراقيلَ في وجهِ تطويرِ الاستثمارِ النّفطيِّ([5]).

([1]) - انظر مذكرة وزير الخارجيّة إلى الرئيس روزفلت - المذكرة رقم f 24/40890- 1044 تاريخ 3 ابريل 1944، عمارة: مرجع سابق، ص 347

([2]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 38
انظر نص المذكرة المرسلة بهذا الخصوص من وزير الخارجيّة للرئيس روزفلت بهذا الخصوص في 22 ديسمبر 1944 - عمارة: مرجع سابق، ص 328- 329

([3]) -CHomisky – Achcar: op. cit , pp 53

([4]) - راجع نص المذكرة 811 _ 3636/1_ 2245 من مساعد وزير الخارجية كلايتون (Clayton)إلى الرئيس روزفلت – عمارة: مرجع سابق، ص 364 - 365

([5]) - عباس: مرجع سابق، ص 43 – 44
انظر أيضا - مصطفى، احمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 40

غيرَ أنّ هذا الاتفاقَ لمْ يُطبَّقْ بسببِ عدمِ موافقةِ الكونغرس الأمريكيِّ عليه ([1]).

وخلال مؤتمر يالطا قال روزفلت لتشرشل إنّه سيقابل في طريق عودته إلى الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ الملكَ السعوديّ عبد العزيز آل سعود، فاغتاظ تشرشل وحاول ترتيب لقاءٍ مماثلٍ مع الملك، لكنّه فَشِلَ في مقابلته قبل الرئيس روزفلت. وقد جرى اللقاء بين الملك وروزفلت على ظهر طرّاد أمريكيّ عند مدخل البحر الأحمر في 14 شباط 1945. وكانت وعود الرئيس للملك أنْ لا يفعل شيئاً معادياً للعرب، وأنْ تستشير حكومته العربَ واليهود فيما يتعلَّق بسياستها تجاه فلسطين([2])، غير أنّ الأجل لم يَطُلْ بالرئيس روزفلت ليفي بما قطعه على نفسه من وعود للملك عبد العزيز ([3])، وخاصّة أنّ الرئيس ترومان (Harry Truman)([4]) تنصّل من وعود سلفه نتيجة لضغط اليهود عليه. وكان لقاء الملك مع تشرشل بعد ثلاث أيامٍ من لقاء روزفلت، وحاول تشرشل تعزيز مركز بريطانيا في المملكة العربيّة السعوديّة، وإبعاد الولايات المتّحدة عنها إلّا أنّه لم يستطع التوصُّل إلى اتفاق مع ابن سعود ([5]).

إنَّ التخوّف من الحرمان من مصادر النّفط من منطقة الخليج العربي كان الشّغل الشّاغل للطرفين البريطاني والأمريكي، وهذا ما تؤكدّه مراسلات الطرفين، غير أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة كانت قد بعثت بتأكيدات لبريطانيا بأنّها لا تنوي حرمانها من مصادر النّفط في إيران والعراق، فقامت بريطانيا بالردِّ عليها بأنّها لن تقترب من المصالح النّفطيّة الأمريكيّة في المملكة العربيّة السعوديّة ([6]).

([1]) – R – Jr,: op. cit. PP 31

([2]) - اختلفت الآراء حول ما دار بشكل واضح في اللقاء للمزيد راجع – العقبي، أحمد حسين: أسرار لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت ، د ن، د م، د ت
- راجع أيضاً نص المراسلات التي حصلت بعد اللقاء بين الملك عبد العزيز آل سعود و الرئيس روزفلت في الوثيقة رقم 31 – رقم 32- عمارة: مرجع سابق، ص 372 وما يليها
- انظر أيضاً العطار: مرجع سابق، ص 76 وما يليها

([3]) - المسند، عائشة علي : المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، 1939 _ 1948، دار المريخ، السعودية، 1992، ص 171

([4]) – هاري ترومان: (Harry S alamon Truman 1884 _ 1972) هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة، بدأ حياته السياسية عندما اختير في عام 1944 أثناء مؤتمر الحزب الديمقراطي ليكون مرشحاً لمنصب نائب الرئيس روزفلت، وانتخب بعد وفاته رئيساً للولايات المتحدة الأمريكيّة، أمر بإلقاء القنبلة الذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في 6 و 9 آب 1945، كان أوّل رئيس يعترف بقيام الكيان الصهيوني في 14 أيار 1948. فاز بدورة رئاسية ثانية حتى العام 1952. للمزيد انظر - الموسوعة العربية: مرجع سابق، المجلد 6، ص 378

([5]) - جريسون، بنسون لي: العلاقات السعوديّة الأمريكيّة " في البدء كان النّفط"، ترجمة سعد هجرس، دن، د م، د ت، ص 37 ←44

([6]) - السعيد، ناصر: تاريخ آل سعود، قدم له نبيل طعمه، دار الشروق للطباعة والنشر، د ن، د م، ط1، 2012، ص 957
انظر أيضاً - الوثيقة رقم 601 تاريخ 4 آذار 1944 – عمارة: مرجع سابق، ص 338

وما إنْ اقتربت الحربُ من نهايتها حتى كانت العلاقات بين الطرفين في تدهور مستمرٍّ حولَ مسألةِ النّفطِ والتّنافس عليه، ولكنْ سرعانَ ما برزَ منافسٌ آخر خَفَّفَ من حدّةِ التّنافسِ والتوتر بين الطرفين، وهذا المنافسُ هو الاتحاد السوفييتيُّ ([1])، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العالم هي مرحلة الحرب الباردة.

لقد كان النّفط أحدَ العواملِ الرئيسة التي لعبت دوراً بارزاً في مجريات الحرب العالميّة الثّانيّة، وكان أحدُ العواملِ الرئيسة في انتصار الحلفاء وهزيمة دول المحور، وكانت هذه الحرب حرب نفطٍ بامتياز. ومع السنوات الأولى للحرب قال قائد الأسطول الأمريكيِّ في المحيط الهادي الأميرال نيميتز (Nimitz)([2]): " إنّ معركتنا مع اليابانِ هي قضّيةُ فول ورصاص ونفط " وحين انتهت الحرب عاد وقال " إنَّ الترتيب الصائبَ يجب أنْ يكونَ : نفط ورصاص وفول ([3]).

سادساً– أبرز الانعكاسات العربيّة والعالميّة للسياسات النّفطيّة الدّوليّة حتى عام 1945:

كانت أبرز انعكاسات السياسات النّفطيّة الدّولية في منطقة الخليج العربيّ، بروز تبعية حُكَّامها بشكل كامل للقوَّتين الأمريكيّة والبريطانيّة، فما إنْ تمركزت الشركات الأنكلو– ساكسونية حول شواطئ الخليج العربيِّ حتى وجدت أمامها إما بقايا إمبراطوريات منهارة، وإما بلدان ترزح تحت بنى اقطاعية أو قبلية تملك مساحات أرضيّة شاسعة صحراوية وفقيرة، أمراؤها لا يملكون أيّة فكرة عن الغنى الذي تحتضنه هذه الأراضي في بواطنها([4]). وقد استغلت القوى الدّولية وخاصةً بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكية العقلية القبليّة لحكّام الخليج ومشايخه، وحاجتهم للحماية والمال من أجل السيطرة عليهم، ولاسيما بعد تدهور أحوالهم الاقتصاديّة أثناء أزمة العام 1929، وتراجع تجارة صيد اللؤلؤ مع ظهور اللؤلؤ الياباني، وقد كانت هذه التجارة تشكِّل الدَّخل الماديَّ الرئيسيَّ لسكّان المنطقة قبل ظهور النّفط ([5])، وقد تزامنت هذه الصعوبات مع الصعوبات الاقتصادية التي ألقت بظلالها على منطقة الخليج العربي أثناء الحرب العالميّة الثانيّة.

([1]) - مصطفى، عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 35

([2]) - وليام تشيستر نيميتز: (Chester William Nimitz 1885 - 1966) ولد في تكساس وتوفي في كاليفورنيا، شارك في الحرب العالميّة الأولى، وعُين في نهايتها رئيساً للأركان. وفي الحرب العالميّة الثانيّة كان قائد الأسطول الأمريكي في المحيط الهادي، وكان من الموقعين على استسلام اليابان في نهاية الحرب العالميّة الثانيّة بصفته ممثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة.
_Chester William Nimitz- http://en.wikipedia.org/wiki/Chester_W._Nimitz

([3]) - البندك: مصدر سابق، ص 13

([4]) - متى: مرجع سابق، ص 61

([5]) - القاسمي، نورة محمد: الوجود الهندي في الخليج العربي 1820_1947، دار الثقافة والاعلام، الامارات، ط1، 1996، ص 159

1- السياسة النّفطيّة واتفاقيات التجزئة في بلاد الشام: سايكس _ بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 وسان ريمو 1920.

برزت انعكاسات التنافس الدّولي على المنطقة العربيّة من خلال اتفاقيّات ووعود ومؤتمرات صاغتها وعقدتها القوى الدّوليّة فيما بينها من أجل الوصول إلى أهدافها، في حين أُبتليت المنطقة العربيّة بتداعياتها وأثارها إلى الأن. فالحدود المصطنعة التي رسمتها اتفاقيّة التقسيم سايكس_بيكو ونفذها مؤتمر سان ريمو في المنطقة العربية شرذمتها إلى عدّة دول، وكان الهدف منها سهولة التحكّم والسيطرة على المنطقة وسلب إرادتها من جهة واستغلال خيراتها من جهة أخرى، ووعد بلفور المشؤوم الذي أعطى الحقّ للصهاينة بإقامة وطن لهم في فلسطين، شكَّل حلقة ضعيفة في قلب الوطن العربي، وقسَّمه إلى قسمين، وجلب إلى المنطقة عدّة حروب بين العرب والصهاينة لازالت مستمرّة حتى الآن. فظهور النّفط في منطقة الخليج العربيّ، دفع القوى الدّوليّة إلى وضع الخطط من أجل السّيطرة على المنطقة، وما يجاورها من مناطق نفطيّة، وقد كانت اتفاقية سايكس – بيكو السّرية عام 1916 جزءاً من محاولة السّيطرة البريطانيّة الفرنسيّة على مناطق النّفط، واحتكارها لمصلحتهما بعد الحرب العالميّة الأولى([1]).

إنَّ الطمع بالنفط العربي والرغبة في الاستيلاء عليه واستغلاله، هو أحد الأهداف المهمة التي جعلت بريطانيا تتراجع عن وعودها التي أعطتها للعرب في الحرب العالمية الأولى، بتأييد تطلعاتهم للحرية والاستقلال والوحدة التي ثاروا في سبيلها ضدّ الحكم العثماني. ولم تكد تنتهي الحرب وتنهار الدّولة العثمانية حتى أنشبت بريطانيا أنيابها في الجسم العربي، تجزئةً وتقسيماً طمعاً في نفط العراق. وكانت اتفاقية سايكس _ بيكو ثمرة هذه السياسة البريطانية الخادعة بالاتفاق مع فرنسا، وحين اتفقت هاتان الدولتان على تقاسم النفوذ في هذه المنطقة، بموجب هذه الاتفاقية التي عقدت في عام 1916 ابان الحرب العالميّة الأولى، كان الطمع في النفط العربي هو العامل الرئيس في رسم الحدود وتجزئة الجسم الواحد. فبريطانيا تريد الاستئثار وحدها بنفط العراق، لذلك أقامت الحدود بين العراق وسوريا، ليخلو الجو لها من أجل التّفرد بنفط العراق ([2]). وفي سبيل تكريس هذه الاتفاقية دعت الدّول الاستعمارية لعقد مؤتمر سان ريمو في إيطاليا في

([1]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 120
([2]) - البندك: مصدر سابق، ص 17 - 18

نيسان عام 1920، وبموجبه كرّس توزيع الانتدابات على الدّول العربية وفقاً لما تقتضيه بنود اتفاقيّة سايكس بيكو ([1]).

وفي إطار السّعي إلى السّيطرة على النّفط وخطوط مواصلاته في المنطقة، سعت بريطانيا إلى إقامة وطن قوميٍّ لليهود في المنطقة _ فلسطين _. وتُشير الوثائق التي نُشرت خلال نهايات القرن العشرين إلى أنّ بلفور (Balfour) ([2]) في وعده كان يسعى إلى تمكين بريطانيا من الوصول إلى منابع النّفط ([3]). وكانت الحكومة البريطانيّة قد أعطت هذا الوعد لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، إلى أحد كبار أثرياء اليهود في العالم، وأحد العاملين في حقول النّفط اللورد ناثانييل روتشيلد (Nathaniel Rothschild)، ولم تكن صدفةً أن جعلت بريطانيا أوّل مندوب سام لها في فلسطين اليهودي اللورد صامويل(Samuel)، أحد أصحاب شركة رويال داتش. فالوصول إلى النفط العربي، والفوز بامتيازاته واستغلاله، وحماية هذه الامتيازات، ووسائل نقلها بالأنابيب أو عبر قناة السويس، كانت عاملا أساسيّاً لاندفاع السّياسة البريطانيّة نحو إنشاء الكيان الصهيونيّ في فلسطين للقيام بهذه المهمّة ([4]). وفي حديث أدلى به بلفور في إحدى جلسات مجلس الوزراء البريطاني في منتصف آب 1918 قال: " لا يعنيني تحت أيّ نظام نستطيع أن نحافظ على النفط، إلا أنّه ينبغي أن يكون واضحاً أنّ ما يمثّل الأهمية الكبرى لنا هو أن يستمرَّ النّفط وأن يظلَّ من الممكن الوصول إليه " ([5]). وليس خافياً على أحدٍ الدّور الذي لعبته الولايات المتّحدة الأمريكيّة في إصدار هذا الوعد، وسعيها بكلّ الوسائل والجهود لتنفيذه، ولاسيما بعد أن حصلت الاحتكارات النفطيّة الأمريكيّة على امتيازات نفطيّة في السعودية والكويت والعراق وغيرها من مناطق الخليج([6]).

([1]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 121

([2]) - آرثر جيمس بلفور (Arthur James Balfour 1848 – 1930 م) سياسي بريطاني، تَوَلى رئاسة الوزراء في بريطانيا 1902 – 1905، عمل وزيرا للخارجية بين عامي 1916 – 1919 في حكومة ديفيد لويد جورج، اشتهر بوعده الذي أطلقه عام 1917 والذي نصَّ على إقامة وطن لليهود في فلسطين، اعتزل السياسة عام 1922. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج1، ص 560

([3]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 120

([4]) - البندك: مصدر سابق، ص 18

([5]) - غبريال، وهبي: الكارتل البترولي للشركات متعددة الجنسيات، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 41، يونيو، 1975، ص 52

([6]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 123

2- السياسة النّفطيّة: اتفاقيّة الخط الأحمر 1928 Red Line Agreement.

مع توقيع اتفاق عام 1922 والذي اقتسمت بموجبه القوى الدّولية وعبر شركاتها النّفطيّة استثمارات النّفط في العراق، برز من جديد التنافس بين هذه القوى على مناطق النّفط في الخليج والجزيرة العربية، لذلك اجتمعت الشّركات النّفطيّة من جديدٍ لوضعِ حَدٍّ لهذا التّنافس في منطقةِ الخليجِ العربيِّ. فتمَّ الاتفاق بين البريطانيّونَ والأمريكيّون والفرنسيّونَ في عام 1928 على تقسيم الحصص بينهم من جديد. وكان ما طُرح للنّقاشِ بين أطرافِ الشّركةِ التركيّةِ أنَّ أيّ استغلالٍ للنّفطٍ في المنطقةِ العربيّةِ التّابعةِ سابقاً للدّولة العثمانيّة، يجبُ أن يكونَ بالتساوي فيما بينهم، وهنا اعترضت الإدارة الأمريكيّة على هذا الشيء، غير أنّ الشّركة الأمريكيَّة لإنماء "الشرق الأدنى" رضيت في نهاية الأمر بما طرح، ووقّع العهد بين جميع الأطراف في تموز عام 1928 ([1]).

غير أنَّ الأطرافَ اختلفتْ حول المناطقِ التي كانت من أملاك الدّولة العثمانيّة، وهنا تدخّل غلبنكيان الأرمني وحَسم الأمر، وأحضَر خريطةً كبيرةً " للشرق الأوسط" ورسمَ بقلمٍ أحمرَ في وسطِ المنطقةِ، وقال: هذه حدود الدّولة العثمانية([2]). وقد استثنيت الكويتُ من هذه الاتفاقيّة نظراً لأنّ بريطانيا قصدت الاحتفاظ بها لكي تتفرّد باستغلالها، ونظراً لأنّ الكويت ومنذ عام 1899 قد سُلخت عن الدّولة العثمانيّة، وأصبحت تابعةً لبريطانيا بموجبِ اتفاقيّةٍ بين الشيخِ مبارك الصباح([3]) والبريطانيين ([4]). وكانت بريطانيا قد طلبت من مبارك وبعد ظهور النّفط في الخليج، بعدم إعطاءِ أيٍّ امتياز في منطقته إلّا بعلمها ولطرفٍ من قِبَلِها، وهذا ما تعهَّد به مباركُ في عام 1913 ([5]). وقد رضي البريطانيّون على هذا الخط لرؤيتهم العراق وقطر والسعودية ومشيخات الخليج داخله، في حين أنّ الأمريكيين أبدوا موافقتهم لأنّهم رأوا الكويت خارج الخط، وهذا ما

([1]) - العطار: مرجع سابق، ص 27 - 28

([2]) - المرجع نفسه، ص 28

([3]) - مبارك الصباح: (1840- 1915) حاكم الكويت السابع والمؤسس الحقيقي لها، تولّى الحكم في عام 1896، ازدهرت الكويت في عهده تجارياً. في 23 كانون الأول 1899 وقع اتفاقية مع بريطانيا تضمّنت شروطًا بموجبها يلتزم الشيخ مبارك إبقاء الاتفاقية سرية حتى لا تثير مشاكل دبلوماسية مع الدّولة العثمانية وألمانيا وروسيا، ويلتزم كذلك بأن لا يتنازل الشيخ مبارك وخلفائه من بعده عن أيٍّ جزء من أراضي الكويت وأن لا تؤجِّر أيَّ جزء من أراضيها إلى أية دولة أجنبية أو شخص أجنبي دون استشارة بريطانيا.

_ Mubarak bin Sabah Al-Sabah - http://en.wikipedia.org/wiki/Mubarak_Al-Sabah

([4]) - الوثيقة الموقعة بين بريطانيا والشيخ مبارك في 23 كانون الثاني 1899 _انظر الملحق رقم 1، وقد ألغيت في العام 1961

([5]) - المراسلات بين الطرفين البريطاني – ومبارك 1913 – انظر الملحق رقم 2، وقد كانت بريطانيا بعد أن ظهر النفط في إيران قد طلبت من حكام الخليج بالتعهد لها بعدم إعطاء أي امتياز لاستثمار الثروات الباطنية في الخليج العربي إلا لها أو لطرف توافق عليه وأوّل من تعهد كان شيخ البحرين ومن ثم تبعه باقي حكام الخليج. للمزيد انظر اتفاقات ومعاهدات الخليج العربي - التكريتي، سليم طه: الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة والارشاد، بغداد، 1966، ص 109 - 143

يريدونه لأنّها ستكون ميدان عملهم، أما البقيّة فلم يعترضوا. وأسَّس الجميعُ شركة نفط العراق بدلاً من شركةِ النفط التركيّة عام 1929، وقد بقيت هذه الاتفاقيّةُ سريّة عن العرب([1])، وسمّيت باتفاقيّة (الخط الأحمر)، وطبقاً للمادّة العاشرة منها فقد التزم جميع المساهمين في شركة نفط العراق بعدم استلام أيّة امتيازاتٍ فرديةٍ في المناطق التي شملها الخط الأحمر، والتزموا بتوزيع الحصص بين جميع مساهمي الشّركة ([2]). وقد استمرَّ العملُ بهذه الاتفاقيّة حتى عام 1948 عندما أُلغيتْ نتيجة اشتداد التّنافس على النّفط بعد الحرب العالميّة الثّانيّة ([3]).

كان الهدفَ الأسمى الرئيس للإدارة الأمريكية فتح أبواب حقول النّفط في الخليج العربيّ أمام الشركات التابعة لها، وهذا ما حقّقته اتفاقيّة (الخط الأحمر) حيث ازداد نشاطُ الشركات الأمريكيّةِ خلالَ السنواتِ العشر التي تلت الاتفاقيّة. ومع نهاية ثّلاثينيات القرن العشرين كانت شركتا ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) وتكساس (Texas) قد حصلتا على امتيازاتٍ في البحرين ومناطق أخرى من الخليج، وتشاركت شركة غولف مع الشركة البريطانيّة الإيرانيّة في الكويت في العمل على أساس المناصفة ([4]).

3- السياسة النّفطيّة: اتفاقيّة أكناكاري Achnacarry 1928.

بعد توقيع الاتفاق السَّابق عام 1928 برز أمر جديد في ميدان التّنافس الدّولي على النّفط، وبدأت تظهر للعيان مشكلة جديدة، ألَاَ وهي مشكلةُ الإنتاجِ والتسويقِ وحرب الأسعار، وكان الطرفان البريطانيُّ والأمريكيُّ قد اجتمعا منذ عام 1927 في قلعة أكناكاري (Achnacarry) في إسكتلندا من أجل التّوصّل إلى حلٍّ لهذه المشكلة، ومن أجل الوصول إلى أقوى اتّحاد احتكاريٍّ اقتصاديٍّ دوليٍّ في التّاريخ الحديث، وبالفعل كانت النتيجة ولادة "الشّقيقات السبع"، وقد تشكّلَ هذا الاتفاق رسميّاً في عام 1928 بوصفه اتفاقية عام 1928، أو اتفاقية أكناكاري. وقد وصل عدد الشركات الكبرى المنضمّة تحت هذه الاتفاقيّة حتى عام 1932 سبع شركات وهي ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey)(أسو)، ستاندر أويل أوف نيويورك (standard oil of New York)(موبيل) (Mobil)، غولف أويل (Gulf Oil)(

([1]) - العطار: مرجع سابق، ص 28
([2]) - يفسكي: مصدر سابق، ص 245
([3]) - المعتصم بالله، أحمد: البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية، القاهرة، د ت، ص 85
([4]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مرجع سابق، ص 19

نفط الخليج)، تكساكو (Texaco)، ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California)(شيفرون) (Chevron)، شل البريطانية – الهولندية (Royal Dutch Shell)، بي بي البريطانية (British Petroleum)([1]).

ولتحديد كمّيات الإنتاجِ والأسعار اتفق الأطراف على توحيد الأسعار في سوق معيّنٍ للنّفط مهما كان مصدره، إنّه نظام غولف بلاس(Golf Plus) أي (الخليج+)، المعمول به بالنسبة للأسعار المطبّقةِ في خليج المكسيك ([2]). أي أنّ النّفط يُحسب سعره في أيِّ منطقة من العالم على أساس أسعار خليج المكسيك، ثمّ تضافُ إليه أجورُ النقلِ على أساسِ المسافةِ مِنْ خليج المكسيكِ إلى المنطقةِ المُصدّر لها، حتى ولو كان النّفطُ قادماً من منطقة أخرى غير خليج المكسيك، وهذا الأمر تغيَّر بعد الحرب العالمية الثّانيّة.

واتفق الكبار فيما بينهم على إبعاد كلِّ منافسٍ خارجيٍّ داخلَ مناطقِ نفوذهم، وكان هذا يمسُّ بشكلٍ مباشرٍ القادمينَ الجُدد، ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) سوكال (SOCAL) في البحرين والسعودية، وشركة غُولف (Gulf) في الكويت ([3])، واللتين انضمَّتا إلى الشقيقات السبع عام 1932.

وقد استطاع الأمريكيّون التّغلغل داخل مناطق الجزيرة العربية عن طريق شركات نفطيّة غير مُنضمّة لاتفاقيّة الخط الأحمر([4])، وقد عملت هذه الشّركات على توسيع استغلالها في المنطقة، مثل شركتي ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) سوكال (SOCAL)(والتي أصبحت تُعْرف فيما بعد بشركة شيفرون Chevron)، وشركة تكساكو (Texaco)، في حين قُيّدَتْ الشّركاتُ الأخرى من خلال الاتفاق، ولم تستطْع التّخلّص منه حتى الحرب العالمية الثانية، مثل شركة غولف أويل (Gulf Oil) المملوكة من شركة شيفرون(Chevron) الآن، وشركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي(Standard Oil of New Jersey) التي أصبحت تعرف باسم أكسون(Exxon)، وشركة ستاندر أويل أوف نيويورك (Standard Oil of New York)(سوكوني Sokony) التي أصبحت موبيل (Mobil)،

([1]) - اينغدال: مرجع سابق، ص 113 - 114
([2]) - متى: مرجع سابق، ص 66
([3]) - دولوناي وشارلييه: مصدر سابق، ص 42
([4]) - البرغوثي: مرجع سابق، ص 115

وهاتان الشركتان متحدتان اليوم في شركة واحدة تسمَّى اكسون موبيل(Exxon Mobil) وهي أكبر شركة نفطية في العالم ([1]).

وكانت مملكة البحرين أولى الضّربات الموفَّقة للأمريكييّن، عندما حصلت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا(Standard Oil of California) عام 1932 على امتياز لاستثمار النّفط فيها عن طريق شركة أيسترن آند جنرال ساندیكان (Eastern and General Sandakan) التي تحمل الجنسيّة البريطانيّة، ثمّ حصلت على امتيازٍ في الكويتِ لصالحِ الشّركةِ نفسها، وعن طريق ولمصلحة شركة غولف أويل كربوريشن (Gulf Oil Corporation) الأمريكية ([2]). وقد عارضت بريطانيا هذه الامتيازات لأنّها مُخالفةٌ لبنودِ الاتفاقيات التي عقدتها مع مشيخات الخليج، وهذا ما أدَّى إلى توتُّرِ العلاقاتِ بين الطرفين، غير أنَّ بريطانيا وافقت في نهاية المطاف على مشاركة الولايات المتّحدة الأمريكيّة لها في نفط الكويت، وكان ذلك بعد مُذكّرة شديدة اللهجة وجَّهتها الإدارةُ الأمريكيّة إلى وزارة الخارجيّة البريطانيّة. وهكذا قامت في عام 1934 شركة النّفط الكويتيّة باعتبارها شركة مُسجَّلَة في بريطانيا، ويملكها بريطانيون وأمريكيون معاً. وبدأت أعمال الحفر في عام 1936 ولم يظهْر النّفطُ إلَّا في عام 1938، لكنْ توقفت عمليات التّنقيب أثناء الحرب العالميّة الثّانيّة، وقد أصبحت الكويت بعد الحرب الأولى في إنتاج النّفط في العالم ([3]). ولم تَستطعْ الشركة البريطانيّة – الفارسيَّةُ فِعْلَ شيءٍ، لأنَّ الشركتين اللّتين حصلتا على امتيازِ الكويتِ والبحرينِ كانتا خارجَ اتفاقيّةِ الخطِّ الأحمرِ ([4]). وفي البحرين قامت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّة بتأسيس فرعٍ مُستقلٍّ لشركة كاليفورنيا (California) في كندا حَمل الجنسيّة البريطانيّة، وأصبح يُعرَفُ بشركة نفط البحرين بابكو (Bapco)، وتعهّدت الشّركة باختيار معظم موظَّفيها من البريطانييَّن ([5]).

وفي المملكة العربيّة السعوديّة استغلَّتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ الأزمةَ الاقتصاديّةَ التي كان يُعاني منها نظام الملك عبد العزيز آل سعود _ نتيجةَ الركودِ الاقتصاديِّ الذي أصاب العالم عام

([1]) - الأشقر، جلبير: الشرق الملتهب " الشرق الأوسط في المنظور الماركسي"، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ط1، 2004، ص 16
([2]) - متى: مرجع سابق، ص 64
([3]) - السماك، محمد: استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 1991، ص 12
([4]) - بيريبي: مصدر سابق، ص 119
([5]) - العيد روس: مرجع سابق، ص 327

1929 وأدَّى إلى انخفاض كبير في عدد الحجاج _ ([1]) وعملت على الحصول على امتيازٍ نفطيٍّ، فانتهزت شركة ستاندر أويل كومباني أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) الوضع، وقامتْ بتقديم عدّة قروضٍ مقابل الحصول على امتيازٍ للتنقيب عن النّفطِ واستخراجهِ. فأسَّست هذه الشركة شركة كاليفورنيا أربيان ستاندر أويل كومباني (Standard Oil California – Arabian Company) والتي سَلّمَتْ عام 1936 50 % من أسهمها لشركةٍ أمريكيّةٍ غيرِ مساهمةٍ في اتفاقيّة الخطِّ الأحمر، وهي تكساس أويل كومباني (Texas Oil Company). وفي عام 1944 أُسْتُبْدِلَ اسم الشركة باسم أربيان أمريكان أويل كومباني (Arabian American Oil Company) أرامكو (Aramco)([2]).

وقد كان لاختلاف الطّبقات الجيولوجيّة بين العراق وإيران من جهة والمملكة العربية السعودية من جهة أخرى، دورٌ في دفعِ بريطانيا إلى صرفِ النظرِ عن إمكانيّةِ تَوفُّرِ النّفطِ في الأراضي السّعوديّة، لاسيما أنّها لمْ تعثر على النّفطِ في طبقاتٍ جيولوجيةٍ مماثلةٍ للطبقاتِ الجيولوجيةِ في السّعوديةِّ في منطقة القشم عند سواحل إيران ([3]).

وقد أحدثت السّياسات النّفطية الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيِّ استياءً بالغاً لدى البريطانيين، وقلقاً على الموقف الذي يُمكن أنْ تتعرّضَ له بريطانيا من جرّاءِ ذلك. ففي 26 شباط 1935 أدلى اللورد لويد (Lord Lloyd)، في مجلس الشيوخ بتصريحٍ هَاجَمَ فيه شركة النّفط (البريطانيّة – الإيرانيّة) لعدم إحكام سيطرتها على نفط الخليج العربي، وكذلك هاجمَ الحكومةَ البريطانية لعدم مساندها لها في ذلك مؤكّدا أنّ ذلك يُنذر بكارثة، ودعا لويد لإغلاق الباب المفتوح أمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والعودة لسياسة كيرزون ومن سبقه في الخليج. لكنَّ وزارةَ الهند البريطانيّة التي كانت مسؤولةَ عن الخليجِ _ وقتئذ _ رأت التّسليم بالأمر الواقع للمصالح الأمريكيّة الناشئة، وإتاحة المنافسة الحرّة لكلِّ الدّول في المجالِ التجاريِّ، بينما أكّدت ضرورة وضعِ الاحتياطاتِ اللازمةِ التي مِنْ شأنها المحافظةُ على استمرارِ المصالحِ البريطانيّةِ في استغلالِ نفط المنطقة([4]).

([1]) - ليسي، روبرت: نشأت المملكة العربية السعودية، ترجمة دهام العطاونة، د ن، د م، د ت، ص 100 - 101
([2]) - يفسكي: مصدر سابق، ص 250
([3]) - فاسيليف: مرجع سابق، ص 417
([4]) - قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي 1914 – 1945 - دراسة لتاريخ الأمارات العربية، دار الفكر العربي، د م، ط1، 1994، ص 488 – 489

وفي عام 1935 أُسِّسَتْ شركةٌ تابعةٌ لشركة نفط العراق وهي بتروليوم كونسيشنز (Petroleum Konsishnz) التي شَرعَتْ بالتنقيبِ عن النّفط، وسارعت للحصول على الامتيازات في مشيخات الخليج العربيِّ. وبين عامي(1935 – 1944) حصلت هذه الشركة على امتيازاتِ النفطِ لمدة 75 عام فما فوق في قطر وعُمان ([1]). وتمكَّنت شركةُ أمريكيّةُ تدعى إيرانيان أويل كمباني (Iranian Oil Company) والتي تُشرف عليها شركة تكساس أويل كومباني(Company Texas Oil) في عام 1937 من الحصول على امتيازٍ في إيران يشملُ ثُلثَ الأراضي الإيرانيّة([2]).

والخلاصة مما سبق:

_ بدلاً من أن يكون ظهور النّفط عامل قوّة للدّول الخليجيّة جلب إلى المنطقة المزيد من التبعيّة والسيطرة والتقسيم، وكان دافعاً للقوى الدّولية لعقد الاتفاقيات والمؤتمرات في سبيل السيطرة على مناطق تواجده.

_ إنّ بروز النّفط على مسرح الحياة البشريّة كثروة باطنيّة غيّر مجرى الحياة، وغيّر مجرى التاريخ، ولم يتخيّل مُكتشف هذه المادة آنذاك أنّها سوف تكون بمثابة (الحياة _ والموت للبشريّة) حياة لمالكها، وموت لفاقدها، وأنَّها سوف تحدِّد مسار الكثير من الأحداث في العالم.

_ إنّ النّفط وعلى الرّغمِ من تعدّد مصادر الطّاقة فقد احتلَّ المرتبة الأولى، وتربّع على عرشِ مصادرها بنهاية الحرب العالميّة الثّانيّة وبلا منازعٍ، وهذا يعود لأسباب عديدة منها أنّ طاقته الاحترافية أفضل من غيره من مصادر الطّاقة المتوفرة، هذا بالإضافة لسهولة نقله من مكان إلى آخر، وبالتأكيد لعدم توّفر مصادر بديلة يمكن أنْ تتفوق عليه في مجال الطاقة.

_ برزت منطقة الخليج العربيّ كأفضل منطقة نفطيّة في العالم، وسيطرت الشركات النّفطيّة الكبرى على امتيازات النّفط فيها ، وتحكّمت بكميّاتِ الإنتاجِ والأسعار، ووجَّهت سياسات الدّول التي تتبعُ لها بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة بالدرجة الأولى ومصالح دولها بالدرجة الثانية، وأصبحت هذه الشّركات هي ودولها اللاعب الأساس على مسرح السياسة الدّوليّة.

([1]) - يفسكي: مصدر سابق، ص 248
([2]) - متى: مرجع سابق، ص 65

_ أدركت القوى الدوليّة أهميّة النّفط في ميدان التّطور الاقتصاديّ والعسكريّ والصناعي، بالإضافةِ لبعده السّياسيِّ، فالسّيطرةُ على النّفط من قبل القوى الدّوليّة يعني القوة والسيطرة على العالم بالإضافة إلى السّيطرة على سياساتِ الدّولِ الخارجيّة ممّن لا تملك هذا المصدر من مصادر الطّاقة، بالإضافة لدور النّفط في حسم المعارك لصالح الطرف الذي يملكه ويتحكَّم فيه.

_ إنّ ظهور النّفط في منطقة الخليج العربيَّ جعلَ الحماية والسّيطرة على هذه المنطقة تندرج ضمن إطار الاستراتيجية الرّئيسة للقوى الدّوليّة، فلم يَعُدْ همّها من السّيطرة على المنطقة هو حماية الطريق التجاري إلى الهند، كما كان الأمر قبل اكتشاف النّفط بل أصبح همّها الأوّلُ هو السّيطرة على النّفط وضمان وصولِ إمداداته إليها، لأنّه عماد الطّاقة والقوّة بالنسبة إليها.

_ اشتدَّ التّنافس بين القوى الدّوليّة من أجلِ السّيطرة على المناطق النّفطيّةِ فيما يسمى منطقة "الشّرق الأوسط" وبخاصة الخليج العربيّ، ولا سيما بعد اشتداد الطلب على النّفطِ من جهةٍ، وعدم قدرةِ هذه القوى على تأمين احتياجاتها من إنتاجها المحليّ.

لن ينتهِ التّنافسُ على النّفط طالما أنّه يشكل المصدر الرئيس للطَّاقة في العالم وبخاصةً للدّول الصّناعيّة الكبرى، وسيشهد العالم في الفترة القادمة سلسلةً من الخلافاتِ والمشكلات والأزمات الدوليّة، سيكون النّفط أحد أسبابها الرّئيسة، وسيؤدي في بعضِ الأحيانِ إلى اشتعال الحروب

الفصل الثاني: التّنافس الدّولي على نفط الخليج العربي وأثره في السياسات الدّوليّة وانعكاساتها الخليجيّة والعربيّة والعالميّة منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945 حتى مشروع إيزنهاور عام 1957:

أولاً- أبرز متغيّرات الوضع الدّولي (1945-1957).

ثانياً- أبرز متغيّرات الوضع الخليجي والوضع العربي ومنه متغيرات الصراع العربي الصهيوني(1945- 1957).

ثالثاً- السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1945-1957):

1- السّياسة النّفطيّة الأمريكيّة (1945-1957).
2- السّياسة النّفطيّة السّوفييتيّة (1945-1957).
3- السّياسة النّفطيّة الأوروبيّة الغربيّة (1945-1957).

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة (1945- 1975):

1- السياسة النّفطيّة: مشروع مارشال 1946.
2- السياسة النّفطيّة: مبدأ ترومان 1947.
3- السياسة النّفطيّة: تعديل نظم التسعير 1947.
4- السياسة النّفطيّة: قيام الكيان الصهيوني 1948.
5- السياسة النّفطيّة: الخلافات حول مدّ أنابيب النّفط وانقلاب حسني الزعيم في سوريا 1949.
6- السياسة النّفطيّة: الأزمة الإيرانيّة (1951-1953).
7- السياسة النّفطيّة: حلف بغداد 1955.
8- السياسة النّفطيّة: عدوان السويس 1956.

أولاً- أبرز متغيّرات الوضع الدّولي (1945-1957).

مع انتهاء الحرب العالميّة الثّانيّة شهد العالم خارطة سياسيّة جديدة مغايرة لما قبل الحرب، فقد انزوت بريطانيا وفرنسا عن قمّة السّيطرة العالميّة بعد الدّمار الذي لحق بهما أثناء الحرب، وبرز على المسرح الدّولي قوتان جديدتان هما الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي، اللتان قُدِّر لهما أن يملكا من النفوذ مالا تضاهيه أيّ قوّة أخرى سواهما ([1]).

وعلى الرّغم من التّقارب والتّعاون الذي حصل بين الطرفين أثناء الحرب إلّا أنّ نهاية الحرب أنهت هذا التّقارب والتّعاون، وأوجدت خلافات عدّيدة بينهما بسبب مجموعة من المشكلات الدّوليّة،_ أهمها الحرب الكورية والأزمة الكوبية_ وهذا ما انعكس على سياساتهما في فترة ما بعد الحرب التي شهدت مرحلة جديدة من تاريخ العالم، عرفت باسم الحرب الباردة. وشهدت مناطق العالم المختلفة صراعاً وتنافساً بين الطّرفين للسيطرة عليها، واختلفت وجهات النّظر بين كلٍّ منهما في اقتراح الحلول الممكنة للعديد من المشكلات الدّوليّة التي تلت الحرب، لتلافي الوصول إلى حدّ المواجهة، والتي كادت أنّ تشتعل شرارتها في العديد من المرّات نتيجة الخلافات الإيديولوجيّة والسّياسية والاقتصاديّة بينهما.

وتشكَّل بعد الحرب نظام عالمي جديد بهيكلية جديدة ضمن ما عُرف بمنظمة الأمم المتّحدة ومنها "مجلس الأمن الدّولي" والذي ضمّ خمس دول دائمة العضوية وهي الولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي وفرنسا وبريطانيا والصين ([2])، وكانت الولايات المتّحدة هي المسيطرة على القطب الغربيّ متمثِّلاً بفرنسا وبريطانيا، في حين كان الاتحاد السوفييتي هو المسيطر على القطب الشرقي متمثّلاً بالصين، أمّا أوروبا فقد سارت _ ولتستطيع الوقوف على أقدامها_ في طريق التكتلات الاقتصادية والتي بدأتها بمجموعة السوق الأوروبية المشتركة.

وانتهجت القوى الدّوليّة بعد الحرب سياسة جديدة تقوم على استبدال أساليبها الاستعمارية التقليدية بأساليب حديثة أكثر استغلالية، كما أنّ الدّول الاستعماريّة تبادلت الأدوار فيما بينها، فبريطانيا التي كانت الدّولة العظمى التي قادت الدّول الاستعمارية الأخرى قبل الحرب، أصبحت بعد الحرب في صفِّ الدّول المُنقادة، لتُسلِّمَ القيادة للولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تولّت قيادة النّظام

([1]) - قاسميّة، خيريّة: قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، 1982، ص 35
([2]) - صالح، محمد حبيب - يوفا، محمد: قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، 1999، ص 32

الاستعماري والاقتصادي العالمي، ولتفرض هيمنتها على العالم ولتكون القائد للقوى الدّوليّة الغربيّة ([1]).

وكما أتت الحرب العالميّة الثانيّة بالعديد من المتغّيرات على الصعيد العالمي، فقد كانت لها أثارها على القوى الدّوليّة المرتبطة بنفط منطقة الخليج العربي، وأدخلت قوى جديدة لدائرة التنافس الدّولي، فقويت بعض القوى وضعفت بعضها الأخرى، وقد أصبحت صورة التنافس في المنطقة كالأخطبوط المعقد([2]).

وسينحصر الحديث في هذا القسم من الدراسة على مجموعة القوى التي برزت خلال هذه الفترة، وكان في مقدِّمتها القوّة الأمريكيّة والسوفييتية، وسندرس السياسات النّفطيّة لأوروبا الغربية بشكل عام لأنّ دولها بدأت في التكتّل مع بعضها البعض. غير أنّنا سنخصُّ الحديث عن الدّول التي كان لها سياسة نفطيّة بارزة تجاه منطقة الخليج العربي، على الرَّغم من أنّها كانت سياسة خجولة، وفي طريق التلاشي أمام بروز القطب الأمريكي وسيطرته على المنطقة من جهة، بعد إجبار بريطانيا سيد القطب الأوروبي على الانسحاب ورفع يدها عن المنطقة رويداً رويداً من جهة أخرى.

ثانياً- أبرز متغيّرات الوضع الخليجي والوضع العربي ومنه متغيّرات الصراع العربي الصهيوني (1945- 1957).

شهدت المنطقة العربية بعد الحرب العالميّة الثانيّة موجةً عارمةً من الاستقلالات السياسية، وتخلّصت معظمها جزئياً من التّبعيّة للقوى الاستعماريّة، ثمّ كان الاستقلال للبعض منها كسوريا والعراق ومصر ولبنان، غير أنّ رياح التغيير لم تعصف بالخليج العربي، كما عصفت بباقي أنحاء المنطقة العربيّة خلال الفترة التي تلت الحرب. فمن المعروف أنّ الولاءات التقليدية في الجزيرة العربية هي دائماً للزعامات القبلّية والدينية، وأنّها كانت أقوى وأعمق في كثير من الأحيان من الولاء لمفهوم الدولة أو الوحدة العربية أو القوميّة العربية([3]). فالخليج العربي عاش قرابة قرنين من الزمن حالةً من السلام والهدوء، وعاشت مجموعة المشيخات القائمة هناك حياتها

([1]) - عبد الله: مصدر سابق، ص 180
([2]) - عجلان: مصدر سابق، ص 163
([3]) - الريس، رياض نجيب: الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، د م، د ت ، ص 12

المعتادة في الفقر والنزاعات المحلية التي كانت تشتّد أو تخبو بقدر نسبة التحريض البريطاني أو حجم الأحقاد القبلية. أما مجموعة الأفكار والتيارات والعقائد التي كانت مؤهَّلةً لإرباك هذا الوضع وازعاجه، كمبادئ الاستقلال والديمقراطية والوحدة والاشتراكية والمساواة، التي بدأت بالظهور في أنحاء مختلفة من العالم العربي قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، قد ظلت بعيدة عن عقول سكّان الخليج، ولم تبدأ حالة الهيجان الاجتماعيّ والسياسيّ فيه إلّا في فترة الخمسينيات من القرن العشرين وكان من أهمِّ أسبابِ ظهورها تزايد الثروات الناجمة عن النفط، ودعوات ناصر([1]) للوحدة العربيّة ([2]).

وقد أصبحت منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالميّة الثانية تشكِّل هدفاً حيوياً لأطماع القوى الكبرى، وخاصةً بريطانيا والاتحاد السوفييتي والولايات المتّحدّة الأمريكيّة سواءً للأهميّة الاقتصادية أو الموقع الجيواستراتيجي الذي كان السبب المباشر في جعلها شريان المواصلات البحرية، وطريقاً رئيساً للتجارة، وبالتالي أصبحت بعد الحرب موقعاً للتنافس المرير بين القوى الكبرى. وقد زاد وجود النّفط في أهميّتها، حيث سعت الدّول الغربية الرأسمالية لتكوين الشركات النّفطيّة، من أجل الحصول على الاستثمارات الاحتكارية فيها بعد أن أصبحت مركز الثقل الجديد للنفط في العالم مع قلّة سكّانها ([3])، ولاسيما مع تزايد الاكتشافات في المنطقة عاماً بعد عام.

ولتسجل هذه الفترة ظهوراً جديداً للنفط في الخليج العربي في منطقة الباب الحاوي عام 1948، وقد منح امتياز التّنقيب عنه لشركات بريطانية وفرنسية، وقد أصبحت هذه المنطقة ومنذ العام 1971 تابعة لدولة الإمارات العربيِّة المتّحدة ([4]) بعد تشكّلها.

ومع استقلال سوريا ولبنان والأردن عام 1946 ([5]) وغيرها من البلدان العربيّة _ ليبيا 1951([6]) السودان وتونس والمغرب عام 1956_ فيما بعد ([7])، بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الوطن العربي كان العنوان الأبرز لها تشكيل الكيان الصهيوني في عام 1948، الذي جرَّ موجة عارمة

([1]) - جمال عبد الناصر: (1918 _ 1970) عسكري ورئيس مصري، نشأ في الإسكندرية، تخرّج من الكلّية الحربيّة في عام 1938، ودرّس فيها منذ عام 1941، وخلال حرب فلسطين 1948 حوصر لمدّة ستة أشهر. حصل فيما بعد على دبلوم الأركان وعلى ليسانس في الحقوق. نظّم مجموعة من الضّباط قامت بثورة 1952، أصبح في عام 1953 وزيراً للداخلية وانفرد بحكم مصر في عام 1954 حتى وفاته عام 1970 . للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 275 - 276

([2]) - الريس: الخليج العربي ورياح التغيير، مرجع سابق، ص 12

([3]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 259

([4]) - الجوهري، يسري: دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مطبعة الإشعاع، مصر، 1997، ص 71

([5]) - ياغي: مرجع سابق، ص 132 – 147 - 191

([6]) - المرجع نفسه، ص 335

([7]) - المرجع نفسه، ص 305 – 372 - 446

من الغضب داخل الوطن العربي، فجّرت مجموعة من التغيّرات على صعيد حكوماتها وأنظمتها السياسية، وجاءت الإطاحة بالملكية في مصر عام 1952، لينتهج حُكّامها الجدد سياسة معادية للغرب كانت كفيلة بعدوان شنّه هذا الغرب ضدّ مصر عام 1956 بالتواطئ مع الصهاينة، لتبدأ مرحلة ناصر القوميّة العروبيّة، التي التقت مع القطب الأخر للقومية والعروبية في سوريا مشكِّلة مرحلة جديدة وهامة في التاريخ العربي ألا وهي الوحدة السورية – المصرية عام 1958.

وقد أرغمت ذيول النزاع العربي _ "الاسرائيلي" الدّول العربيّة في المنطقة على الارتباط عسكرياً وسياسياً واقتصادياً بالولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي ([1]). وما يُميِّز الوضع العربيَّ بعد الحرب العالميّة الثانيّة تشكّل الممالك والمشيخات في الدّول التي كانت خاضعة للحكم البريطاني، وهذا حال دول الخليج والعراق والأردن، في حين تشكّلت الجمهوريات في البلدان التي كانت خاضعة لفرنسا وهذا حال سوريا ولبنان والجزائر وتونس بعد الاستقلال.

ثالثاً– السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1945–1957):

إنّ السّياسة الخارجيّة لأيّة دولة من الدّول، تَنبعُ من مصالحها وأهدافها أولاً ومن مصالح وأهداف حلفائها ثانياً.

إنَّ المرحلة الجديدة من تاريخ العالم المعاصر كان عنوانها الأبرز التّنافس والصّراع بين القوى الدوليّة على مناطق النّفوذ في العالم. وفي إطار الدراسة سيتم التركيز على التّنافس على المناطق النّفطية، وتحديداً منطقة الخليج العربي والتي برزت بعد الحرب العالميّة الثانيّة من أهمّ المناطق النّفطيّة في العالم، فالحرب العالميّة الثّانيّة أبرزت أهميّة النّفط، ورفعته ليحتلَّ المرتبة الأولى بين مصادر الطّاقة في العالم، وأصبحت السّيطرة عليه تعني مزيداً من العظمة والقوّة للطرف الذي يسيطر عليه. وبسبب تزايد الطّلب العالمي عليه _ نتيجة تحوّل الدّول الصّناعيّة الكبرى بعد الحرب العالميّة الثّانيّة إلى استخدام النّفط بدلاً من الفحم كمصدر أساسي من مصادر الطّاقة _ انبرت القوى الدّوليّة لتُحكم سيطرتها عليه وتتحكّم به بشكل أكبر، وخاصّة في منطقة الخليج العربي، والتي كان لظهور النّفط فيها دور في تحويل المواجهات بين الشّرق والغرب إلى مواجهات بين الشّمال والجنوب.

([1]) - متى: مرجع سابق، ص 36

وقد كانت هذه المنطقة من أهمِّ مناطق الصّراع والتّنافس بين القوى الدّوليّة، وأخذت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تنظر إليها على أنّها منطقةٌ مهمّةٌ لضمان مصالحها خارج أراضيها، وأخذت تُفكر في منع الاتحاد السّوفييتي من الاقتراب منها، في حين أنّ الاتحاد السّوفييتي نظر إلى المنطقة على أنّها مهمّةٌ لأمنه القومي وذلك لقربها من حدوده الجنوبيّة.

وحَكَمَ العلاقات الدّوليّة في المنطقة اعتباران أساسيّان:

1- أهميّة موقع المنطقة الاستراتيجيّ، وأثره في الصّراع العالميّ بين القطبين الشّرقيّ والغربيّ سواءً بالدفاع أو الهجوم.

2- احتواء المنطقة على موارد طبيعيّة هائلة، خصوصاً النّفط الذي كان ضمان موارده الأساس في سياساتها تجاه تلك المنطقة، وكان السبب الفعّال لشطر المنطقة إلى شرق وغرب ([1]). أي لقد كان للعاملان الاستراتيجي والاقتصادي الدّور الأكبر في تحديد سياسات القوى الدّولية في المنطقة.

غير أنّه ومنذ الحرب العالميّة الثّانيّة أصبح العامل الاقتصادي وخاصة عامل النّفط، من أهمِّ العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في توجيه سياسات القوى الدّوليّة في المنطقة، وخاصةً سياسات القطبين الأمريكيّ والسّوفييتيّ، على اعتبار أنّ المنطقة أصبحت تشكّل مركز الثقل الرئيس في الإنتاج العالمي للنّفط، لاحتوائها على أضخم الاحتياطيات العالميّة ([2]).

فالنفط لم يعد بعد الحرب العالميّة الثّانية مُجرَد سلعةٍ تجاريةٍ عابرة، بل أصبح أهمّ سلعة في التّجارة الدّوليّة، ولم تستحوذ أيّة مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التّجارية والاقتصاديّة بالقدر الذي استحوذ عليه النّفط، وتحوّل لسلعة استراتيجية أكثر مما هو سلعة تجارية، وتحكّمت فيه الاعتبارات السّياسيّة أكثر من الاعتبارات التّجارية والاقتصاديّة ([3]).

وأثناء الحرب كان 17 % من وقود السّفن الحربيّة الأمريكيّة يأتي من نفط الخليج العربي، وكانت السّفن البريطانيّة تتزوّد بالوقود من موانئ الخليج العربي أيضاً. من هنا ظهرت أهميّة الخليج

([1]) - فرح: مصدر سابق، ص 9
([2]) - مقلد، اسماعيل صبري: تصارع القوى العالميّة حول البترول، السياسة الدوليّة، القاهرة، عدد 41، يوليو، 1975، ص 38
([3]) - عبد الله: مصدر سابق، ص 195

العربي، وخاصّة أنّ هذا الإنتاج النّفطي أخذ يتزايد بعد أن كان يُشكل 12،4 % من إنتاج العالم سنة 1948، ارتفع إلى 23 % من الإنتاج العالميّ مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين([1]).

وكان الحلفاء أثناء الحرب قد استهلكوا حوالي سبعة مليارات برميل بين عامي (1941 – 1945)، وقدّمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة منها حوالي ستة مليارات برميل. وقد أدرك المسؤولون الأمريكيّون أنّ الموافقة على توريد هذه الكميّة سَيُعَرِّضْ البلاد لخطر ندرة النّفط في المستقبل، وبالتالي اعتقدوا أنّ استقرار أمن الطّاقة على المدى الطويل سيؤدِّي لاتخاذ إجراءات غير عادية([2])، فضمان إمدادات الطّاقة يعد هدفاً استراتيجياً أساسياً ومهمّاً للسياسات الخارجيّة للقوى الدوليّة.

وبفضل النّفط توسّع الإنتاج والمبادلات التّجاريّة للدّول الصناعيّة بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، ولم يَعُدْ في صالح أيِّ طرف أنْ يحصل على الطّاقة من أيّ مصدر آخر غير النّفط، نظراً للمزايا العديدة التي يَتمتّع بها. فللنفط أكثر من عشرة ألاف نوع من المشتقّات تساهم في مراحل إنتاجية مختلفة، وهو اليوم بديل للعديد من الفلزّات وغير الفلزّات، ويُوسِّع باستمرار آفاق تطور الصّناعة والزراعة والخدمات ([3]).

لقد كانت الحرب العالميّة الثّانيّة مرحلة تحوّل في السّياسات النّفطيّة في العالم الغربي، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة التي كانت المصدر الأساسي لتمويل أوروبا الغربيّة والعالم، فقدت هذا الوضع مع نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة وذلك بسبب مجموعة من العوامل:

1- تزايدُ الطّلب على النّفط لسدِّ الاحتياجات الاقتصاديّة.

2- تطوّر الإنتاج النّفطي في منطقة المشرق العربي وخاصة منطقة الخليج العربيّ، والتي أصبحت المصدر الأساسي لنفط أوروبا الغربيّة.

([1]) - المعتصم بالله: مصدر سابق، ص 34 - 35
([2]) - كلير: مرجع سابق، ص 28
([3]) - بني صدر: مصدر سابق، ص 107

3- سياسات الاكتفاء الذاتيّ التي تبنتّها الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة جعلت من صناعة النّفط الأمريكيّة وحدة قائمة بذاتها مع اختلافات أساسيّة في الأسعار والتّنظيم عن صناعة النّفط خارج الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([1]).

وقد كان الاكتفاء الذّاتيُّ لموسكو يعني على الأقلِّ لواشنطن وحلفائها أنه ليس من المرجَّح أنْ تحاول موسكو الاستيلاء على جزء من "الشّرق الأوسط"، ولكن كانت هناك مصادر أخرى للقلق، أهمها رعاية الاتحاد السّوفييتيّ للحركات والأنظمة العربية الراديكاليّة ([2])، ودعمها لحركات التحرّر في المنطقة([3]) ومناطق أخرى في العالم.

أمّا أوروبا الغربيِّة الخارجة من رماد الحرب فكان جلُّ ما يهمَّها، هو إعادة ما تهدَّم وتشكيل البنى الاقتصاديّة من جديد، وقد اعتمدت في هذا المجال على نفط الخليج العربي والذي كان سبباً في نهضتها وهذا ما سنراه.

ولكن على الرّغمِ من خروج فرنسا وبريطانيا ضعيفتين نتيجة الحرب، إلا أنّهما سعتا إلى زيادة نصيب كلٍّ منهما من نفط المنطقة، فبريطانيا استطاعت الحصول على جزء من نفط الامارات، ولكنّه كان قليلاً نتيجةً لوجود المنافس الأمريكي، فرغم سيطرتها على نفط إيران إلّا أنّ التأميم الذي قام به مصدق([4]) أوائل الخمسينيات أدّى إلى تضاؤل النفوذ البريطاني، ولتحلَّ محلها شركات أمريكيّة، ولكن بقيت بريطانيا تابعة للسياسة الأمريكيّة ([5]).

1- السّياسة النّفطيّة الأمريكيّة (1945-1957).

تحوّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى قوّة عالميّة بنهاية الحرب العالميّة الثّانيّة، ومع تحوّلها أخذت تُبدي المزيد من الاهتمام لمنطقة "الشرق الأوسط" وخاصّة الخليج العربي ([6])، وكان الاعتبار الرئيس للسياسة الأمريكيّة في المنطقة يتمثّل بتطبيق السّياسات الرّاميّة إلى إدخال

([1]) - الرميحي، محمد: النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، العدد 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 16

([2]) - الراديكالية: الراديكاليّة أو الراديكاليون هم الذين يريدون تغيير النظام الاجتماعي من جذوره دون الإطاحة به، ويطلق تعبير الراديكالية اليوم من الناحية السياسية على المتطرفين نحو اليسار غالباً ونحو اليمين أحياناً قليلة. للمزيد انظر - البعلبكي: مرجع سابق، مجلد 1، قسم 2، ص 527

([3]) - شيللي، توبي: النفط " السياسة، والفقر، والكوكب"، ترجمة دينا الملاح، الناشر العبيكان، السعودية، ط1، 2010، ص 107

([4]) - محمد بن هاييت مصدق: (Mohammad Mosaddegh 1881-1967) سياسي ورئيس إيراني، نشأ في طهران، وتولى وزارة المالية ثم رئاسة الوزراء، ألغى معاهدة بلاده مع بريطانيا، وأمم النفط من دون تعويض في عام 1951، دبُر انقلاب ضده في عام 1953، وتحددت إقامته منذ عام 1956 حتى وفاته في عام 1967. للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 1023 - 1024

([5]) - عجلان: مصدر سابق، ص 166

([6]) – Chomisky - Achcar: op. cit, pp 53

شركات النّفط الأمريكيّة إلى حقول النّفط فيها([1]). وترسيخ السّيطرة الأمريكيّة على ما وُصف من قبل وزارة الخارجيّة الأمريكيّة " بالمصدر الهائل للقوة الاستراتيجية، وإحدى أعظم الغنائم الماديّة في التاريخ الدّولي ".." وربما أغنى غنيمة اقتصاديّة في العالم في مجال الاستثمار الأجنبي". وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد قامت بإبعاد فرنسا عن المنطقة، ورغم الدّور الذّي منحته لبريطانيا في المنطقة إلا أنّها خسرت هذا الدور تدريجيّاً ([2]). ولم يكن النّفط العربي ضرورياً للصناعة الأمريكيّة نظراً لما تحتويه أراضيها من احتياطي هائل، غير أنّ الاستراتيجية الكونيّة التي تبنَّتها إدارتها بعد الحرب العالميّة الثّانيّة قامت على أساس الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد والعائدات النّفطيّة، وجعلها رديفاً أساسياً للاقتصاد الأمريكي ([3]). وكان النّفط الذي تُنتجه شركاتها من الخليج العربي يتدفَّق إلى أسواق ما بعد البحار، ولا يتّجه إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([4]) التي أخذت _ ومع تزايد أهميّة النّفط بعد الحرب _ تنظر إليه على أنّه قضيّة سياسيّة واقتصاديّة ([5]).

ولم تُبدِ الولايات المتّحدة حتى الحرب العالميّة الثّانيّة أيَّ رغبة للتّدخُّل العسكري في منطقة الخليج العربي، غير أنّ تضخّمْ المصالح الاقتصاديّة وخاصةً النّفطيّة، جعلها تبتعد عن سياسة رفع يدها عن المنطقة ([6])، وخاصةً بعد أنْ تعالت الأصوات خلال الحرب العالميّة الثّانيّة بأنّ الحاجات النّفطيّة المتزايدة أثناء الحرب، وعمليات إعادة البناء المتوقّعة بعدها، ستؤدي إلى إنضاب سريع للاحتياطي الأمريكي، وهذا ما أدّى إلى قلق واسع في واشنطن. وقد صرّح القومندان أندرو كارتر (Andrew Carter) عضو مجلس النفط البحري العسكري ووزير البحرية فرانك نوكس (Franklin Knox) ([7]) مع نهاية الحرب أنّه: " أصبح من الجليِّ أنَّ احتياطات النّفط ضمن الحدود القاريّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، غير كافية لمواجهة المتطلبات خلال فترة

([1]) - أ بريسون، توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784 – 1975، ترجمة دار طلاس للدراسات، دمشق، ط1، 1985، ص 360

([2]) - تشو مسكي، نعوم: النظام الدولي الجديد - القديم مع ملحق بمستجدات المأزق الفلسطيني حتى أوسلو 2، ترجمة صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، ط 1، 2000، ص 310

([3]) - صالح، محمد حبيب: مبادئ الاستراتيجية الأمريكيّة في المنطقة العربيّة من أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مجلة دراسات تاريخيّة، جامعة دمشق، عدد 83 – 84، كانون الأول، 2003، ص 251

([4]) - بالمر، مايكل أ: حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (1833_ 1992)"، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1995، ص 28

([5]) - عمارة: مرجع سابق، ص 267

([6]) - بالمر: مرجع سابق، ص 27

([7]) - فرانك نوكس: (William Franklin "Frank" Knox 1874 _ 1944) ولد في بوسطن (ماساتشوستس)،أنضم للجيش خلال الحرب الاسبانية الأمريكيّة. في انتخابات عام 1936 كان المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس ،في تموز 1940 أصبح وزيراً للبحرية، توفي اثر نوبة قلبية في 28 نيسان 1944.
Frank Knox - http://en.wikipedia.org/wiki/Frank_Knox

من الزمن، سواء حاجة الحرب أو الاقتصاد المدني بعد أنْ تعود الظروف إلى حالتها الطبيعية". كما تَوصّلَ خبراء النّفط في وزارة الخارجيّة إلى نفس النتائج، مما عمّق التحذير بهذا الخطر. وأعلن هربرت فيس (Herbert Vis) من دائرة الموظّفين الاقتصاديّن " أنّه إنْ لم يتمّ تأمين مصادر إضافيّة من النّفط، فسيكون الأمن الأمريكي والقوّة البحريّة في خطر"([1]) وخاصةً أنّ إنتاج كلٌّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وفنزويلا لم يعد كافياً لتأمين احتياجات كلٌّ أوروبا الغربيّة واليابان، لاسيما أنّ الطرفين كانت احتياجاتهما لإعادة الإعمار كبيرةً. وكانت منطقة الخليج العربي وشمال إفريقيا، هما القادرتان على تلبية الاحتياجات النّفطيّة لهذه البلدان، إضافةً لذلك فإنّ نفط هذه المنطقة رخيصٌ نسبياً ([2])، إذا ما قورن بكلفة الإنتاج في مناطق أخرى من العالم.

ولقد عكس تنبّه الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأهميّة النّفط بعد الحرب العالميّة الثّانيّة ما قاله وزير الداخليّة الأمريكي في نهايتها: " أنّه يستطيع الحكم على مدى استتباب السّلام في المستقبل، إذا ما أتيحت له الفرصة كي يطّلع على الاتفاقيّة التي تتوصّل لها الأمم المتّحدة بشأن خزّانات النّفط في العالم "، ويضيف أنّ " على الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تُخطِّط للسيطرة في هذا الاتجاه بنفس الشّكل الذي كانت تخططه أثناء الحرب وبعدها للسيطرة على العالم ([3]). وفي عام 1945 أبلغ غوردن ميريام (Gordon Myriam) رئيس قسم شؤون "الشّرق الأدنى" في وزارة الخارجيّة الرئيس ترومان أنّ " مصادر النّفط تُشكل مصدراً واسعاً للقوة الاستراتيجية، وواحدة من أعظم الجوائز الماديّة في التّاريخ البشري"([4]).

إذاً لقد أصبح تأمين مصادر خارجية للنفط الشّغل الشاغل للساسة الأمريكيين بعد الحرب العالميّة الثّانيّة. وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد شهدت قبيل الحرب العالميّة الثّانيّة تأميم النّفط في المكسيك، وذلك في آذار من عام 1938، وحظّرت المكسيك منح الامتيازات للأجانب،

([1]) - كلير: مرجع سابق، ص 60

([2]) - Aroian - Mitchell : op. cit, PP 401

([3]) - عجلان: مصدر سابق، ص 164

([4]) - كلير: مرجع سابق، ص 64

مما اضطرَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة نتيجةً لذلك إلى قبول مبدأ المناصفة 50 /50 مع فنزويلا عشيّة الحرب([1]).

ولأنّ توفّير النّفط الرخيص هو أمر أساسيّ لحيويّة الاقتصاد الأمريكي، فقد كان قادة الولايات المتّحدة الأمريكيّة مُلزمون بالقيام بكلّ ما من شأنه ضمان توفير كميّات كافية لمواجهة المتطلّبات المتزايدة. وحتى الأربعينيات من القرن العشرين كانت هذه المسألة (سياسة داخلية) لأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت تمتلك محزونات واحتياطيات كافية، غير أنّه بعد الحرب العالميّة الثّانيّة ومع تضاؤل الاحيتاطيات الأمريكيّة فقد تحوّل هذا الموضوع إلى (سياسة خارجية)([2])، وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة مع نهاية الحرب العالمية الثّانيّة وعبر شركاتها النّفطيّة قد سيطرت على حوالي 60 % من نفط الخليج العربيّ ([3])، وقد ساعد رأس المال هذا الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد الحرب على تحسين وتوسيع ظروف إنتاجها، في وقت كان الأوروبيون قد خسروا الكثير في هذا المجال، وعانوا نقصاً في المواد الغذائيّة، وخسائر في القدرات والإمكانات البشريّة، وفي المقابل ظلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تمتلك إمكانات وقدرات بشرية هائلة. وقد توجّهت الإدارة الأمريكيّة إلى توظيف رأسمالها في صناعات حربيّة، وغيرها وبناء قوة عسكرية تساعدها على السّيطرة على العالم دون أنْ يُنافسها أحد ولا تخشى أحداً. وقد كانت الصناعات الأمريكيّة إمّا نفطيّة أو معتمدة على النّفط، أمّا الدول الأوروبية فلم يكن باستطاعتها القيام بذلك، وكان همّها تأمين الغذاء لشعوبها الخارجة من حرب مدمرّة ([4])، وهذا ما استغلته الولايات المتّحدة للسيطرة عليها.

وقد أدركت الإدارة الأمريكيّة مع انتهاء الحرب العالميّة الثّانيّة وبعد ظهور الاتحاد السوفييتي كمنافس لها، أنّ توازن القوى الكلّي يعتمد جزئياً على التوازن الإقليمي ضمن" الشرق الأوسط " وتحديداً الخليج العربي. وكانت المنطقة تهمُّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأنّها تضمُّ أعضاء نظام

([1]) – باتشيكوف، سيرغي- كوماريان، ايفان: الأطماع في نفط المكسيك، قضايا العالم المعاصر: التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية - أمريكا اللاتينية، أكاديمية العلوم السوفييتية، موسكو، 1985، ص 203
([2]) - كلير: مرجع سابق، ص 14
([3]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 503
([4]) - بني صدر: مصدر سابق، ص 93 - 94

الحلف الذي أصبحت قائدة له، ولذلك قبلت أن تتورّط بدورٍ فعَّال في المنطقة مضيفة عنصراً جديداً هاماً إلى مصالحها([1]).

ولقد تحدَّدت مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المنطقة بثلاث مصالح رئيسة:

1- إحلال النّفوذ الأمريكي مكان النفوذ الفرنسي والبريطاني الآخذا بالزوال.

2- منع السّوفييت من اكتساب موطئ قدم في المنطقة.

3- ضمان تدفُّق النّفط إلى أوروبا الغربيّة واليابان، واكتساب امتيازات جديدة لشركات النّفط الأمريكيّة على حساب أوروبا أو بالتعاون معها([2])، والمحافظة على حكومات البلدان النّفطيّة ([3]).

وتأسيساً على ذلك كانت الاستراتيجيّة الأمريكيّة تعمل على محورين في ذات الوقت محور المجابهة الدوليّة الشاملة ضد القوّة العظمى الأخرى في المجتمع الدولي، أي الاتحاد السوفيتي، ومحور التّنافس المباشر وغير المباشر ضدّ المصالح الاقتصادية المتنافسة داخل الكتلة الغربية نفسها، وكانت محاولة السّيطرة على مراكز الإنتاج العالمي للنّفط، وبخاصة في "الشرق الأوسط" من أبرز الأهداف الكامنة في خلفيّة هذا التّنافس ([4]).

وتتحددُّ السّياسة النّفطيّة الأمريكيّة في مذكَّرة وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة تحت عنوان (سياسة الولايات المتّحدة النّفطيّة)، وبحسب ما ذكر نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) ([5]) فهي تدعو للحفاظ على الموقع المهيمن الذي تحتلّه الولايات المتّحدة الأمريكيّة في نصف الكرة الغربي، أي أنْ تحافظ على ما تملكه وتغلق الباب في وجه الآخرين،

([1]) - مانفولد، بيتر: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1994، ص 53

([2]) - أمين، جلال أحمد: المشرق العربي والغرب - بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، د ن، بيروت، ط4، 1983، ص 42

([3]) - نصراوي، عباس: الطاقة والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 92 – 93، آب، 1979، ص 89 - 90

([4]) - مقلد: تصارع القوى العالمية حول البترول، مصدر سابق، ص 39

([5]) – نعوم تشومسكي: (Avram Noam Choms) أديب ولغوي أمريكي، ولد عام 1928 نشأ في فيلاديفيا، درس بالجامعات الأمريكيّة، من علماء الألسنة، اتخذ موقفاً جديداً من اليسار ومن أصوله اليهودية أدى به إلى القطيعة عن الماركسية والصهيونية. ومن مؤلفاته ملاحظات في نظرية الصرف، بنيويات صرفية. للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 220

في وقت أصرَّت فيه على مبدأ الباب المفتوح في المناطق النّفطيّة الجديدة وخاصة الخليج العربي، أي تساوي الفرص أمام شركات الولايات المتّحدة الأمريكيّة في هذه المناطق ([1]).

وكان الهدف الأمريكيُّ من السيطرة على منطقة الخليج العربيّ ليس النّفط فقط بل أيضاً ضمان تدفّق الأرباح الهائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة من جرّاء أرباح النّفط، والى بريطانيا حليفتها والشّركات النّفطيّة التابعة لهما، وليس لشعوب هذه المناطق، مع المحافظة والهيمنة على أسعار النّفط بشكل مناسب من أجل السّيطرة على النّظام العالمي. وخير مثال على ذلك اليابان فعلى الرّغم من أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تكن تتوقَّع أن تحقّق اليابان تطوّراً مهمّاً، إلا أنّ البعض كان مدركاً إمكانيّة إثارة مشكلات الخضوع والتمرُّد هناك، فاقترح جورج كينان(George Kennan)([2]) عام 1945 أن تبقى الولايات المتّحدة الأمريكيّة مسيطرةً على مستوردات النّفط الياباني، لكي تمتلك حقّ الفيتو النّفطيّ على سياسات اليابان الصناعيّة والعسكريّة، وقد بقيت الولايات المتّحدة الأمريكيّة مُسيطرة على موارد الطّاقة ومنشآت النّفط في اليابان، حتى تمكّنت اليابان من تنويع مصادرها وتحسين كفاءتها ولاسيما بعد صدمة عام 1973 ([3]).

وكانت الصّادرات النّفطيّة الأمريكيّة قد تراجعت بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، وذلك بسبب تزايد الطلب الدّاخلي على النّفط، وبسبب توفر أسواق نفطيّة رخيصة _ ولاسيما منطقة الخليج العربيّ _ للدّول المستوردة للنّفط في العالم. وبحلول عام 1948 تجاوزت الواردات النّفطيّة الأمريكيّة من الخارج حجم صادراتها، وأصبحت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عاجزة عن تأمين احتياجاتها النّفطيّة من داخل أراضيها، واستمرَّت الواردات الأمريكيّة بعد هذا التاريخ بالنموِّ، وتزايد معها القلق الأمريكي بشأن أمن الإمدادات النّفطيّة ([4]). هذا في وقت أصبح فيه نفط الخليج العربي ليس مجرَّد سلعة تجارية للولايات المتحدة، بل أصبح سلعة استراتيجية، واعتمدت عليه لإعادة بناء أوروبا الغربية، وضرورة حتميّةً لاحتواء التوسُّعِ السّوفييتي بها تجاه الخليج العربي. وفي 16

([1]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 311

([2]) - جورج كينان: (George Frost Kennan 1904-2005)، ولد في ميلواكي، تخرّج في عام 1925 من جامعة برينستون والتحق بالسلك الدبلوماسي، كانت مهمته الأولى في جنيف، عمل متنقلاً في السلك الدبلوماسي الأمريكي في عدد من دول العالم، منها روسيا وألمانيا، وبقي في السلك الدبلوماسي حتى العام 1953. له مجموعة من المؤلفات منها السياسة الأمريكيّة من عام 1900 - 1950.

George F. Kennan - .http://en.wikipedia.org/wiki/George_F._Kennan

([3]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 113

([4]) - Odell: op. cit , pp 33

انظر أيضاً

_skinner, wickham: Manufacturing policy in the oil industry: a casebook of major production problems, Publisher Irwin-Dorsey, 1970, pp 3

من كانون الثاني 1948 أوضح وزير الداخلية الأمريكي يوليوس كروج (Julius Krug)([1]) أن مستوى الطّلب المحلّي على النّفط في الولايات المتّحدة الأمريكيّة زاد بنسبة 50 % بعد الحرب. وكان الرئيس ترومان قد أعلن في 17 كانون الثاني من العام نفسه عن إجراءات لترشيد استهلاك الطاقة([2])، وتحوَّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى دولة مستوردة للنفط بعد أنّ كانت مصدّرة له ويعود ذلك إلى عدّة أسباب منها:

1- ازدياد الطّلب على النّفط في الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

2- ظهور النّفط الرّخيص القادم من الخليج العربي والذي أصبح يُغذِّي أوروبا.

3- سياسة الاكتفاء الذّاتي التي تبنتّها الإدارات الأمريكيّة جعلت صناعة النّفط الأمريكيّة وحدة قائمة بذاتها مع اختلافات أساسيّة في الأسعار والتّنظيم عن صناعة النّفط خارج الولايات المتحدة ([3]).

وكانت الإدارة الأمريكيّة قد جمّدت استخراج النّفط من أراضيها بعد الحرب العالمية الثانية وأعلنته احتياطيّا استراتيجيّاً، وحتى بعد مرور أربع عقود من هذه الفترة لم تُمَدَّ يدُ الاحتكارات الأمريكيّة على هذه الاحتياطات. غير أنّها بالمقابل وسَّعت امتيازاتها عن طريق شركاتها في البلدان الأخرى ([4])، وخاصة الخليج العربي. ولكن وبحسب وجهة نظر المسؤولين الأمريكيين فإنّ تطوير مصادر نفطيّة خارجيّة لاسيما في الخليج العربي، سوف يرفع الأمن الاقتصادي الأمريكي من خلال تخفيف الضّغط على الاحتياطي الأمريكي، إلا أنّ ذلك بحسب رأيهم سيخلق مشكلة أمنيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة إذ أصبحت أكثر اعتماداً على نفط الخليج العربي؛ لأنّها ستكون أكثر تأثّراً إذا انقطعت الإمدادات من تلك المنطقة لأيِّ سبب كان ([5]). ولأنّ الولايات المتّحدة لن تستطيع دعم أوروبا بالنفط بحسب خطة مارشال توجَّهت بأنظارها للنفط الخارجي، ولاسيما منطقة الخليج العربي لأنّ احتياطات النّفط فيها هي الوحيدة التي كان من الممكن أن

([1]) - جوليس كروج: (Julius Albert Krug 1907 _ 1970) وزير الداخلية في عهد الرئيس هاري ترومان بين عامي 1946 – 1949، ولد في ماديسون بولاية ويسكونسن، وهو من أنصار الحزب الديمقراطي، ترأس في عام 1949 لجنة الأمم المتّحدة المعنية بحفظ واستخدام الموارد، توفي في نوكسيفل عام 1970.
Julius Albert Krug - http://en.wikipedia.org/wiki/Julius_Albert_Krug

([2]) - بالمر: مرجع سابق، ص 49 – 50 - 51

([3]) - الرميحي: مصدر سابق: ص 16

([4]) - أجاريشف، أناتولي: التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1978، ص 6 - 7

([5]) - كلير: مرجع سابق، ص 61 – 62

تضمن حاجات أوروبا من الطّاقة، وحاجات الملاذ الأخير لأمريكا ([1]). وبدأت الإدارة الأمريكيّة بتطبيق مشاريع سياسيّة واقتصاديّة، كان الهدف منها بسط سّيطرتها على العالم، والحلول مكان الدّول الاستعماريّة الغربيّة (بريطانيا _ فرنسا)، وبسط السّيطرة الاقتصاديّة على بلدان أوروبا الغربيّة ومنطقة الخليج العربي، ومن أهمّ مشاريعها هذه كان (مشروع مارشال 1946، مبدأ ترومان 1947، مبدأ إيزنهاور 1957)، وبادرت لتأسيس الأحلاف العسكريّة للوقوف في وجه الاتحاد السوفييتي، وهكذا نشأ حلف شمال الأطلسي، ثم ظهر حلف بغداد وحلف جنوب شرق أسيا وحلف القارة الأمريكيّة([2])، والأهمُّ من ذلك كلَّه دعم تشكيل الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي.

وكلّ هذه الخطوات الأمريكيّة تعول على أهميّة السّيطرة على موارد الطاقة وفي مقدّمتها النّفط([3])، وبذلك فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت مُستعدّة لفعل أيّ شيءٍ مقابل ضمان أمن الطّاقة لها ولحلفائها.

2- السّياسة النّفطيّة السّوفييتيّة (1945-1957).

يُعَدُّ الاتحاد السّوفييتيّ _ السّابق _ من الدّول الغنيّة بمصادر الطّاقة المختلفة، فهو يمتلك غنىً وافراً من النّفط والغاز والفحم ومصادر الطّاقة الكهرومائيّة ([4])، وهذا ما جعله دولة مُصدّرة للنّفط وغير مُستوردة له، وجعله أيضاً يتمتع بالاكتفاء الذّاتي للطّاقة منذ تأسيسه عام 1922 وحتى انهياره عام 1991.

لقد قامت الاستراتيجية السّوفيتيّة بعد الحرب العالميّة الثّانيّة على أساس تأمين القوّة السّياسيّة والايديولوجية للكتلة الاشتراكيّة، وصيانة أمنها القومي في مواجهة التهديدات الغربيّة الرأسمالية، وبالأخص ضدّ ضغوط القوّة الأمريكيّة التي كانت قد اتّسعت وازدادت خطورةً بامتلاك الأسلحة النووية، وهى القوّة التي عبّرت عن نفسها بانتهاج سياسات الحصر والتطويق والاحتواء بكلّ دلالاتها، ومضاعفاتها الخطرة على أمن المعسكر الأخر وعلى السلم الدّولي ككلّ، ولم يكن من بين الأولويات البارزة التي خصَّصتها الاستراتيجية السوفيتيّة لأهدافها وتطلّعاتها خلافاً لما كان

([1]) - موجري، ليوناردو: عصر النّفط _الأسطورة والتاريخ والمستقبل لأكثر مصادر الطاقة جدلاً في العالم، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، تقديم حسام الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ط1، 2008، ص 122
([2]) - االعيدروس: مرجع سابق، ص 265
([3]) - المرجع نفسه، ص 265
([4]) - نعمة، علي: خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية، دار النوال، بيروت، ط1، 1993، ص 171

عليه التخطيط لأهداف الاستراتيجية الأمريكية خلال المرحلة التاريخية التي نتحدث عنها، تحقيق سيطرة سوفيتية مباشرة أو غير مباشرة، على المناطق المنتجة للمواد الاستراتيجية الأوليّة كالنفط أو غيره، وربما كان ذلك عائداً إلى الأسباب التالية:

1_ أنّ الاتحاد السوفيتي لم يشأ أنْ يُقدِّم نفسه إلى هذه الدّول والمناطق كقوة استعمارية بديلة لهذه القوى الرأسمالية الأمبريالية، بخاصة وأنّه كان يُصوِّر الصراع الدائر بينه وبين خصومه على أنّه صراع مبادئ ومعتقدات.

2_ إنَّ تخوّف السّوفييت الشديد من عواقب المجابهات النّووية([1])، دَفَعَ إلى توخّي الحذر عند التصدِّي للغرب، فيما كان يظنُّه _الغرب_ أنّه مناطق نفوذ حيويّة بالنسبة لمصالحه الاستراتيجية، وبخاصة المناطق التي تشتمل على مصالح نفطيّة.

3_ وجود درجة عاليّة من الاكتفاء الذاتي السّوفيتي لهذه المواد الاستراتيجية الأوليّة وبخاصة النفط في ذلك الوقت وحتى بداية الستينيات ([2]) تقريبا، والسيطرة الغربيّة الاحتكاريّة الكاملة أو شبه الكاملة على حركة هذه المواد الأوليّة في المجتمع الدوليّ من إنتاج ونقل وتسويق الخ... _ ومن أمثلتها الكارتل العالمي للنفط_ وهي الإمكانيات التي كان يفتقر إليها الاتحاد السوفيتي بوضوح ([3]).

وكان السوفييت _كما ذكرنا سابقاً_ قد احتلوا شمال إيران أثناء الحرب العالميّة الثانيّة، وحاولوا الاحتفاظ بها، لكنَّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة عملت مع نهاية الحرب على إبعاد السّوفييت عنها من أجل حماية مصالحها النّفطيّة في المنطقة. فقد مارست الإدارة الأمريكية بعد الحرب ضغوطاً على السّوفييت للانسحاب منها وأوعزت للحكومة الإيرانية بالتوجّه لمجلس الأمن الدّولي.

وقد حاول السّوفييت تمديد الاحتلال العسكري لشمال إيران لمدّة أطول من الزمن المحدَّد، والذي تقرَّر في مؤتمر طهران عام 1943، وحاولوا اقتطاع أجزاء من الأراضي الإيرانية لإقامة دويلات

([1]) - كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد أعلنت نفسها قوى عظمة للعالم بامتلاكها السلاح النووي، وتأخر السوفييت بامتلاك هذا السلاح حتى عام 1949 –للمزيد انظر - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 78-79

([2]) - كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وعبر وكالة مخابراتها تدّعي دائماً أنّ السوفييت سيعانون من نقص مصادر الطاقة في القريب العاجل، وكل ذلك من أجل إخافة الدول النّفطيّة من تطلّعات السوفييت نحوها، في حين ورغم كلّ التكهنات آنذاك فقد بقي الاتحاد السوفييتي وحتى سقوطه يتمتّع بالاكتفاء الذاتي لمصادر الطاقة وخاصة النفط حتى سقوطه مع بداية التسعينيات من القرن العشرين. للمزيد انظر - السعدي، أحمد: مصادر الطاقة، أوراق الأوبك رقم 3، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983، ص 23

([3]) - مقلد: تصارع القوى العالمية حول البترول، مصدر سابق، ص 42 - 43

تابعة لهم فيها ([1]) من أجل تأمين حدودهم الجنوبيّة. وبحلول عام 1946 كانت قوات الحلفاء قد انسحبت من إيران، بينما رفض السّوفييت سحب قواتهم، ومارسوا ضغوطاً على الحكومة الإيرانيّة بهدف الحصول على امتيازات للتنقيب عن النّفط في شمال إيران، غير أنَّ رئيس الوزراء الإيراني نجح في خداع السّوفييت من خلال تعهده لهم بمنحهم الامتيازات التي يطالبون بها في حالة انسحابهم، ثم تراجع عن تعهداته بعد الانسحاب السوفييتي من إيران في نهاية عام 1946([2]). وكان الرئيس ترومان قد أبلغ نظيره السوفييتي ستالين أنّه أصدر أوامره للإعداد لعمل عسكريّ بريّ وبحريّ، وأمام هذا الوضع سحب الاتحاد السوفييتي قوّاته من شمال إيران ([3])، في حين أنّ البعض يشكّكُ بهذا التهديد الأمريكي. وقد فسّر البعض السّياسة الأمريكيّة تجاه إيران لمصالح استراتيجية أكثر من اقتصادية في الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثانيّة، في حين كان النّفط هو الدافع في عقد الخمسينيات ([4])، وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراره بالانسحاب السّوفييتي من إيران في تلك الفترة ([5]).

وبعد الحرب العالميّة توجَّهت أنظار الاتحاد السوفييتي نحو النّفط العربي لاعتبارين: الأوّل سياسي والثاني اقتصادي. حيث أنّ الحرب الباردة بين المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي قد بدأت في ظلِّ إحاطة الاتحاد السّوفييتي بالقواعد العسكرية الأمريكيّة، وأهمّها "قاعدة الظهران" في السعودية. وأمام هذا الوضع لم تنظر المجموعة الاشتراكية بعين الرضا إلى تزايد النشاط النّفطي للشركات الاحتكاريّة الأمريكيّة بمعزل عن الواقع السياسي والعسكري المحيط بها، فزعزعة الاستقرار النّفطي يؤدي لزعزعة الإحاطة السّياسيّة والعسكرية من حولها، إضافة لذلك فإنّ دخول سوق النّفط في الخليج والحصول على امتيازات هناك يؤدّي إلى قيام علاقات تجاريّة واقتصاديّة بين الطرفين ([6]).

وكانت إيران قد وقّعت في عام 1947 عقداً مع الاتحاد السّوفييتي ينصُّ على إنشاء شركة نفط (إيرانيّة _ سوفييتيّة) في منطقة أذربيجان([7])، وتكون الحصص 49 % لإيران و51 %

([1]) - مجموعة باحثين: العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة دار المساعد السورية، دمشق، 2002، ص 49

([2]) - هيكل، محمد حسنين: مدافع آية الله" قصة إيران والثورة"، دار الشروق، بيروت، 1982، ص 72

([3]) - عمارة: مرجع سابق، ص 264

([4]) - أ . بريسون: مصدر سابق، ص 334 - 336 - 337

([5]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 252

([6]) - عجلان: مصدر سابق، ص 170

([7]) - أذربيجان: احتل الجيش السوفييتي أذربيجان خلال الحرب العالميّة الثانيّة فتخلصت بذلك من سيطرة الحكومة الايرانيّة. وبعد انسحاب الجيش السوفييتي منها بعد نهاية الحرب العالميّة الثانيّة نشأت فيها حكومة ديمقراطيّة برئاسة جعفر بيشيفاري، إلا أنّ الشاه

للسوفييت، على أن تُصبح هذه الحصص متساوية فيما بعد، لكنَّ مجلس النواب الإيراني رفض الاتفاق في 22 تشرين الأول 1947 بعد أن رأت المعارضة بقيادة مُصدق أن ذلك مخالف لقانون 2 كانون الأول 1944 الذي يُعلِّق منح أيِّ امتياز لجهات أجنبيّة ([1]).

وقد اختلفت الآراء حول تطلّع الاتحاد السوفييتي إلى منطقة الخليج العربي النّفطيّة، على الرغم من أنّه _ كما ذكرنا _ من الدول النّفطية الأولى في العالم. وقد فسّر البعض أنّ تطلعه إلى المنطقة من أجل مصالحه الأمنيّة وحماية لحدوده الجنوبيّة، في حين يُفسِّرها البعض الأخر بطموحه المتزايد لكي يصبح ندّاً سياسياً للولايات المتّحدة الأمريكيّة وليقيم لنفسهِ دوراً عالمياً ([2]). وأرجعه البعض تحقيقاً لأحلام بطرس الأكبر في الوصول للمنطقة ومياهها الدافئة([3])، في حين أنّ التفسير الأكثر تداولا هو تفكير السوفييت بالنّفط الخليجيّ للاستفادة منه مستقبلاً بعد نضوب النفط السوفييتي أو لحرمان الغرب منه أثناء الحروب ([4]).

وبحسب وجهة نظرنا فإنّ السّوفييت فكَّروا بالحصول على حصَّة من نفط المنطقة، وذلك من أجل تامين الوقود لأسطولهم في أوقات الأزمات، حيث أنّهم لا يسيطرون على المضايق _ البوسفور، قناة السويس، مضيق جبل طارق _ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فانّ الأسطول السوفييتي لا يستطيع العودة إلى بعض المرافئ السوفييتية في بعض أوقات السنة نتيجة لتجمّد المياه قبالة السواحل السّوفييتية وعدم صلاحيتها للملاحة البحرية، وهذا ما يشكِّل عائقاً أمام إجراء الصيانة للأسطول السوفييتي ولتزويده بالوقود.

وقد حاول الاتحاد السوفييتي دخول مجال النّفط في الخليج العربي انطلاقاً من الاعتبارين المذكورين سابقاً " السياسي والاقتصادي " وذلك عبر البابين الإيراني والعراقي، حيث حاول في إيران عندما أمّم مصدق النّفط في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، ولعب دوراً في العراق بعد تأميم النفط العراقي، ودعمه في أعمال البحث والتنقيب إلى تهيئة الحقول للاستخراج، وتدريب الكوادر الوطنية، ومبادلة كميات النّفط الخام لدعم اقتصاد البلاد المشتبك مع الاستعمار،

رضا بهلوي قاد حملة عسكرية ضدّ الجمهورية الفتية وقضى عليها وأعلن إعادة ضمّها إلى إيران. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج1، ص 120

([1]) - تريزيان: مصدر سابق، ص 85

([2]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 54 - 56

([3]) - بيريبي: مصدر سابق، ص 60

([4]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 557

وقد كان حضور السوفييت واضحاً وقت الأزمات التي تلحق بهذه البلدان([1]). وهذا ما سوف تتم دراسته في الفصل الثالث من البحث.

ونشير أخيراً وبحسب ما ذكر حافظ برجاس فإنّ الوضع النّفطي السّوفييتي منذ قيام الاتحاد السوفييتي وحتى انهياره كان مشكوكاً في أمره، لعدم توفُّر الإحصائيات الدقيقة حوله، فقد بقيت المعلومات حولها طيّ الكتمان؛ لأنّها تُعَدُّ سرَّاً من أسرار الدّولة التي لا يُعلن عنها، وبالتالي فإنّ معظم التّقديرات المُعلنة حول هذا الموضوع تعود إلى أصول غربيّة إضافة إلى بعض الصّحف والمراجع السّوفييتية، وتجمع أغلبها على أنّ الاتحاد السّوفييتيُّ السابق يمتلك ثروة نفطيّة ضخمة([2])، ولذلك فإنّ السياسة النّفطيّة السّوفييتية في الخارج تخضع للكثير من التأويلات والتفسيرات من قبل الباحثين والمختصين.

3- السّياسة النّفطيّة الأوروبيّة الغربيّة (1945-1957).

تُعَدُّ دول أوروبّا الغربيّة من الدّول الفقيرة بالنّفط، فما تملكه لا يشكّلُ أيَّ نسبةٍ تستحقّ الذّكر مقارنةً بالاحتياطيّ العالميّ، لذلك تعتمدُ على الخارج لتأمين احتياجاتها النّفطية. وتضمُّ أوروبّا الغربيّة مجموعة من الدول، نذكر منها (المملكة المتحدة البريطانية – فرنسا – إيطاليا – هولندا – ألمانيا الغربية (آنذاك) – بلجيكا – النرويج – لكسمبورغ)، وكانت دول السوق الأوروبيّة المشتركة بين عامي(1950 – 1965) تتألَّف من (ألمانيا الغربية – فرنسا – بلجيكا – إيطاليا – لكسمبورغ – هولندا)، وتُعدُّ جميعُ دولِ أوروبّا الغربيّة دولاً غير منتجة للنّفط باستثناء دولتين هما(المملكة المتّحدة البريطانيّة والنرويج)([3]). وهاتان الدّولتان بدأ إنتاج النّفط فيهما مع نهاية ستّينيات القرن العشرين بعد اكتشاف النّفط في منطقة بحر الشمال التابع لهاتين الدولتين.

وكانت دول أوروبا الغربية قبيل الحرب العالميّة الثّانيّة تستخدم الفحم كمصدر أساسيٍّ للطّاقة، لكنَّها انتقلت تدريجيّاً لاستخدام النّفط بعد الحرب العالميّة الثانيّة ([4]).

ويعلِّلُ محمد الرميحي سبب التّحوّل من استخدام الفحم إلى استخدام النّفط إلى:

([1]) - عجلان: مصدر سابق، ص 170 – 171
([2]) - برجاس، حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان، بيروت، ط1، 2000، ص 143
([3]) - المرجع نفسه، ص 121
([4]) - شعبان: مصدر سابق، ص 70

أولا: رِخَصُ النّفط القادم من منطقة الخليج العربيَّ.

ثانيا: الأضرارُ التي تعرّضت لها صناعة الفحم في أوروبّا الغربيّة أثناء الحرب العالميّة الثّانيّة نتيجة نقص الأيدي العاملة، وعدم توّفر رؤوس الأموال اللازمة لتشغيل هذه الصّناعة، إضافةً لعدم توفّر وسائل الحفر والتشغيل.

ثالثا: خطّةُ مارشال (الاقتصادية – الأمريكيّة) التي صُمِّمَتْ لإنقاذ أوروبا الغربيّة بعد الحرب، والتي اعتمدت على نقل النّفط الرّخيص من الخليج العربيَّ إلى أوروبّا لاستخدامه كمصدر أساسيٍّ للطّاقة والتّصنيع ([1]).

وقبيل الحرب العالميّة الثّانيّة كانت أوروبا الغربيّة تحصل على احتياجاتها من النّفط من جهة الأطلسي من مناطق خليج المكسيك والبحر الكاريبي، أمّا بعد الحرب ومع تزايد اكتشافات النّفط في منطقة الخليج العربي، أصبحت قناة السّويس والبحر المتوسط الشّريان الأساسي لنقل النّفط إليها، وبالتالي فإنّ منطقة الخليج العربي ليست هي فقط المهمَّة لأوروبا، بل إنّ الدّول التي يمرُّ عبرها النّفط للوصول إليها هي أيضاً مهمَّة سواء قناة السّويس في مصر، أو سوريا ولبنان والأردن المارّة عبر أراضيهم أنابيب النّفط إلى المتوسط ([2]). ولذلك فإنّ أيَّ مشكلة تحدث في هذه المناطق وتعيق تدفُّق النّفط إليها ستنعكس سلباً على أوروبا الغربيّة وستسبِّب خسائر اقتصاديّة لها. فالاقتصاد الأوروبي أصبح بعد الحرب العالميّة الثّانيّة يعتمد بشكل أساسي على نفط الخليج العربي، ومن دون هذا النّفط فإنّ أوروبا ستنهار تدريجياً ([3])، وستفعل المستحيل لكي لا يحدث ذلك.

وتحوّلت دول أوروبا الغربيّة إلى أكبر مستهلك للنّفط بعد الحرب العالميّة الثانيّة، حيثُ أنّ التّحوّل التّدريجي من الفحم إلى النّفط أدَّى إلى زيادة الطلب عليه، ولتصبح أوروبا السّوق الأكبر لاستهلاك النّفط في حركة التجارة الدّولية. ولم يكن إنتاجها بعد الحرب يزيد عن 35 ألف برميل([4])، في وقت وصل فيه استهلاكها إلى حوالي 37 مليون طن في العام([5]). لذلك رأت

([1]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 105 - 106
([2]) - متى: مصدر سابق، ص 34 ← 36
([3]) –Spanier, John: American Foreign Policy Since World War II, Six The Edition, Praeger Publishers, New York, Washington, 1974, PP 115
([4]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 530
([5]) - المعتصم بالله: مصدر سابق، ص 103 – 104

ضرورة تأمين مصادر خارجية، فاتجهت بنظرها إلى منطقة الخليج العربي الغنَّية بنفطها، والتي أصبحت تدريجياً من أكثر المناطق حيويّة لها، وخشيت عليها من الاتحاد السّوفييتي ومن العرب أنفسهم في أنّ يستخدموا النّفط كسلاح سياسي ضدها ([1]).

وفي إطار إعادة إعمار دولها التي هدّمتها الحرب ازدادت حاجتها للنّفط، وتزايد الاعتماد على النّفط المستورد من الخارج لاسيما من منطقة الخليج العربي وشمال أفريقيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة والبحر الكاريبي. وكان أغلب النّفط المستورد في السنوات التي تلت الحرب نفطاً مكرراً وجاهزاً للاستعمال ([2]). وقد استغلَّت شركات النّفط هذا الوضع، وسيطرت على عمليات التكرير والنقل والتوزيع محقِّقة أرباحاً عالية، أشعرت أوروبا باستنزاف أرصدتها من العملة الأجنبيّة في عمليات النّفط، وخصوصاً وأنّ أيّ زيادة في أسعاره كانت الدّول المستهلكة هي من يتحملُّ ذلك([3]). وخوفاً من الاستمرار في ذلك _ وهذا ما سوف يسبِّب نزيفاً للنقد الأجنبي_ عمدت هذه الدّول لاستيراد النّفط الخام وتكريره بمصافي أنشأت داخل أراضي هذه الدّول، ومدّت الأنابيب داخل أراضيها لنقل النّفط من المصافي إلى أماكن الاستهلاك، وذلك لتوفير كلفة الشحن ([4])، كما قامت بعض الدّول بإنشاء شركات نفطيّة وطنيّة للإشراف على السّياسات النّفطيّة في بلادها، واستخراج النّفط من أراضيها، وتنويع المصادر الخارجيّة للحدّ من التّبعيّة للشركات الأمريكيّة، مثل شركة أيني (Eni) في إيطاليا– ألف ايراب (Elf Erap) في فرنسا – هسبانويل (Hispaniola) في إسبانيا – إيموف (Emof) في النمسا – فيننا (Vienna) في ألمانيا الغربية (سابقاً)([5]).

وأخذ استهلاك أوروبا من النّفط يزداد بمعدل 13 % في العام، فوصل في عام 1955 إلى 100 مليون طن. وهذه الزيادة في الاستهلاك وبمعدل وصل إلى 13 % كبيرة، وخاصّةً إذا علمنا أنّ معدل زيادة الاستهلاك في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بلغ 6 %، وفي بقية العالم 11 %، ويفسَّر ذلك بسبب النشاط الاقتصادي الذي شاع في أوروبا بعد تطبيق مشروع مارشال ([6]).

([1]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 530
([2]) - برجاس: مرجع سابق، ص 127
([3]) - عجلان: مصدر سابق، ص 167 - 168
([4]) - برجاس: مرجع نفسه، ص 127
([5]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 109
([6]) - المعتصم بالله: مصدر سابق، ص 103 – 104

كذلك عملت دول أوروبا الغربيّة على الحصول على امتيازات نفطيّة في منطقة الخليج العربي عن طريق شركاتها الوطنيّة، وقد كانت إيطاليا من أوّل الساعين للحصول على ذلك، فقد سعت للدخول في الكونسورتيوم (Consortium) النّفطي الذي تمَّ تشكيله بعد تأميم مصدق للنفط في إيران غير أنّها فشلت في ذلك، لكنَّها تمكنت في عام 1957 من الحصول على أولى امتيازاتها في المنطقة. وكان ذلك في إيران على مبدأ 75 % للبلد مقابل 25 % للشركة، حيث اتفق الطرفان _شركة النّفط الإيرانية والكونسورتيوم Consortium الإيطالي_ على توظيف كلٍّ طرف نفس المبلغ من المال في استثمار النّفط، وتأخذ الشركة الإيرانية كامل أرباح حصتها في حين يقسم الربح الإيطالي مناصفة بينه وبين الحكومة الإيرانية ([1]).

وكانت توجّهات السّياسة البريطانيّة بعد الحرب العالميّة الثانيّة قد جعلت من الانتفاع بمخزون حقول النّفط في المنطقة من المصالح الأساسيّة لتواجدها فيها، وأنه ليس من مصالحها أنْ تفقد مكانتها في هذه المنطقة من العالم ([2]). وقد رأت في منطقة الخليج العربي فرصة للتخلّص من الوضع الاقتصادي المتدهور الذي حلّ بها بعد الحرب، وذلك من خلال الحصول على النّفط، ومن خلال استخدام المنطقة كسوق لتصريف المنتجات البريطانية. وكانت بريطانيا قبل الحرب تدير هذه المنطقة عن طريق حكومتها في الهند، غير أنّ ظهور الولايات المتّحدة الأمريكية في المنطقة من خلال شركاتها النّفطيّة، وحصولها على امتيازات نفطيّة فيها، ومنافستها للشركات البريطانيّة، دفع بريطانيا إلى نقل إدارة المنطقة إلى وزارة الخارجيّة في لندن بعد أنّ منحت الهند وباكستان استقلالهما عام 1947 ([3]). وحاولت تمكين سيطرتها على الخليج في ظلّ المتغيّرات التي بدأت تطفو على السطح، حيث ظهر الوعي القومي المتمثِّل بالحركات الإصلاحية التي قامت في بعض إمارات الخليج العربي، وتحديداً في الكويت والبحرين ودبي من بعض الأعيان المطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وإنشاء مجالس تشريعية في تلك الإمارات، غير أنّ السلطات البريطانية عملت على حلّ هذه المجالس، وقامت باعتقال أعضائها ونفي قسم منهم إلى الهند ([4]).

([1]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 182 - 183
([2]) - الكعكي: مصدر سابق، ص 157
([3]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 259 - 261
([4]) - المرجع نفسه، ص 260

ومن جهتها فرنسا حاولت زيادة نصيبها في نفط المنطقة، حيث أنّها كانت تمتلك حصّةً في شركة نفط العراق، لكنَّها غيّرت سياستها النّفطيّة وخاصة بعد حكم ديغول، فكانت سياستها أقرب إلى سياسة الشّركات المستقلّة التي تحاول الخروج من سيطرة الكارتل العملاق (الشقيقات السبع)، فشركة ألف إيراب (Elf Arab) الفرنسية عقدت اتفاقيّات في العراق وغيره من المناطق ([1]). وستبقى أوروبا الغربية تسعى للتخلُّص من السيطرة الأمريكيّة على سياساتها، وتبنِّي سياسات خاصة بها، ولكن نجاحها في هذا المجال سيبقى محدوداً، وهذا ما سنراه في الفصلين القادمين.

رابعاً– أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة (1945–1957):

كانت أبرز انعكاسات السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة في دول الخليج العربي أنّ عمّقت هذه القوى من سيطرتها على المنطقة، وزادت من تبعية دولها لها في إطار التنافس للسيطرة والهيمنة على نفطها. وقد تمَّ استثمار النّفط وقامت صناعة استخراجه وتكريره برؤوس أموال أجنبيّة وخبرات فنية وتقنية أجنبيّة ([2]). وهذا ما سبّب تبعية شبه كاملة للغرب فدول الخليج لا تمتلك رؤوس الأموال ولا التكنولوجيا والخبرات، فصناعة النّفط تطلّبت أموالاً هائلة ووسائل تقنية وقدراتٍ بشريةً أساسيةً ([3])، وهذا ما كانت دول الخليج تفتقد له، كما أنّها لم تكن قد حصلت بعد على استقلالها السياسي، فعلى الرّغم من الحركات المطالبة بالحريّة والاستقلال والتي ظهرت في بعض المناطق، إلا أنّ الخليج العربي بقي حتى هذه الفترة يعيش في بوتقة الاستعمار الغربي، وخاصةً أنّ القوى الدّوليّة حاربت هذه الحركات، وإن كانت بعض الدّول قد حصلت على استقلالها السياسي إلا أنّها كانت على تبعية تامّةٍ للخارج، وهذا كان حال المملكة العربية السعوديّة التي سيطرت عليها الولايات المتحدة الامريكيّة سيطرةً تامّةً بعد المعونات الماليّة التي قدمتها لها أثناء الحرب، نتيجة الوضع الاقتصادي السيء الذي أصاب المملكة، فعائدات الحجِّ كانت قد توَّقفت أثناء الحرب نتيجةً لتوقُّفه، كما أنَّ عملية استثمار النفط توقَّفت هي الأخرى. وقد استطاعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تعميق سيطرتها على المملكة العربية السعوديّة، لاسيما بعد تمكّنها من الحصول على قاعدة عسكرية في منطقة الظهران ([4])، حيث وقّعت على اتفاق رسميٍّ مع المملكة العربيّة السعوديّة في 18 حزيران 1951 لاستخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية

([1]) - عجلان: مصدر سابق، ص 166
([2]) - العيدروس: مرجع سابق ، ص 332
([3]) - متى: مرجع سابق، ص 40 - 41
([4]) - أجاريشف: مصدر سابق، ص 17 - 18

لتسليح الجيش السعودي وتدريبه ([1])، وقد أصبحت هذه القاعدة من أكبر القواعد العسكريّة في المنطقة العربية وفي جنوب غرب أسيا ([2]). وبذلك ترجمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تصريح الرئيس روزفلت في شباط 1943 عندما قال: " أنّ المملكة أصبحت ذات ضرورة حيويّة للأمن القومي للولايات المتّحدة الأمريكيّة".([3]) وكان لضعف المملكة العربية السّعودية _عسكرياً_ وعدم استقرارها، إضافةً لإدراك الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأهميّة النّفط في المنطقة دور في تشييد القاعدة ([4]).

ونتيجة تخوّف الولايات المتّحدة الأمريكيّة من القوى القوميّة، وسيطرتها على الحكم في البلاد النّفطية لأنّها لن تستطيع إخضاعها لسياساتها، كانت ترى في الديكتاتوريات العائلية شريكاً مناسباً يدير موارده بما يتلاءم مع مصالحها، ويساعدها على تمويل المشاريع المتعلّقة بما تسمّيه الإرهاب ([5]). وكان الرئيس ترومان قد أكَّد للملك سعود مصلحة الولايات المتّحدة في حماية وحدة وسلامة أراضي المملكة ([6])، فضمان تدفُّق النّفط، واكتساب امتيازات جديدة للشركات الأمريكيّة، كان يتطلَّب ليس فقط وجود حكومات مواليّة في الدّول المنتجة للنفط، بل أيضاً أن يجد القائمون بالحكم فيها مصلحتهم الخاصة باستمرار تدفُّق النفط إلى الغرب بكميات كبيرة، فكانت العائلة المالكة في السعوديّة في منتصف الخمسينيات تعيش مما تدفعه لها شركة أرامكو الأمريكيّة مقابل حقِّ استغلال النّفط ([7]). وهذه حال باقي ممالك ومشيخات الخليج التي كانت بريطانيا ماتزال تفرض سيطرتها عليها في البحرين وقطر وإمارات الساحل العماني، وسعت منذ أحداث السويس عام 1956 إلى عدم إحداث أيِّ تغيير في نظام هذه الإمارات والمشيخات، وتابعت سياستها في دعم مشايخ القبائل عن طريق إشعارهم بأنّ بقاءهم في السلطة يرتبط بالوجود البريطاني ([8]).

وكان للتنافس على النّفط والسيطرة عليه من قبل القوى الدّوليّة دور في حرمان البلدان النّفطيّة من قسم كبير من وارداته، ولم تحدث أيّ تغيرات في مجال التنميّة العربية في منطقة الخليج العربي، وذلك لأنّ قطاع النّفط بقي منفصلاً عن مجرى عملية التنمية في الأقطار العربية

([1]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 266
([2]) - الزعبي، موسى: السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة، الشادي للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1995، ص 18
([3]) - انظر الفصل الأوّل- السياسة النّفطيّة: التنافس البريطاني - الأمريكي
([4]) - بالمر: مرجع سابق، ص 37
([5]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 315
([6]) - مانغلاند: مصدر سابق، ص 221
([7]) - أمين، جلال أحمد: المشرق العربي والغرب - بحث في دور المؤثرات الخارجيّة في تطوّر النّظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 1983، ص 43 - 46
([8]) - متى: مرجع سابق، ص 70

النّفطية حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، حيث أنّ عمليات الاستكشاف والإنتاج والتسويق النّفطي كانت تجري وفق مخطّطات الشركات النّفطيّة الكبرى، ووفق رغباتها ولم يكن للدّول أيّة سلطة ([1]).

وإذا انتقلنا لانعكاسات السياسات النّفطيّة الدّوليّة خلال هذه الفترة في المنطقة العربية، فكانت في مجموعة من المنعكسات ألقت بظلالها على المنطقة بعامة، والتي كانت تهدف لتأمين المنطقة المحيطة بالحقول النّفطيّة في الخليج العربي، فكان أوّلها إقامة الكيان الصهيوني في الوطن العربي في عام 1948 ليكون خنجراً في قلب هذا الوطن، يفصل شرقه عن غربه ويحول دون توحيده. ومع اشتداد التنافس والخلاف الأمريكي_ البريطاني على مدّ خطوط التابلاين لنقل النفط من الخليج العربيّ إلى البحر المتوسط، وقفت سوريا ضدّ المشروع فكان الانقلاب المدبَّر لحسني الزعيم عام 1949.

وبدأت معركة المشاريع والمبادئ والأحلاف التي سعت من خلالها الولايات المتّحدة لربط دول المنطقة بها، ولإبعاد السوفييت عن وضع قدم لهم في المنطقة الخليجية خاصةً والوطن العربي عامة، فبرز إلى السطح مشروع مارشال 1946 ومبدأ ترومان 1947 وحلف بغداد عام 1955، غير أنّ مصر بعد قيام ثورتها عام 1952 نجحت في تزعُّم سياسة معادية لسياسة الأحلاف العسكرية الغربية، وهذا ما أثار قلق الغرب، لتتطور الأمور والخلافات في المنطقة ليكون العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 ([2]).

1- السياسة النّفطيّة: مشروع مارشال 1946.

كان مشروع مارشال ([3]) الأداة الاقتصاديّة التي أُقرَّت بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، لإعادة إعمار أوروبا الغربيّة التي دمّرتّها الحرب، وقد اعتَمد هذا المشروع بشكل أساسي على نفط الخليج العربي الذّي كان له الدّور الأكبر في إنجاحه. فالاقتصاد الأمريكي الذّي عانى من الانكماش أثناء أزمة الثّلاثينيات الاقتصادية انتعش بعد دخول الولايات المتّحدة الأمريكيّة الحرب العالميّة الثّانيّة نتيجة زيادة الولايات المتّحدة من طاقاتها الإنتاجيّة لتأمين متطلبات أوروبا الغربية، غير

([1]) - عبد الفضيل، محمود: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، عدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978، ص 64 - 65
([2]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 109 - 110
([3]) - للمزيد حول الموضوع انظر
_Spanier: op. cit, PP 51 →54

أنّه ومع نهاية الحرب بدأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتصفية اقتصاد الحرب، وتحويله لاقتصاد مدني وهذا ما كان يهدِّده _ اقتصادها_ بخطر الانكماش، ولذلك كانت تحتاج لأسواق خارجيّة في وقت كانت فيه أسواق أوروبا شبه مغلقة، بسبب الدّمار الذي حلّ بها أثناء الحرب. وهنا أعلنت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن مشروع مارشال لإعادة أعمار أوروبا الغربية، وفتح أسواقها أمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتصريف منتجاتها، وللحيلولة دون وقوعها في أحضان الشّيوعية العالميّة. وقد تمّ إعلان هذا المشروع عبر وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال (Marshall George) ([1]) في 5 حزيران 1947 ([2])، وقد رأى مارشال أنّه من واجب الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنْ تعمل على إنعاش الاقتصاد العالمي، بهدف حلِّ مشكلة حاجة أوروبا إلى الدّولارات في فترة ما بعد الحرب، وإنهاء استنزاف بريطانيا لموارد نفط الكاريبي والاحتفاظ به كاحتياطي يمكن أنْ تلجأ إليه الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المستقبل ([3]).

وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول عام 1947 دعا الرئيس ترومان مجلس النواب والشيوخ للموافقة على المشروع، وأعلن في كتابه بأنّه يَعدُّ هذا المشروع ركناً هاماً من أركان السّياسة الخارجيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، وطالب بإقرار 17 مليار دولار توزَّع على الدّول الأوروبية بصفة قروض ومُنَحٍ بين عامي (1948 – 1952) ([4])، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على هذا المشروع لمساعدة أوروبا تحت اسم قانون (الإنعاش الأوروبي) في نيسان عام 1948، وأُنشِئَت إدارة التعاون الاقتصادي في الإدارة الأمريكية (ECA) لتنفيذ هذا البرنامج([5]).

وفي ضوء هذا المشروع كوّنت الدّول الأوروبيّة المستفيدة منه ما عُرِفَ بالمنظَّمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OEEC)، للنظر في دفع النمو الاقتصادي لهذه الدّول، وتوفير الاستقرار المالي، وتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها، مع طلب المساعدة من الحكومة الأمريكيّة ([6]).

([1]) - جورج كاتليت مارشال: (George Catlett Marshall 1880 _ 1959) سياسي أمريكي، تولى منصب رئيس أركان الجيش الأمريكي وقام بتنظيم القوات وتهيئتها لدخول الحرب العالمية الثانية، تَوّلى وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1947، ونظّم المشروع المعروف باسمه لمساعدة دول غربي أوروبا، حاصل على جائزة نوبل للسلام. للمزيد انظر - مجموعة من المؤلفين: موسوعة مشاهير العالم، ج3، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 2002، ص 239 وما يليها

([2]) - البيبلاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، عدد 257، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 2000، ص 17 – 18

الدول المستفيدة من مشروع مارشال هي " بريطانيا – فرنسا – ايطاليا – المانيا الغربية – هولندا – بلجيكا – لوكسمبورغ – النمسا – اليونان – الدنمارك – النرويج – ايرلندا – السويد – تركيا – البرتغال – ايسلندا (وتريستا) ".

([3]) - مصطفى، احمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 43

([4]) - الشيباني، أحمد: الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال، دار اليقظة العربية، د م، د ت، ص 130

([5]) - البيبلاوي: مرجع سابق، ص 18 – 19

([6]) - المرجع نفسه، ص 19

وقد استخدمت إدارة التعاون الاقتصادي (ECA) منها خلال الفترة المذكورة سابقاً (1948– 1952) أكثر من 12 مليار دولار مما كان قد أقرَّه الكونغرس، وتلقَّت بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربيّة أكثر من نصف هذا المبلغ ([1]). وقد مكّن مشروع مارشال الشّركات النّفطيّة الأمريكيّة من تزويد أوروبا الغربيّة بنفط منطقة الخليج العربي ([2]).

ولم تكن دول أوروبا الغربيّة فقط المدعوّة لمشروع مارشال، بل وُجّهت الدّعوة أيضاً للاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقيّة ([3]). وقد رفض السّوفييت المشروع وأيضاً دول أوروبا الشرقية، إذ رأى السّوفييت أنّه يجب تخيير كلِّ دولة بكيفية الاستفادة من تلك القروض دون الرجوع إلى البرامج التي وضعتها الإدارة الأمريكية ([4]).

ويجزم بعض الاقتصاديين أنّ مشروع مارشال ما كان لينجح لولا سعر النّفط الرخيص خلال العقدين اللذين تَليا الحرب العالميّة الثّانيّة، وهذا ما عبّر عنه الرئيس الفرنسي كليمنصو حيث قال: إنّ " البلدان الرأسماليّة المتطورة قد ركبت موجة نفط منطقة الخليج، لتعبر إلى المعجزة الاقتصادية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين " وبات واضحاً للجميع كما يقول: " أنّه بدون النّفط لم يكن ممكناً وجود الاقتصاد الحديث". وهذا ما اعترف به وزير الدفاع الأمريكي كاسبار واينبرغر (Caspar Weinberger)([5]) أمام الكونغرس " بأنّ المنطقة تقف وراء الازدهار الاقتصادي لكلٍّ من الغرب واليابان " ([6]) وبذلك فإنّ مشروع إعادة الإعمار هذا، الذي يُعدُّ أساس نهضة أوروبا الغربيّة بعد الحرب، ما كان لينجح لولا نفط الخليج العربي، ولذلك لا نُبالغ إذا أسميناه مشروع مارشال النّفطي، فالنفط وتحديداً نفط الخليج العربي كان له الدّور الأكبر في إنجاح النظام الاقتصادي ([7]) الذي أُقِرَّ بعد الحرب العالميّة الثانيّة.

([1]) - Spanier: op. cit, PP 52

([2]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 43

([3]) - Spanier: op. cit, PP 52

([4]) - الشيباني: مصدر سابق، ص 127

([5]) - كاسبار ويلارد "كاب" واينبرغر: (Caspar Weinberger 1917 – 2006)، محام من الحزب الجمهوري وسياسي أمريكي ورجل أعمال، ولد في كاليفورنيا وتوفي في ماين، رئيس لجنة التجارة الاتحادية بين عامي (1969 - 1970)، مدير مكتب الإدارة والموازنة بين عامي(1972 – 1973)، وزير الدّفاع في عهد الرئيس رونالد ريغن (1981 - 1987).
Caspar Weinberger - http://en.wikipedia.org/wiki/Caspar_Weinberger

(6) - الزعبي: مرجع سابق، ص 82

([7]) - للمزيد حول النظام الاقتصادي والمؤسسات الاقتصاديّة التي أقرت بعد الحرب العالميّة الثانيّة انظر - البيبلاوي: مرجع سابق، ص 37 وما يليها

2- السياسة النّفطيّة: مبدأ ترومان 1947.

بعد الحرب العالميّة الثّانيّة وجدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّ سياستها في " الشرق الأوسط " بما فيها منطقة الخليج العربي توجِّهها ثلاثة عوامل مترابطة:

أ- التّطلُّع الأمريكي نحو السّيطرة على الثّروات النّفطيّة لتعويض نقص المخزون الأمريكي بعد الحرب.

ب- التّطلُّع الصهيوني نحو إقامة "دولة صهيونية" في فلسطين.

ت- التّطلُّع السّوفييتي نحو المنطقة عبر تركيا وإيران بعد انحسار النّفوذ البريطاني ([1]).

هذه العوامل الثلاث كانت وراء إصدار الرئيس الأمريكي هاري ترومان لمبدئه المعروف بـ (مبدأ ترومان) في 12 آذار عام 1947، من أجل تقديم المساعدات للدّول التي يتهدّدها المدّ السوفييتي في المنطقة. وقد كانت تركيا واليونان من أولى الدّول، لتبقى حاجزاً دون وصول السّوفييت لجوار المناطق النّفطيّة في الخليج العربي ([2])، وخاصةً بعد أنْ أكّد وزير الخارجيّة الأمريكي دين أتشيسون (Dean Acheson)([3]) أنّ على الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنْ تَدعم تركيا واليونان في إطار مبدأ ترومان، وأن يمتدَّ هذا الدّعم ليشمل إيران ([4]). وأوضح أتشيسون بأنّه في حال سيطرة السّوفييت على اليونان وتركيا، فإنّ بقية الدّول الأخرى في المنطقة سوف تسقط أيضاً، وستخسر الولايات المتّحدة خطوط المواصلات ومصادر النّفط التي تُشكل أهميّة حيوية لأوروبا ([5])، وبذلك فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة اعتمدت على سياسة الاحتواء لمنع السّوفييت من الوصول إلى المنطقة.

وقد نصّ مبدأ ترومان على إقامة رؤوس جسور عسكرية في المناطق القريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السّوفييتي وبلدان أوروبا الشرقيّة، وتطويق منابع النّفط في الخليج العربي بغلاف متين

([1]) - السماك: مصدر سابق، ص 18

([2]) –Spanier: op. cit, PP38→ 41

انظر أيضاً - كلير: مرجع سابق، ص 75 - 76

([3]) - دين أتشيسون: (Dean, Acheson 1893 _ 1971) دبلوماسي أمريكي بدأ حياته السياسية في عام 1933 بشغل منصب مساعد وزير المال الفيدرالي. اشترك في عام 1944 في مؤتمر بريتون وودز، وساهم في عام 1947 في وضع سياسة الرئيس ترومان القاضية بتقديم مساعدات إلى تركيا واليونان، أصبح في عام 1949 وزيراً للخارجية، ظل يمارس نفوذاً كبيراً على سياسة بلاده حتى وفاته. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 1، ص 58

([4]) - Twinam , joseph wright: The United States And The Gulf Half a Century And Beyond, Published by The Emirates Center Strategic Studies And Research, Number 11 , 1994, pp 9

([5]) - أ . بريسون: مصدر سابق، ص 356 - 357

من القوّة العسكرية ([1]). وفي إطار الربط بين مبدأ ترومان ونفط الخليج العربي، يقول دارِسُو السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: أنّ الهدف الاستراتيجي لمبدأ ترومان، هو إحاطة مستودعات النّفط في " الشرق الأوسط " بسياج يمكن الاعتماد عليه من القوة المسلّحة الأمريكيّة([2]).

من جهته نوّه الاقتصاديّ الأمريكيّ ف ز بيرلو (Pirlo) بأنّ المهمّة الاستراتيجيّة الأساسيّة لهذا المبدأ، تتمثَّل بتطويق حقول النّفط بقشرة متينة من القوّة العسكريّة الأمريكية ([3])، وهذا ما أكَّده آخرون من أنّ الدوافع الاقتصادية والوصول لآبار النّفط كانت السبب الأساسي لإصدار هذا المبدأ ([4]).

واتّجهت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في إطار مبدأ ترومان لتقديم المساعدة للمملكة العربيّة السعوديّة، فقد كانت وجهة نظر السّياسة الأمريكيّة تجاهها تقوم على أنّ "الوصول إلى النّفط السعودي هو مصلحة أمن قوميّ وحيويّة يجب الدفاع عنها". ففي برقية مُرْسَلَةٍ من وزارة الخارجيّة الأمريكيّة إلى سفير الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الرياض عام 1947، ذُكِرَ أنّه " إذا هاجمت قوى أخرى المملكة العربيّة السّعوديّة، فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة سوف تتَّخذ إجراءاتٍ حاسمةً لوقف مثل هذا العدوان ". لكنَّ المسؤولين الأمريكيين اختلفوا حول الوسائل، وخاصة أنّ نشر قوّات هناك سيكون باهظ التكاليف، وسيخلق مشاعر عدوانيّة لدى السّعوديين شبيهة بما فعله الاستعمار، لذلك فضّل الاستراتيجيون الأمريكيّون إتباع طرق حماية غير مباشرة من خلال تقوية إمكانات المملكة العربيّة السعودية ([5])، ومن خلال بناء مطار عسكري في منطقة الظهران والذي تحول فيما بعد إلى قاعدة عسكرية كان الغرض منها حماية منشآت شركة أرامكو ([6])، وحماية المصالح الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي، وتعزيزها في إطار التّنافس الاستراتيجي مع موسكو، والمزاحمة التجاريّة مع البريطانيين ([7]). وقد انزعجت بريطانيا من السياسة الأمريكية في

([1]) - أجاريشف: مصدر سابق، ص 19 – 20
([2]) - عجلان: مصدر سابق، ص 165
([3]) - التواجد العسكري الأمريكي في الخليج: إعداد وإخراج مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، د ن، د م، د ت، ص 9
([4]) - أ . بريسون: مصدر سابق، ص 358 - 359
([5]) - كلير: مرجع سابق ، ص 72
([6]) - ستورك، جو: القواعد الأمريكيّة في الشرق الأوسط، ترجمة مجدي نصيف، دار الهمداني، عدن، 1984، ص 27
([7]) - الأشقر، جلبير: مرجع سابق، ص 17

السعودية وخاصة بعد أنْ أشارت الأبحاث إلى أنّ المملكة كانت تحوي على 42 % من النّفط العالمي المكتشف آنذاك ([1]).

وكان سفير الولايات المتّحدة الأمريكيّة في المملكة العربيّة السّعوديّة قد لاحظ أنّ الشيء الوحيد الذي ينفع الولايات المتّحدة الأمريكيّة هو إزاحة بريطانيا، وفي هذا الصدد قال: " لا حاجة للقول بأنّه لا يمكن تحقيق نظام دوليّ مستقرٍّ إلّا في ظلِّ النّظام الأمريكي " وذلك عن طريق مساعدة هذه الدول مقابل الحصول على الامتيازات النّفطيّة ([2]). وقد تميّزت الفترة ما بين عامي (1945 – 1950) بالصراع المكشوف بين نفط الدّولار ونفط الإسترليني، حيث قامت بريطانيا بعرقلة نقل النّفط عبر قناة السويس انتقاماً من الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهذا ما دفع الشّركات الأمريكيّة فيما بعد لإنشاء خط لنقل النّفط من الخليج العربي إلى البحر المتوسط ([3]). وقد كان عدم تقدير البريطانيين لكميِّة النّفط المتوفّرة في أراضي المملكة العربية السّعودية بشكل جيّدٍ سبباً رئيساً في وقوع المملكة في الأحضان الأمريكية([4]).

3- السياسة النّفطيّة: تعديل نظام التسعير 1947.

تَختلف كلفة استخراج وإنتاج برميل النّفط من منطقة إلى أخرى، فقد كانت تكلفته في الخليج العربي مع نهاية الأربعينيات من القرن العشرين تُقدَّر بحوالي 30 سنتاً مقابل 1,8 دولار في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبذلك فإنّ نفط منطقة الخليج العربي كان سيقضي على النّفط الأمريكي في الأسواق العالمية، ولمواجهة ذلك كانت الشّركات النّفطيّة قد قامت بتوقيع اتفاق أكناكاري (Achnacarry) في كانون الأول عام 1928، والذي حدّد سعر بيع النّفط بنظام غولف بلس (Gulf Plus) أي (الخليج +)، وكان يقصد بالخليج (خليج المكسيك) حيث أنّ سعر النّفط المُعلَن في أيِّ مكان في العالم كان مساوياً لنفط خليج المكسيك، وإضافة(+) أي تعني كلفة نقله من الخليج _ خليج المكسيك _ إلى ذلك المكان مهما كان مصدره الحقيقي ([5])، أي أنّ النّفط لو كان قادماً من الخليج العربي إلى أوروبا يحسب سعره على أساس أنّه قادم من

([1]) - قلعجي، قدري: مرجع سابق، ص 565
([2]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 312
([3]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 565
([4]) - بيريبي: مصدر سابق، ص 51
([5]) - لورنس، هنري: اللعبة الكبرى – الشرق العربي والصراعات الدولية، ترجمة محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والأبحاث والتوثيق، قبرص، ط1، 1992، ص 51

خليج المكسيك إلى أوروبا، وبذلك فإنّ نفط الخليج العربي والذي هو الأقل كلفة في الإنتاج سيكون الأكثر ربحاً.

ونتيجة للسعر المُعلن في خليج المكسيك فإنّ النّفط المشحون من الخليج العربي إلى أوروبا كانت تلحقه زيادة نقل وهميّة لاعتباره قادماً من خليج المكسيك وليس من الخليج العربي، وهذا ما كان يلحق ضرراً مادياً بالأسطول البريطاني الذي كانت تتزوَّد سفنه به ([1]).

غير أنّه خلال الحرب العالميّة الثّانيّة عندما تضخَّمت شحنات النّفط من منطقة الخليج العربي، أخذ ضيق الحكومة البريطانيّة يزداد من جرّاء تكاليف الشّحن الوهميّة المفروضة على صادرات النّفط، ولذلك طُلب من شركات النّفط أن تُحدِّد نقطة أساس جديدة للخليج العربي ([2]). وبضغط من بريطانيا وافقت شركات النّفط في عام 1947 على اعتبار منطقة الخليج العربي منطقة ثانية لتحديد السعر، وبذلك استطاعت بريطانيا تأمين النّفط بسعر منخفض للأسطول البريطاني، وتفادت دفع تكاليف النّقل الباهظة التي كانت تُفرض سابقاً ([3]). وعلى الرغم من أنّ منطقة الخليج العربي أصبحت نقطة ثانية لاحتساب أجور النّقل، إلا أنّ نفط الخليج العربي يبقى هو الأكثر ربحاً للشركات النّفطيّة، لأنّ تكاليفَ إنتاجهِ أقلُّ من أيِّ منطقة أخرى في العالم.

4- السياسة النّفطيّة: قيام الكيان الصهيوني 1948.

يقول بلزاك (Balzac)([4]): " وراء كلّ ثروة عظيمة هناك جريمة عظيمة " فكم ينطبق هذا القول على جريمة اغتصاب فلسطين وتشريد شعبها، وخلق ما يسمَّى بدولة" إسرائيل "([5]) وعلاقة ثروة النّفط بهذه الجريمة ([6]).

([1]) - تريزيان: مصدر سابق، ص 28

([2]) - عبده، عيسى: بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، تقديم أحمد إسماعيل يحيى، دار المعارف، القاهرة 1983، ص 174

([3]) - أساسيات صناعة النفط والغاز ج2: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1976، ص 40

([4]) - أونوريه دي بلزاك: (Honoré de Balzac 1799 – 1850) روائي فرنسي من مؤسسي الواقعية في الأدب الأوروبي، من رواد الأدب الفرنسي في القرن التاسع عشر، كان روائياً وكاتباً مسرحياً وناقداً أدبياً وناقداً فنياً أيضاً كما اشتهر بكونه كاتباً صحفياً . توفي في سن مبكرة عن عمر ناهز ال51 عاما في باريس.
Honoré de Balzac - http://en.wikipedia.org/wiki/Honor%C3%A9_de_Balzac

([5]) - اسرائيل: رغم تحفظي على هذا المصطلح، فإنني أجد نفسي مضطراً إلى استخدامه لسببين: أولهما ضرورة الالتزام بقواعد التوثيق، وثانيهما ضرورة التعبير الأكثر دلالة في توصيف بعض الأحداث والمواقف المتعلقة بخرق اسرائيل لمبادئ الشرعيّة الدّوليّة، ولكنني أضعه، وكلّ اشتقاقاته بين أقواس صغيرة وذلك كدلالة على التحفظ.

([6]) - زهر الذين: مرجع سابق، ص109

- انظر أيضاً - أخميس: مرجع سابق (أنترنت)

ارتبط الكيان الصّهيوني بالغرب وارتبطت مصالح الغرب بوجوده، وقد أوجدته الدّول الغربيّة في فلسطين لحماية ومراقبة مصالحها في هذه المنطقة الحساسة من العالم ([1]). وكانت المصالح النّفطيّة أحد دوافع الجهد الاستعماري لإرساء هذا الكيان وتوطيده في قلب العالم العربي ([2]) بأي ثمن كان، حتى ولو اضطرهم ذلك إلى اغتيال الملايين من البشر. وهذا ما أشار إليه المناضل العمالي البريطاني راينغ (Raining) عندما تحدَّث عن نشاط هؤلاء الرأسماليين بقوله: " فحيث تكون الأرباح 10% مؤمَّنة يشتغل الرأسمال في أيِّ مجال كان، 20 % ينشط، 50% تتملَّكُه جرأة جنونيّة، 100% يدوس بالأقدام جميع القوانين البشرية، 300% ليس ثمة جريمة لا يتجاسر على ارتكابها ولو قادته إلى حبل المشنقة"([3]).

وكما ذكرنا سابقا فإنّ وعد بلفور الذّي نصّ على إقامة كيان يهودي في المنطقة، كان بدافع إيجاد حارس لحماية مصالح القوى الدّوليّة فيها، وخاصة مصالحها النّفطيّة. فالصلة بين النّفط وزرع الكيان الصهيوني لا يمكن إنكارها، إذ يؤكِّد البعضُ بأنّه من الأسباب الرئيسة التي دفعت بريطانيا والغرب لإنشاء هذا الكيان في المنطقة ومواصلة دعمه، الرغبة في اتّخاذه كقاعدة أساسٍ لحماية المصالح الغربية الاستراتيجية والاقتصادية وعلى رأسها المصالح النّفطيّة ([4]). ومن جهة أخرى فإنّ الرأسماليّة الصهيونية والتي تحرص على حماية مصالحها، لم تجد أمامها سوى فرض (بوليس) أمين يضمن سلامة مرفأ حيفا، إذ يُعَدُّ من أهمِّ مصبّاتها على المتوسط. ذلك أنّ الرأسمال اليهودي يمتلك حوالي 70 % من أسهم نقابات شركات النّفط في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وإنّ قيام "إسرائيل" كان بمؤامرة بين شركات النّفط وقادة سفينة الاستعمار لعالم ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة ([5]).

وقد كان مسؤولو وزارة الدّفاع والخارجيّة الأمريكيّة شديدي الاهتمام بالممتلكات النّفطيّة الأمريكيّة في منطقة "الشرق الأوسط"، ولقد صرَّح رؤساء الأركان للرئيس ترومان أنّ الحصول على النّفط العربي يُعدُّ مسألةً ذاتَ أهميّةٍ قوميّةٍ يجب وضعها في الحسبان عند اتّخاذ أيِّ قرار يتعلَّق بالقضية الفلسطينية، وهذا ما أشار له ترومان في مذكّراته عندما أشار إلى أنّ وزير الحربية

([1]) - قرم، جورج: النفط العربي والقضية الفلسطينية، أوراق الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم 5، بيروت، ط2، 1986، ص 4
([2]) - الأزعر، محمد خالد: الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1991، ص 274
([3]) - أخميس: مرجع سابق (انترنت)
([4]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 116
([5]) - فرح: مصدر سابق، ص 11 - 12

فورستال (James Forrestal)([1]) قد صرَّح له باستمرار باحتمال سدّ العرب _ الساخطين على الأمريكان _ طريق الوصول إلى الكنوز النّفطيّة في أراضيهم. وقد شارك فورستال بهذا الأمر آخرون مثل وزير الخارجيّة وقد كتب ترومان في هذا الصدد: " كانوا جميعا بدون استثناء تقريباً يعارضون فكرة "الدّولة اليهوديّة". فلقد كان بعض دبلوماسيينا يشبهون معظم الدبلوماسيين الإنكليز في أنّهم يرون ضرورة تهدئة العرب بسبب وفرة أعدادهم، وسيطرتهم على مثل هذه الكميّة الضخمة من الموارد النّفطيّة ". غير أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة _ وعلى الرغم من الوعود التي أطلقها الرئيس روزفلت سابقاً للملك ابن سعود _ انحازت لصالح الصّهاينة وذلك لعدَّة أسباب هي:

1- الرأي العام الأمريكي الذي تأثَّر كثيراً بمحنة اللاجئين اليهود.

2- الأهميّة التي علّقها السّاسة الأمريكيون على الأصوات اليهودية في الانتخابات.

3- معظم اليهود الأمريكان قد انحازوا لصالح الصّهيونية ([2]).

وبذلك تحوّل الرئيس ترومان إلى الجانب الصهيوني وهذا ما بدا واضحاً في مبدئه الذي كان من مهمَّاته دعم إقامة دولة الكيان الصهيوني ([3]). وقد أشار ترومان إلى أنّ الدّول العربيّة المُصدّرة للنّفط مرتبطة بالغرب ببقائها السّياسي والاقتصادي، وليس هناك من احتمال في استخدامها لسلاح النّفط ضدّ الغرب ([4]).

وكان الرئيس ترومان قد أعلن سابقا وتحديداً في تشرين الأوّل 1946 أنّ بلاده تؤيّد إقامة "دولة يهوديّة" في فلسطين ([5]). فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار إيجاد داعم لها في المنطقة، قد وافقت على إنشاء "الدّولة اليهودية" في فلسطين في الأمم المتحدة ([6])، وقد طلب العرب آنذاك من الملك السّعودي عبد العزيز آل سعود أنْ يُصدر تصريحاً يُهدِّد فيه بقطع النّفط

([1]) - جيمس فنسنت فورستال: (James Vincent Forrestal 1882 _ 1949)، سياسي ووزير أمريكي، اتصلت سيرته بالقضية الفلسطينية، اشترك في الحرب العالمية الأولى في سلاح الطيران البحري، وفيما بين الحربين انصرف للنشاط الاقتصادي ثم تفرّغ للسياسة، انتخب عام 1940 عضواً بالكونغرس، ثمَّ مستشاراً للرئيس روزفلت ووكيلاً لوزارة البحرية ثمّ وزيراً لها في عام 1944 ووزيراً للدفاع عام 1947، توفي في ظروف غامضة عام 1949. للمزيد انظر - عطيّة: مرجع سابق، ص 886 - 887

([2]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 67

([3]) - الريس، رياض نجيب: رياح الشرق – الخليج العربي والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين، رياض الريس للنشر، د م، ط1، 2000، ص 231

([4]) - لورنس: مرجع سابق، ص 86

([5]) - أجاريشف: مصدر سابق، ص 22

([6]) - أمين: مصدر سابق، ص 43

عن الدّول التي ستؤيّد قرار التقسيم، غير أنّ جوابه جاء مخيباً لأمال العرب والمسلمين فقال: " إن المصالح الأمريكيّة في السّعودية محميّة، وإنّ الأمريكيين هم أهل الذّمة، وإنّ حمايتهم وحماية مصالحهم واجب منصوص عليه في القرآن الكريم " ([1])، ونظراً لأنّ النّفط العربي لا يمثّل بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة وحليفاتها مجرَّد مادة تجاريّة عاديّة، وإنما ترتبط به اعتبارات استراتيجية وسياسية هامّة لمجموع العالم الغربي، لذلك وقفت الولايات المتّحدة الأمريكيّة منذ البدء موقفاً فعالاً في خلق دولة "إسرائيل" في المنطقة، لتكمل الدور البريطاني في هذا الشأن والذي رأيناه سابقاً، وكذلك في دعمها لتستمر كحارس أمامي للأمبريالية لتأمين الحفاظ على المصالح الغربيّة الاقتصادية والاستراتيجية وخاصّةً المصالح النّفطيّة ([2]).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكيّة من أوّلى الدّول التي اعترفت بإقامة الكيان الصهيوني _ بعد عشر دقائق من إعلان تأسيسه_ وعملت على تقديم المساعدات له منذ إعلان قيامه وحتى الآن، وفي مذكرة موجَّهة إلى الكونغرس عام 1951 متضمّنة سؤالاً وجواباً يحويان الكثير من التفسير فالسؤال يقول: لماذا تحتاج "إسرائيل" إلى المعونة الأمريكيّة ؟ أمّا الجواب فكان " إنّ "إسرائيل" تقع بالقرب من المناطق الغنية بالنّفط " ([3]) ويقول الرئيس ترومان بشأن الوجود الصهيوني في المنطقة " إنّ "إسرائيل" قامت في منطقة "الشّرق الأوسط" لكي تتصدَّى لتيار النعرة الوطنيّة، فإذا لم تستطع أن تحقِّق ذلك فلا أقلَّ من أنْ تجذبه بعيداً عن المصالح النّفطيّة الأمريكيّة في الشرق"([4]) وكان الملك السعودي وكردٍّ على الاعتراف الأمريكي بدولة الكيان الصهيوني قد أوضح لوزارة الخارجيّة الأمريكيّة عبر إدارة شركة أرامكو أنّ الرأي العامَّ ببلده ربَّما يُجبره قريباً على فرض عقوبات على الامتيازات النّفطيّة الأمريكيّة ([5])، ولكن لم يحدث شيء من هذا.

ويبرز الدّور المُسند "لإسرائيل" بالمحافظة على المصالح النّفطيّة بالموقف الذّي تبناه السناتور الأمريكي جاكسون (Jackson) في حديث لمجلَّة يو اس نيوز أند وورلد ريبورت(u.s .news and world report)، ونقلته جريدة الأنوار اللبنانية في 16 حزيران 1973، فحين تسأله المجلة: هل تغيَّر موقف التأييد الأمريكي الذي تتَّخذه من "إسرائيل" ؟ يجيب: " إنّ الأمريكي

([1]) - آل سعود والقضية الفلسطينية من وعد بلفور و حتى النكبة، إعداد دار المحيط، د ن، د م، د ت، ص 38
([2]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 122
([3]) - عجلان: مصدر سابق، ص 165
([4]) - مراد، محمد عدنان: مرجع سابق، ص 506
([5]) - رتليدج: مرجع سابق، ص 63

العادي يتصوَّر أنّ متاعبنا في الشرق الأوسط ناجمةٌ عن دعمنا لـ " إسرائيل"، وليس هناك شيء أبعد عن الحقيقة من هذا الاعتقاد، فالحقيقة لو لم تكن "إسرائيل" موجودة لكان الأردن قد زال من الوجود، كما أنّ السّعودية التي تمتلك أكبر احتياطي من النّفط خارج الاتحاد السوفييتي، كانت ستزول من الخارطة أيضاً ....)([1]).

وقد جاء الاعتراف السّوفييتي بدولة الكيان الصهيوني في نفس العام 1948 وقبل اعتراف الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وبحسب بعض المحلّلين فإنّ اعتراف موسكو به جاء من حقيقة أنّ هذا العنصر الجديد في المنطقة يخلق مصاعب مستعصية أمام التفاهم المتبادل بين العالم الغربي والعرب ([2])، وهذا ما يعزِّز بدوره مصالح السّوفييت في المنطقة. وقد حاول السّوفييت في البداية استمالة "الدّولة اليهوديّة" إلى جانبهم وبادروا بدفع موجات متلاحقة من اليهود السّوفييت إلى فلسطين لإرضاء الحركة الصّهيونية، وهذا ما أثار ردود فعل غاضبة في العالم العربي. غير أنّه وبعد أنْ أعلن اليهود انحيازهم لجانب الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فقد السوفييت الأمل في استقطابهم إلى جانبهم، فتحوّلوا لمساندة المواقف العربية أملاً في إيجاد مكان لهم في المنطقة العربيّة يوازي الوجود الغربي ([3])، وقد تمكّنوا من تحقيق ذلك.

وقد أدركت الصهيونيّة منذ وجودها ومن ورائها حلفائها قبل أن يدرك العرب ذلك، أنّ النّفط ليس سلعة تجارية فقط بل هو سلاح سياسيٌّ له تأثيراتُه العسكريّة في إطار الصراع العربي _ الصهيوني مستقبلاً. من هنا جاءت المحاولات الاستعماريّة و"الإسرائيلية" المستميتة لتأبيد _ من مؤبّد_ السّيطرة عليه وديمومة التحكُّم به ([4]).

5- السياسة النّفطيّة: الخلافات حول مدّ أنابيب النّفط وانقلاب حسني الزعيم في سوريا 1949.

كنا قد ذكرنا سابقاً أنّ الولايات المتّحدة أحكمت سيطرتها على المملكة العربيّة السعودية عقب إصدار مبدأ ترومان، فعمدت بريطانيا لإعاقة نقل النّفط الذي تنقله الشركات الأمريكيّة عبر قناة

([1]) - رتليدج: مرجع سابق، ص 122 - 123

([2]) - مجموعة باحثين: العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 49

([3]) منصور، ممدوح محمود: الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط، تصدير محمد طه بدوي، مدبولي، 1995، ص 94 – 95

([4]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 127

السويس، فما كان من الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلا أنْ سعت لمدّ خط من الأنابيب لنقل النفط من الخليج العربي إلى البحر المتوسط لتجنُّبِ مضايقة بريطانيا خلال نقله عبر قناة السويس.

إنّ التفكير بهذا المشروع يعود إلى 27 من كانون الأوّل عام 1943، عندما تقدَّمت شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا (standard oil of California) بطلب إلى الإدارة الأمريكيّة تشرح فيه ضرورة مدّ خطٍّ نفطيٍّ من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، وكان الطلب عبر رسالة مرسلة من رئيس الشركة إلى مستشار العلاقات السياسيّة. ومع نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة تقدّمت الولايات المتّحدة الأمريكيّة باقتراح لمدّ خط أنابيب نفطي من الخليج العربي إلى البحر المتوسط براً ([1]) عبر السعوديّة والكويت والأردن وسوريا ولبنان، غير أنّ هذا المشروع لقي معارضة من أوساط مختلفة هي:

أ- الشّركات المنافسة في الحقل النّفطي التي لم تجد لها مصلحة فيه، فمثلاً عارضته شركة نيوجرسي (New Jersey) قبل أن تحصل على حصَّة في أرامكو (Aramco).

ب- بسبب تخوّف الشّركات الاحتكاريّة من منافسيها في السّوق.

ت- لقي معارضة من بريطانيا لكونه منافساً لمشاريع شركة نفط العراق، وخوفها من أنْ يؤدي المشروع إلى بناء قاعدة بحرّية أمريكيّة على المتوسط في لبنان([2])، كما فعلت في السعودية عندما بنت قاعدة الظهران.

وسعت بريطانيا لعرقلة مشروع الأنابيب الأمريكي المارّ عبر الأراضي السوريّة وذلك بمحاولة دمج سورية بمشروع "الهلال الخصيب"([3]) لتُحْكِمِ السيطرة عليها حسب اعتقادها، ولتعرقل مشروع الأنابيب ([4]).

([1]) - انظر - الوثيقة المتعلقة بهذا الخصوص والمرسلة من رئيس شركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا إلى مستشار العلاقات السياسيّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة - الوثيقة رقم 544- 184 -65 – 2 تاريخ 27 ديسمبر 1943 المصدر- عمارة: مرجع سابق، ص 320 - 321

([2]) - الحمود، فهد مسعود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1980، ص 41

([3]) - الهلال الخصيب: ومصطلح الهلال الخصيب ـ الذي جرى تداوله ـ ينصرف إلى المشروع السياسي الذي اقترحه نوري السعيد رئيس وزراء العراق في الأربعينيّات من القرن العشرين؛ والذي ينطوي على إقامة اتحاد بين دول إقليم بلاد الشام والعراق. وقد أدى هذا المشروع دوراً محورياً في السياسات المحلية والإقليمية العربية، وسياسات القوى الدولية آنذاك؛ ولاسيّما في أربعينيات القرن الماضي (العشرين) وخمسينيّاته. مشروع الهلال الخصيب
- http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/80662-

([4]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 566

غير أنّه مع زيادة الطّلب العالمي على النّفط بعد الحرب العالميّة الثّانيّة رأت الشّركات أنّه أصبح من الضروري مدُّ خطٍّ من الأنابيب من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، فوافقت الشّركات المالكة لأرامكو (Aramco) على إنشاء خطِّ التابلاين عبر البلاد العربيّة من الخليج العربي إلى البحر المتوسط، ووافقت الأردن ولبنان على ذلك، لكنَّ سوريا رفضت ([1])، وذلك احتجاجا على تأييد الولايات المتّحدة الأمريكيّة لقرار تقسيم فلسطين في عام 1947([2]). وتأجَّلت الإجراءات نتيجة للحرب "الإسرائيلية" – العربيّة ([3])، وقد رأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّ مدّ الخطِّ أصبح ضرورياً لاسيما بعد تعطيل الخطِّ المارِّ عبر الأراضي الفلسطينية بعد الحرب العربية – "الإسرائيلية" عام 1948 ([4]).

وقد تأخرت موافقة سوريا على مرور الأنابيب حتى عام 1949، على أثر انقلاب حسني الزعيم([5]) الذي تمّ تنظيمه بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الأمريكية العامة (CIA)، الذي وافق على المشروع ([6]). وتمَّ الانتصار الأمريكي وإنشاء الأنابيب في عام 1950 بطول 1783 كم من منطقة الإحساء في السعودية إلى ميناء صيدا في لبنان ([7])، وبقطر 30 إنشاً، وبطاقة 310,000 برميل يومياً، وبكلفة وصلت إلى 200 مليون دولاراً. وفي الثاني من كانون الأوّل 1950 حُمّلت أوّلُ ناقلة نفطٍ من صيدا من خطِّ أنابيب التابلاين ([8])، وبذلك فإنّ النّفط هنا لعب دوراً بارزاً في الانقلابات العسكريّة وأصبح مُحرِّكاً لها أيضاً، وأصبحت القوى الدّولية في سبيل تحقيق مصالحها تلجأ للإطاحة بالحكومات والأنظمة، وسوف يتكرَّر ذلك مستقبلاً. يقول فلاديمير كارتسيف: " تنشأ الحروب وتتغيَّر الحكومات بسبب النفط " ([9]).

([1]) - الحمود: مصدر سابق، ص 42
([2]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 128
([3]) - الحمود: مصدر سابق، ص 42
([4]) - قرم: مصدر سابق، ص 5- 6
([5]) - حسني الزعيم: (1897 _ 1949) حسني بن رضا بن محمد الزعيم، حلبي المولد لأم كرديّة وأب حلبي، درس بالمدرسة الحربيّة بالاستانة، ثمّ تطوّع في جيش فيصل الذي دخل دمشق وحارب العثمانيين. بعد استقلال سورية تسلم قائد للجيش عام 1948 وقام بأول انقلاب عسكري في تاريخ سورية المعاصر في 30 آذار 1949، حتى أطاح به سامي الحناوي وحكم عليه بالإعدام في 14 آب 1949. للمزيد انظر - إسماعيل، ندى جميل: موسوعة المعارف العامة، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط1، 2005، ص 48 – 50
([6]) - لورنس: مرجع سابق، ص 53
([7]) - قلعجي: مرجع سابق، ص 566
([8]) - الحمود: مصدر سابق، ص23
([9]) - كارتسيف، فلاديمير – خازانوفسكي، بيونر: ألاف السنين من الطاقة، ترجمة محمد غياث الزيات، عالم المعرفة، العدد 187، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1978، ص 169

6- السياسة النّفطيّة: الأزمة الإيرانيّة 1951 – 1953.

مع وصول محمد مصدق _ والذي كان يُمثّل الجبهة الوطنيّة_ لرئاسة الوزراء في إيران في أيار من عام 1951، تخوّف البريطانيون من ذلك، لأنّ الجبهة الوطنيّة كان من أهم المطالب التي تُطالب بها هي تأميم شركة النّفط (البريطانيّة _ الإيرانية). وكان الشاه الإيراني قد اضطرَّ لتعيين مصدق رئيساً للوزراء بسبب شعبيته وتحت ضغط الشارع الإيراني ([1]).

وقد رأى الإيرانيون بقيادة مصدق بأنّهم لا يحصلون إلّا على الشيء القليل من أرباح الصّناعة النّفطيّة في بلادهم، وأنّهم لن يستطيعوا تقرير مصيرهم دون السّيطرة عليها، ولذلك كان الدّافع أو السّتار الخفي لأزمة عام 1951 رغبة الحكومة بالحصول على عائدات أكبر من النّفط؛ بغية تمويل خططها السّبعية التي دُشّنت عام 1949، إضافة لحصول فنزويلا والسّعودية على الأرباح المناصفة 50 /50 بحدود العام نفسِه، بينما بقيت إيران تأخذ حصَّة أقل من ذلك بكثير. وعلى الرّغم من الدّخول في مفاوضات بين الطّرفين إلا أنّها لم تُوصِلْ إلى نتيجة تُرضيهما ([2]).

وعلى الفور تقدّم مصدق بقانون لتأميم النّفط الإيراني فقام الشّاه بنشر القانون على البرلمان وقد نال موافقته، وتمّ تأميم النّفط الإيراني بعد 40 سنة من الاستئثار به من قبل الشّركة البريطانيّة – الإيرانيّة، وقد صدر هذا القانون بعد مشادّات مع الشّركة التي رفضت قانون المناصفة 50 % بين الشّركة والبلد المنتجٍ أسوة بدول الجوار، واكتفت الشّركة بزيادة العائدات زيادة قليلة ([3]).

وهنا وجدت الحكومة البريطانيّة نفسها في مأزق، فهي لا تستطيع استعمال القوّة خشية من تدخل السّوفييت، وهي أيضاً لم تكن لترغب بالعرض الإيراني بقبول تعويض، لأنّ هذا سيخلق لها مشاكل في بلدان أخرى، ولأنّ أيّ تسوية للممتلكات الماديّة للشركة لن تُعوض خسائر الاقتصاد البريطاني ([4]).

وضعت بريطانيا الحالة أمام المحكمة الدّوليّة والتي أجابت بأنّه ليس لديها تشريع ما حولها، فتحوّلت لمجلس الأمن وأيضا لم يستطع فعل شيء ([5])، فلجأت لمختلف الضغوط الاقتصاديّة

([1]) - للمزيد انظر - السبكي: تاريخ إيران بين ثورتين، مرجع سابق، ص 185

([2]) - تانزر، ميشيل: الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة، ترجمة جمال عون، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 1974، ص 272

([3]) - بيريبي: مصدر سابق، ص 84 - 85

([4]) - تانزر، ميشيل: مصدر سابق، ص 273 - 274

([5]) - ايدن، أنطوني: مذكرات ايدن، ترجمة خيري حماد، القسم الأول (1951-1957)، دار مكتبة الحياة، بيروت، دت، ص 283

وخاصةً مقاطعة استيراد النّفط الإيراني. ونتيجة للمقاطعة والحظر، لم يجرؤ خلال ثلاث سنوات سوى موزِّع ياباني مستقلّ، وشركتين إيطاليتين مستقلَّتين على تصدير كميّاتٍ قليلةٍ من النّفط الإيراني([1]). وقامت إحدى الشركتين الإيطاليتين وتدعى سوبور (Supor)، باستخدام ناقلتين صغيرتين لنقل النفط الإيراني وفكِّ الحصار عنه، فتعرَّضت الأولى للتفتيش في عدن من قبل سلاح الجِّو الملكي، واحتجزت الثّانيّة في فينيسيا بتهمة سرقة نفط يعود للشركة البريطانيّة – الإيرانيّة، وكانت محكمة العدل الدّوليّة قد أصدرت حكماً مؤقتاً كإجراء احترازي " يجب أنْ يستمر الاستثمار مع أفراد الشركة البريطانيّة – الإيرانية حتى إيجاد تسوية نهائيّة للنزاع"([2]).

وشدَّدت شركة بريتش بتروليوم من حملة مقاطعتها ضدِّ النّفط الإيراني، وعملت على تخريب الاقتصاد الإيراني، وقامت بتعبئة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا لمساندتها ضد إيران ([3]). وقد أدّت المقاطعة إلى إيقاف تصدير النّفط الإيراني البالغ إنتاجه آنذاك حوالي 30 مليون طن في العام، وهذا ما أدَّى بدوره إلى أزمة (ماليّة _ اقتصاديّة) حادَّة في البلاد، وهذا ما أضعف موقف حكومة مصدق ([4]). إلا أنّ هذه الأزمة لم تستطع إسقاطها، وذلك بسبب الاستقلال الذّاتي لقطاع النّفط عن الاقتصاد الإيراني، وإفادته لعدد قليل من الإيرانيين آنذاك، إضافة إلى أنّ العائدات النّفطيّة لم تُشكل سوى 12 % من عائدات الحكومة الإيرانيّة، غير أنّ المقاطعة على المدى البعيد ساهمت في عدم الاستقرار السّياسي في البلاد ([5]).

وأمام الحصار المفروض على النّفط الإيراني، وفي ظلّ افتقاد إيران إلى المشتري وإلى الناقلات النّفطيّة، تدهورت الحالة الاقتصاديّة في البلاد، ووصلت لحالة من الإفلاس، فطلب مصدّق في حزيران عام 1953 مساعدة ماليّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة فاشترطت عليه تسوية النّزاع مع بريطانيا، فأخذ قرضاً من فرنسا وبدأ يتطلّع باتجاه الاتحاد السّوفييتي ([6])، وهذا الإجراء بالتأكيد لم يكن محبَّباً من قبل الغرب.

([1]) - تانز، ميشيل: مصدر سابق، ص 273 - 274
([2]) - دولوناي وشارلييه: مصدر سابق، ص 64
([3]) - هوليداي، فريد: النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت، 1975، ص 8
([4]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 21
([5]) - تانزر، ميشيل: مصدر سابق، ص 274
([6]) - بيريبي: مصدر سابق، ص 86 ←88

وقد رغبت بريطانيا بالتصعيد والتدّخل العسكري، وأصدرت الأوامر لرئيس الأركان بالتخطيط لعمل عسكريٍّ ضدَّ معامل التكرير في عبدان، وغزو حقول النّفط في جبال زاغروس، وأنّ يكون على أهبّة الاستعداد في الساحل ([1]). وأرسلت آنذاك إلى الخليج العربي وفي إطار سياستها التّهديدية، 4 طرادات إنكليزية و12 مدمرة، وحاملتي طائرات، على متن كلٍّ منها 70 طائرة، وشنّت الصّحافة أيضاً هجوماً عنيفاً، لكن هذا الشيء كان مجرَّد استعراض للقوّة إذ سرعان ما اضطرّت بريطانيا لتهدئة غليانها والتّشاور مع الأمريكيين ([2])، وخاصةً بعد أن أرسل الرئيس ترومان إشارات رافضة، فانصرف البريطانيون عن فكرة الغزو، ولم يبق أمامهم سوى خيارين إمّا أن يتركوا مصدق في السلطة أو يغامروا بعمل انقلاب ([3]).

وعلى الجانب السوفييتي فقد حُشدت القوّات على الحدود الإيرانيّة، وشنّت الصحافة حملة ضدّ البريطانيين ([4])، وقد تدخّلت الإدارة الأمريكيّة لحلِّ الخلاف بين بريطانيا وإيران، عن طريق سفيرها في إيران الذي تقدّم بحلٍّ يقوم على أنْ تقوم إحدى الشّركات الدّوليّة بشراء النّفط الإيراني بأسهم غالبيتها أمريكيّة، وتحصل إيران على 50 % من الأرباح، وأيضاً نقل منشآت التّكرير في عبدان إلى شركة سيتير سيرفيس (Cater Service) _ وقد كان رئيس هذه الشّركة صديقاً حميماً للرئيس الأمريكي _([5]) غير أنّ هذا الحلّ رُفض قبل مناقشته لأنّ الحكومة الإيرانيّة أصرّت على التطبيق الحرفي للتأميم ([6]). وقد أثَّرَ النزاع الإيراني _البريطاني بصورة مباشرة على الولايات المتحدة الأمريكيّة، والتي كانت حينها في خضمِّ صراع الحرب الكورية وهي بحاجة للنفط من المنطقة ([7]).

وكان السفير الأمريكي نفسه قد أرسل في 7 تشرين الأول عام 1953 برسالة إلى حكومة بلاده، يؤكِّد فيها على ضرورة استخدام برنامج مدروس للإعلام العام حول حالة الصّناعة الدّوليّة للنفط، ووضع مكانة إيران في تلك الصّناعة، وأن تتوفَّر إمكانيّة الحديث عن المساعدات الماليّة

([1]) - زايفيرت وفيرنر: مرجع سابق، ص 60
([2]) - شوف، فاخرو: السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، د ت، ص 195
([3]) - زايفيرت وفيرنر: مرجع سابق ، ص 60
([4]) - دولوناي وشارلييه: مصدر سابق، ص 64
([5]) - محلا، محمد: قوات التدخل الأمريكية من روزفلت إلى ريغان، مطابع الحافظ، د م، 1984، ص 101
([6]) - ايدن: مصدر سابق، ص 283
([7]) - أ. بريسون: مصدر سابق، ص 380 - 381

الأمريكيّة الطارئة لإيران من أجل تهدئة النّزاع حول النّفط مع بريطانيا ([1]). وقد كان للموقع الاستراتيجي لإيران وخاصة لكونها مطلّة على شاطئ الخليج النّفطي، بالإضافة لقربها من بحر العرب والمحيط الهندي، ووقوعها في منطقة تفصل بين الاتحاد السّوفييتي والخليج العربي من أحد العوامل التي دفعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة لزرع يد لها في إيران بعد تأميم مصدق. ولذلك فمع توجّه مُصدّق باتجاه الاتحاد السّوفييتي، قامت المخابرات الأمريكيّة بتدبير انقلاب ضدَّه في أب عام 1953، وقد دَبّر الانقلاب كيرمت روزفلت (Kermit Roosevelt) ([2]) والذي أصبح فيما بعد نائباً لرئيس شركة نفط الخليج غولف (Gulf) في عام 1960 ([3]). وقد أكَّدت الوثائق الصادرة مع بداية القرن الحادي والعشرين أنّ هذه العملية كانت من تدبير CIA([4]) وهذه ما أكَّدته بدورها CIA لاحقاً ([5]).

وقد كانت هذه العملية والتي عُرفت بعملية أياكس أو أجاكس (Ajax) ([6])، فضيحة سياسيّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتي أرادت أنّ تتستَّر على عيوب الشاه فقدَّمت له قرضاً مجزياً بمبلغ 45 مليون دولار كدفعة أولى، و400 مليون فيما بعد. وذكرت وسائل الإعلام الأمريكيّة أنّ إيزنهاور(Eisenhower)([7]) قد قال متفاخراً في مذكّراته: " إذا كان البريطانيون أكثر تساهلاً، والشاه أكثر مرونة، فإنّه بقيامنا بتقديم المساعدة الاقتصاديّة مع تقديم نصائحنا له، نكون قد كبّدنا الاتحاد السوفييتي فشلاً ذريعاً بالقرب من حدوده"([8]). وبالتالي فإنّ الصراع على إيران كان في إطار المجابهة ما بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتّحدة الأمريكيّة.

([1]) - Foreign Service Dispatch From Amembassy Tehran To The Department Of State Washington _ 511.8821/11_755 > November – 7 – 1953
_ رسالة من القسم الخارجي في السفارة الايرانية في طهران في 7 تشرين الثاني 1953 حول طريقة التعاطي مع الأزمة الايرانية في الاعلام الأمريكي.

([2]) - كيرميت روزفلت: (Kenneth Kermit Roosevelt 1889 _ 1943) كينيث كيرميت روزفلت ابن الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت وابن عمّ الرئيس فرانلكين روزفلت، ولد في نيويورك، خدم في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وسرِّح من الجيش في عام 1941 لأسباب صحيّة، كان المخطط الرئيس لعملية الانقلاب ضد مصدّق.
Kermit Roosevelt- http://en.wikipedia.org/wiki/Kermit_Roosevelt

([3]) - هوليداي: مصدر سابق، ص 8

([4]) - CIA: وكالة المخابرات الأمريكيّة.

([5]) - موجري: مرجع سابق، ص 141

([6]) - راجع نص العملية - المرجع نفسه ، ص 141 – 142

([7]) - دافيد دوايت إيزنهاور: (Dwight David Eisenhower 1890 - 1969) جنرال عسكري ورجل دولة أمريكي، وصل لرتبة جنرال خلال الحرب العالمية الثانية، انتخب رئيساً للجمهورية في عام 1952 وهو الرئيس الرابع والثلاثون، وأعيد انتخابه مجدداً في عام 1956، اشتهر بمبدئه المعروف بمبدأ إيزنهاور. للمزيد انظر - ضاهر: مرجع سابق، ص 70 _ 71

([8]) - ألنشتاين، جان: الصراع على العالم (1950 – 1988) العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - السلام البارد، ترجمة موسى الزعبي، الشاري للنشر التوزيع، د م، ط1، 1991، ص 158

وقد أدّت عملية الإطاحة بمصدق إلى إلغاء التأميم الإيراني، وفُرِضَت اتفاقيّة على إيران يُعطى بموجبها حقٌّ استثمار النّفط فيها لاتحاد الكونسورتيوم (Consortium) الذي تشكَّل بعد الإطاحة بمصدق، والذي نال حقَّ السّيطرة على النّفط الإيراني لمدة 25 عاماً ([1]). وقد نالت الولايات المتّحدة الأمريكيّة 40 % من النّفط الإيراني مقسمة على خمس شركات أمريكية ([2]) لكلٍّ شركة 8 % ([3])، ونالت الشّركة البريطانيّة 40 %، في حين نالت رويال دانش(Royal Dutch Shell) 16 %، والفرنسية للنفط 6 % ([4]) . وقد تلقت الشركة البريطانيّة _ الإيرانية والتي أصبحت تسمَّى بريتش بتروليوم مقابل ذلك 90 مليون دولار، كما منحت الحقَّ بتقاضي 75 سنت على الطّنَّ المنتج حتى تحصل على 510 مليون دولار ([5]). وعاد تدفُّقُ النّفط الإيراني في تشرين الأول من عام 1954، وبذلك فشل تأميم النفط الإيراني لسببين رئيسين:

1- مقاطعة الشّركات العالميّة للنّفط الإيراني.

2- استغناء الغرب عن النّفط الإيراني عن طريق زيادة الإنتاج في كلٍّ من السّعودية والعراق والكويت ([6]).

وقد كانت هذه الحادثة هي السبب لدخول الاحتكارات الأمريكية إلى المنطقة الإيرانية، وقد فسَّر بعض النّقاد البريطانيين بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة هي من شجَّع مصدق على التأميم، للتمكّن من دخول ميدان النفط الإيراني ([7]). وكانت الشّركات الأمريكيّة قد استغلَّت فقدان النّفط الإيراني من الأسواق بين عامي (1951 – 1954)، وعملت على زيادة إنتاجها في أراضي المملكة العربية السعوديّة التابعة بمجملها للاحتكارات الأمريكيّة، وأيضاً زادت إنتاجها في منطقة الكويت التابعة للرأسمال الأمريكي والبريطاني، وهذا ما ضَمِنَ سيطرةً الرأسمال الأمريكي على

([1]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 21

([2]) - هذه الشركات هي : – Socony vacuum – gulf oil – standard oil of california – texas company – standard oil of newjercey

للمزيد انظر - تياك، أرنست: نفط وسياسة واقتصاد في الشرق الأوسط، ترجمة هشام متولي، قدم له يوسف الخوري، منشورات مكتبة أطلس، دمشق، 1958، ص 152 وما يليها

([3]) - الاشقر: مرجع سابق، ص 20

([4]) - أكنور، هارفي: إمبراطورية البترول، ترجمة نجدة هاجر – سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، د م، ط1، 1959، ص 170 – 171 – انظر أيضاً

راتشكوف: مصدر سابق، ص 21 - أنظر أيضاً - ألنشتاين: مصدر سابق، ص 158

([5]) - دوران، دانيال: الاحتكارات البترولية وسياساتها الدولية، ترجمة وليم خوري، دار المعرفة للنشر، د م، د ت، ص 85

([6]) - علوان، محمد يوسف: النظام القانوني لاستغلال النفط في البلاد العربية، كلية الحقوق، الكويت، ط1، 1982، ص 147

([7]) - أ. بريسون: مصدر سابق، ص 381

النّفط في عام 1955، حيث سيطرت الولايات المتّحدة على 60 % من النّفط المستخرج في منطقة الخليج العربي ([1]).

وبعد الإطاحة بمصدق وعودة الشاه قام على الفور بحلّ الجبهة الوطنيّة، وألقي القبض على مصدّق الذي حُكم علية ثلاث سنوات (1953 – 1956)، وبعد الإفراج عنه بقي تحت المراقبة حتى وفاته في عام 1966 ([2]). وقد عَلّق ولاحظ مُحرِّرو صحيفة النيويورك تايمز(The New York Times) في تلك الفترة أنّ تجربة الإطاحة بمصدق يمكن أنْ تكون جديرة بالعناء الذي كلَّفته، فهي تُعلِّم الدّروس ومنها " إذ تلقَّت البلدان المتخلفة ذات الموارد الغنيّة درساً ملموساً عن الثمن الباهظ الذي ستدفعه، حين تتماشى بشكل مسعور مع القوميّة المتعصِّبة، وربَّما كان من الإفراط أن نأمل بأن تمنع التّجربة الإيرانيّة بروز أكثر من مصدق في البلدان الأخرى، ولكنَّها قد تؤدِّي على الأقلِّ إلى تعزيز سيطرة المعتدلين بعيدي النظر ممن يدركون أولوياتنا بشكل أفضل" ([3]).

كان لسقوط مصدق أثار ايجابيّة على العالم الرأسمالي، بعد أن سبّب وجوده على رأس الحكومة في إيران قلقاً شديداً لدى الشركات العالمية في تلك المنطقة، والتي اعتبرت وجوده يشكِّل خطراً على مصالح القوى الدّولية ([4]). ولكن على الرغم من سقوط مصدق وفشل تجربة التأميم، إلّا أنّ ذلك لن يمنع من ظهور تجارب أخرى في منطقة الخليج العربي وهذا ما سيرد في الدراسة لاحقاً.

7- السياسة النّفطيّة: حلف بغداد 1955.

ظلّ الأمريكيون حتى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، يتطلَّعون إلى بريطانيا للقيام بمهمّة الدّفاع وحماية المصالح في منطقة الخليج العربي. وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة _ وحتى ذلك الوقت_ تتحاشى الانضمام لبنية دفاعية أوروبيّة، وكانت تخشى من التّورُّط في "الشرق الأوسط " باعتباره منطقة غير آمنة. وفي 20 كانون الثاني عام 1948 تمَّ تشكيل " قوة العمل الخاصة 126 "، وتتكوَّن من ناقلات في منطقة الخليج العربي لنقل النّفط تحت قيادة ضابط أقدم قائم بالعمل من على ظهر سفينة، والتي سميّت فيما بعد قوة "الشّرق الأوسط" . ومنذ ذلك الوقت

([1]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 23
([2]) - السبكي: تاريخ إيران بين ثورتين، مرجع سابق، ص 188
([3]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 315
([4]) - ألنشتاين: مصدر سابق، ص 156

والولايات المتّحدة الأمريكيّة تحافظ على وجود لها في منطقة الخليج العربي، لكنَّ هذه القوة لم تكن بمستوى الأسطول السادس المتواجد في البحر المتوسط. غير أنّه مع إعلان السّوفييت حيازة السلاح النووي عام 1949، كانوا قد أنهوا بذلك الاحتكار الأمريكي لهذا السلاح، وهذا ما يعني عدم مغامرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بحرب نووية لوقف أيِّ هجوم سوفييتي على المنطقة، في وقت تخوّفت فيه الأطراف الدّولية من حرب أو هجوم سوفييتي على إيران. وأمام تطلُّع السّوفييت إلى المنطقة، وأمام العجز البريطاني عن تحمّل المسؤولية في الدّفاع عنها ([1])، دعت بريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا وتركيا في تشرين الأول عام 1951 دول المنطقة العربية لتشكيل ما يسمَّى قيادة " الشّرق الأوسط "، غير أنّ الدّول العربية رفضت هذا المشروع ([2]).

وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول أوروبا الغربيّة قد شَكّلت عام 1949 حلف شمال الأطلسي الناتو (NATO) لمواجهة الكتلة الاشتراكيّة، والتي أُسِّست ردَّاً عليه حلف وارسو في أيار عام 1955([3]).

ولمواجهة انتشار النّفوذ السّوفييتي في المنطقة، فقد استدعى ذلك إقامة قواعد وأحلاف عسكريّة، تُمكّن الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حال نشوب حرب معه من ضربه في أرضه باستخدام الرادع الأمريكي وهو الصواريخ المتوسطة المدى، وقد نجحت الولايات المتّحدة في صدّ خطر السوفييت عن اليونان وإيران وتركيا ([4]).

وفي إطار بحثها عن وسيلة لتشكيل طوق دفاعي على الحدود الجنوبيّة من الاتحاد السوفييتي، لمواجهته ومنعه من الوصول إلى المنطقة، فقد تمَّ في عام 1955 تشكيل حلف بغداد، وهو تحالف عسكري ضمَّ كلاّ من (العراق – تركيا – بريطانيا – باكستان وإيران)([5])، ولم تُركز بريطانيا والعراق على انضمام المملكة العربية السعودية لأنّها الخصم التقليدي للهاشميين ([6]). وبعد أن انضمّت بريطانيا للحلف وقَّعت مع العراق معاهدة ثنائية تمَّ بموجبها إسناد مسؤولية قاعدتي الحبانية والشعيبة للعراق، وانحصرت أعمال بريطانيا في القاعدتين بأمور الصيانة، كما

([1]) - بالمر: مرجع سابق، ص 53 – 56 - 58 - 59

([2]) - يوتشكاريف، يوري: حلف السنتو والتروستات البترولية، منشورات وكالة نوفستي الروسية، موسكو، 1984، ص 7 - 8

([3]) - باريس، هنري: الاستراتيجيتان السوفييتية والأمريكيّة، ترجمة أحمد عبد الكريم، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1981، للمزيد انظر ص 56 - 58

([4]) - أمين: مصدر سابق، ص 43

([5])–Twinam: op. cit , PP 14 – 15

انظر أيضاً - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 153

([6]) - لورنس: مرجع سابق، ص 152

سمحت المعاهدة للطائرات البريطانيّة باستعمال هاتين القاعدتين الجويتين لأغراض الهبوط والإقلاع ([1]).

وقد بقيت الولايات المتحدة الأمريكية خارج الحلف بشكل مباشر، غير أنّها كانت منضمَّة له بشكلٍ غير مباشر من خلال تعاونها مع العديد من الأجهزة التابعة له وخاصة اللجنة العسكرية. وقد مارس الحلف الضّغط على دول أخرى للانضمام إليه مثل سوريا ولكنَّه فشل في ذلك ([2]). وفي معرض تعليقها على أعمال الدّورة الأولى لمجلس حلف بغداد التي عُقدت في تشرين الأول عام 1955، أشارت صحيفة النيوزويك (Newsweek) الأمريكيّة إلى أنّ الوظيفة الرئيسة لهذه المنظمة العسكرية هي الدّفاع عن الموارد النّفطيّة في الخليج العربي، وقالت " يريد البريطانيون المحافظة على نفوذهم في المنطقة الممتدّة من عدن إلى طول شاطئ شبه الجزيرة العربية وعبر الإمارات وعمان، حتى قطر والبحرين الغنيّة بالنفط، والكويت بمناطقها النّفطيّة الجبّارة". ورغم أن للولايات المتّحدة الأمريكيّة الفائدة ذاتها من تشكيل الحلف إلا أنّ الصحيفة تجاهلت ذلك([3]).

وترتبط الدّوافع التي أَمْلَتْ على الدّول الغربية أن تتبنى هذا المشروع بالقيمة الاستراتيجية الهائلة لمنطقة "الشرق الأوسط" من الناحية العسكريّة، باعتباره متاخماً للاتحاد السّوفيتي، ومن الناحية الاقتصادية باعتباره مركزاً لأكبر احتياطيات معروفة من النّفط في العالم، وهى مبرِّرات لم تُخْفها الدّول الغربيّة، رغم أنّ المبررات الظاهرة التي أعلنت من وراء قيام هذا الحلف كانت الزَّعم بضرورة الدفاع عن أمن المنطقة ضدّ أي تهديد قد تتعرَّض له ([4]). وبذلك ارتبط إنشاء هذا الحلف بشكل أساسٍ بالمحافظة والسّيطرة على الثّروات النّفطيّة في المنطقة. وفي 23 آذار عام1957 انضمّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد ([5]).

وعلى الرغم من أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت المحرّض لإنشاء حلف بغداد، إلا أنّها لم تشترك إلّا في اللجنة العسكرية للحلف، ولم يكن عليها أيُّ التزامات تجاه أعضائه، وقد فسّر

([1]) - مقلد، اسماعيل صبري: الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط الأبعاد الإقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986، ص 92 - 93

([2])- V. L. Israélian: Soviet foreign policy: a brief review, 1955-65, Moscow, translated from the Russian by Vic Schneierson, Progress Publishers, 1967, pp 124

([3]) - يوتشكاريف: مصدر سابق، ص 30 – 31

([4]) - شكري، محمد عزيز: التكتلات والأحلاف الدّولية في عصر الوفاق، السياسة الدولية، عدد أكتوبر 1974، _ http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=213796

([5]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 153

البعض ذلك بأنّه صادف مع بداية تشكيل الحلف اقتراب موعد تجديد اتفاقيّة قاعدة الظهران العسكرية الاستراتيجية، فلم ترغب الإدارة الأمريكيّة إغضاب المملكة العربيّة السعوديّة. ويرى البعض أنّها لم تكن راغبة بأنْ يكون اسمها لجانب بريطانيا الدّولة الاستعماريّة، وهذا ما سوف يشوّه سمعتها في المنطقة، كما يرى البعض الاخر أنّها لم ترغب بإزعاج "إسرائيل" لانّ حلف بغداد سيدعم قدرة العراق العسكرية وهذا ما ليس في صالح "إسرائيل"([1])، والتي أعلنت صراحة عداءها للحلف، وعارضته بحجَّة أنّ انضمام العراق إليه وهو دولة عربيّة رئيسة ومعادية لها، كان يزيد من فرص حصوله على الأسلحة الأمريكية والبريطانية التي سوف يستعملها ضدَّها([2]). في حين يفسِّرها أخرون في أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تكن تودُّ أنْ تُثير تحرُّكاً سوفييتياً في المنطقة جرّاء انضمامها وقيادتها للحلف ([3])، وجميع هذه الأسباب يمكن الأخذ بها بعين الاعتبار.

ولقد كانت زيادة الرأسمال الأمريكي في استثمار الثّروات النّفطيّة في منطقة الخليج العربي بين عامي(1954 – 1955)، سبباً في سعي الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى ربط دول المنطقة بالأحلاف العسكرية ([4]). وبعد قيام ثورة العراق في عام 1958 انسحبت العراق منه، فأطلق عليه اسم (منظمة المعاهدة المركزية) السنتو في 5 آذار 1959، وعاش حوالي العشرين سنة بسبب الدعم البريطاني والأمريكي له ([5]).

8- السياسة النّفطيّة: عدوان السويس 1956.

لم تكن الإطاحة بمصدق عائقاً أمام الاتجاهات القوميّة في المنطقة العربية، فبعد أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في 27 أيلول 1955 الحصول على صفقة الأسلحة السّوفييتية عن طريق تشيكوسلوفاكيا، استطاع أنّ يُثبت للقوى الغربيّة أنّه قادر على تسوية أموره في المنطقة دون مساعدتها، وخاصةً بعد أنّ رفضت مدَّ يدها له وتقديم السلاح الذي طلبه. وهكذا، بعد أن رفضت هذه القوى دعم بناء السدّ العالي، أعلن زعيم مصر في السادس والعشرين من تموز عام 1956 عن تأميم قناة السويس. هذا التأميم خلق إرباكاً للدّول الغربيّة، لأنّ القناة تتحكَّم بعبور

([1]) - منصور: مرجع سابق، ص 122 - 123
([2]) - مقلد: الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط الأبعاد الإقليمية والدولية، مصدر سابق، ص 93
([3]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 121
([4]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 23
([5]) - بالمر: مرجع سابق، ص 79

النّفط لدول أوروبا الغربيّة، فقد كانت تُؤمن آنذاك 80 % من احتياجات دولها من الوقود السائل والمحروقات، وكان يمرُّ عبرها حوالي 100 مليون طنٍّ من النّفط الخام، وقد خشي الأمبرياليون امتداد عدوى التّأميم إلى مصالحهم النّفطيّة في منطقة الخليج العربي ([1])، وهذا بالتأكيد ما لا يريدونه.

وكان وزير الخارجية البريطاني قد أوضح لعبد الناصر سابقاً أنّ قناة السّويس: " ذات أهميّة بالغة لبريطانيا باعتبارها جزءاً من منظومة النّفط المتكاملة في الشرق الأوسط "([2])، ولذلك فقد أدَّى إغلاقها سنة 1956 إلى منع النّفط المرسل إلى أوروبا، وتوَّقَف تدفُّق النّفط، مما دفع الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى الضّغط على "إسرائيل" لإرغامها على الانسحاب من الأراضي المصرية لكي يعاد فتح القناة ويُستأنف تدفّق النّفط ([3]).

وكانت بريطانيا تملك نفطاً يكفيها لمدّة ستّة أسابيع، ودول أوروبا الغربيّة الباقية لديها ما يكفيها لمدّة شهر. وقد لخَّصَ أنطوني أيدن(Anthony Eden)([4]) الموقف بقوله: " إنّ استمرار تدفّق الوقود وهو مصدر حيوي لاقتصاد بريطانيا، لا يمكن أنْ يخضع لنزوات الكولونيل عبد الناصر ... وأكثر من نصف واردات بريطانيا كلَّ سنة تأتي عن طريق قناة السّويس، ويمكن للمصريين في أي وقت أن يقرروا التّدخل في حريّة مرورها،.....، وعلينا أنّ نُقدّر المتاعب حين نحصل على نفط الخليج عن طريق تلك الدّائرة الطويلة حول رأس الرّجاء الصالح " ([5]). ولذلك قامت القوى الغربيّة بحربها لكسر عبد الناصر وإعادة فتح القناة من جهة، ولترهيب الدّول الخليجيّة من مغبة جنوحها لتأميم المصالح النّفطيّة للغرب في الخليج من جهة أخرى.

وقد أدرك الفرنسيون والبريطانيون أنّه إذا سُمِحَ لعبد الناصر بالقيام بمثل ذلك العمل _ الذي يمسُّ مصالحهم بصورة خطيرة_ دون عقاب رادع، فإنّ ذلك سيشجِّع بقيَّة الدّول العربيّة على أنْ تحذو حذوه، فتؤمِّم المصالح النّفطيّة لهذه الدّول، كما أنّه سيدفع بالدّول المناوئة له في العالم العربي

([1]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 24
([2]) - زايفيرت وفيرنر: مرجع سابق، ص 64
([3]) - أخميس: مرجع سابق، (انترنت)
([4]) - روبرت أنطوني إيدن: (Robert Anthony Eden 1897-1977) سياسي ورجل دولة بريطاني، عمل كضابط أركان في الحرب العالمية الأولى، مثّل حكومة بلاده في اجتماعات عصبة الأمم و جنيف بين عامي (1925 – 1935)، عين وزيراً للخارجيّة ثلاث مرات (1935 - 1938)، (1940 – 1945)، (1951 _ 1955)، ثم أصبح رئيساً للوزراء بعد تشرشل. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج1، ص 421
([5]) - أكنور، ريتشارد: بارونات النفط، د ن، د م، د ت، ص 374

إلى محاولة التّقرب إليه بعدما تأكّد لها مدى قدراته وعدم استطاعة الدّول الكبرى ذاتها الوقوف في وجهه أو التصدّي له، وسيؤدّي كلُّ هذا إلى انهيار النّفوذ الغربي في " الشّرق الأوسط "([1]).

وفي (29 _ 31) من تشرين الأول عام 1956، قامت "إسرائيل" مدعومة بالقوّات الفرنسيّة والبريطانيّة بالعدوان الثلاثي على مصر، بالعملية التي سمِّيت باسم الفارس (Musketier) وأطلق عليها في "إسرائيل" اسم (قادش) وكان الهدف منها:

1- بالنسبة "لإسرائيل" شنّ حرب وقائية ضدَّ مصر وكان الصراع الإسرائيلي المصري يبدو وشيكاً.

2- بالنسبة لبريطانيا هو استعادة فتح قناة السّويس.

3- بالنسبة لفرنسا هو الانتقام من عبد الناصر وإرغامه على وقف مساعداته للثوار الجزائريين وإنقاذ "إسرائيل" المهدَّدة ([2]).

وبذلك أكّد رئيس الوزراء البريطاني على ما قاله لـ خريتشوف (Khrushchev)([3]) أثناء زيارة له إلى لندن: " يجب أنْ تعلموا أننّا مُستعدُّون للدخول في حرب إذا ما حاولت قوّة أخرى تعطيل تدفُّق نفط الخليج العربي باتجاه أوروبا ... ليس هناك من مانع يحول دون تأمين إمداداتنا من النّفط " ([4]). ولم تقف الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى جانب أطراف العدوان ولم تشاطرهم ذلك، خاصة وأن تأميم القناة لم يصبها كما أصاب بريطانيا وفرنسا _ فلم يكن يمر بالقناة أكثر من 15 % من النّفط الأمريكي المستورد _ بالإضافة لذلك كانت واشنطن تخشى من غضب العرب الذين يملكون معظم النّفط في المنطقة، وخشيت من جرَّاء هذه الحرب انضمام غالبية العرب لصفِّ الاتحاد السّوفييتي ([5])، ولذلك وقفت ضدّ العدوان على مصر وطالبت فرنسا وبريطانيا

([1]) - Spanier: op. cit PP 120 - 121

([2]) - أخميس: مرجع سابق، (انترنت)

([3]) - نيكيتا سرغييفيتش خريشوف: (Nikita Sergeyevich Khrushchev 1894 - 1971) زعيم شيوعي ورجل دولة سوفييتي، حكم الاتحاد السوفييتي بين عامي (1953 _ 1964) وتميز حكمه بالمعادة الشديدة للستالينية وبإرساء الدعائم الأولى لسياسة الانفراج الدّولي والتعايش السلمي، تفاقم في عهده النزاع السوفييتي الصيني وكان صاحب قرار سحب الخبراء والفنيين السوفييت من الصين. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 2، ص 611 _ 612

([4]) - متى: مرجع سابق، ص 78

([5]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 137 – 138

بوقف عدوانهما، وكانت معارضتها للقتال أحد العوامل التي أدَّت إلى وقفه ([1])، وقد رغبت الإدارة الأمريكيّة بالاستفادة منه لتعزيز موقعها في المنطقة وهذا ما تحقَّق فيما بعد.

وقد نظرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى الأزمة بمنظار سياسيٍّ، ولم تنظر إليها بمنظار اقتصادي كبريطانيا وفرنسا، فقد كانت على استعداد لتعريض الاستثمارات والموارد النّفطيّة للخطر _ وبخاصة موارد الآخرين _ حتى تتجنَّب الخلافات السّياسيّة، والتي كانت وزارة الخارجيّة تخشى أنْ تؤدي لتغلغل شيوعي، في حين أنّ الفرنسيين والبريطانيين الذين كان الجانب الاقتصادي حيوياً لهما، كانا على استعداد للقيام بمخاطرة سياسيّة فيما اعتبروه مسألة حياة أو موت لهم ([2]). وكان البنك الدّولي قد أقرض بريطانيا في كانون الأوّل عام 1956 مبلغ 201 مليون جنيه لمواجهة الضغط على الجنيه الإسترليني، وأقامت منظَّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي صندوقاً مشتركاً للنّفط في كانون الثاني عام 1957، للمساعدة في تخفيض النّقص الحاصل في النّفط نتيجة إغلاق قناة السّويس، وحوّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة شحناتها من النّفط إلى هذا الصندوق لتزيد من رصيدها النّفطي، وفي الداخل البريطاني فقد فرضت القيود على استهلاك النّفط لمدّة ستة أشهر ([3]).

وقد كان لهذه الحرب منعكساتها على الإمدادات النّفطيّة للغرب من مناطق أخرى، ففي سوريا هبّت الجماهير الغاضبة، وقامت بتفجير الأنابيب النّفطيّة المارّة عبر الأراضي السورية، والتي تنقل النّفط العراقي إلى مدينة بانياس على السّاحل السوري، وبذلك لم تستطع أوروبا الحصول على حاجاتها من النّفط، لأنّ قناة السّويس أغلقت أيضاً ولم تكن بعد قد ظهرت النّاقلات العملاقة لشحن النّفط من الخليج العربي عبر رأس الرجاء الصالح، وهذا ما أدّى لعجز في الموارد الأوروبيّة من النّفط بلغ نسبة 45 %، فتدخّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة وقامت ببيع أوروبا حوالي 31 % مما تحتاج إليه، وبقيت تُعاني عجزاً بلغ حوالي 12 % مما أدَّى لإغلاق بعض المصانع وبيع النّفط بالبطاقات، وكانت الصّدمة الأقوى على بريطانيا عندما اضطرّت لشراء النّفط بالدولار الأمريكي فهبط الاحتياطي البريطاني من الدولارات ([4]).

([1]) - Spanier: op. cit , pp 122

([2]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم : مصدر سابق، ص 43

([3]) - وورهاوس، ك . م: السياسة الخارجيّة البريطانيّة بعد الحرب العالميّة الثانيّة، ترجمة حسين العقباني، مراجعة محمد سامي عاشور، الدار القوميّة للطباعة والنشر، د م، 1965، ص 189

([4]) - عبده: مصدر سابق، ص 204 – 205

وقد كانت تجربة سلاح النّفط تجربة فردية من دولة غير نفطيّة، ولكن يمرُّ النّفط عبر أراضيها ودون استشارة الدّول العربيّة، والتي كانت متأثِّرة بالرأي القائل بضرورة الفصل بين النّفط والسّياسة، بحجَّة أنّ النّفط سلعة لازمة للتنمية العربيّة، فلا يصحُّ إقحامها في السّياسة الدّوليّة وقضية الدّفاع عن الكيان العربي ([1]). ولم تكن هذه أول مرّة يستخدم فيها السّوريون النّفط لخدمة أهدافهم الوطنيّة، فقد كانت المرة الأولى عندما امتنعت سوريا عن توقيع اتفاقيّة لمرور الأنابيب النّفطيّة عبر الأراضي السورية مع شركة التابلاين، وذلك احتجاجاً على تأييد الولايات المتّحدة الأمريكيّة لقرار تقسيم فلسطين في عام 1947، فكان الانقلاب المدبَّر لحسني الزعيم الذي وقّع الاتفاق ([2])، وهذا ما ذكرناه سابقاً.

وفي الكويت تجمّعت الجماهير الغاضبة أمام الوكالة البريطانيّة تحمل لافتات مؤيِّدة لمصر ولرئيسها عبد الناصر، وتهاجم بريطانيا، واتجهت المتظاهرات نحو بلدة الأحمدية مركز شركة نفط الكويت على الشاطئ، ونسفَ المتظاهرون عشرين خطاً من خطوط الأنابيب، وأحرقوا النّفط المتدفّق منها، وكان بعضهم مزوداً بأجهزة غطس فغطسوا تحت الماء ونسفوا خطوط الأنابيب المارَّة به، وأخذ النّفط يتدفَّق في مياه الخليج، واستمرَّ حريق النّفط عدّة أيام، وقد أضرَّ هذا الشيء بريطانيا والكويت معاً لأنّ الكويت تعيش على مورد أساسي واحد هو النّفط ومشتقاته. وقام حاكم الكويت بتدارك الأمور وحلّها، وهدّأ المتظاهرين، وأصدر بياناً عبّر فيه عن اشمئزازه من العدوان الثلاثي وكرهه للصهيونيّة وتقديره الشديد للرئيس عبد الناصر ([3]). غير أنّ الحظر النّفطي كان رمزياً على فرنسا وبريطانيا؛ لأنّ ليبيا تابعت تزويد بريطانيا بالنّفط وإيران زوَّدت "إسرائيل"([4])، واستوردت الدّول النّقص الحاصل لديها من الولايات المتّحدة الأمريكية وفنزويلا([5]). وقد استغلّ الاتحاد السوفييتي الحرب لتعزيز موقعه في المنطقة، فقام الزعيم السوفييتي خريشوف بإمداد جمهورية مصر بالسلاح، وبدءاً من هذا التاريخ زاد الاهتمام السوفييتي بالمنطقة العربية ([6]).

لم تلق هذه التّجربة أيَّ تأييد من الدّول العربيّة الأخرى، بل إنّ بعض الأوساط العربيّة استنكرت هذا الإجراء الثوري، ولكنّه إجراء مهّدَ لقيام الوحدة بين سوريا ومصر فيما بعد. فالرأي العام

([1]) - غالي، بطرس بطرس: الاستراتيجيّة الدّوليّة وسلاح البترول السياسة الدولية، القاهرة، العدد 41، يوليو 1975، ص 9
([2]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 128
([3]) - العطار: مصدر سابق، ص 117 ← 119
([4]) - دولوناي وشارلييه: مصدر سابق، ص 76
([5]) - الزنابيلي، عبد المنعم: الحوار العربي الأوروبي، وزارة الثقافة، دمشق، 1992، ص 51
([6]) - مجموعة باحثين: العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط و سياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 50

العربي (بل الزعامات العربية) لم تكن مستعدَّة لقبول سلاح النّفط، ولم تكن مدركة لفاعليته وقوة الردع الكامنة فيه، وكانت متأثِّرة بالرأي القائل بضرورة الفصل بين النّفط والسّياسة بحجَّة أن النّفط سلعة لازمة للتنمية العربية، فلا يَصحُّ إقحامها في السّياسة وقضية الدفاع عن الكيان العربي([1]).

وقد عزّزت هذه الحرب مكانة الشّركات الأمريكيّة في المنطقة مقابل التّراجع للشركات البريطانيّة، في وقت وحّدت فيه صفوف الشّركات الأمريكيّة مع الحكومة في إطار (ام ، أي ، أي . سي) لجنةِ الطوارئ الخاصة بـ "الشرق الأوسط"، ومهمّتها تأمين نقل النّفط لأوروبا. وقد أُوْقِف عمل هذه اللجنة أثناء امتناع بريطانيا عن الانسحاب من السويس للضّغط عليها، وهذا ما زاد الشكوك الفرنسية والبريطانيّة برغبة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتقوية نفوذها في المنطقة ([2]).

وقد مارست الولايات المتّحدة الأمريكيّة الضغوط على كلٍّ من فرنسا وبريطانيا لوقف العدوان، وهددت بقطع النّفط عنهما، ومارست أيضاً الضغوط على دول أمريكا اللاتينية لكي لا تزوِّد فرنسا وبريطانيا بالنّفط ([3]).

وأمام الإصرار الأمريكي والتهديد بقطع النّفط، اضطرَّت فرنسا وبريطانيا لوقف العدوان والانسحاب من مصر، وقد هدّد الرئيس إيزنهاور "إسرائيل" بفرض عقوبات عليها في الأمم المتّحدة إذا لم تنسحب من سيناء، وأمام ذلك اضطرَّت "إسرائيل" للانسحاب أمام تعنّت إيزنهاور. ويعود الموقف الأمريكي هذا إلى رغبة إيزنهاور بإيجاد قدم له في "الشرق الأوسط" يملأ فراغ الاستعمار القديم ([4])، ورغبته بالتقرُّب من العرب وكسب ودِّهم، وخاصة بعد اعترافه بدولة الكيان الصهيوني، ولكي يمهّد الطريق لإخراج بريطانيا من المنطقة وحلول الولايات المتّحدة الأمريكيّة مكانها لحماية المصالح الغربية، وأيضاً خشي إيزنهاور في أنْ يؤثِّر وقوفه إلى جانب بريطانيا وفرنسا على حملته الانتخابية، وخشي أيضاً من حدوث مواجهة مع السوفييت([5]).

([1]) - غالي: الاستراتيجية الدولية وسلاح البترول، مصدر سابق، ص9
([2]) - سامبسون: مصدر سابق، ص 202
([3]) - منصور: مرجع سابق، ص 188 - 189
([4]) - مصطفى، أمين: العلاقات الأمريكيّة الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، دار الهادي، بيروت، ط1، 1993، ص 148 - 149
([5]) - منصور: مرجع سابق، ص 190

ومن جانبه أصدر الاتحاد السوفييتي بياناً في التاسع من أب عام 1956، ندّد فيه بالعمليات التي تقوم بها القوى الغربيّة في السويس، وأيّد التأميم المصري للقناة([1])، وقام بتهديد بريطانيا وفرنسا وطلب منهما سحب قواتهما من السويس وإلا فإنّ الصواريخ ستطال بلدانهم ([2]). وهنا اضطرَّت الدّول الغربية ونتيجة للموقف السّوفييتي وموقف الدّول الأخرى وخاصةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة للرضوخ لتأميم القناة ([3]). وقال آنذاك أحد الكتّاب الفرنسيين: " عبد الناصر الذي اعتقدوا إمكانية تصفيته خرج من المغامرة منتصراً، واستطاع أن يوجّه ضربة قاضية للاقتصاد الأوروبي بقطع النّفط عن مصانعه " ([4]).

وبعد أزمة السويس بدأ الاتحاد السوفييتي يتّجه بأنظاره أكثر باتجاه المنطقة، وقد كانت لهذه الأزمة بالإضافة لتوقيع حلف بغداد دورٌ في إعطاء السوفييت فرصةً لتأكيد وجودهم في" الشرق الأوسط "، وتحديد توجهاتهم على نحو أكثر وضوحاً([5]).

لقد أثبتت حملة السّويس أنّ بريطانيا لم تعد القوّة العظمى القادرة على فرض إرادتها بالقوة العسكريّة، وأنّها لم تعد قادرة على حماية إمدادات النّفط في المنطقة، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكيّة رويداً رويداً لتحلَّ مكانها.

ومن ناحية أخرى كانت أزمة السّويس وما سبقها من صفقة الأسلحة السّوفييتية – عبر تشيكوسلوفاكيا _ المباعة إلى مصر، قد دلّت على أنّ الاتحاد السوفييتي قد اخترق الطّوق الذي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية والدّول الغربية فرضه حوله، لمنعه من الوصول إلى المنطقة وتهديد مصالحها. وربما لو أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تخذل مصر في تلك الفترة ووافقت على منحها السلاح، لما استطاع السّوفييت إيجاد موطئ قدم لهم في المنطقة وتهديد مصالح القوى الغربية، ولاسيما في قناة السويس التي يعبر منها أكثر من 80 % من حاجة هذه القوى للنّفط، ولذلك بدأت الإدارة الأمريكية تفكّر بسياسة جديدة لمواجهة المتغيِّرات الجديدة.

الخلاصة مما سبق: نجد أنّ الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثّانيّة شهدت تغييرات مهمّة على صعيد التّنافس الدّولي أهمّها :

([1]) - V. L: op. cit, pp 126
([2]) - Spanier: op. cit, pp 122
([3]) - V. L: op. cit, pp 126

([4]) - المعتصم بالله: مصدر سابق، ص 105
([5]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 45

_ تراجُع القطبين الأوروبيين الاستعماريين (البريطاني والفرنسي) عن مسرح السّياسة الدّولية بعد الخسائر والأضرار التي تكبدوها أثناء الحرب العالميّة الثانية، وانزواؤهما خلف القيادة الأمريكيّة، لتتحولا إلى صفٍّ الدّول المنقادة بعد أنّ كانتا قبل الحرب في صفّ القيادة. وتربّعت كلٌ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي على عرش المسرح الدولي، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ التّنافس والصّراع الدّولي بين القطبين الأمريكي والسوفييتي.

_ تنبّه الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأهميّة النّفط بعد الحرب العالمية الثانيّة، لاسيما بعد أنّ خفّت الاحتياطيات والإنتاج الأمريكي من النّفط، وتحوّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى دولة مستوردة له، وهذا ما دفعها وسوف يدفعها لفعل أيِّ شيء في سبيل السيطرة على هذه المادَّة التي أصبحت العصب الأساسي للقوّة وللتطوّر الاقتصادي والصناعي في العالم.

_ حلول الولايات المتحدة الأمريكية مكان بريطانيا وفرنسا للدّفاع عن مصالح الدّول الغربية في المنطقة، وخاصة المصالح النّفطيّة.

_ محاولة السوفييت الدّخول إلى المنطقة وكسب موطئ قدم فيها، ولكن دون إثارة المشاكل مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وخاصةً قبل امتلاكهم السلاح النووي، وهذا ما يفسِّر انسحابهم من إيران مع نهاية الحرب العالميّة الثانيّة.

_ اشتداد التّنافس الأمريكي _ السوفييتي على مناطق النفوذ في العالم وخاصة في منطقة الخليج العربي الغنيّة بخيراتها النّفطيّة، وازدياد تبعيِّة دول الخليج للولايات المتّحدة وحلفائها.

_ محاولة القوى الصناعيّة الناشئة وخاصةً في أوروبا الغربية واليابان التخلَّص من الاحتكار والسيطرة الأمريكيّة على مجال النّفط بإنشاء شركات نفطيّة مستقلَّة لتكرير النّفط في أراضيها.

_ بروز القوى القوميّة في المنطقة والساعية لإثبات نفسها والتخلُّص من التّبعيّة للغرب والهيمنة الاستعمارية على خيراتها وثرواتها الباطنيّة، ودخولها في صراع مع هذه القوى الاستعمارية.

_ لَعِبَ النّفط الدور والسبب الرئيس في جميع الأحداث، وكان المسيِّر لمختلف السياسات التي حدثت في المنطقة، فما من حرب قامت أو من حلف تشكَّل أو من مشكلة حدثت في المنطقة إلّا وكان للنفط الدّور الرئيس فيها.

التنافس سيشتدُّ أكثر فأكثر، وسيحدِّد النّفط شكلَ وتوجُّهات السياسات الدّوليةِ أكثرَ خلال الفترة القادمة، لاسيما في ظلّ اشتِداد الطّلب على الطّاقة، وفي ظلّ عدم توّفر وسائل بديلة يمكن أن تحلَّ مكان النّفطِ.

الفصل الثالث: التنافس الدّوليّ على نفط الخليج العربيّ وأثره في السياسات الدّوليّة وانعكاساتها الخليجيّة والعربيّة والعالميّة منذ مشروع إيزنهاور عام 1957 حتى اندلاع حرب تشرين التحريرية عام 1973:

أولاً- أبرز المستجدات على الساحة الدّوليّة (1957-1973).

ثانياً- أبرز مستجدات الوضع الخليجي والعربي ومنه مستجدات الصراع العربيّ _ الصهيونيّ (1957- 1973).

ثالثاً- السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1957-1973):

5- سّياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّفطيّة (1957-1973).

6- سياسة الاتحاد السوفييتي النّفطيّة(1957-1973).

7- سياسة أوروبا الغربيّة النّفطيّة(1957-1973).

8- سياسة اليابان النّفطيّة(1957-1973).

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة(1957-1973):

1- السياسة النّفطيّة: مبدأ إيزنهاور عام 1957.
2- السياسة النّفطيّة: الثورة العراقية 1958.
3- تأسيس منظمة الأوبك OPEC 1960.
4- السياسة النّفطيّة: عدوان حزيران 1967.
5- تأسيس الأوابك Oapec عام 1968.
6- تأميم الثروة النّفطيّة الوطنيّة (1957-1973).
7- السياسة النّفطيّة: مبدأ نيكسون 1969.
8- السياسة النّفطيّة: الانسحاب البريطانيّ من الخليج 1972.

أولاً- أبرز المستجدات على الساحة الدّوليّة (1957-1973).

شهدت نهايات الخمسينيات ومطلع عقد السّتينيات من القرن العشرين تبدلاً في السّياسات الدّوليّة، فقد حدث انفراج سياسيّ ضخم نسبياً في العلاقات المتبادلة بين القوتين العظميين، فخفَّت حدّة التوتر بينهما، وبدت الرغبة لدى الطرفين في التعاون وإيجاد حلٍّ سلميٍّ للعديد من المشاكل الدّوليّة. ومن جهة أخرى ظهرت بوادرُ للتعاون بين دول أوروبا الغربيّة والشرقيّة، وأقامت بعض دولها - أوروبا الغربيّة - علاقات مع الاتحاد السوفييتي ([1])، وخاصةً فرنسا وألمانيا اللتان حاولتا انتهاج سياسات منفردة ومستقلّة عن السّياسات الأمريكيّة.

وكانت الأزمة الكوبية ([2]) أولى بوادر الوفاق بين الطرفين العظميين حيث جرّتهما لتسوية سلميّة، ولاسيما مع تدهور علاقات السوفييت بالصين، وتخوّف الولايات المتحدة الأمريكيّة من طموحات الرئيس الفرنسي ديغول([3]) الهادفة لزعامة القضايا الأوروبية. وقد شهد العام 1963 إقامة خطٍّ هاتفي بين موسكو وواشنطن (الخط الأحمر)، وتبعه توقيع اتفاقيّة التخلّي عن التجارب النووية بين القطبين إضافة لبريطانيا ومائة دولة أخرى، عدا الصين وفرنسا اللتان قرَّرتا دخول النادي الذّري. ولم يكن لعزل خريتشوف ومقتل كينيدي(Kennedy)([4]) أيُّ تأثير على سياسة الانفراج بين الطرفين([5])، بل استمرَّت هذه السياسة _ سياسة الانفراج _ حتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين.

وكانت أكبر أزمة عسكريّة عاشتها الإدارة الأمريكيّة خلال هذه الفترة تورّطها في الحرب الفيتناميّة(1964-1975)([6])، والتي كان لها انعكاساتها على السياسة الأمريكيّة في مناطق أخرى من العالم، ولاسيما منطقة الخليج العربي. فخلال هذه الفترة تعثَّرت العلاقات الأمريكيّة الأوروبية، وتوقّفت المساعدات الاقتصادية الأمريكيّة، وضَعُفَ نطاق النفوذ الاقتصادي الأمريكي

([1]) - قاسمية: قضايا عالمية معاصرة، مرجع سابق، ص 68

([2]) - للمزيد انظر - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 134 ← 137

([3]) - شارل ديغول: (Charles André Joseph Marie de Gaulle 1890 - 1970) قائد عسكري فرنسي كبير ورجل دولة ورئيس فرنسا، عمل خلال الحرب العالميّة رئاسة المارشال بيتان، بدأ نجمه يلمع بعد استسلام فرنسا أمام هتلر عام 1939 إذ حمل للواء مواصلة القتال والمقاومة بالتعاون مع بريطانيا، تسلّم حكم فرنسا علم 1958 ووضع أسس الجمهوريّة الخامسة، اعترف باستقلال الجزائر عام 1962، و اعتزل الحكم عام 1969، توفي في عام 1970. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 742

([4]) - جون فيتر جيرالد كينيدي: (John Fitzgerald Jack Kennedy 1917 _ 1963) سياسي أمريكي ورئيس دولة، ترأس الولايات المتّحدة الأمريكيّة في عام 1961 وكان الرئيس 35 لها. بدأ عهداً جديداً وكان يرجى منه إصلاحات مختلفة لولا اغتياله. حدثت في بداية عهده حرب خليج الخنازير التي تبعتها أزمة صواريخ كوبا بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة والسوفييت. للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 907

([5]) - قاسمية: قضايا عالميّة معاصرة، مرجع سابق، ص 68 - 69

([6]) - للمزيد انظر - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 142 ← 148

داخل القارة، وتمازج التعاون الأمريكي الأوروبي بالتنافس، وتناقصت حاجة دول أوروبا الغربية للضمانات العسكريّة في ضوء سياسة الانفراج التي بدأت تشقُّ طريقها بين الشرق والغرب ([1])، ولاسيما بعد تشكيل دول أوروبا للسوق الاقتصادية عام 1957 من خلال اتفاقية روما، ثمّ توقيعها عام 1969 قراراً ينصُّ على التشاور السياسي فيما يخصُّ قضايا العالم محاولةً التخلُّص من التبعيّة السياسية والعسكرية للولايات المتّحدة الأمريكيّة ([2]).

وقد حاولت بعض الدّول الأوروبية انتهاج سياسة مغايرة للسياسة الأمريكيّة وخاصةً فرنسا مع وصول الجنرال ديغول لسدّة الرئاسة، والذي كان يطمح لأوروبا الموحَّدة _ أوروبا من الأطلسي إلى الأورال _ لاستعادة مكانة أوروبا السياسيّة والاقتصاديّة وبخاصةً مكانة فرنسا في العالم، وقد حقق بعض النجاحات بالتعاون مع حكومة ألمانيا الغربية، غير أنّه لم ينجح بالاستمرار، ولم يستطع الاستقلال بسياسته بعيداً عن السياسة الأمريكيّة، وعاد التقارب بين الطرفين مع نهاية عقد الستينيات من القرن العشرين وجاء بعده الرئيس جورج بومبيدو (Georges Pompidou)([3]) وأكمل سياسة التقارب ([4]).

وبذلك فقد كان العالمُ على مشارف مرحلة جديدة، فكيف انعكست هذه السياسات على التنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي ....؟ وكيف كان أثرها على سياسات القوى الدّوليّة ..؟ ولاسيما مع محاولة بعض الدّول الأوروبيّة إضافة لليابان _ بعد النهضة الصناعية التي شهدتها _ الدخول لحلبة المنافسة والحصول على مكاسب نفطيّة في المنطقة.

ثانياً– أبرز مستجدّات الوضع الخليجي والعربي ومنه مستجدّات الصراع العربيّ الصهيونيّ (1957–1973).

شهدت هذه المرحلة بروز حالة من المدّ الوطني والقومي عمّت كافة مناطق الوطن العربي، لاسيما بعد تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وكانت الوحدة السوريّة – المصرية في عام 1958 أكبر تعبير على الحالة القوميّة والوطنيّة التي اجتاحت المنطقة، لتأتي الثورة العراقيّة عام 1958 وتطيح بالملكيّة التي أقامتها بريطانيا، ولتتمكَّن بعدها

([1]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 218 – 219 - 224
([2]) - رمضان: مرجع سابق، ص 344 - 345
([3]) - جورج بومبيدو: (Georges Pompidou 1911 - 1974) سياسي ورئيس دولة فرنسي، تولّى الوزارة الفرنسيّة بين عامي (1962_ 1968) ورئاسة الجمهوريّة الخامسة بين عامي 1969 _ 1974 وكان الرئيس الثاني لجمهوريتها الخامسة خلفاً لديغول. للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 182 - 183
([4]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 218 – 219 - 224

الكويت في شباط عام 1961 من الحصول على استقلالها من بريطانيا، والانضمام لجامعة الدّول العربيّة ([1])، وليشهد هذا العام أيضاً حدوث الانفصال للوحدة السوريّة المصريّة في أيلول 1961 ثمّ ثورة آذار في سوريا عام 1963، هذا في وقت تصاعدت فيه حدّة الثورة الجزائريّة مع وصول الجنرال ديغول لحكم فرنسا، ولتتمكَّن الجزائر في عام 1962 من الحصول على استقلالها ([2]). غير أنّ هذه القوى الغربية كانت منزعجة من المدِّ القومي الذي يجتاح المنطقة، وخشيت على مصالحها ونفوذها، فقامت وباستخدام ذراعها في المنطقة الكيان الصهيوني بعدوانها الغاشم على العرب في الخامس من حزيران عام 1967، بهدف اسقاط النظامين القوميين العربيين التقدميين في كلٍّ من سوريا ومصر، أي نظام حزب البعث العربي الاشتراكي ونظام الرئيس عبد الناصر.

وكانت أحداث السّتينيات ومطلع السّبعينيات من القرن العشرين، قد دفعت الدّول المنتجة للنفط خطوة إلى الأمام في صراعها ضد الشّركات النّفطيّة، ففي هذه الفترة كانت بريطانيا قد أعلنت عن نيّتها في الانسحاب من منطقة الخليج العربيِّ في شباط عام 1968، وهنا اندفعت كلّ الأطراف لترتيب أوضاعها من كافَّة النواحي الإدارية والمالية والعسكرية لتتماشى مع المرحلة القادمة ([3]). وكان لقرار الانسحاب البريطاني دور في تشجيع بلدان الخليج الصغيرة على تأسيس اتحاد الإمارات العربية الذي ضمّ كلّاً من " أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة وعجمان والفجيرة وأم القيوين " في 18 تموز 1971 ([4]).

وتُعدُّ إمارة أبو ظبي المورد النّفطي الأول في الإمارات، وفي عام 1964 تحقَّق أكبر اكتشاف نفطي في الإمارات وهو حقل الزاكوم الذي يحوي على 22 مليار برميل ([5]).

وفي إطار تزايد الاكتشافات النّفطيّة فقد أُكتشف النّفط في سلطنة عُمَان عام 1967، وبعد هذا الاكتشاف ([6])، تمّ في آب عام 1970 الإطاحة بسلطان مسقط وعمان سعيد بن تيمور([7]) بعد

([1]) - الريس: الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، مرجع سابق، ص 14

([2]) - ياغي: مرجع سابق، ص 412

([3]) - النعيمي، عبد الرحمن: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1994، ص 34 - 35

([4]) - متى، أنطوان: مرجع سابق، ص 71

([5]) - كامبل وآخرون: مرجع سابق، ص 58

([6]) - عمان 96: وزارة الإعلام، سلطنة عمان، 1996، ص 155
انظر أيضاً - الشيخ: مرجع سابق، ص 248

([7]) - سعيد بن تيمور بن فيصل: (1910 – 192)، سلطان مسقط بين عامي (1932 – 1970)، توخى سياسة شديدة المحافظة والمعارضة لأي تحديث، كما شهد عهده عزلة البلاد عن العالم الخارجي، قامت ثورة ظفار في عهده عام 1965 وتمكن من القضاء عليها، أطاح به ابنه قابوس عام 1970، عاش بعدها في لندن حتى وفاته.

حكم دام 38 عاماً، وحلَّ مكانه ابنه قابوس بن سعيد([1])، وشرعت عمان أبوابها للعالم الخارجي بعد أن كانت مرتبطة عملياً مع بريطانيا بمعاهدة واحدة تقضي بأن لا يتخلَّى عن أيٍّ جزء من أراضيه لطرف آخر إلّا بعد الحصول على موافقة لندن بهذا الشأن ([2]).

وبعد استقلال وتوحيد دولة الامارات أعلنت البحرين استقلالها في 14 أب 1971([3])، لتتبعها إمارة قطر في 3 أيلول من العام نفسه ([4]). ولم تكّن الضربات تأتي للشركات النّفطيّة والقوى الغربيّة من منطقة الخليج العربي فقط، فقد أطاحت ثورة العقيد معمر القذافي ([5]) في ليبيا عام 1969 بالمصالح النّفطيّة للغرب، وبدأت مرحلة جديدة من الصراع هناك ([6]).

ومنذ مطلع السبعينيات _ ونتيجة لتأسيس منظَّمتي الأوبك والأوابك خلال عقد السّتينيات من القرن العشرين _ خضعت العلاقة بين الدّول المصدّرة للنفط وأصحاب الامتيازات النّفطيّة الكبرى التي كانت تستثمر النّفط في المنطقة إلى تغييرات مهمَّة، فبعد سيطرة جذريّة للشقيقات السّبع على سياسة الطّاقة العالميّة، تعزَّزت مكانة الأوبك في هذ الفترة وأصبحت تلعب دوراً في هذه السياسة، وبدأ قرن الطّاقة الرخيص بالفلول مع بزوغ نجم الطّاقة المرتفع الكلفة ([7]).

ثالثاً– السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتّنافس على النّفط في منطقة الخليج العربيّ (1957–1973):

خلال هذه الفترة ازداد التّنافس الدّولي على نفط الخليج العربيّ، وخاصّةً بعدما تزايد الطلب أكثر على هذه المادّة من جهة وتزايدت الاكتشافات النّفطيّة في هذه المنطقة من جهة أخرى، وعمدت

- Said bin Taimur- http://en.wikipedia.org/wiki/Said_bin_Taimur

([1]) - هو قابوس بن سعيد بن تيمور بن فيصل بن تركي بن سعيد بن سلطان: ولد في عام 1940، سلطان عمان وهو ثامن سلاطين أسرة البوسعيد، وينحدر من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأوّل. وصل إلى السلطة عام 1970 بعد انقلاب على والده سعيد بن تيمور، وهو صاحب أطول فترة حكم بين الحكّام العرب حالياً. للمزيد انظر - الكيالي، مرجع سابق، ج4، ص 715

([2]) - الريس: الخليج العربي ورياح التغيير، مرجع سابق، ص 13

([3]) - الشلق، أحمد زكريا - الخطيب، مصطفى عقيل: قطر واتحاد الامارات العربية التسع في الخليج العربي (1968 – 1971) دراسة ووثائق، دار الثقافة، الدوحة، ط2، 1998، ص 73

([4]) - الشلق والخطيب: مرجع سابق، ص 83

([5]) - معمر القذافي: (1942- 2011) الحاكم الرسمي للجمهورية العربية الليبية بين عامي (1969- 2011)، والتي أصبحت تسمى منذ عام 1977 الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، وصل للسلطة في انقلاب عسكري خلع فيه ملك المملكة الليبية ادريس عام 1969، بقي في السلطة حتى عام 2011 عندما قامت احتجاجات في البلاد وتدخل حلف الناتو، وتمّ اغتيال القذافي وسقط نظامه.

- Muammar Gaddafi- http://en.wikipedia.org/wiki/Muammar_Gaddafi

([6]) - لورنس: مرجع سابق، ص 366 - 367

([7]) - Amuzegar, Jahangir: Oil Exporters, Economic Development in an Interdependent World, International Monetary Fund Washington, d . c, april, 1983, pp 3 - 4 - 5

القوى الدّوليّة إلى إتباع سياسات جديدة تتماشى مع المرحلة آنذاك. وقد ازداد التّنافس على النّفط في وقت كانت تُعاني فيه عمليات تطوير مصادر الطّاقة الأخرى من مشكلات عديدة منها:

أ- احتياجات رأسماليّة عالية: فاستثمار 5 بليون دولار لإنتاج حوالي 100 ألف برميل يومياً من رمال القار أو الصخور الزيتيّة يُعدُّ تقديراً متحفّظاً.

ب- الحفاظ على سلامة البيئة من غاز أكسيد الكربون من جرّاء استخدام الفحم، ومن إشعاعات الطّاقة النّووية ومن فضلات رمال القار.

ت- احتياجات عالية من الطّاقة والمياه لتطوير بعض مصادر الطّاقة كما هو الحال في الوقود الصناعي من الفحم والصخور الزيتيّة.

ث- الحاجة إلى مواد ومنشآت مكلفة كما هو الحال في الطاقة الشّمسيّة والمدّ والجزر.

ج- الحاجة إلى تكنولوجيا متطوّرة ومكلفة ([1]).

وقد كان التوزُّع الجغرافي للنفط غير متساوٍ في بلدان العالم، فهناك دولاً تمتلك من النفط ثروة هائلة كمنطقة الخليج العربي، وفنزويلا وروسيا، وبحر قزوين، وبعض الدّول الأفريقية " كالجزائر وليبيا ونيجيريا "، وبعض دول أسيا " كأندونيسيا وبروناي "، وأخرى محرومة منه كاليابان وكوريا وأوروبا، وهناك دولاً تستهلك أكثر مما تُنتج وأخرى تنتج أكثر مما تستهلك. وقد أوجد هذا التفاوت في الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك نوعاً من العلاقات اتّسم بالنّهب والاستغلال من قبل الدّول المستهلكة، وبالتحرُّك والنّضال من قبل الدّول المنتجة لإعادة سيطرتها على ثرواتها القومية، كما أنَّ اختلاف المصالح الاقتصاديّة والنّفطيّة بين الدّول المستهلكة نفسها أدّى في كثير من الأحيان إلى التّنافس فيما بينها بغية الاستئثار أو الحصول على القدر الأكبر منه ([2]).

وأمام هذا الواقع كان لابدَّ من ازدياد التنافس بين الدّول على هذا المصدر. وقد حاولت الولايات المتّحدة الأمريكيّة دائماً تغليف أطماعها الاقتصاديّة بغلاف سياسي إيديولوجي، من خلال طرح شعار محاربة الشيوعيّة، والحيلولة دون انتشار النّفوذ الشيوعي في المناطق ذات الأهميّة

([1]) - السعدي: مصدر سابق، ص 63 – 64
([2]) - برجاس: مرجع سابق، ص 153

الاقتصاديّة وخاصّةً الخليج العربي، في حين أنّ الاتحاد السوفييتي برَّر تطلّعه نحو المنطقة لضرورة أمنه القومي بحجّة قربها من الحدود الجنوبيّة لأراضيه.

وتزايد الاعتماد على النّفط في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولم يعد قرار العام 1959 _ الذي حدَّد نسبة الاستيراد بنسبة 10 % _([1]) صالحاً في وقت ارتفعت فيه تكاليف إنتاج النّفط في الولايات المتّحدة عمّا هو عليه في منطقة الخليج العربي، وهذا ما دفع العديد من الشّركات النّفطيّة إلى إغلاق بعض الحقول، مما خلق مصاعب للكثير من الشّركات المتوسطة والصغيرة، ولذلك كان العامل الذي يساعدهم في العودة إلى العمل هو رفع أسعار نفط الأوبك، وهذا أيضاً ما يساعد الاحتكارات الأمريكيّة في الخارج على زيادة أرباحها ([2]).

هذه المرحلة كانت عصراً مجيداً من الأداء الاقتصادي العالمي سواء تعلّق الأمر باستعادة أوروبا واليابان لعافيتهما الاقتصادية، أو باستمرار معدلات عالية للنموّ الاقتصادي، أو بضبط التّضخّم ومحاربة البطالة في معظم الدّول الصناعية، كما تحققّت في الوقت نفسه عدّة خطوات أساسية لإرساء قواعد التعاون الإقليمية وخاصة فيما بين الدّول الأوروبية ([3]). وكانت أوروبا الغربيّة قد استعادت قوّتها الاقتصاديّة بعد 15 عاماً من نهاية الحرب العالميّة الثّانيّة بمعدلات نموٍّ تجاوزت 5 % سنوياً، وكانت دولها ولاسيما فرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا، قد أعادت تشكيل هياكلها الاقتصاديّة، واستعادت اليابان حيويتها وارتفع نموّها ما بين 10– 13 % سنوياً، وكذلك المعسكر الاشتراكي ولاسيما الاتحاد السوفييتي فقد ارتفعت معدلات نموِّه ما بين 5 – 6 % سنوياً([4]). هذا كلُّهُ كان يتطلَّب الحصول على المزيد من النّفط، فالنّفط ومشتقّاته أصبح يستخدم في أكثر من مليون غرض وخدمة إنسانية حتى قيل عنه: إذا كانت البشريّة لا غنى لها عن الهواء، فتقدَّمها لا غنى له عن النّفط. ويشكّل النّفط عماداً لستين بالمائة من الصناعات والمهن الأساسيّة في العالم فهو ينبوع لمشتقّات تبلغ الآلاف ([5]).

وقد ساعدت موجاتُ المدّ القوميّ والوطني التي اجتاحت المنطقة العربيّة منذ تأميم قناة السويس، وهزيمة حلف بغداد والوحدة السورية – المصرية وثورة العراق، واندلاع ثورة الجزائر، على فتح

([1]) - في مصدر آخر يذكر أنّ نسبة الاستيراد حددت بـ 13 %
- Skinner: op. cit, pp 3 – 4

([2]) - النعيمي: مرجع سابق، ص 34 - 35
([3]) - البيبلاوي: مرجع سابق، ص 34
([4]) - المرجع نفسه، ص 68
([5]) - دبس، محمد: صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص 5 – 27

المجال لدخول الشركات المستقلّة الإيطالية واليابانية والإسبانية إلى مجال النفط في الخليج العربي _ الكويت والسعودية _ كاسرة احتكار الكارتل النفطي لهذه المنطقة، وقد استمرَّت الشركات الاحتكارية في ضغطها لحصر الاتفاقيّات في حدٍّ ضيّقٍ، وقد لقيت استجابة من بعض حكَّام الخليج ([1]).

وقد أدَّى دخول هذه الشركات إلى إدخال اعتبارات جديدة على عقود النّفط أهمَّها قِصَرُ مدّة العقد، والتخلّي عن المساحات التي لا يوجد فيها نفط، وتحمُّل الشركات كامل نفقات البحث حتى ولو لم يتمَّ العثور على النّفط، والقبول عند العثور عليه بتشكيل شركة مشتركة مع حكومة البلد أغلبية أسهمها وطنية، وإنشاء صناعة التكرير والأسمدة، وإنفاق نسبة من أرباح الشركة بمشاريع داخل البلد، هذه الأمور لم تكن تعرفها المنطقة بعلاقاتها مع الشركات العملاقة ([2]).

وقد كان لتململ الدّول الغربية من السيطرة الأمريكيّة الكبيرة على تموينها في النفط دورٌ في دفعها لإيجاد الصّلة بين المنتج والمستهلك، وهذا ما دفعها لتأليف مجموعة زيوريخ من شركات ألمانية الغربية واليابان والنّمسا وإسبانيا لاستيراد النّفط من الخليج مباشرة، للتخلّص من سيطرة الاحتكارات البريطانية والأمريكيّة في نقل النفط إلى بلادهم ([3]).

ومع بروز حالة الوفاق الدّولي بين الدّولتين العظميين بعد أن حُلَّت مسألة الصواريخ الكوبية عام 1962، وبدء محادثات منع الأسلحة الاستراتيجية بين الجانبين، ساءت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكيّة وتركيا بسبب الأزمة القبرصية ([4])، فدفع هذا الأمر بتركيا لتنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي. وفي الوقت نفسه سعى شاه ايران إلى تحسين علاقاته مع السّوفييت أيضاً، فحصل على قروض واتفاقية لتزويده بالسلاح، وتضاعف حجم التبادل التجاريّ بين الدولتين، كما وقعت عام 1966 إتفاقية نقل الغاز الطبيعي من إيران إلى الاتحاد السوفييتي ([5]).

وقد شكّل تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وكلٍّ من تركيا وإيران نقطة تحوّل كبرى في سياسة النّفط السوفييتية، حيث استهدفت غزو السوق الأوروبية بالنّفط الخام والمنتجات النّفطية

([1]) - عجلان: مصدر سابق، ص 174
([2]) - المصدر نفسه، ص 168
([3]) - المصدر نفسه، ص 168
([4]) - للمزيد انظر - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 166
([5]) - برجاس: مرجع سابق، ص 226

السوفييتية من جهة، ومن جهة ثانية العمل على حرمان الغرب من استقرار إمداداته النّفطيّة من "الشرق الأوسط"([1]).

وقد تركَّز الصّراع بين القطبين بشكلٍ رئيسٍ في ساحة العالم العربي، فتزايدت المعونات الاقتصاديّة المقدَّمة من الاتحاد السوفييتيّ إلى الدّول العربية الراديكالية مصر والعراق _بعد سقوط حكم عبد الكريم قاسم_ والجزائر بعد استقلالها وانضمامها إلى الجامعة العربية عام 1962. ومن خلال مصر استطاع السوفييت توسيع وجودهم البحري في البحر المتوسط، والتطلَّع لاكتساب موقع لهم في جنوب شبه الجزيرة العربية مستفيدين من انتشار حركات التحرّر الوطني في تلك الفترة([2]). وكان احتواء الاتحاد السوفييتي ومنعه من الوصول إلى منطقة الخليج العربي، وتأمين المصالح الاقتصاديّة أهمّ الأسباب التي كانت تُحرّك الإدارة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي.

ووجدت الولايات المتّحدة أنّ كلاً من الأمن والنّفط باتا عرضة للخطر، ومع أنّ وقف إمدادات النّفط العربي لم يكن له آنذاك تأثير كبير في حجم استهلاكها، فإنهّا كانت تشعر بالقلق إزاء احتمال توقُّف الإمدادات النّفطيّة إلى أوروبا الغربيّة، وما تتحمَّله هي من مسؤولية لتعويض هذا النّقص. غير أنّ الوضع النفطي تغيَّر خلال تلك الفترة بعد تطوّر الإنتاج النيجيري والليبي، وأصبح حجم واردات أوروبا الغربية من المنطقة الأفريقية يمثّل 30% من مجموع وارداتها النّفطيّة مقابل 58 % من الخليج العربي، ونتيجة لذلك أصبح بوسع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ترويض الأنظمة العربية الموالية للاتحاد السوفييتي مستغلَّة الخلافات العربية القائمة بين دول تقدميّة وأخرى محافظة ([3])، فباركت عدوان العام 1967 على الدّول العربية، غير أنّ فشله وأزمة الحرب الفيتناميّة دفعها لتبنِّي سياسة جديدة في المنطقة ولاسيما بعد الانسحاب البريطاني من الخليج.

([1]) - برجاس: مرجع سابق، ص 226
([2]) - المرجع نفسه، ص 226 - 227
([3]) - المرجع نفسه، ص 227

1- سّياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة النّفطيّة (1957-1973).

مع نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، ومع تزايد الواردات النّفطيّة الأمريكيّة من الخارج، ازدادت أهمّية منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة كمورد هام للنّفط الخام، ولذلك فإنّها ركّزت استراتيجيتها في هذه المنطقة من أجل السيطرة عليها، ومنع السوفييت من الاقتراب منها، وهذا ما دفعها لإنشاء منظّمة الدّفاع الجماعي ضدّ أيٍّ تهديد سوفييتيٍّ محتمل لها، وخاصّةً أنّ الاتحاد السّوفييتي يمتلك حدوداً مشتركة مع إحدى الدّول الرئيسة في المنطقة وهي إيران، ولذلك عملت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بجدٍّ لتشكيل حلف السنتو (Cento) الذي كان هدفه حماية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكيّة على غالبية الدّول المنتجة للنّفط في الخليج العربي، وانضمّت لهذا الحلف كلٌّ من تركيا وإيران وباكستان، وكانت إيران الدولة الخليجية الوحيدة التي انضمّت إليه ([1]). وقد شُكّل هذا الحلف على أنقاض حلف بغداد الذي تلقى ضربة قاضية بخروج العراق منه عقب ثورة العام 1958.

وتزامنت ظاهرة الاعتماد وزيادة الواردات النّفطيّة من الخارج مع الصّعوبات السّياسيّة للحرب الباردة، في وقت شعرت فيه الولايات المتّحدة بأنّ جزءاً كبيراً من العالم مُعَادٍ لقوتها ونفوذها، وتصاعدت الضّغوط من الشّركات الدّاخلية لحمايتها من النّفط الرخيص المستورد من الخارج، وهذا ما دفع إدارة الرئيس إيزنهاور لاتخاذ إجراءات طوعيّة تجبر الشركات على الالتزام بنسب محدّدة للنّفط المستورد من الخارج، فالتزمت الشّركات الكبيرة لكنَّ بعضَ الشّركات الصغيرة لم تلتزم بذلك، ورأت أنّ تستفيد من الوضع لزيادة أرباحها من جرّاء استيراد النّفط الرخيص القادم من الخارج ولاسيما نفط الخليج العربي ([2]).

وأمام هذا الوضع اضطرَّ الرئيس إيزنهاور في آذار عام 1959 لفرض نظامٍ إجباريٍّ لتحديد حصص النّفط المستورد من الخارج لأربع عشرة سنة قادمة بنسبة لا تزيد عن 13 % ([3])، وهذا ما دفع الشّركات المتطفّلة إلى توزيع أماكن التكرير والتسويق في مناطق أخرى من العالم وخاصّةً أوروبا الغربيّة لبيع نفطها الرخيص المنتج في المنطقة العربيّة، في فترة التّزايد على طلب

([1]) – Odell: op. cit, PP 26
([2]) – ibid, PP 33 – 34
([3]) – Skinner: op. cit, pp 3 – 4

انظر أيضاً - دوران: مصدر سابق، ص 120
وأيضاً - رتليدج: مرجع سابق، ص 76

النّفط في أوروبا الغربية واليابان. غير أنّه مع نهاية السّتينيات ومع تباطؤ نموِّ الطلب _ لوجود الوفرة النّفطيّة نتيجة النّفط السوفييتي الذي غزا الأسواق، بالإضافة للاكتشافات الجديدة _ واجهت هذه الشّركات صعوبات دفعتها لبيع عملياتها للشركات العالميّة ودون أيِّ مضايقة منها([1]). وبعد قرار عام 1959 كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تستهلك حوالي 40 % من نفط العالم، وبالتالي فهي السّوق الكبرى الوحيدة التي يمكن أن تستوعب الإنتاج الغامر من نفط الخليج العربي ([2]). وقد أعطى هذا القرار درجة عاليّة من الحماية لشركات النّفط المحليّة واستمرَّ إنتاجها عند مستوى أعلى بكثير مما كان عليه مع استمرار المنافسة الأجنبية غير المقيدة([3]).

بعد ازدياد شعبية الرئيس جمال عبد الناصر في مطلع السّتينيات، بدأت الولايات المتّحدة تسعى لتقليص اعتماد أوروبا على نفط " الشرق الأوسط "، خشيةً أن تؤدي التوتُّرات في المنطقة إلى قطع النّفط عن الحلفاء مستقبلاً ([4]). ومع قيام الانقلاب في اليمن عام 1962 تطوّرت الأمور لحرب أهليّة، فتدخَّلت القوات المصريّة في اليمن، وأصبح النّزاع (مصري _ سعودي)، وقد تدخّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن طريق مدّ المملكة بالسّلاح، وطلبت من عبد الناصر الانسحاب من اليمن([5])، ونتيجة تخوّف الإدارة الأمريكيّة من انتقال النزاع اليمني لداخل أراضي المملكة، وربّما يؤدي هذا للإطاحة بالملكيّة وبالتالي تتعرّض المصالح الأمريكيّة وخاصّةً النّفطيّة للخطر، فقد أرسل الرئيس كينيدي رسالة لولّي العهد الأمير فيصل ([6]) تعهّد له بتقديم الدّعم الكامل للحفاظ على وحدة أراضيه ضدّ أيّ طارئ يهدِّد أمن المملكة ([7]). وكان الرئيس كينيدي وفي إطار حماية الإمدادات النّفطيّة الخليجيّة قد أمر الطائرات الأمريكية بالتوجُّه إلى منطقة الخليج عام 1963 عقب مهاجمة القوّات اليمنية المرتبطة بالرئيس جمال عبد الناصر المملكة

([1]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 22 – 23

([2]) - موجري: مرجع سابق، ص 166

([3]) - Odell: op. cit, PP 35

([4]) - موجري: مرجع سابق، ص 187

([5]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 221 - انظر أيضاً ستورك، جو: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1974، ص 91

([6]) - فيصل بن عبد العزيز آل سعود: (1906 _ 1975)، ملك المملكة العربيّة السعوديّة بين (1964- 1975) تم اغتياله من قبل الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود بإطلاق النار عليه ولم يتأكد حتى الآن الدافع الحقيقي وراء حادثة الاغتيال، لكن هنالك من يزعم بأن ذلك تم بتحريض من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانية بسبب سياسة مقاطعة تصدير النّفط التي انتهجها في بداية السبعينيات من القرن العشرين.

Faisal of Saudi Arabia - http://en.wikipedia.org/wiki/Faisal_of_Saudi_Arabia

([7]) – Lenczowski, George: The Political Awakening in The Middle East, New Jersey 1970, PP 170

انظر أيضاً - مانغولد: مصدر سابق، ص 221 - انظر أيضاً ستورك: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، مصدر سابق، ص 91

العربيّة السّعوديّة، رغم أنّ استيراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة آنذاك من النّفط لم يكن يتجاوز 20% من الاستهلاك ([1]). وقد وُصفت زيارة الطائرات للمملكة بأنّها زيارة ودِّيّة، إلا أنّ المراقبين أظهروا أنّها تواجد من نوع جديد في المملكة ([2]). وعلى الرّغم من أنّ الخلاف السعودي – المصري سُوِّيّ فيما بعد، إلا أنّ الولايات المتّحدة استغلَّته أفضَل استغلال بإيجاد مبرِّر لتواجد مقاتلاتها في المنطقة، وهذا ما كانت تسعى له منذ الحرب العالميّة الثانيّة، وكلُّ ذلك في سبيل ضمان السيطرة على إمدادات النّفط.

وفي نهاية عقد السّتينيات من القرن العشرين أبدت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة نشاطاً كبيراً في منطقة "الشّرق الأوسط" والخليج العربي لجملة من الأسباب:

1- فشل الكيان الصّهيوني خلال عدوان 1967 بتحقيق هدف الأمبريالية الأساسي بتصفية النّظامين التّقدميّين في سوريا ومصر.

2- لم تستطع الأمبرياليّة خلال هذه الحرب نسف سمعة الاتحاد السّوفييتي ولا تصفية صداقاته العربيّة، بل أدّت لتقويتها وخاصة بعد تأييده لقرار مجلس الأمن 242.

3- التّغييرات التي حدثت في سياسة الحلفاء الأمريكيين في أوروبا الغربية _ بريطانيا وألمانيا الاتحادية وفرنسا – خصوصاً إزاء "الشرق الأوسط"، فاعتماد هذه البلدان المتزايد على النّفط العربي اضطرَّها إلى معارضة العدوان "الإسرائيلي" اعتباراً من أواخر عام 1967، وتجلَّى ذلك بالوثيقة التي وضعتها الدّبلوماسية البريطانيّة وأصبحت أساساً لقرار مجلس الأمن 242، وفي تخلّي بلدان أوروبا الغربيّة عن إرسال الأسلحة لـ "إسرائيل"، وفي مطالبة الحكومة الفرنسية "إسرائيل" أن تسحب قوّاتها إلى ما قبل حدود الخامس من حزيران عام 1967 ([3]).

هذه الأسباب دفعت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة لانتهاج سياسة جديدة في المنطقة وتحديداً الخليج العربي. ومنذ مطلع السّبعينيات أَثّرت ثلاثة عوامل في تحديد أسس وتوجُّهات السّياسة الأمريكيّة في الخليج العربي هي:

([1]) - كلير: مرجع سابق، ص 35 - 36
([2]) - التواجد العسكري الأمريكي في الخليج: مرجع سابق، ص 15
([3]) - يفسكي: مصدر سابق، ص 331 – 332

1- الانسحاب البريطاني منه في عام 1972 وما تبعه من فراغ أمني وسياسي.

2- تزايد الأهميّة النّفطيّة للخليج العربي.

3- الأهميّة العسكريّة للخليج العربي ضمن استراتيجية التّنافس بين القطبين الشرقي والغربي([1]).

بالإضافة لتزايد الطّلب الأمريكي على النّفط من الخارج في ظلّ عجز الإنتاج الداخلي عن تأمين الاحتياجات المطلوبة، فكانت منطقة الخليج العربي هي الوحيدة القادرة على تأمين هذه الاحتياجات وخاصّةً المملكة العربيّة السعوديّة ([2]). وقد طوّرت السياسة الأمريكيّة في الخليج العديد من الممارسات بهدف حماية مصالحها، وتحقيق أهدافها في المنطقة، وهذه الممارسات تبلورت في دعم القوى الإقليميّة الصّديقة، ودعم الوجود الأمريكي الدائم في المنطقة _ سواء في صورة قواعد أو تسهيلات _ ثمّ تطوير إمكانات التدخّل العسكري المباشر فيها، وقد عرف الاعتماد على القوى الإقليمية في حماية المصالح الأمريكيّة باسم مبدأ نيكسون([3]). وقد أرادت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إقامة وجود عسكري أمريكي لحماية المصالح الرأسمالية، غير أنّ تورّطهم في حرب الفيتنام (1964 -1975) كان عقبة أمامهم، ولقي التواجد العسكري الأمريكي في الخليج معارضة الكونغرس الأمريكي، ولذلك عمدت إلى إيجاد بديل عن تدخّلها المباشر([4]). وقد فكّرت الإدارة الأمريكيّة بتوكيل الكيان الصهيوني لكنّها تخوّفت من تكتّل العرب في وجهه والارتماء في الحضن السّوفييتي، كما فكّرت بفرنسا أو الهند لكن البعد الجغرافي لهذه الدّول عن الخليج جعلها تَعدُل عن الفكرة ([5])، ولذلك قرّرت أن يكون التوكيل لدول الخليج نفسها فوقع اختيارها على إيران والمملكة العربيّة السعودية، وقامت بتقديم المساعدات والعون العسكري لهما ([6]).

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 13

([2]) - Aarts, Paul: The Arab Oil Weapon, A one Shot Edition, The Emirates Center For Strategic Studies And Research Abu Dhabi, 1999, PP 8 - 9

([3]) - حرب، أسامة الغزالي: الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيّرة "، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 1982، ص 180

([4]) - زهرة، السيد: استراتيجيّة القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، عدد 2 تشرين الأوّل، 1981، ص 83

([5]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 276 ← وما يليها

([6]) - نيكسون، ريتشارد: مذكرات نيكسون " الحرب الحقيقية"، ترجمة سهيل زكار، دار حسان ، دمشق، ط1، 1983، ص 113

ولتنفيذ السياسة الأمريكيّة في المنطقة قام شاه إيران وقبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني من المنطقة باحتلال الجزر الإماراتيّة الثلاث (طنب الكبرى _ طنب الصغرى _ أبو موسى) في 30 تشرين الثاني 1971 ([1])، وفي العام 1973 قام شاه إيران بإرسال قوّاته لعُمان للقضاء على قوى المعارضة، والتي رأت فيها الإدارة الأمريكيّة مصدر قلق ولاسيما إذا امتدّت لمضيق هرمز، وهذا ما يسبِّب تهديداً لإمدادات النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها. وقد قامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بزيادة تسليح إيران في إطار مبدأ الرئيس نيكسون لتصبح القوّة الإقليمية القادرة على لعب دور شرطي المنطقة ([2]). ولقد ساهمت عوامل كثيرة في أن تتبوّأ إيران في ظلّ حكم الشاه مكانتها تلك حول الاستراتيجيّة الأمريكيّة في "الشرق الأوسط"، وفي مقدِّمتها الموقع الاستراتيجي المهمّ الذي تتمتَّع به، ويجعلها مؤثّرة في منطقة الخليج العربي بأكملها، وكذلك البحر الأحمر وأفريقية، والكثافة السكانيّة العاليّة بالقياس إلى الدّول المواجهة لها، ثمّ القوّة الضاربة المهيَّأة للتدخُّل العسكريِّ ([3]).

من جانبه كان وزير الخارجيّة الأمريكي وليام روجرز(William Rogers)([4]) قد شرح في 26 آذار 1971 أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة بقوله " شبه الجزيرة العربية، العراق وإيران، تحتوي على ثلثي مخزون النّفط العالمي المعروف، فتأمين تدفُّقٍ متواصلٍ للنفط في ظروف سياسية واقتصادية معقولة، هو حيويٌّ لحلفائنا في الحلف الأطلسي وفي أوروبا الغربيّة واليابان([5]).

وكانت حرب الفيتنام قد أشعلت مظاهر التضخُّم في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وواجه ميزان المدفوعات أزمة شديدة، فكان أنْ تخلّى الرئيس نيكسون عن التزام الولايات المتّحدة الأمريكيّة بضمان استقرار أسعار الصرف، وتحويل الدّولار إلى ذهب في آب عام 1971، وانهار نظام

([1]) - للمزيد حول الموضوع انظر - القاسمي، خالد بن محمد: الجزر الثلاث بين السيادة العربيّة والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث، د م، ط1، 1997، ص 11 وما يليها

([2]) - طويرش، عبيد: الصراع حول مضيق هرمز، دراسات لسياسات القوى العظمى تجاه مضيق هرمز ومواقف دول مجلس التعاون من الصراع، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ط1، 1990، ص 78

([3]) - حرب: مصدر سابق، ص 181

([4]) -وليام روجرز: (William Pierce Rogers1913-2001) سياسي أمريكي ولد في نيويورك ، حصل على شهادة القانون في عام 1937 من جامعة كورنيل، انضم لإدارة الرئيس إيزنهاور عام 1953 في منصب النائب العام حتى عام 1961، وظل المستشار المقرب من نائب الرئيس نيكسون، ثمّ أصبح وزير الخارجيّة الأمريكيّة بين عامي (1969 _ 1973) في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون، توفي في العام 2001. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 83

([5]) - متى: مرجع سابق، ص 78

بريتون وودز([1]) الذي قام عليه النّظام النقدي العالمي منذ العام 1944 ([2]). وقامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بهذه الخطوة لأنّها وجدت أنّ رصيدها الذّهبي لا يكفي للقيام بالوظائف النّقديّة المنوطة به، وانتقل العالم لقاعدة الدّولار غير القابل للتحويل ([3]). وأدّت الحرب الفيتناميّة إلى تراجع الموقف الاقتصادي الأمريكي في العالم، فقد ضَعُفَ مركز الدولار بصورة لم تحدث منذ الحرب العالمية الثانية بحيث اضطّرت لخفض الدولار مرتين في فترة لا تتجاوز 14 شهراً، وقد قرَّر بنك تشيز مانهاتن (Chase Manhattan) أنَّ قيمة الواردات الأمريكيّة من النّفط عام 1972 حوالي 4 بليون دولار، ومن الصَّعب أن يُعوِّض هذا من خلال الأرباح التي تجنيها شركات النفط الأمريكية العاملة في الخارج، أو ما تُصدره الولايات المتّحدة الأمريكيّة من التّقنية والمعدات النّفطيّة، وخاصةً بعد النمّو الاقتصادي لدول غرب أوروبا واليابان والاتحاد السوفييتي([4]).

2- سياسة الاتحاد السّوفييتي النّفطيّة (1957-1973).

تعزَّزت تطّلعات السّوفييت إلى المنطقة بعد حرب السويس عام 1956، وكان قيام الثّورة العراقيّة عام 1958 وخروج العراق من حلف بغداد وإضعافه نصراً كبيراً للدبلوماسيّة السّوفييتيّة، وفتح الطريق أمام الاتحاد السّوفييتي لتحقيق أهدافه في الوصول إلى منطقة الخليج العربي والتي تطلّع إليها منذ زمن، لكونها متاخمة لحدوده الجنوبيّة ([5])، ولتحقيق الحلم الروسي القديم في الوصول للمياه الدافئة.

إنَّ التّطورات التي حدثت في المنطقة عقب الثّورة العراقيّة، دفعت السّوفييت مع أوائل السّتينيات من القرن العشرين لإتباع سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج العربي، وقد سمّاها البعض مرحلة الاتجاهات الإيجابية النشطة، وهذا ما فُسِّرَ من قبل البعض أنّه بسبب حاجة السّوفييت للنفط، وقد نتجت هذه الحاجة بحسب وصفهم بسبب:

([1]) - بريتون وودز: بلدة في ولاية نيوهامشير الأمريكيّة، اشتهرت بالاتفاقيّة التي عُقدت بها إبان اجتماع المؤتمر الدّولي ما بين 1 - 22 تموز 1944 واشتركت فيه 44 دولة تحت رئاسة وزير المالية الأمريكي مورجانتاو بدعوى من حكومته لبحث شؤون العالم المالية ونظام النقد الدولي وانتهى المؤتمر باتفاقية بريتون وودز و تنص على إقامة صندوق للنقد الدّولي وبنك دولي للإنشاء والتعمير. للمزيد انظر - عطية: مرجع سابق، ص 200 - 201

([2]) - البيبلاوي: مرجع سابق، ص 69

([3]) - المحجوب، رفعت: الدّول المُصدرة للبترول والنظام النقدي الدّولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 41، يوليو، 1975، ص 22

([4]) - عجلان: مصدر سابق، ص 184

([5]) - رأفت، وحيد: العالم العربي ... والاستراتيجيّة السوفييتيّة المعاصرة، المعارف، الإسكندرية، 1976، ص 26 - 27- 29

أ- الزيادة في معدّلات استهلاك الاتحاد السّوفييتي من النّفط.

ب- المسؤولية الخاصّة التي يتحمّلها الاتحاد السّوفييتي تجاه تموين دول أوروبا الشّرقية باحتياجاتها من النّفط.

ت- لجوء الاتحاد السوفييتي إلى تصدير جزء من نفطه إلى الغرب للحصول على العملة الصعبة التي يستخدمها لشراء معدّات التكنولوجيا من الخارج ([1]). ولكن يبقى تطلّعه باتجاه المنطقة يندرج ضمن هدف أساسي ومركزي بالنسبة للقيادة السّوفييتيّة هو التّنافس على مناطق النّفوذ في العالم مع القطب الأمريكي، والاقتراب من المياه الدافئة.

وفي إطار الاقتراب من الخليج العربي، عزَّز السّوفييت علاقاتهم مع سوريا ومصر عقب وقوع الانفصال عام 1961 ([2])، ومع قيام ثورة اليمن الشمالي في تشرين الأوّل عام 1962 توجّهت أنظار الاتحاد السّوفييتي تجاه الجزيرة العربيّة والخليج بشكل أكبر، ثمّ ازدادت بعد الانسحاب البريطاني من اليمن الشمالي والجنوبي عام 1967. هذا الاهتمام السّوفييتي في جنوب الجزيرة العربيّة أثار مخاوف المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الخليج ([3])، والتي يبدو أنّها رأت في التطلّع السّوفييتي نحوها طمعاً بثرواتها النّفطيّة وهذا ما كانت تخشاه.

واستمرَّ السّوفييت بمحاولاتهم للحصول على موطئ قدم في منطقة الخليج العربي، لتكون أولى بوادر هذا الطموح مع نهاية السّتينيات من القرن العشرين، ففي العام 1969 صُدمت شركات النّفط ووزارات الخارجيّة في دول الغرب بإعلان الاتحاد السّوفييتي وللمرّة الأولى في تاريخه عزمه على شراء جزء من النّفط العراقي، وهذا ما أربك حسابات الغرب الذين كانوا مطمئنين إلى أنّ السّوفييت لا يستطيعون شراء النّفط العربي لعجزهم عن تقديم النّقد الأجنبي مقابله ([4]).

هذا التّطوّر المفاجئ حدث نتيجة التبدّلات التي حدثت بعد الثورة العراقية عام 1958، فقد قامت حكومة عبد الكريم قاسم ([5]) بوضع يدها في مطلع السّتينيات على حقل النّفط في منطقة الرميلة

([1]) - مقلد: تصارع القوى العالميّة حول البترول، مصدر سابق، ص 43

([2]) - دانكوس، هيلين كارير: السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط 1955- 1975، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكلمة للنشر، لبنان، ط1، 1981، ص 84←87 ، 97 ، 98

([3]) - رأفت: مصدر سابق، ص 38

([4]) - أكنور، ريتشارد: مصدر سابق، ص 359 - 360

([5]) - عبد الكريم قاسم: عبد الكريم قاسم بن بكر بن عثمان الفضلي الزبيدي (1914-1963)، أوّل حاكم عراقي بعد الحكم الملكي، رئيس الوزراء والقائد العام للقوّات المسلّحة، ووزير الدّفاع في العراق من 14 تموز 1958 ولغاية شباط 1963، ساهم بالتخطيط

الشّماليّة، لكنَّها لم تستطع استغلاله لعدّة سنوات لعدم توفر الإمكانيات لديها. وفي العام 1964 شكّل العراق شركة النّفط الوطنيّة والتي أعيد تنظيمها بعد ثلاث سنوات، ترافق ذلك مع ازدياد وتيرة الاستقلال الاقتصادي ودخول السوفييت للبلاد ([1])، والذين قاموا بعقد اتفاقيّة مع حكومة العراق عام 1969 للمشاركة في تطوير مناطق النّفط الجنوبيّة. ولم يكن العراق الموطئ الوحيد للسوفييت في الخليج العربي، حيث كان السّوفييت قد قاموا في عام 1966 بالتعاقد مع إيران على شراء ما قيمته 600 مليون دولار من الغاز الطبيعي مقابل قيامهم ببناء مصانع الصلب([2]).

ومع تمكّن السّوفييت من الوصول للعراق برزت في نهاية السّتينيات اهتمامات جديدة هي الاتجاه جغرافياً نحو الخليج سعياً وراء استراتيجيّة نفطيّة، فالاهتمام بمنطقة الخليج العربي كانت توجّهاً مشتركاً مع الغربيين، الذين بذلوا جهودهم للحفاظ على سيطرتهم على حقول النّفط في المنطقة، إضافةً للصين التي زادت من تواجدها في إيران، ووجدت موطئ قدم لها في إقليم ظفار في عمان، وسعت إلى ممارسة تأثير على أيّة مجموعة قد تساعد في زيادة خطورة الاضطراب المحلي، لذلك كان على الاتحاد السّوفييتي القيام بمهمات عدّة أهمّها: إضعاف السّيطرة الغربيّة والنّفوذ الصّيني _ لاسيما بعد توتُّر العلاقات بين الطرفين_ ([3])، ومنع الشاه في حال سيطرته على الخليج، من إعادة تشكيل قوّة مقلقة على الحدود السّوفييتية الجنوبيّة ([4]).

هذه التوّجهات السّوفييتيّة فسّرها البعض بأنّها رغبة سياسيّة واقتصاديّة للسوفييت للتكافؤ في الحضور مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وخاصّةً أنّ الولايات المتّحدة سعت ومنذ مطلع السّبعينيات إلى دعم الإقليميّة في المنطقة تحت شعار ما سمي بمبدأ نيكسون، في حين يفسِّرها البعض الأخر بحجَّة أنّ هذه المناطق تقع بالقرب من أراضيه، وبالتالي فإنّ التّطلع إليها يندرج ضمن إطار الأمن الإقليمي السّوفييتي. وفسَّرها آخرون على أنّها سياسة نفطيّة ولكن من خلال

لثورة 14 تموز 1958 التي قام بتنفيذها مع زميله في التنظيم عبد السلام محمد عارف والتي أنهت الحكم الملكي وأعلنت قيام الجمهوريّة العراقيّة.

Abd al-Karim Qasim -http://en.wikipedia.org/wiki/Abd- al-Karim - Qasim

([1]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 155
([2]) - مقلد: تصارع القوى العالميّة حول البترول، مصدر سابق، ص 43
([3]) - للمزيد انظر - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 250← 260
([4]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 159

المصلحة المتبادلة بين دول المنطقة والاتحاد السّوفييتي في الوصول بأسعار النّفط إلى مستويات عادلة ومعقولة خاصّةً وأنّهُ أيّدَ كثيراً دول الأوبك في تحديد سعر معقول لنفطها ([1]).

ومع إعلان بريطانيا نيّتها سحب قواتها من الخليج في موعد لا يتجاوز نهاية عام 1971، بدأ السوفييت بإرسال قوّة بحريّة إلى تلك المنطقة، فقد أصبح لهم بشكل دائم أسطول بحري صغير في المحيط الهندي منذ شهر آذار عام 1968، وأخذوا يقتربون بشكل جريء من الخليج العربي([2])، فوصلت في أيار عام 1968 إلى ميناء أم قصر العراقي وحدات من الأسطول السّوفييتي في زيارة استغرقت ثمانية أيام. ولقد أثارت هذه الزيارة الكثير من التساؤلات، وأكد بعض المراقبين أنّ زيارات وحدات الأسطول السّوفييتي للخليج سوف تزداد، وأنّها إن دلّت على شيء فإنّما تدل على تأهب السّوفييت لملء الفراغ في المنطقة بعد انسحاب القوات البريطانيّة، أو للحيلولة دون إقدام الولايات المتّحدة على الانفراد بهذا الدور ([3]).

هذه الزيارات أثارت أيضاً قلق الشّعوب في المنطقة، ففي 20 أيار عام 1968 حذّر عبد الهادي طاهر مدير مؤسسة بترومين الحكوميّة السّعوديّة، من أنّ الاتحاد السّوفييتي يزيد من نفوذه في "الشّرق الأوسط " زيادة تبعثُ على القلق وتُشكّل تهديداً مباشراً للمملكة العربيّة السّعوديّة والعالم الحر، وقال إنّ المطامع السّوفييتيّة ترمي إلى أبعد بكثير من السّيطرة على مرافق النّفط العربي. وقد قام الأسطول بزيارة أخرى إلى ميناء أم قصر في 15 شباط عام 1969، وقامت وحدات أخرى من الأسطول بزيارة لميناء بندر عباس الإيراني قبل ذلك بأيام ([4]). وفي تموز عام 1969 وقّع الاتحاد السّوفييتي والعراق اتفاق تعاون اقتصادي وتقني ينصُّ على إقامة مشاريع لاستغلال الآبار القائمة في العراق، واستمرار عمليات التنقيب، وتزويد العراق بأعتدة وخبراء سوفييت، وينصُّ الاتفاق على إنتاج 5 ملايين طن سنوياً أي ما يعادل 5 % من الإنتاج العراقي ([5]).

ومع تدهور العلاقات المصريّة – السّوفييتيّة في عهد الرئيس السادات ([6]) مع مطلع سبعينيات القرن العشرين، اتّجهت أنظار السّوفييت باتجاه العراق أكثر للتعويض عن تراجع نفوذهم في

([1]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 95 – 96
([2]) - نيكسون: مصدر سابق، ص 113
([3]) - رأفت: مصدر سابق، ص 90 - 91
([4]) - المصدر نفسه، ص 91 ←93
([5]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 155
([6]) - أنور السادات: (1918- 1981) رئيس مصر بين عامي (1970- 1981) ولد في 25 كانون الأوّل 1918 في محافظة المنوفية، دخل المدرسة الحربيّة عام 1935 وتخرّج منها كملازم ثاني عام 1938، شارك في انقلاب الضّباط الأحرار عام 1952،

مصر، وتكمُن أهميّة العراق في نظرهم في موقعه الجغرافي على الخليج العربي حيث الدّول الغنيّة بالنفط والموالية للغرب، والتحالف معه يوفر للزعماء السّوفييت منطقة بالغة الأهميّة استراتيجياً واقتصادياً، ومن خلاله يمدُّون نفوذهم إلى بلدان الخليج الأخرى ([1]). وبدعم السّوفييت للعراق لتجاوز مرحلة تأميم اي بي سي(IPC)، سهّل السّوفييت انهيار السّيطرة الغربيّة على الموارد الطبيعيّة العربيّة، وعزَّز قدرة المنتجين على مواجهة الغرب، وبذلك وجّه ضربة لإيران داخل مجموعة الدّول المنتجة للنفط (Opec)، ومن جهة أخرى كثّف تصدير الأسلحة إلى إقليم ظفار في عمان على نحو لم تعد الصين قادرة على منافسته ([2]). وكانت موسكو قد أسَّست الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في منطقة ظفار في عُمان جنوب الجزيرة العربية، وحاولت هذه الجبهة توسيع رقعة نفوذها باتجاه إمارات الخليج العربي، غير أنّ القوات العمانية قامت بقمعها بمساعدة قوات شاه ايران ([3]).

وكان السّوفييت قد بدؤوا باستهلاك كميّات كبيرة من النّفط مع مطلع السّبعينيات من القرن العشرين، فأخذت السّياسة السّوفييتيّة تُبدي رغبتها لشراء نفط الخليج العربي، وهذا ما صرّح به وزير النّفط السّوفييتي عام 1971 ([4]). وحصل الاتحاد السوفييتي في نفس العام على اتفاق لاستثمار النفط في حقل الرميلة الشمالي جنوبي العراق، وقد كانت المعدّات وبمختلف أشكالها المقدَّمة للعراق من دول الاتحاد السوفييتي يدفع ثمنها نفطاً، أي على مبدأ المقايضة ([5]).

وقد بدأ الإنتاج في حقل الرميلة الشمالي في 7 نيسان عام 1972 بعد احتفال تذكاري حضره رئيس الوزراء السّوفييتي كوسيغين (Kosygin)([6])، قام فيه بقصّ الشريط التّقليدي معلناً تدفّق النّفط من هذا الحقل، وحُملّت أوّل شحنة على ظهر ناقلة سوفييتية إلى موانئ الاتحاد السوفييتي في 9 نيسان عام 1972 ([7])، وتمّ التوقيع على معاهدة صداقة بين السوفييت والعراقيين لمدّة

وشارك بحرب تشرين عام 1973، وقّع اتفاقيّة كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وتمّ اغتياله بعد ذلك بفترة في 6 تشرين الثاني 1981. للمزيد انظر - المطيعي، لمعي: موسوعة هذا الرجل من مصر، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1997، ص 106 - 112

([1]) - رأفت: مصدر سابق، ص 51 - 52
([2]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 159
([3]) - متى: مرجع سابق، ص 98
([4]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 558
([5]) - متى: مرجع سابق، ص 97 - 99
([6]) - أليكسي كوسيغين: (Alexei Nikolayevich kosygin 1904 - 1980) سياسي ورئيس سوفييتي، تخرج مهندساً وترقّى في المناصب الهندسيّة والفنيّة حتى أصبح في 1960 نائباً لرئيس الحكومة السوفييتيّة، ثمّ تولى رئاستها في 1964، أُبعد عن السلطة في أكتوبر 1980 قبل أسابيع قليلة من وفاته. للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 887
([7]) - رأفت: مصدر سابق، ص 52 - 53

خمس سنوات قابلة للتجديد ([1])، لتبدأ في 11 نيسان 1972 قِطَعُ الأسطول السّوفييتي بزيارة العراق. وقد كان استثمار حقل الرميلة نقطة تحوّل في العلاقات العراقيّة _ السّوفييتيّة، وفي الأوضاع السائدة في الخليج آنذاك. وقد صرّح الرئيس صدام حسين ([2]) آنذاك أنّ العراق بمساعدة الاتحاد السّوفييتي له قد توّصل إلى كسر احتكار شركات النّفط الغربيّة في الإنتاج والتسويق، وتوجيه ضربة موجعة للغرب. وردّ عليه كوسيغين بالتعبير عن ابتهاجه هو أيضاً لهزيمة الاستعماريين والرّأسماليين والمستغلّين على حدّ تعبيره في مجال استغلال الثروة النّفطيّة في الخليج و"الشّرق الأوسط" والنتيجة أنّ الاتحاد السّوفييتي أصبح لأوّلِ مرّة في التاريخ من الدّول المشاركة في إنتاج النّفط في المنطقة ([3]). وعلّقت مجلة الحوادث اللبنانيّة في عددها الصادر في 23 حزيران عام 1972 على اشتراك السّوفييت في استغلال حقل الرميلة بقولها " إنّ خريطة جديدة للمنطقة يجري العمل من أجل رسمها، وتعطي السّوفييت الحجم الذي يتناسب مع وضعهم العالمي ونفوذهم في الشّرق الأوسط " ([4]).

وبذلك حقّق السّوفييت هدفهم، واستطاعوا أن يحقّقوا اختراقاً للسياسات الأمريكيّة في منطقة الخليج العربي.

3- سياسة أوروبا الغربيّة النّفطيّة (1957-1973).

تزايد اعتماد أوروبا الغربيّة على النّفط خلال فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين بعد النهضة التي أخذت تشهدها في كافَّة المجالات، واعتمدت في بداية الأمر على النّفط المكرَّر الجاهز الرخيص القادم من "الشّرق الأوسط" عن طريق الشّركات النّفطيّة الكبرى، غير أنّها فيما بعد ونتيجة التّخوف من الاعتماد على النّفط المكرّر لفترات طويلة، وهذا ما سيُعرضّها للخطر وخاصةً أنّها تأتي من مناطق الدّولار ومن شركات أمريكيّة، وسيؤدِّي ذلك إلى ضرر في ميزان المدفوعات، كلُّ ذلك جعلها تتحوّل لبناء مصافي تكرير على أراضيها لتعويض

([1])- Agmon, Marcy: Post-Cold War U.S., Security Strategies for the Persian Gulf, Published by RAND, United States, 1993, pp 13

([2]) - صدام حسين: (1937- 2006) ولد في مدينة تكريت، التحق بكلية الحقوق وتخرج منها. وصل إلى رأس السلطة في العراق حيث أصبح رئيساً عام 1979 بعد أن قام بحملة لتصفية معارضيه وخصومه، قبض عليه في 13 كانون الأوّل 2003 بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تمت بعدها محاكمته وتنفيذ حكم الاعدام عليه في 31 كانون الأوّل عام 2006.

Saddam Hussein - http://en.wikipedia.org/wiki/Saddam_Hussein

([3]) - رأفت: مصدر سابق، ص 52 - 53 .

([4]) - المصدر نفسه، ص 53

استيراد مشتقات النّفط ([1]). وكانت مستورداتها من النّفط بالنسبة لمجموع الطّاقة المستهلكة قد وصلت في عام 1963 لحوالي 27,2 %، ليرتفع هذا الرقم إلى 47,4 % في عام 1972 ([2]).

وخلال الفترة نفسها اغتنمت أوروبا الغربيّة فرصة انشغال الولايات المتّحدة الأمريكيّة بمشاكل دوليّة وخاصةً حرب الفيتنام (1964 _ 1975)، لكي تدعم اقتصاداتها، ولتستطيع منافسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بسلعها المنتجة، وهذه المبادرة تعود لقيام تيار أوروبي مستقلّ عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة بقيادة فرنسا، بهدف تثبيت وضع أوروبا واستقلالها السّياسي والاقتصادي بعيداً عن الهيمنة الأمريكيّة ([3]). واستطاعت أوروبا من خلال استخدامها سياسة الجزرة والعصا أنّ تجبر شركات النّفط على أن تقيم منشآت التكرير على أراضيها، وهي بذلك شجَّعتها على أن تقترض أموالاً من السّوق الأوروبيّة بنسبة فائدة أقلّ من السّوق لإنشاء هذه المصانع، ومن جهة ثانية ألزمتها باستيراد النّفط الخام بعد إنهاء بناء مصانع التكرير لتكرير النّفط على أراضيها، وقد كانت الأولويّة لتوزيع النّفط محلياً، وهذا ما وفّر فرص عمل جديدة للأوروبيين من جهة، ووفّر على الشّركات نقل النّفط المكرَّر من جهة أخرى، لأنّ كلفة نقله أكثر من النّفط الخام، وبالتالي وهذا ما ساعد على إنهاض أوروبا من رماد الحرب، وحقَّق ما كانت تصبو إليه الولايات المتّحدة الأمريكيّة حتى لا تقع أوروبا في فلك الاتحاد السّوفييتي ([4]).

وكانت أوروبا الغربيّة آنذاك ثاني مستهلك للنفط بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكانت تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج العربي، ولكونها تشكو من افتقاد لهذه المادة لمواصلة حياتها ولكونها أساس ازدهارها وتطوّرها، سارعت لتأسيس شركات وطنيّة للنفط، وعملت على التوفيق بين مصالحها النّفطيّة ومصالح البلدان المنتجة، وفي مقدّمة الدّول فرنسا وإيطاليا ([5]). ففرنسا حاولت منذ عهد الجمهورية الخامسة في عهد الرئيس شارل ديغول الخروج من قبضة الإدارة الأمريكيّة، وإثبات دورها كقوّة مستقلّة لها مصالحها ورؤيتها الخاصة، وذاتُ وزن يُقارع القطبين الشّرقي والغربي، وقد لاقى هذا المنحى تأييداً من القوى المعارضة للولايات المتّحدة الأمريكيّة._ غير أنّ هذا الأمر ما لبث أنْ تغيّر وأخذت تُناقش الأمور مع الإدارة الأمريكيّة في إطار

([1]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 106
([2]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 50 - 51
([3]) - معلوف: مصدر سابق، ص 167
([4]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 108
([5]) - متى: مرجع سابق، ص 104

المصالح المشتركة، دون التّفريط بمصالحها الخاصة _ وهذا المنحى التّوحيدي لأوروبا بقيادة فرنسا يهدف إلى:

أ- الاستقلال عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ب- إنشاء قوة موحّدة اقتصاديّة – سياسيّة – عسكريّة تضارع قوة الدّولتين القطبين.

ت- استرجاع نفوذها إلى مستعمراتها التي خسرتها أثناء الحرب، أو بسبب حركات الاستقلال أو بسبب التّدخل السّوفييتي أو الأمريكي ([1]).

وقد أدرك الرئيس ديغول حاجة فرنسا للنّفط، ورغب بتأمين مصادر نفطيّة متنوعة لها، محاولاً رفع بلاده لمصافي الدّول ذات الأهميّة النّفطيّة الكبرى، والتأكيد على الاستقلال الفرنسي في مواجهة الكارتل العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتّحدة الأمريكيّة حتى لا يبقى تحت رحمتها، ولكي يتعمَّق الاستقلال الاقتصادي. فلجأ الرئيس ديغول إلى التّحرك السّياسي والاستفادة من نفوذ بلاده في هذا المجال، ورفع شعار الاستقلال والتعاون فكانت أولى خطواته اتفاقيّة التّعاون مع الجزائر في 29 تموز عام 1965، ولجأت فرنسا لتوقيع اتفاقيّة مماثلة مع العراق ونجحت بذلك في العام 1968.

وقد ارتبط تطوّر علاقات فرنسا الاقتصاديّة مع البلاد العربيّة بحسب موقفها من القضيّة الفلسطينيّة، وقد أيّدت هذا الشيء على حساب المصالح الأنجلو _ ساكسونيّة ([2]). فقد وجد الجنرال ديغول أنّ من مصلحة بلاده تحسين علاقاتها مع 100 مليون مواطن عربي أفضل من الإبقاء على علاقاتها مع ثلاثة ملايين "إسرائيلي"، وكلّ ذلك من أجل النّفط والتّبادل التجاري، حتى اتّهم الرئيس الفرنسي من قبل الدّعايّة الصّهيونيّة أنّه " باع ثلاثة ملايين إسرائيلي من أجل النّفط والرأسمال العربي "، وقد كانت رأسماليّة فرنسا تُشجِّع الرئيس ديغول على اتّخاذ موقف سياسيٍّ قريب من الدّول العربيّة من أجل مصلحتها ومصلحة فرنسا ([3]). وكانت فرنسا قد أصدرت حظراً شاملاً على تصدير السّلاح لـ "إسرائيل" بقرار من الجنرال ديغول في 3 كانون

([1]) - نعمة: مصدر سابق، ص 179
([2]) - نوفل، أحمد سعيد: العلاقات الفرنسيّة العربيّة من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينيّة، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1984، ص 156
([3]) - المصدر نفسه، ص 159 - 250

الثاني عام 1969، وبقي القرار سرّاً مدّة أربعة أيام، إلا أنّ مراسل الإذاعة "الإسرائيليّة" في باريس أعلنه مساء السّادس من نفس الشهر، وأكّدته الأوساط الفرنسيّة صباح اليوم التالي ([1]).

كان إدراك ديغول لأهميّة النّفط العربي واضحاً في مذكّراته، بقوله: " إنّ الأهميّة الكبرى الاستراتيجيّة والسياسيّة لمناطق النيل والفرات ودجلة والبحر الأحمر والخليج العربي هما الآن بسبب النّفط الذي له قيمة اقتصاديّة كبرى " وفي حديث له مع سفير لبناني سابق في باريس وهو جورج نقّاش عام 1966، قال ديغول: " إنّ كون مئة مليون عربي يعيشون فوق نصف احتياطي العالم من النّفط أمر لا يمكن تجاهله"([2]).

امتدّت مواقف فرنسا المؤيّدة للعرب لتأميم النّفط، فقد دعم الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو حركات التأميم، إذ نظر إليها على أنّها السّبيل لبلاده للتزوُّد بالنّفط خارج إطار الشّركات النّفطيّة الأمريكيّة والبريطانيّة، وكذلك تأمين سوق للصادرات الفرنسيّة ([3]).

وكانت فرنسا قد سيطرت على النّفط في الجزائر بعد ظهوره، وتمكّنت من تأمين 94 % من نفطها من الجزائر بواسطة شركات تملكها الحكومة الفرنسية، وبعد استقلال الجزائر عام 1962، تمّ توقيع اتفاق ايفيان([4]) لضمان تدفُّق النّفط الجزائري([5]). ويبدو أنَّ إيجاد مصدر للحصول على النّفط بعيداً عن هيمنة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وشركاتها كان دافعاً لفرنسا لمحاولة الاستقلال عن السياسة الأمريكيّة .

إنّ وقوف فرنسا إلى جانب القضايا العربيّة لم يكن لينسى من قبل العرب، فقد حفظوا لفرنسا هذه المواقف، فبعد أنْ أمَّم العراق الشّركة الأجنبيّة (شركة نفط العراق) ومن أجل عدم المساس بالمصالح الفرنسيّة، فقد تمّ توقيع اتّفاق بين الطّرفين في حزيران عام 1972، ونصّت المادّة الأولى منه ضمان حصول الشّركة الفرنسيّة للنّفط على نفس الكميّة التي كانت تحصل عليها قبل

([1]) - نوفل، أحمد سعيد، مصدر سابق، ص 171
([2]) - المصدر نفسه، ص 155- 157
([3]) - لورنس: مرجع سابق، ص 282
([4]) - ايفيان: الاتفاقية التي عقدها الثوار الوطنيون الجزائريون مع الفرنسيين لوقف اطلاق النار في ايفيان عام 1962. وذلك على أثر كفاح الشعب الجزائري مدّة قرن وثلث ليستعيد حريته الكاملة، ونالت بعدها الجزائر الاستقلال عن فرنسا. وتمكنت الحكومات الوطنيّة في ما بعد من تخطي التنازلات التي تضمنتها الاتفاقية. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج1، ص 233
([5]) - بيرغن، دانيال: الجائزة – تاريخ الصراع على الذهب الأسود، ترجمة دار الرشيد، الناشر دار الرشيد، دمشق، ط1، 1993، ص 209

التأميم وفق أسعار يُتَّفق عليها ولمدّة عشر سنوات أي حتى تموز عام 1982، ونصّت المادّة الثانيّة من الاتّفاق على أن تُقدِّم فرنسا المساعدات الفنيّة والماليّة لتنفيذ المشروعات النّفطيّة([1]).

من جانبها إيطاليا حاولت دخول السّوق النّفطي في منطقة الخليج العربي وذلك خلال فترة الوفرة النّفطيّة في مطلع السّتينيات، عن طريق شركة ايني (Eni) المملوكة من قبل الدّولة، وقد كانت هذه الشركة المشتري الأكبر للنفط السّوفييتي وبأسعار تصل لنصف سعر منطقة " الشرق الأوسط "، وهذا ما خدم المصالح التجاريّة والسياسيّة والاقتصاديّة لشركة ايني (ENI) وللدّولة الايطاليّة ([2]). وكان العقل المُسيّر لهذه الشركة انريكو ماتي (Enrico Mattei)، وقد حاولت الشّركات العالميّة الكبرى جلبه إلى صفّها والتعاون معه، ومنها شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey) التي حاولت إقناعه بالانضمام إليها ([3])، ولكنّها فشلت بذلك.

أصبح أنريكو ماتي الذي أخذ يشتري النّفط السّوفييتي مصدر قلق للإدارة الأمريكية، ووصلت الشكوى للرئيس كيندي. وفي 27 تشرين الأوّل عام 1962 كان ماتي يطير من صقلية (Sicily) إلى ميلانو (Milano) في طائرته الخاصة، فتحطّمت دون أن يعرف أحد من يقف وراء الحادث، هل هو القدر ....؟([4]) غير أنّ الإشاعات انطلقت واتّهمت السي أي إي (CIA) بمقتله، وخاصّةً أنّ مدير محطَّتها في روما (Roma) غادر بعد ذلك العاصمة وبصورة مفاجئة([5]). وقد تبيَّن في عام 2004 أنّ موته كان نتيجة انفجار قنبلة موضوعة في الطائرة، وهذا ما دفع الإيطاليين للشكِّ بأنّ موته كان مدبَّراً من قبل الأمريكيين أو بعض البلدان المعاديّة([6])، وقبل موته كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجري مفاوضات معه، وأنجزت مذكرة تنصُّ على أن تقوم شركة أكسون (Exxon) بتزويد شركة (Eni) بالنّفط بسعر منخفض لمدّة خمس سنوات، وكان على خلفاء ماتيه التوقيع على الاتفاقية ([7]).

([1]) - علوان: مصدر سابق، ص 150

([2]) – Odell: op. cit, PP 53

انظر أيضاً - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 102

([3]) - العطار: مصدر سابق، ص 143

([4]) - بيرغن: مرجع سابق، ص 121

([5]) - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 103

([6]) - موجري: مرجع سابق، ص 177

([7]) - المرجع نفسه، ص 178

بريطانيا من جهتها وفي محاولة منها لتخفيف المصاريف الدفاعيّة، فقد أصدرت مع نهاية الخمسينيات ما سمِّي بالكتاب الأبيض، والذي ينصُّ على التّخلّي عن القواعد الثابتة، والانتقال إلى العمليات المنقولة جوّاً، للدفاع عن مصادر النفط في الخليج، غير أنّها لم تنجح، لأنّ الطريق كانت طويلة من بريطانيا إلى منطقة الخليج، إضافة إلى أنّ قواتها كانت تصل منهكة من السفر، ولا تستطيع التأقلم مع الجوّ فوراً، وهذا ما حدث أثناء محاولتها الدّفاع عن الكويت عندما هدَّدها عبد الكريم قاسم في اليوم الأوّل من استقلالها. وفي العام 1962 أصدرت وزارة الدّفاع البريطانية الكتاب الأبيض الثاني الذي ركّز على أهميّة النّفط على الصعيدين العسكري والتجاري لبريطانيا، وأنّ على الغرب الرأسمالي أنْ يحميه ويحافظ عليه مهما كان الثّمن ولو بالقوة، وأنّ بريطانيا هي المسؤولة عن ضمان الأمن والاستقرار في مناطق إنتاج النّفط في شرق الجزيرة العربية ([1]).

وقد كان لظهور النّفط في بحر الشّمال وبداية الإنتاج مع نهاية الستينيات وبداية السبعينات دور في تقليل اعتماد أوروبا الغربيّة على نفط الخليج العربي ولو لفترة، لاسيما في بريطانيا والنرويج اللتين تقاسمتا نفط هذه المنطقة ([2])، والذي كان له دور في تخفيف تبعيتهما لنفط الخليج العربي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، وربَّما كان نفط بحر الشمال الدّافع وراء إعلان بريطانيا عن نيّتها الانسحاب من الخليج العربي مع بداية العام 1972.

4- سياسة اليابان النّفطيّة (1957-1973).

تشارك اليابان دول أوروبّا الغربيّة الهمَّ ذاته بافتقارها إلى النّفط، فهي تُعَدُّ من الدّول الأولى باستهلاكه، ولكن بالمقابل لا تُنتج أيّ كميّة منه تستحقُّ الذّكر، وهذا ما جَعَلَ اليابان تندفع نحو الخارج من أجل تأمين كامل احتياجاتها من هذه المادّة لتسيير عجلتها الصّناعيّة والاقتصاديّة، خاصةً وأنّها من الدّول الصناعيّة الصاعدة مع مطلع الستينيات من القرن العشرين.

([1]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 272 – 273

([2]) – Bower Tom: The Squeeze – Oil, Money And Greed in The Twenty – First Century, Harper press, London, 2000, pp 34 - 35

وكان الفحمُ بدايةً المصدَر الوحيد من مصادر الطّاقة والذي كان يُستخرج بكمّياتٍ معقولةٍ واحتياطيٍّ وافر ([1])، غير أنّ اليابان انتقلت تدريجيّاً إلى استخدام النّفط بدلاً منه بعد الحرب العالمية الثانية ([2]).

وعلى الرّغم من كلّ الجهود التي بذلتها الحكومات اليابانية المتعاقبة للبحث عن النّفط داخل الأراضي اليابانية، إلا أنّها لمْ تصلْ إلى نتيجةٍ تَستحقُّ الذّكر سوى اكتشاف بضعة آبارٍ تحتَ مياهِ البحرِ تحوي كمّياتٍ محدودةً. ولا تُشيرُ التّوقّعات بإمكانيّة حصول اكتشافات جديدة في المدى المنظور، ولذلك انصبَّ اهتمامُ المسؤولين اليابانيين على تأمين النّفطِ من الخارج، عن طريق توظيف رؤوس الأموالِ بواسطة شركاتها الوطنيّة، للتنقيب عن النّفط في الخارج ([3]) وخاصة في منطقة الخليج العربيّ.

وفي إطار اعتمادها على المساعدات الأمريكية لإعادة إعمارها، شكّل النّفط المصدر الأساسي للطّاقة في اليابان ([4])، وتباعاً لذلك ازدادت حاجتها له نتيجة للسياسات التي اتبعتّها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتي كانت تهدف إلى إنقاذ اليابان من التّدهور الاقتصادي، في ظلّ الصّعوبات التي واجهتها صناعة الفحم كما حدث في أوروبا، وهذا ما دفع اليابان للتحوّل إلى استخدام النّفط كمصدر للطّاقة بدلاً من الفحم في وقت توفَّر فيه النّفط الرخيص في الخليج العربي. وسمحت الحكومة اليابانيّة للشركات النّفطيّة بالاشتراك مع شركات يابانيّة محلّية لتوسيع طاقة مصانع التكرير في اليابان، وبإنشاء مصانع جديدة مقابل أنْ تقوم هذه الشّركات بتوريد النّفط الخام لهذه المصانع. غير أنّ هذا الأمر لم يلائم الشركات النفطيّة، ولكن ضغط الحكومة الأمريكيّة دفعها للموافقة، كما أنّ ذلك كان مُخالفاً لموقف اليابان من الاستثمارات الخارجيّة التي لم تكن تسمح للأجانب بالمشاركة في النشاطات الحيويّة. ورغم أنّ اليابان حاولت وضع القيود التي تحول دون تحويل الصّناعات التي مازالت تعتمد على الفحم إلى طاقة النّفط، ولكن لم تستطع إيقاف ازدياد الاعتماد عليه في الصناعة والتي بلغت سنوياً بنسبة 15 % ([5]).

([1]) - ريشاور، أدوين أولدفاذر: تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف ثابت الشام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2000، ص 6

([2]) - سبب تحولها هي نفس الأسباب المذكورة سابقا لتحول أوروبا من استخدام الفحم إلى استخدام النفط.

([3]) - برجاس: مرجع سابق، ص 132 - 133

([4]) - معلوف: مصدر سابق، ص 35 - 36

([5]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 125 ← 127

وقد كان لتدنّي أسعار النّفط في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين دور في ازدياد الاستهلاك النّفطي في اليابان، وهذا ما جعل اقتصادها هشاً تجاه أيّ تغيير في أسعار النّفط. وأمام هذا الوضع زاد إصرار الحكومات اليابانيّة المتعاقبة على التّدخل، وإيجاد الحلول لوقف نزف النّقد الأجنبي نتيجة شراء النفط، فأنشأت الشّركات الوطنية اليابانية وبمشاركات أجنبية مصافي التّكرير، وقامت الحكومة برقابة على الاستيراد النّفطي، وبذلك أمّنت المشتقّات النّفطيّة، وبقي أمام اليابان تأمين النّفط الخام ([1]). واتجهت باتجاه الخليج العربي، وأخذت علاقاتها تأخذ الشكل المباشر منذ مطلع عام 1957 بتوقيع اتفاقيتين مع كلٍّ من المملكة العربية السعودية والكويت حصلت بموجبهما على حقوق التّنقيب عن النفط في المنطقة البحريّة بين البلدين ([2]). وكانت الشّركة اليابانية أربيل أويل (Erbil Oil) والتي أُنشئت للتنقيب عن النّفط في الخليج العربي، حصلت على امتياز في عام 1958 للتّنقيب عن النّفط في المنطقة المحايدة بين الكويت والسّعودية، واكتشفت أولى حقولها في عام 1960 التي وصل إنتاجها بعد عقد من الزمن إلى ما يقارب 20 مليون طن، وكان النّفط يُصدّر إلى اليابان في حين أنّ حصة البلد المنتج كانت تُدفع بالعملة اليابانية ([3]).

ومع بداية عقد السّتينيات ازدادت أهميّة النّفط بالنسبة لليابان وأصبح مساوياً بأهميته للفحم كمصدر من مصادر الطّاقة، وكانت حوالي 80 % من وارداتها تأتي من منطقة الخليج العربي آنذاك، وتأتي النسب الأخرى من مصادر قريبة منها مثل أندونيسيا ([4]). واستطاعت اليابان أن تقوم بموازنة تكاليفها من النّقد الأجنبي من خلال تطوير مصانع التكرير، وتطوير صناعة البتروكيماويات، وقامت بتصدير منتجاتها إلى الخارج، وأصبحت تلك الصناعة مع بداية السّبعينيات في الدّرجة الثّانيّة من حيث الحجم بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وقد مكّن توفير هذه الأموال اليابان من البحث عن النّفط في الخارج، ومَنحت تسهيلات للشركات النّفطية، وأعطتها حريّة شراء النّفط الخام من المصادر التي تفضّلها، واستطاعت أن تقلّل من سطوة الشّركات والحكومات الأجنبية على مصادر الطّاقة من خلال السّيطرة على الأسعار، وخطط التطوير واقتصار السّوق المحلي على المنتجات النّفطيّة اليابانيّة. هذه الإجراءات أدّت إلى وفرة

([1]) - معلوف: مصدر سابق، ص 36

([2]) - جاد، عماد: اليابان والعالم العربي، السياسة الدّوليّة، ابريل 1987
- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216148&eid=298

([3]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 190

([4]) - درويش، فوزي: الشرق الأقصى الصين واليابان 1853 – 1972، د ن، د م، ط2، 1997، ص 249

النفط في اليابان بين عامي (1960 – 1965)، وهذا ما أدّى إلى تباطؤ برنامج تطوير الامتيازات النّفطيّة في الخليج العربي كامتياز الخفجي في المنطقة المحايدة بين الكويت والسّعودية. وقد تصاعد الاستهلاك مع منتصف السّتينيّات وأصبحت شركاتهم من الشّركات الرئيسة المنتجة للنّفط في الخليج العربي، وبالمقابل أغرقت اليابان منطقة الخليج بمنتجاتها المختلفة ([1]). وبلغت مستوردات اليابان من النّفط في عام 1963 حوالي 32 % من مجموع الطّاقة المستهلكة ([2]). وعلى الرغم من التّحوّل التّدريجيّ لليابان من الفحم إلى النّفط وحاجتها إليه، إلا أنّها لم تُعطِ اهتماماً كبيراً لمنطقة الخليج العربي ونفطها حتى العام 1967، وذلك لأنّها تحصل على إمداداتها النّفطيّة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([3])، أو بواسطتها. وبقيت سياستها تجاه دول الخليج العربي مرتبطة بالسياسة الأمريكيّة، ومسايرة لها حتى العام (1967 _ 1968)، غير أنّ النظرة اليابانيّة تبدّلت منذ هذا التاريخ. وكنتيجة لذلك غيّرت اليابان أداءها الصّوتي في الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة لصالح الموقف العربي حتى قبل نشوب حرب عام 1973، وبرزت منطقة الخليج كأهمّ منطقة إمدادٍ نفطيٍّ لها نتيجةً للنموّ المتسارع للاقتصاد الياباني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ([4]). وقد تمكّن اليابانيون من أنّ يوسّعوا نفوذهم النّفطي في الخليج العربي من خلال حصولهم على امتيازات نفطيّة في أبو ظبي عام 1967 ([5])، فقد وقّعت مجموعة شركات يابانيّة (ماروزون Marzn – داكيو Dakio – نيبون ماينغ Nippon Mining) اتفاقاً للتّنقيب عن النّفط بالمناصفة مع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ([6])، ثمّ وُقِّعَ اتفاق مشاركة أخر عام 1968 مع شركة ميتسوبيشي (Mitsubishi)([7])، وكانت اليابان في هذه الفترة أكبر مستورد للنفط من منطقة الخليج العربي، وأصبحت في العام 1970 من أكبر الشركاء التجاريّين لهذه المنطقة ([8]).

([1]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 129 ←131
([2]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 50
([3]) - البستكي: مرجع سابق، ص 99
([4]) - المرجع نفسه، ص 121
([5]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 131
([6]) - زايد بن سلطان آل نهيان: (1918 – 2004) أوّل رئيس لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة وحاكم إمارة أبو ظبي، ولد عام 1918 في مدينة أبو ظبي، أقام مع الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم دولة الإمارات العربيّة المتحدة، فقد بدأت اتحاداً بين امارتيهما أبو ظبي ودبي، ودعوا باقي حكّام الإمارات لهذه الوحدة، فلبوا الدّعوة في 2 كانون الأوّل 1971، اتخذ قراراً بمنع النّفط عن الدّول المساندة للكيان الصهيوني خلال حرب عام 1973.

Zayed bin Sultan Al Nahyan - http://en.wikipedia.org/wiki/Zayed_bin_Sultan_Al_Nahyan
([7]) - ترزيان: مصدر سابق، ص 87
([8]) - Aroian - Mitchell: op. cit, PP 401

وفي الفترة بين عامي (1950 _ 1970) ازداد استخدام اليابان للمنتجات النّفطيّة الأساسيّة بمقدار 56 مرّة من 5 ملايين طن إلى حوالي 280 مليون طن في العام ([1])، وفي عام 1972 قام اليابانيون بشراء 45 % من أسهم شركة بي بي(BP) البريطانية في أبو ظبي، وقد باعت الشّركة البريطانيّة ذلك لتغطية تكاليف الاستخراج الباهظة للنّفط في منطقة بحر الشمال([2])، وقفزت مستوردات اليابان من النّفط في نفس العام لحوالي 57,4 % من مجموع الطّاقة المستهلكة ([3]).

وكانت اليابان في السّبعينيات تحتلُّ المرتبة الأولى في استيراد النّفط، والمرتبة الثانيّة بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة في استهلاكه ([4]).

رابعاً– أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة (1957–1973):

تأثّرت انعكاسات السياسات النّفطيّة في المنطقة خلال هذه المرحلة بحالة الوطنيّة والقوميّة التي كانت تسود الوطن العربي بشكل عامٍّ، وحاولت الدّول النّفطيّة التخلّص من التّبعية للدّول الغربيّة وسيطرتها على ثرواتها النّفطيّة، فقد شعرت هذه الدّول أنّ قسماً كبيراً من أثمان وارداتها النّفطيّة يعود لصالح الشّركات النّفطيّة والدّول المُستهلكة، وأنّها هي صاحبة هذه الموارد ولكنّها لا تسيطر عليها ولا تستفيد إلّا بجزء ضئيل من ثمنها، ولذلك سعت من أجل الضّغط على الشّركات واستخدام النّفط كسلاح لتحسين أوضاعها الاقتصاديّة، وقامت بعدّة خطوات منها رفع الأسعار، والمشاركة بين الدّول المنتجة وشركات النّفط في مجالات الإنتاج والتسويق والتأميم، وكلّها كانت أوراقاً بين أيدي الدّول النّفطيّة العربيّة الخليجيّة، والتي هدّدت باستعمال النّفط كسلاح سياسي للمرّة الأولى مدعومة بوجود أداة تنفيذية فاعلة هي منظَّمة الأوبك ([5]).

وإذ دقّقنا في عقود الامتيازات في البلدان النّفطيّة وخاصّةً في منطقة الخليج العربي، نجد أنّها بدأت في الثلاثينيات من القرن العشرين، وقد كانت مجحفة بحقّ هذه البلدان، فقد مَنحت الشّركات الحقّ المطلق في التّنقيب والحفر والاستخراج والتكرير وتصدير النّفط والغاز الطبيعي ضمن منطقة الامتياز، وتضمّنت أيضاً حقّ نقل النّفط عبر أراضي الدّول المنتجة، واشتملت

([1]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 9
([2]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 131
([3]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 50
([4]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 188 - 189
([5]) - السماك: مصدر سابق، ص 24

الإعفاءات من الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الرسوم الجمركية على جميع ما تستورده هذه الشركات من آلات وأدوات ([1]).

وكانت هذه الامتيازات المجحفة سياسة استعمارية، فقد أعطيت في فترة سيطرة الدّول الأمبرياليّة على الدّول النّفطيّة ([2]). وفي هذا الصّدد يقول بريماكوف: " إنّ سياسة الحصول على الامتيازات النّفطية في "الشرق الأوسط" إبان النصف الأوّل من القرن العشرين، والتي كانت ترتكز على قاعدة حقوقية بالمعاهدات والاتفاقات، كانت سياسة استعماريّة في جوهرها "([3]). وقد بقيت هذه الامتيازات مُتحكّمة بالمنطقة العربيّة وإيران ثلاثة أرباع القرن العشرين، غير أنّه مع منتصف السّبعينيات منه ونتيجة للانقلابات السّياسية والاجتماعيّة في المنطقة وُضْعَ حدٌ لها ، ومع نهاية السّبعينيات كانت قد اختفت نهائياً من الساحة العربية والإيرانية ([4]).

وقد كان لتأسيس منظَّمتي الأوبك والأوابك دور في الأحداث والتّطوّرات التي شهدتها السّاحة النّفطيّة في الخليج العربي والعالم، والتي حاولت الدّول النّفطيّة من خلالها التخلّص من التبعيّة للغرب ومن سيطرته على ثرواتها النّفطيّة.

1- السياسة النّفطيّة: مبدأ إيزنهاور 1957.

بعد فشل العدوان الثّلاثي على مصر عام 1956 تأكّد فشل بريطانيا في الدّفاع عن المنّطقة وحماية المصالح الغربيّة فيها، وخاصّةً النّفطيّة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ازداد النّفوذ السّوفييتي لدرجةٍ أقلقت الادارة الأمريكيّة، وخشيت أن تتعرَّض أخر الحكومات العربيّة الصديقة وما تبقى من القواعد الغربيّة واحتياطيات النّفط في المنطقة للخطر السوفييتي – الناصري، فأصبح الهدف الرئيس للولايات المتحدة الأمريكيّة هو صدّ الزّحف والقضاء عليه أينما وجد ([5]). وقد رأت الإدارة الأمريكيّة أنّ المحافظة على استقلال دول "الشرق الأوسط" ذات أهميّة بالغة للأمن الأمريكي، وأنّها مستعدّة لاستخدام القوّة في سبيل ذلك ([6]). وقد استغلّت النهاية المزرية التي آلَ إليها العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وبرزت كقوّة مهيمنة في المنطقة محتلّة

([1]) - التنير: مصدر سابق، ص 91
([2]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 47
([3]) - بريماكوف، الكسندر: نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، بيروت، ط1، 1984، ص 16 - 17
([4]) - تريزيان: مصدر سابق، ص 9 - 10
([5]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 146
([6]) - Spanier: op. cit , pp 123

مكان بريطانيا وفرنسا ([1])، والتفتت بشكل أكبر لحمايتها بعد الفراغ الذي حصل فيها نتيجة الانسحاب البريطاني الفرنسي من السّويس مع نهايات عام 1956 ([2]).

وكان الرئيس الأمريكي إيزنهاور ومنذ بداية العام 1957، قد أخبر زعماء الكونغرس بأنّ الفراغ الراهن في "الشّرق الأوسط" يجب أن تملأه الولايات المتّحدة الأمريكيّة قبل أن تملأه روسيا السوفييتية. ومنذ ذلك الوقت سيطرت على السياسة الأمريكية فكرة ملء الفراغ الناتج عن ضعف بريطانيا وفرنسا، وبدء اختفائهما من المنطقة ([3]). ولحماية المصالح الغربيّة ولاحتواء التوسع السوفييتي في منطقة "الشرق الأوسط "، جاء إعلان الرئيس الأمريكي إيزنهاور عن سياسته الجديدة تجاه المنطقة في صورة رسالة وجّهها إلى الكونغرس في 5 كانون الثاني عام 1957([4])، وأعلن أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة قوّة حماية فعلية للدّول المنتجة للنفط في منطقة الخليج العربي ([5]). وتحرَّك الرئيس الأمريكي تحت شعار الحفاظ على أمن واستقرار منطقة "الشّرق الأوسط" وطرح مشروعه الذي دعا فيه إلى ملء الفراغ وكان يهدف من ذلك:

أ- حلول الولايات المتّحدة الأمريكيّة مكان الاستعمار القديم. أي طرد البريطانيين والفرنسيين من هذه المنطقة والحلول مكانهم، وهذا ما ساعدها بعد أزمة السويس ([6]).

ب- تأمين الملاحة في قناة السويس.

ت- إبعاد الخطر الشيوعي عن المنطقة ([7])، وإفهام السوفييت أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة على استعداد لخوض الحرب في سبيل التصدي لغزوهم " الشرق الأوسط "([8]).

وهو يمثِّل في أحد جوانبه المهمَّة محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكيّة ومصالحها النّفطيّة في المنطقة عقب فشل حلف بغداد ([9]). وقد قال السيناتور الأمريكي كيفوفو

([1]) - حوراني، ألبرت - وآخرون: الشرق الأوسط الحديث من الحرب العالمية الثانية 1939 – 1993، ج 4، ترجمة أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1997، ص 18

([2]) - هوروتيز، ج . س: الصراع السوفييتي الأمريكي في الشرق الأوسط، مخطط السياسة الأمريكيّة في المنطقة خلال السبعينات، دار النفائس، بيروت، ط1، 1971، ص 31

([3]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 151

([4]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 86

([5]) - زايفيرت وفيرنر: مرجع سابق، ص 64 - 65

([6]) - فونتين، بيير: السباق الجديد نحو البترول، ترجمة فوزي عبد الحميد – أبو بكر محمد بكر، مراجعة جلال صادق، الدار القومية، القاهرة، د ت، ص 15

([7]) - مصطفى، أمين: مصدر سابق، ص 149

([8]) - مصطفى، أحمد عبد الرحيم: مصدر سابق، ص 149 – 150

([9]) - بحيري، مروان: السياسة الأمريكية من ترومان إلى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982، ص 59

(kifofo) أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في الأوّل من آذار عام 1957 " إنّ مبدأ إيزنهاور يتّفق تماماً مع متطلّبات شركة ستاندر أويل (Standard Oil)، وأنّه وضع من أجل تحذير الدّول العربيّة من تأميم الامتيازات النّفطيّة لشركات النّفط الأمريكيّة في المقام الأول، ولتسهيل التّدخل المباشر إذا ما حدث مثل ذلك التأميم في المقام الثاني " ([1]).

وقد كان هذا المبدأ بمثابة وضع الولايات المتحدة الأمريكية في خِضَّم صراع الحرب الباردة ([2]) مع الاتحاد السوفييتي، فكان الردُّ السوفييتي على مبدأ إيزنهاور في شباط عام 1957 بطرح مشروع شيبيلوف (Shepilov)، المتضمّن تعهُّد الاتحاد السوفييتي والولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا وبريطانيا باحترام سيادة دول "الشّرق الأوسط" واستقلالها، وعدم التدّخل بشؤونها والامتناع عن مدّها بالسلاح، وإبعادها عن التكتّلات العسكرية، وتصفية القواعد الأجنبية ومساعدتها على التنمية الاقتصادية. وشدَّد السوفييت على حقِّ الدّول في اختيار مصيرها ([3])، وكان واضحاً من هذه الخطَّة أنّ الاتحاد السوفييتي يريد أن يؤكِّد على دوره كدولة عظمى يحقُّ لها المشاركة في تقرير الأوضاع في المنطقة ([4])، غير أنّ الدّول الغربية رفضت هذا المشروع. وقد حذّر الاتحاد السوفييتي الولايات المتّحدة بأنّه لن يقف مكتوف الأيدي بعد الآن تجاه التفوّق العسكري والسياسي الأمريكي في هذه المنطقة القريبة من حدوده ([5])، وبذلك فإنّ إيزنهاور بمبدئهِ شكّل بداية لمرحلة جديدة للسياسة الأمريكيّة في المنطقة، هذه السياسة التي ستستمرُّ قرابة عقد من الزمن، كلَّ ذلك في سبيل المحافظة على الإمدادات النّفطيّة من الخليج العربي.

2- السياسة النّفطيّة: الثورة العراقية 1958.

عقب الضّغط الدّولي الذّي شهدته منطقة المشرق العربي في الفترة التي تلت مبدأ إيزنهاور، وعقب الفشل الذي أصاب هذا المشروع الأمبريالي، كان لابدَّ من منعكسات تحصل في المنطقة موجّهة ضدّ مصالح القوى الدّوليّة، فكانت أولى الضربات قيام الوحدة السّوريّة _ المصريّة عام 1958 والتي أرعبت الغرب من تحكّم الرئيس عبد الناصر بمقدَّرات الطّاقة في المنطقة، وخاصّةً أنّ سوريا تُمثّل حلقة وصل لأكبر خطيّن نفطيين في "الشّرق الأوسط" الأوّل عراقي والثّاني

([1]) - عجلان: مصدر سابق، ص 165 – 166
([2]) - الريس، رياض نجيب: رياح الشرق – الخليج العربي والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين، مرجع سابق، ص 231 – 232
([3]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 58 – 59
([4]) - منصور، ممدوح محمود: مرجع سابق، ص 223
([5]) - هوروتيز: مصدر سابق، ص 32

سعودي، وهذا ما جعل الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في موقع يؤهّلها للتحكّم بنفط "الشّرق الأوسط"([1]) وخاصةً نفط الخليج العربي.

وجاءت الضّربة الثانيّة الموجعة للغرب في تشرين الأوّل عام 1958 عندما استطاعت الثورة في العراق الإطاحة بالملكيّة التي أوجدتها بريطانيا، وخلّصت الجماهير من الأسرة المالكة ورئيس وزرائها نوري السّعيد ([2])، وهذا ما هدّد المصالح النّفطيّة للقوى الدّوليّة، وشكّل ضربة قويّة لمصالحها في المنطقة، ولاسيما أنّ العراق يُشكِّلُ حلقةً أساس في حلف بغداد وقد أعلن خروجه منه ([3]) مشكّلاً صفعة قويّة له، لأنّه أدّى لحرمانه من 55 ألف عسكري عراقي ([4]) ليُوجّه العراق بعدها صفعة أخرى للغرب بتوقيعه تحالفاً مع الجمهوريّة العربيّة المتّحدة ([5]). وقد جاءت الثّورة بحكومة عبد الكريم قاسم إلى الواجهة السّياسيّة، فقامت هذه الحكومة بالاستيلاء على جميع المساحات التي كانت خاضعة لامتياز شركة نفط العراق، التي لم تكن تستثمرها، مما أضرّ بالمصالح النّفطيّة لكلٍّ من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكان الغرض من الاستيلاء عليها وضعها تحت تصرّف الشّركة الوطنيّة التي أُعِدَّ مشروع إقامتها ([6]).

وعقب قيام الثّورة حصل تشاور بين وزير الخارجية البريطاني سان لويد (San Lloyd)([7]) والأمريكي دالاس (Dulles)([8])، وناقش لويد في البرقيّة التي أرسلها لرئيس الوزراء البريطاني عدّة خيارات سياسيّة، منها احتلال الكويت وهذا ما سيمكّن بريطانيا من وضع يدها على نفط الكويت باستمرار، غير أنّه أوصى بعدم الاحتلال العسكري لأنّ هذا يثير المشاعر الوطنيّة في الكويت، وسيثير الرأي العامَّ العالميَّ والعربيَّ، وقال: " إنّ تقديم شكل من الاستقلال الاسمي

([1]) - موجري: مرجع سابق، ص 186

([2]) - نوري السعيد: (1888-1958) نوري بن سعيد بن صالح ابن الملا طه، ولد في بغداد، سياسي عراقي شغل منصب رئاسة الوزراء في المملكة العراقيّة 14 مرّة من عام 1930 وحتى عام 1958، كان له دور في تشكيل حلف بغداد عام 1955 والاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام 1958، توفي بعد أن أطاحت ثورة العراق عام 1958 بالملكيّة، وقد تضاربت الأنباء حول وفاته. للمزيد انظر - عطيّة: مرجع سابق، ص 1314

([3]) - Spanier: op. cit, PP 124

([4]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 24 - 25

([5]) - Spanier: op. cit, PP 124

([6]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 22

([7]) - سان لويد: (San Lloyd 1904- 1978) سياسي بريطاني ينتمي لحزب المحافظين، شغل منصب وزير الخارجيّة البريطاني بين عامي (1955 – 1960)، شغل بعدها وزيراً للخزانة حتى عام 1962، وتسلم مجلس العموم البريطاني بين عامي (1971 – 1976) توفي بعد ذلك بعامين.

Selwyn Lloyd _ http://en.wikipedia.org/wiki/Selwyn_Lloyd

([8]) - جون فوستر دالاس: (Dulles John Foster 1888 _ 1959) وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس إيزنهاور بين عامي(1953 _ 1959) اشتهر بشدة عدائه للشيوعية ولسياسة عدم الانحياز التي كانت تلقى تأييداً واسعاً في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية لاسيما لدى الشعوب العربية، ابتكر سياسة حافة الهاوية، لعب دوراً كبيراً في إنشاء الأحلاف العسكريّة. للمزيد انظر- الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 644

للكويت سيكون معقولاً أكثر فستتحول المحميّة إلى نوع من سويسرا كويتية لا يمارس البريطانيون عليها سيطرة عنيفة " غير أنّه رأى " الحاجة إلى التّدخل بقسوة إذا لم تجرِ الأمور على ما يرام، وشدَّد لويد على التّضامن مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة حول الخليج مع الحاجة لاتّخاذ إجراء حاسم للحفاظ على مكانة بريطانيا في الكويت ومكانة أمريكا في السّعودية"، وتابع قوله بأنّ الأمريكيين" وافقوا على وجوب بقاء حقول النّفط في كلٍّ من السّعودية والكويت والبحرين وقطر بأيدي غربية مهما كلّف الأمر ". أي بأيدي الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا لا بأيدي قوى معادية ([1]).

وكانت الثّورة العراقيّة تُعدُّ نصراً للدبلوماسيّة السّوفييتيّة، وفي إطار مسعاه للوصول إلى منطقة الخليج العربي أعلن الاتحاد السوفييتي تأييده للثورة ([2]) ورحّب بها؛ لأنّها وضعت حدّاً لحلف بغداد ([3]).

وكان وزير الخارجية البريطانيّ قد نوّه قبل الثّورة العراقيّة بستَّة أشهر إلى أنّه" أصبح محتوماً إجراء تغييرات ثانوية باتجاه منح الكويت استقلالاً أكبر"، أثناء تلخيصه للمصالح البريطانية والغربية في الخليج العربي:

1- ضمان حريّة وصول القوى الغربيّة إلى النّفط الذي تنتجه دول الخليج.

2- ضمان توفير النّفط مقابل الإسترليني بشروط تفضيلية بشكل دائم، وتأمين الاستثمارات المناسبة للفوائض النقدية الكويتيّة.

3- منع انتشار الشّيوعية والقوميّة العربيّة في المنطقة ([4]).

وفي إطار التّخوّف من الحرمان من إمدادات النفط من منطقة الخليج العربي لكلّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحليفتها بريطانيا، ولاسيما أنَّ الخليج العربي هو المصدر الأساسي للنفط لبريطانيا، أوصى مجلس الأمن القومي في تشرين الثاني عام 1958 أن على الولايات المتحدة

([1]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 317
([2]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 264
([3]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 80
([4]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 317

الأمريكيّة " أنْ تستعدَّ لاستخدام القوة ولكن بوصفها حلاًّ أخيراً فقط، وذلك إمّا بمفردها أو بدعم من المملكة المتحدة " لضمان الوصول لنفط العرب ([1]).

وبالمقابل أثارت الثّورة العراقيّة اضطراباً عنيفاً لدى شركات النّفط التي اعتقدت قيام العراق بتأميم عاجل لشركة نفط العراق، كما خشيت فرنسا أن يُبادر العراق إلى مصادرة حصّة الشّركة الفرنسيّة من شركة نفط العراق، وذلك من خلال تأييده للثورة الجزائريّة، لكنَّ الحكومة العراقيّة كانت راغبة بزيادة الإنتاج، وقد حصلت من الشّركة على ذلك، وارتفع الإنتاج من 35 مليون طن عام 1958 إلى 48 مليون طن عام 1960، وبدأت منذ آب مفاوضات مع شركة نفط العراق وحصلت منها على تخلّي الشّركة عن 75 % من مساحة الامتياز وعن 15 % من هذه المساحة في المستقبل، غير أنّ هذه المفاوضات تعثّرت بسبب رفض الشّركة مساهمة العراق بـ 20 % على الأقلِّ في رأسمال الشركة المستثمرة، وزيادة حصَّتها في أرباح الاستثمار، فقطع العراق المفاوضات في تشرين الأول عام 1961([2])، وأصدر قاسم بعد ذلك بشهرين وتحديداً في 11 كانون الثاني قانوناً استردَّ بموجبه العراق جميع الأراضي غير المستثمرة، والتي تبلغ 99,5 % من الأراضي الممنوحة لها بالامتياز، أي غالبية المساحة ([3]).

ونتيجةً لتخوّف الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا من امتداد الثورة للمناطق المجاورة للعراق، وهذا ما سوف يشكِّل ضربة أخرى لمصالحها ([4]) فقد حاول الطرفان توجيه ضربة للقوى المعاديّة لهما في المنطقة، وإفشال الثورة، ومنع انتشار التجربة للبلدان المجاورة، فقاموا بعدوانهما على لبنان والأردن في تموز عام 1958 بإنزال الأسطول السّادس الأمريكي لمشاة البحريّة في لبنان في 15 من تموز، وفي 17 من الشهر نفسه تمّ الإنزال البريطاني في الأردن ([5]) وذلك للتحضير لعمل مسلَّح ضد العراق، غير أنّ الموقف السوفييتي أجبرهما على الانسحاب ([6]). وقد تدخّلت الولايات المتّحدة في لبنان لتمنع وقوع لبنان كما كانت تصفه في محاولات شيوعيّة هدّامة، فيما كان التّدخل البريطاني في الأردن لضمان سلامة المصادر النّفطيّة بالمنطقة خشية

([1]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 318

([2]) - دوران: مصدر سابق، ص 154 - 155

([3]) – Twinam: op. cit, PP 16

([4]) - شوف: مصدر سابق، ص 198

([5]) - Spanier: op. cit, PP 124 - 125

انظر أيضاً - راتشكوف: مصدر سابق، ص 24 - 25

([6]) - شوف: مصدر سابق، ص 198

امتداد الثورة العراقية لمناطق أخرى ([1]). وقد كانت نيّة الطرفين التّدخل في العراق، لكنَّ التصريحات العراقية لقاسم بتأميم النّفط من ناحية والتصريحات السّوفييتية من ناحية أخرى بشأن التدخّل، أجبرت الطرفين على سحب قوّاتهما في نهاية تشرين الأول، وأُحْبِطَ التّدخّل ([2])، وبذلك لم يستطع الغرب إحباط الثورة العراقية _ بدافع الحفاظ على مصالحه النّفطيّة_ والتي شكّلت ضربة موجعة لمصالح الغرب في المنطقة، وهذا ما فتح الباب للسوفييت للاقتراب منها.

3- تأسيس منظمة الأوبك OPEC 1960.

بقي قطاع النّفط حتى عهد قريب من نهاية القرن العشرين بمثابة كيان غريب أو منطقة معزولة عن أرض الدّولة المُصدّرة، لا تربطه صلة بالحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة فيها، كما كان دوره لا يتعدّى تزويد خزينتها بمبالغ رمزيّة من الأموال التي لا يُمكن معها الشّروع في عمليّة حقيقيّة للتنميّة ([3]).

وأمام هذا الواقع وفي إطار رغبة الدّول النّفطيّة في الحصول على أكبر قدر ممكن من عائدات ثرواتهم الطّبيعيّة، فقد عملوا لتوحيد الجهود فيما بينهم، وكانت أولى هذه المحاولات في عام 1947 عندما التقى في واشنطن ممثلّون رسميون عن إيران وفنزويلا لتبادل الآراء حول المسائل المتعلّقة باستخراج النّفط، وفي العام 1953 وقّعت كلٌّ من السعوديّة والعراق اتفاقاً للتعاون في مجال السّياسة النّفطيّة، ليسجِّل العام 1959 تأسيس أوّل مؤتمر عربي نفطي دعيت إليه كلٌّ من إيران وفنزويلا بصفة مراقبين ([4]).

ومع محاولة الحصار لحركة القوميّة العربية والتي تمثَّلت بالحصار الاقتصادي لمصر في العام 1957، ونزول القوّات الاستعمارية في لبنان والأردن في العام 1958، ومحاولة تأديب مصر لمساندتها ثورة الجزائر، والإطاحة بعد ذلك بالحكم الوطني في الأردن مع بداية السّتينيات، والنجاح بإحداث الانفصال بين سوريا ومصر، استغلَّت الشّركات هذا الجوَّ لتخفيض سعر النفط([5]) ففي تشرين الأوّل عام 1959 خفّض مجلس شركة أكسون (Exxon) الأسعار

([1]) - وورهاوس: مصدر سابق، ص 216

([2]) - Spanier: op. cit, PP125

([3]) - علوان: مصدر سابق، ص 15

([4]) - ماشين، ف ف _ فليف، ياكو: الخليج العربي في خطط الغرب، ترجمة رضوان قضماني- حسان ميخائيل إسحاق، مطابع ألف باء، دمشق، ط1، 1988، ص 22 – 23

([5]) - عجلان: مصدر سابق، ص 174 - 175

المعلنة من جانب واحد بحوالي 5 %، فحذت الشركات الأخرى حذوها ([1])، لتقوم الشركات بعدها بتخفيض ثاني للأسعار في تموز عام 1960 وهذه المرّة من قبل شركة ستاندر أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil of New Jersey) ثمّ تبعتها الشركات الأخرى. هذا التخفيض آثار ردود أفعال عنيفة من جانب الدّول المنتجة للنّفط والتي لم تتمّ استشارتها في الموضوع، ولذلك وافقت الشّركات على رفع جديد وضعيف للسعر يصحِّح التّخفيض الأخير بما يعادل النّصف، غير أنّ الدّول المنتجة لم ترضَ بهذا الإجراء([2]).

وقد بلغت خسارة الدّول المنتجة حوالي 15 % من إيراداتها، وهذا ما أسهم في إيقاظ الشّرارة والتي كان لها الدّور في تدمير نظام الامتيازات، وإحداث تغيير جذري في قطاع مهِّم في العلاقات الاقتصاديّة الدّوليّة ([3]).

وقد لجأت الشركات النّفطيّة لخفض سعر النّفط لمواجهة النّفط السّوفييتي الذي بُدء بضخِّه إلى الأسواق الأوروبية وبأسعار رخيصة، فقد أرادت الإدارة السّوفييتية جَعْلَ أوروبا تعتمد على الاتحاد السوفييتي في مجال التزوُّد بالنّفط ([4])، وخاصّةً بعد أن طوّر السّوفييت اكتشافاتهم في منطقة الفولغا – الأورال خلال الفترة الممتدَّة بين عامي (1655 – 1960)، وسرعان ما أصبح الاتحاد السوفييتي ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة. بالإضافة إلى ذلك فقد شهد سوق النّفط آنذاك وفرةً نتيجة لظهور كمّيات هائلة من النّفط في ليبيا مع أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، وبجودة عاليّة وقريبة من الأسواق الأوروبيّة، إضافة لاكتشاف النّفط في الغابون والجزائر من قبل الفرنسيين، واكتشاف النّفط في نيجيريا وبحر الشمال في نفس الفترة. هذه الاكتشافات الهائلة أدّت إلى وفرة في سوق النّفط، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحّة لوجود منظّمة تعمل على التنسيق بين الدّول المنتجة لتنظيم صناعة النّفط ([5]).

وللحدِّ من سيطرة الشركات النّفطيّة وتحكّمها بالنّفط، وردّاً على تماديها ونهبها واستغلالها للنفط، وتحكُّمها بالإنتاج والأسعار بما يُناسب مصالحها ومصالح الدّول التابعة لها، متجاهلة المصالح

([1]) - موجري: مرجع سابق، ص 166 - 167
([2]) - دوران: مصدر سابق، ص 130
([3]) - سيمور، ايان: الأوبك أداة التغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983، ص 38
([4]) - بيرغن: مرجع سابق، ص 205
([5]) - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 101 - 102

الوطنيّة للدّول المنتجة ([1])، بدأت الاتصالات بين السّعودية وفنزويلا، واتفق الطّرفان على دعوة الحكومات المُنتجة لعقد مؤتمر من أجل تنفيذ مضمون الوثيقة التي تمّ الاتفاق عليها في المؤتمر العربي الأوّل للنفط الذي عُقد في القاهرة في نيسان عام 1959 والذي بقي سرّياً. وفي أيلول عام 1960 اجتمعت في بغداد خمس دول هي (السعودية – العراق – الكويت – إيران – فنزويلا)، وبعد خمسة أيام من المداولات، قرَّرت الدّول الخمس تشكيل منظَّمة الأقطار المصدِّرة للنّفط الأوبك (Opec) من أجل إقامة مشاورات دوريّة بين الدّول الأعضاء لتنسيق وتوحيد سياساتها، وبالنّسبة للأسعار فقد أصدر المؤتمر القرارات التالية:

1- إنّ الدّول الأعضاء لن تبقَ بعد الآن غير مكترثة بسياسة شركات النّفط بشأن تخفيض الأسعار.

2- إنّ الدول الأعضاء ستطلب من الشّركات الإبقاء على الأسعار مستقرَّةً، وستسعى بكلِّ الوسائل لإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل التّخفيضات، وأنّه إذا اضطرَّت الشّركات لخفض الأسعار فعليها أن تُراجع الدّول المنتجة ووضعها في الصورة.

3- إنّ الدّول الأعضاء ستضع نظاماً من شأنه أنْ يضمن استقرار الأسعار وتنظيم الإنتاج بما يضمن مصالح الدّول المنتجة والمستهلكة.

4- أنّه إذا ما لجأت أيُّ دولة _ نتيجة تطبيق مقررات المؤتمر _ إلى استخدام أيِّ عقوبات مباشرة أو غير مباشرة ضدَّ أيِّ دولة من الدّول الأعضاء، فإنّه يجب على أيِّ دولة من الدّول الأعضاء عدم قبول أيّ عرض تقدّمه الشّركات لمنفعة أيّ دولة من أجل إعاقة تطبيق القرار الجماعي ([2]).

وبذلك بدأ تأسيس الأوبك بخمس دول، وفي السّنوات التّالية انضمَّت دول أخرى للمنظَّمة فقد انضمّت قطر في عام 1961، وأندونيسيا وليبيا عام 1962، والإمارات العربية المتحدة عام 1967، والجزائر عام 1969، ونيجيريا عام 1971. وانضمّت الإكوادور بين عامي (1973 – 1992)، والغابون بين عامي (1975 – 1995) ثم انسحبتا من المنظّمة ([3]). وقد رفضت

([1]) - عبد الله: مصدر سابق، ص 200
([2]) - سيمور: مصدر سابق، ص 64 - 65
([3]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 24

شركات النّفط العالمية الاعتراف بمنظّمة الأوبك، وأوضحت أنّها ستستمرُّ بمفاوضة كلِّ بلد بمفرده. وقال بوب برون (Bob Brown) رئيس أرامكو في ذلك الحين: " لا نعترف بما سُمّيت منظّمة الأوبك، إنّ تعاملنا مع المملكة السعودية لا مع الأجانب "([1]) والجدير بالذكر أنّ الدّول الخمس المؤسِّسة للمنظَّمة هي مصدر 80 % من صادرات النفط الخام في العالم. وقد قال فاضل شلبي الذي تولَّى نائب السكرتير العام للمنظّمة: " لأوّل مرّة نُمارس السّيادة على ثرواتنا الوطنيّة ".

غير أنّ الأوبك لم تحقّق إنجازات عظيمة في بداياتها، وكلّ ما استطاعت فعله هو أنّها جعلت الشّركات لا تتجرَّأ على اتّخاذ قرارات دون مشاورة حكومات الدّول المصدرة ([2])، وبحسب ما ذكر بيرغن فإنّ أسباب ضعف الأوبك في العقد الأوّل من عمرها يعود إلى:

1- أن الاتفاقيات تُعطي الشّركات امتياز النّفط وهو في باطن الأرض.

2- وجود كمّيات كبيرة من النّفط معروضة في الأسواق ولذلك هناك منافسون كثر ([3]).

هذه الأسباب وغيرها أدّت لتجميد نشاط الأوبك خلال فترة السّتينيات من القرن العشرين، وكانت هذه المرحلة قد شهدت دخول شركات مستقلّة إلى منطقة الخليج العربي.

ولكن على الرّغم من أنّ الأوبك في المراحل الأولى من تأسيسها لم يكن لها أيّ نفوذ يذكر _ لكون المنظَّمة في طور التأسيس، فكانت الشركات الحاصلة على الامتياز تحدِّد أسعار النّفط ومستويات الإنتاج في كلِّ بلد _ ([4])، فإنّ أهمّيتها ازدادت في السّبعينيات بسبب النّمو الاقتصادي العالميِّ، وتحوّل الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى دولة مُستوردة للنفط.

وبمقابل ازدياد مركز الأوبك أخذت الشّركات النّفطيّة تُقرُّ بالتنازل في أمور مثل المُشاركة في الأرباح المرتفعة ([5])، وقد نجحت الأوبك في العام 1971 في دفع الشّركات النّفطيّة للتفاوض مع المنظَّمة عوضاً عن التفاوض مع كلِّ دولة بمفردها([6]).

([1]) - العطار: مصدر سابق، ص 135
([2]) - بيرغن: مرجع سابق، ص 207
([3]) - المرجع نفسه، ص 208
([4]) - شيللي: مرجع سابق، ص 151
([5]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 24
([6]) - شيللي: مرجع سابق، ص 111

ومنذ أن انتزعت منظَّمة الأوبك قرارات الإنتاج من أيدي الشّركات وحكوماتها، أصبحت هذه المنظَّمة تعامل على أنّها بعبع، كارتل غير مقبول، وذلك عندما تهدّد الأسعار أرباح هذه الشّركات في البلدان المنتجة، وقد وُجِّه إليها اللوم بسبب ارتفاع التكاليف بالنسبة لسائقي السّيارات في الدّول المستهلكة، بالرّغم من أنّ الضريبة التي تُؤخذ من أسعار الضَّخِّ خارج الولايات المتّحدة الأمريكيّة تتجاوز تكلفة النّفط الخام المكرَّر من أجل صنع الوقود. ومع ذلك ففي وقت الأزمات السّياسية كان يعتمد على أوبك لضمان إمدادات النّفط والسّيطرة على السّعر، فضلاً عن أنّ دفاع أوبك عن الأسعار يدعم أرباح شركات النّفط الكبرى، ويُبقي رؤوس الشّركات الصغيرة فوق الماء([1]). ولكن على الرّغم من تأسيس هذه المنظمة، وبرغم بعض النجاحات التي حقَّقتها، فإنّ دورها على الصعيد العالمي يكاد يكون معدوماً نتيجة سيطرة الحكومات الغربية على سياسة أغلبية أعضائها نتيجة تبعيتهم للغرب.

4- السياسة النّفطيّة: عدوان حزيران 1967.

مع إعلان القيادة المصرية إغلاق خليج العقبة في 22 أيار عام 1967 وهو الشريان الحيوي لإمداد الكيان الصهيوني بالنفط ، تلقَّت "إسرائيل" القرار المصري وحوّلته إلى قضية منع حرية الملاحة في خليج العقبة، وأيَّدتها بذلك كلٌّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وفرنسا ([2]). وفي الخامس من حزيران عام 1967 شنّت "إسرائيل" هجوماً مباغتاً وهمجياً على أراضي الدّول العربية المجاورة لها، واحتلَّت أجزاءً من أراضيها. وفي إطار موضوعنا يهمّنا من هذه الحرب "سلاح النّفط" الذي استخدمه العرب وعلى مستوى القيادات ضدّ الغرب ولأوّل مرّة.

وبالعودة إلى الحديث عن النّفط كسلاح سياسي، نعود إلى المرّة الأولى التي طَرح فيها العرب استخدام سلاح النّفط لخدمة قضاياهم القوميّة، حيث كانت في عام 1946 عندما اجتمع مجلس الجامعة العربية في سوريا، وتقدَّمت مصر أثناءه باقتراح أقرّه مجلس الجامعة "... بمنع النفط العربيِّ عن أيِّ دولة تساند العصابات الصهيونية.."، غير أنّ ردَّ الشّركات كان بأنّ النّفط عملية تجارية ولا دخل له بالسياسة، ورفعت الشّركات شعار (... ضرورة فصل النّفط عن السياسة)، وبقي القرار رمزياً بلا فاعلية؛ لأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية كانت أكبر دولة مصدّرة للنفط في

([1]) - شيللي: مرجع سابق، ص 209
([2]) - برجاس: مرجع سابق، ص 227

العالم، ولأنَّ الإنتاج العربي كان ضئيلاً حيث أنّ إنتاج السعوديّة وهي أكبر دولة منتجة للنّفط آنذاك لم يتجاوز 400 ألف برميل كلَّ يوم عام 1948 ([1]). وقبيل العدوان تكلَّم العرب مرّة أخرى عن سلاح النّفط، ففي الثالث من حزيران عام 1967 عقدت الدّول العربيّة المنتجة للنّفط مؤتمراً دام ليومين في بغداد، لبحث العقوبات التي يمكن تطبيقها على الدّول الغربية المُعتمدة على نفط المشرق العربي، وذلك في حال إقدامها على تقديم المجهود الحربي "لإسرائيل"، وتقرَّر من حيث المبدأ حظر تصدير النّفط إلى أيِّ دولة تساند الكيان الصهيوني، وتقف موقفاً معادياً من القضايا العربيّة، وفي اليوم التالي قامت "إسرائيل" وبالتواطؤ مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا بهجومها الغادر على الأراضي العربيّة ([2]).

ورداً على العدوان اجتمع وزراء نفط كلٍّ من المملكة العربية السّعوديّة والكويت والعراق وليبيا والجزائر في السّادس من حزيران، واتفقوا على إيقاف شحن النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا وألمانيا الغربيّة واليابان، أي البلدان التي كانت تدعم الكيان الصّهيوني، وتمّ إغلاق قناة السّويس. وعلى الرغم من أنّ السّعودية كانت قد وقفت ولفترة طويلة ضدَّ استخدام سلاح النّفط، وكانت تنصح بعدم استخدامه _ بحجة الفصل بين النّفط والسياسة _ فقد وافقت في النهايّة على استعماله كسلاح ضدّ الغرب ([3]). وبادرت الدّول العربيّة إلى وضع المقرَّرات موضع التنفيذ، فأوقفت الكويت كلّ صادراتها من النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا، وقامت المملكة العربيّة السّعوديّة بتوقيف تصدير النّفط، وأغلقت أنابيب التابلاين، وطبّق العراق أشدَّ العقوبات، فأوقف ضخَّ النّفط في شبكة الأنابيب المتّجهة إلى البحر المتوسط، ومنع الشحنات من الموانئ العراقيّة، وأوقفت البحرين أيضاً صادراتها، وأيضاً قطر وأبو ظبي وليبيا منعتا تصدير النّفط لبريطانيا والولايات المتّحدة الأمريكيّة ([4]). وكان قطع النّفط عن الغرب نتيجة لقرار من حكومة العراق والكويت، ولإضراب عمال النّفط في المملكة العربيّة السعوديّة وليبيا([5])، لاسيما أنّ النّفط الليبي كان حاضراً في البداية وقبل الضَّغط الشَّعبي على أبواب أوروبا ([6]).

([1]) - عبده: مصدر سابق، ص 204
([2]) - البراوي، راشد: حرب البترول في العالم العربي 1967، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د ت، ص 57
([3]) - Aarts: op. cit, PP 4 - 8
([4]) - البراوي: مصدر سابق، ص 57
([5]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 180
([6]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 59

وقام زكي اليماني اليماني وزير النّفط السعودي بتبليغ القرار إلى شركة أرامكو العاملة في السّعوديّة، وكانت الموافقة العربيّة على هذا القرار خوفاً من الجماهير العربيّة الغاضبة التي قد تدَّمر منشآت النّفط، كما حدث في السّعودية والكويت، وبذلك انخفض تدفُّق النّفط العربي بنسبة 60 % وحذفت من الأسواق حوالي 6,000,000 برميل نفط يومياً ([1]). كذلك أقرّ المؤتمر إخضاع أموال الشّركات والرعايا التّابعين للدّول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب، فاعترضت ليبيا على هذا القرار غير أنّ إضراب العمال أجبرها على تنفيذه، وأدّى ذلك إلى انخفاض قيمة أسهم شركات النّفط وارتفاع أسعار منتجاته في أوروبا، وتوزيعه بالبطاقات في بريطانيا وارتفاع ثمن الكهرباء ([2]).

غير أنّ فرض الحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم يكن مجدياً، إذ أنّ الولايات المتّحدة كانت تستورد نسبة قليلة من النّفط الخليجي، في وقت زادت فيه ليبيا وفنزويلا وإيران وإندونيسيا إنتاجها من النّفط([3])، وأيضاً الولايات المتّحدة الأمريكيّة زادت من إنتاجها لتعويض النّقص عن أوروبا واليابان، وهنا أدرك العرب أنّ سياستهم فشلت ([4])، وقد تضرَّرت الدّول العربيّة من جرّاء الحظر النّفطي لأنّ احتياطها النّقدي كان محدوداً، فبعد أسبوعين من الحظر أفلس السّعوديون ([5])، وكانت خسارتهم خلال ثمانية أيام حوالي 30 مليون دولار، وخسارة الكويت حوالي مليون دولار كلّ يوم ([6])، وبذلك فإنّ قرار الحظر لم يحقّق الأهداف المرجوّة منه، وفَشِلَ بعد فترة قصيرة لم تتجاوز الشّهر وذلك لعدّة أسباب:

أ- زيادة الإنتاج الإيراني والفنزويلي للدّول التي فُرض عليها الحظر.

ب- زيادة الإنتاج الأمريكي إلى 900 ألف برميل يومياً وصدّرت ثلثه إلى أوروبا، ولم تتأثر الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالحظر؛ لأنّ كميّة استيرادها من المنطقة العربية لم تتجاوز 350 ألف برميل ([7]).

([1]) - بيرغن: مرجع سابق، ص 215 ←217
انظر أيضاً
- Aarts: op. cit, PP 4 - 5

([2]) - عبده: مصدر سابق، ص 205 – 206
([3]) - بالمر: مرجع سابق، ص 87
([4]) - موجري: مرجع سابق، ص 191
([5]) - بالمر: مرجع سابق، ص 87
([6]) - عبده: مصدر سابق، ص 205 – 206
([7]) - المصدر نفسه، ص 206

ت- الخلافات بين الدّول العربية النفطية وخاصةً السعودية وبين كلٍّ من مصر وسوريا وكذلك بين سوريا والعراق.

ث- عدم قدرة الدّول العربية النّفطيّة على تحمل عبء المقاطعة النّفطيّة نظراً لارتباط اقتصاداتها بعوائد النّفط، بالإضافة لغياب خطَّة عربية لاستخدام النّفط كسلاح.

ج- عدم إتاحة الفرصة لاستخدام سلاح النّفط كمساند للعمل العسكري بسبب السرعة الخاطفة التي انتهت به الحرب ([1]).

وبعد أنّ أدرك العرب فشل سلاحهم، انعقد مؤتمر رؤساء الدّول العربية في الخرطوم بتاريخ الأول من أيلول عام 1967، وجاء في الفقرة الرابعة من البيان المشترك الصادر في ختام المؤتمر " كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنّفط العرب، قد أوصى بإمكانيّة استخدام وقف ضخِّ النّفط كسلاح في المعركة، ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الأمر مالياً، أنّ الضخ نفسه يمكن أنّ يستخدم كسلاح إيجابيٍّ، باعتبار النّفط طاقة عربيّة يمكن أنْ تُوجّه لدعم اقتصاد الدّول العربيّة التي تأثرت مباشرة بالعدوان، ولتمكينها من الصّمود في المعركة" ([2]). واتُخذت خلاله مقرَّرات تقضي بتقديم مساعدات من الدّول العربيّة النّفطيّة وخاصّةً السّعوديّة والكويت وليبيا إلى دول المواجهة مع الكيان الصهيوني ولاسيما مصر والأردن ([3]) وبعد مؤتمر الخرطوم، انقسمت الدّول العربيّة إلى فئتين:

الأولى طالبت باستخدام سلاح النّفط في المواجهة مع الكيان الصّهيوني، ودعت لسحب فوائض رؤوس الأموال العربيّة من المصارف الغربيّة.

والثانيّة فضَّلت إبقاء سلاح النّفط بعيداً عن المواجهة العربية الصهيونية، ولكن بشرط دعم دول المواجهة العربيّة مع الكيان الصّهيوني ([4]).

([1]) - برجاس: مرجع سابق، ص 227

([2]) - Aarts: op. cit , PP 5

انظر أيضاً - المحجوب: مصدر سابق، ص 10

([3]) - اسكندر، مروان: الدعم النّفطي العربي، من مؤتمر الخرطوم 1967 إلى مؤتمر الكويت 1973، مطابع ألف، بيروت، 1973، ص 5 - انظر أيضاً - قرم: مصدر سابق، ص 6

([4]) - الزنابيلي: مصدر سابق، ص 51

وإذا تطرّقنا لبعض المواقف الدّوليّة نجد أنّ اليابان أعلنت الحياد على لسان رئيس وزرائها ايزاكوساتو (Eisaku Sato)([1]) في 9 من حزيران عام 1967، وصَرَّح وزير خارجيتها في 22 من تموز بأنّ من الضروري انسحاب القوّات "الإسرائيليّة" إلى ما قبل 5 من حزيران 1967، غير أن اليابان بقيت على موقفها المؤيّد لإسرائيل ([2])، لكن وبدءاً من هذا التاريخ بدأت بتغيير موقفها لصالح القضايا العربيّة شيئاً فشيئاً.

من جانبها فرنسا ولرغبتها بإتباع سياسة نفطيّة مستقلَّة هذا من ناحية، ولحاجتها للنّفط واضطرارها للتّبعية لنفط الخليج العربي من ناحية أخرى، فقد وقفت مؤيّدة للعرب عام 1967، وأوقفت تصدير السّلاح للكيان الصهيوني، ففرنسا الدّيغولية انتهجت سياسة مستقلّة عن واشنطن وأرادت من جيرانها الأوروبيين إتباع سياسة مشابهة، وكان العراق إثر التأميم قد احتفظ بالحقوق الفرنسيّة بالعراق اعترافاً لموقف فرنسا المؤيدة للقضايا العربيّة، ولاسيما أثناء عدوان 1967 ([3]). وكانت هولندا قد أيّدت "إسرائيل" أثناء العدوان، وأعلنت ذلك عبر وزارة دفاعها في بيان رسمي أنّ طائرات عسكريّة إسرائيلية قد نقلت عتاداً حربياً من قاعدة هولنديّة إلى "إسرائيل" ([4]). فهولندا كانت دولة تمتلك حقولاً ضخمة من الغاز، ولذلك لم تكن تَدين بأيٍّ تبعية لنفط الخليج العربي، وهذا ما دفعها للوقوف لجانب الكيان الصهيوني.

وبالمقابل حذّر الاتحاد السّوفييتي الدّول الغربيّة وأيّ طرف من القيام بأيّ عمل عدواني في المنطقة قبل حرب حزيران 1967، وأكّدت موسكو أنّها معنيّة بأيّ نزاع يقع في المنطقة، ففي الخامس من حزيران اتّخذ الاتحاد السوفييتي موقفاً تمثَّل بالدَّعم الكامل للعرب، وإجبار "إسرائيل" على وقف العمليات العسكريّة فوراً، وطالبتها بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ([5]).

وبذلك شكَّل النّفط وللمرَّة الأولى سلاحاً سياسياً استخدمه العرب لخدمة قضاياهم القوميّة، وشكّل دافعاً لتغيير المواقف الدّوليّة لصالح القضايا العربيّة.

([1]) - ايزاكزساتو: (Eisaku Sato 1901-1975) سياسي ورجل دولة ياباني، ولد في تابيوس بولاية ياماكوتشي، ودرس القانون في جامعة طوكيو الإمبراطورية، بعد التخرّج أصبح موظفا في وزارة السكك الحديدية، دخل ساتو البرلمان في عام 1949 بوصفه عضوا في الحزب الليبرالي، وخلال الفترة ما بين 1961 - 1962، كان ساتو وزير التجارة الدولية والصناعة، شغل منصب رئيس وزراء اليابان بين عامي 1964 – 1972. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج3، ص 69

([2]) - اليابان – المعرفة - السياسة الخارجية والقضية الفلسطينية
- http://www.marefa.org/index.php/

([3]) - متى: مرجع سابق، ص 107 - 108

([4]) - النمس، جلنار: السوق الأوربيّة المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينيّة، بيروت، عدد 110، كانون الثاني، 1981، ص 104

([5]) - دانكوس: مصدر سابق، ص 121 - 122

5- تأسيس الأوابك Oapec 1968.

في إطار التخلُّص أكثر من التّبعيّة للغرب ومحاولة السيطرة على الثروات النّفطيّة، توجّهت الدّول العربية بعد تأسيس منظمة الأقطار المصدّرة للنفط (OPEC) لتأسيس منظمة الأقطار العربيّة المصدّرة للنفط الأوابك (Oapec)، وكانت مصر أولى الدّول العربيّة التي دعت في عام 1964 لإنشاء هذه المنظمة، وطرحت هذه الفكرة في مؤتمر النَّفط العربيِّ الذي عقد في آذار عام 1965 بالقاهرة، فاتخذ المؤتمر قراراً بإنشاء المنظَّمة ([1]). وبعد هزيمة حزيران عام 1967 تمَّ إنشاء هذه المنظَّمة على يد ثلاث دول عربية هي السّعودية والكويت وليبيا، وتمَّ إبرام اتفاقيّة إنشائها في بيروت بتاريخ 9 كانون الثاني عام 1968، وكان لوزير النّفط السّعودي أحمد زكي اليماني الدّور الأكبر في تأسيسها. وأكّدت هذه المنظمة في السنوات الأولى من عمرها دائماً على الفصل بين النّفط والسّياسة. والواضح أنّ الغايّة من ذلك هو ضمان استمرار تدّفق النّفط لشركات النّفط الغربيّة (الغرب)([2]). وهذا يدلُّ على عدم قدرة الدّول النّفطيّة التخلَّص من التبعيّة للغرب واستمرارها بالخضوع له.

وقد حرصت الدّول المنتجة منذ البداية على التأكيد على عدم التّناقض بين هذه المنظَّمة ومنظَّمة الأوبك، ويلتزم أعضاؤها بقرارات الأوبك وحتى الأعضاء الذين ينضمَّون إليها وهم غير أعضاء في الأوبك، هم ملزمون بقرارات الأوبك، كما يحقُّ للمنظمة إبرام اتفاقيات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى، أو مع اتّحاد من الدّول أو منظَّمة دوليّة ([3]).

وقد اشترطت المنظَّمة على أيّ قطر عربيٍّ مُصدِّرٍ للنفط يريد الانضمام إليها أن تتوفَّر فيه ثلاثة شروط:

1- أن يكون النّفط هو المصدر الأساس لدخله القومي.

2- أن يقبل بأحكام الاتفاقيّة وما يطرأ عليها من تعديلات.

3- أن يوافق المجلس على انضمام العضو الجديد بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات من بينها أسماء الأعضاء المؤسسين.

([1]) - عبده: مصدر سابق، ص 232 - 233

([2]) - Aarts: op. cit, PP 5 – 6

([3]) - علوان: مصدر سابق، ص 252 – 254

وقد وافق مجلس المنظَّمة على انضمام كلٍّ من الجزائر والبحرين وقطر وأبو ظبي. وبعد تعديل الشرط الأوّل للانضمام الأوّل واستبداله بأن يكون النّفط مصدراً هاماً للدّخل القومي للدّولة انضمّت سوريا ومصر والعراق في عام 1972 ([1]).

6- تأميم الثروة النّفطيّة الوطنيّة (1957-1973).

يذكر التاريخ أنّ أوّل من بدأ بتأميم النّفط في العالم كانت روسيا على أثر قيام ثورة عام 1917، وفي عام 1938 كانت المكسيك البلد الثاني الذي قام بتأميم القطاع النّفطي، أمّا التأميم في منطقة الخليج العربي فقد بدأ مع منتصف القرن العشرين بالتأميم الإيراني على يد محمد مُصدّق في عام 1951، غير أنّ هذه المحاولة قد أخفقت بتآمر من الدّول الغربيّة والشركات الكبرى كما رأينا.

وكان تأميم قناة السّويس _ وما أدّتْ إليه من إرباكات للدّول الغربيّة نتيجة تحكّم هذه القناة بعبور النّفط إلى أوروبا الغربيّة ودفعها للعدوان الثلاثي على مصر_ قد أدّى إلى تنمية الوعي العربي لأهمية الثروة النّفطيّة من أجل التّصدي للكيان الصهيوني والدّول الداعمة له، من هنا انطلقت الأصوات مطالبةً بتأميم النّفط أو تعديل شروط الامتيازات ([2]). فالنضال من أجل السّيادة الوطنيّة في الخليج العربي، كان يعني بالدرجة الأولى استعادة السّيطرة على الثّروة النّفطيّة، لأنّ صناعة النّفط تحتلُّ المركز الأساس في اقتصاد معظم بلدان المنطقة، كما أنّ الدّول الأمبرياليّة نظرت إلى أيّ تحرّك كحركات التحرّر الوطني من منظار النّفط بالدرجة الأولى. هذا النّضال الذي برز في الخمسينيات والسّتينيات كان له اتجاهان، الأوّل برز من خلال سعي هذه الدّول لتحسين الشّروط الماليّة التي تنصُّ عليها الاتفاقيات النّفطيّة، والثاني من أجل فرض السّيطرة الوطنيّة على صناعة النّفط، وقد نظرت الاحتكارات النّفطيّة إلى الاتجاه الثاني على أنّه أشدُّ خطورةً من الاتجاه الأوّل، لذلك كانت في أحيان كثيرة توافق على إعادة النّظر في شروط الاتفاقيات والامتيازات، وتحاول المجابهة عندما يتعلَّق الأمرُ بإعادة الثّروات إلى الدّول المنتجة([3]).

([1]) - علوان: مصدر سابق، ص 254 - 255
([2]) - قرم: مصدر سابق، ص 6
([3]) - بريماكوف: مصدر سابق، ص 41 - 42

وقد ظنّت الشّركات النّفطيّة أنّهُ وبعد توقيع اتفاقيتي طهران وطرابلس ([1]) أنّ الأمور ستسير مدى العمر، وتنازلت خلالها الشّركات عن مزيد من الحقوق لصالح البلدان المنتجة. وفي العام 1972 حصلت السعوديّة وقطر وأبو ظبي والكويت من الشقيقات السبع على اتفاقيّة نالت بموجبها في سنة 1973 ربع أسهم الشّركات صاحبة الامتيازات مع حقٍّ زيادة حصّة اشتراكها إلى 51 % في عام 1982، غير أنّه بعد نصف عام من توقيع الاتفاقيتين السّابقتين، وبعد اجتماع أوبك في بيروت في 22 أيلول عام 1971 صرّح وزير النّفط في ليبيا أنّ بلاده ستبدأ المفاوضات بشأن المشاركة([2]). وفي حين أعطت اتفاقيتي طهران وطرابلس من جهة البلدان المنتجة نسبة 55 % من أرباح النّفط وأسعاراً معلنة أعلى ([3])، فإنّهما أيضاً منحتا من جهة أخرى دافعاً قوياً لهذه البلدان، ولم تعد الشّروط الجديدة تُرضيها وأصبحت الدّعوات لمزيد من أسعار النّفط ومراجعة العقود، تُشكّل السّلوك المألوف لمنتجي النّفط في وجه أيّة اتفاقيّة مع شركات النّفط وهذا ما كان بطريقه يُمهّد لتأميم ([4]) النّفط العربي، وكان أوّل من نادى به وزير النّفط السّعودي عبد الله الطريقي ([5])، فالتأميم كان الشغل الشاغل له، مبيناً أنَّ عقود الامتيازات التي عُقدت سابقاً كانت بين طرفين خبراء أقوياء من جهة والطرف الأخر _أي مالك الثروة الحقيقي_ ليس لديه أيّ خبرة، وكان قد تطرّق في مؤتمر النّفط العربي السادس إلى أهميّة التأميم مقدّماً حقائق أساسية بأنَّ التأميم مصلحة قوميّة ومن جملة الحقائق التي قدّمها:

1- حاجة أوروبا الغربيّة واليابان للنّفط لاعتمادهما عليه بشكل كبير في مجال الطّاقة، وعدم قدرتهما على الحصول على الكمّيات التي يريداها من خارج المنطقة العربية سواء من الولايات المتّحدة الأمريكيّة أو الاتحاد السّوفييتي.

2- حصولها عليه بأسعار تقلّ عن تكاليف الطّاقة التي يمكن توليدها من الفحم والغاز.

([1]) - للمزيد حول الاتفاقيتين انظر - بريماكوف، الكسندر: مصدر سابق، ص 53 ← 58

([2]) - لوسيف، سرغي - تيسوفسكي، يوري: الشرق الأدنى البترول والسياسة، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1984، ص 91 - 92

([3]) - موجري: مرجع سابق، ص 203

([4]) - Aarts: op. cit , PP 7

([5]) - عبد الله بن حمّود الطريقي، أوّل وزير نفط للمملكة العربيّة السعوديّة، ويُعدُّ من طلائع خبراء النّفط العربي ومن أوائلهم في التخصص الدقيق في مجال النّفط والحصول على شهادة عاليّة في هذا المجال من إحدى الجامعات الأمريكيّة، وهو من مواليد مدينة نجد. للمزيد انظر سيف، محمد بن عبد الله: عبد الله الطريقي – صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للنشر، السعودية، ط1، 2007، ص 13 وما يليها

3- ميّزات النّفط العربي ([1]) من خلال سهولة عملية الاستخراج والنقل ([2]).

لقد بدأت إجراءات التأميم في ظروف تقلّبت فيها الأوضاع في الأسواق النّفطيّة، حيث بدأ عرض النّفط يقلُّ أمام التّزايد المستمرِّ على الطّلب وذلك لعدّة أسباب:

1- امتناع سورية عن إصلاح خطِّ الأنابيب المُعطّل المارِّ في أراضيها بغية رفع الرسوم. (الخط الذي دمّر أثناء حرب السويس).

2- تقليل الحكومة الليبيّة الجديدة كميّة النّفط الذي تستخرجه الشّركات حفاظاً على الآبار وكذلك الكويت.

3- ارتفاع تكاليف النّقل بعد إغلاق قناة السّويس حيث قامت الشّركات ببناء ناقلات نفط عملاقة ([3]).

هذه الأمور ساعدت في البدء بإجراءات التأميم كلّياً أو جزئياً، لتكون أولى التأميمات في حزيران عام 1972 عندما أعلنت إيران عن تأميم شركة بتروليوم كومباني (Petroleum Company)، وفي تشرين الثاني من نفس العام انتهت في نيويورك المحادثات، والتي تمّ الاتفاق بموجبها على منح كلّ من السعوديّة والكويت وأبو ظبي وقطر على 25% من رأسمال الشّركات صاحبة الامتيازات، في حين أنّ حكومة العراق لم توافق على المشاركة وأعلنت في تشرين الثاني عام 1973 عن تأميم ممتلكات شركات النّفط الأمريكيّة والهولنديّة، وكانت قد أمَّمت في العام 1957 ممتلكات الشركتين البريطانيّة والفرنسيّة، وفي آذار عام 1975 أمّمت الكويت موجودات كويت أويل كومباني (Kuwait Oil Company)، وفي شباط عام 1980 أصبحت أرامكو (Aramco) تحت سيطرة الحكومة السّعوديّة ([4]).

غير أنّ قضية تأميم النّفط العربي لقيت جدلاً كبيراً بين مؤّيدٍ ومعارض، وقد دار هذا الجدل حول قضيّة تسويق النّفط بعد التأميم، وعدم قدرة الدّول المنتجة على تصدير نفطها، وأنّ الشّركات

([1]) - من ميزات النفط العربي: أنّهُ يوجد في الصحارى الخالية من العوائق الطبيعيّة والقريبة من البحار ويمكن تصديره بسهولة. الأرض العربيّة سليمة في تكوينها الجيولوجي وتكاد تخلو من الزلازل و الهزّات الأرضيّة. اندفاع النّفط من جوف الأرض إلى سطحها ذاتياً وبدون حاجة إلى ضخّه. وفرة الإنتاج من البئر الواحدة. قلّة تكاليف ونفقات الإنتاج إذ تبلغ كلفة إنتاج برميل من النّفط في خليج المكسيك حوالي 15 دولار، بينما تكلفة إنتاج البرميل في منطقة الخليج العربيّ حوالي 1,5 دولار، ويعود ذلك لغزارة إنتاج الآبار وظهور النّفط على أعماق قريبة، وبسبب رخص الأيدي العاملة. للمزيد انظر - البندك: مصدر سابق، ص 16

([2]) - سيف: مرجع سابق، ص 315 ← 317

([3]) - قرم: مصدر سابق، ص 7

([4]) - ماشين وفليف: مصدر سابق، ص 25 – 26

النّفطيّة هي وحدها القادرة على تصريفه بسبب شبكاتها في الأسواق العالمية ([1]). ولذلك بقي للاحتكار النّفطي يدٌّ في نفط المنطقة، ولم تتسلّم حكومات الخليج سوى صناعة استخراج النّفط، والتي لم تعمل في السعوديّة والكويت والإمارات إلّا بمساعدة الاختصاصيين الغربيّين، في حين بقي الشّحن والتّصنيع والتّسويق تحت سيطرة الاحتكار النّفطيّ العالميّ الذي يحقّق أرباحاً كبيرة من هذه العمليّة ([2]).

واختلفت الأمور بين كلّ بلد بعد التأميم حول إنشاء الشّركات النّفطيّة الوطنية وعلاقاتها مع شركات النّفط، فبعض البلدان أنشأت شركاتها قبل التأميم كما في إيران، وبعضها الآخر بقي على علاقات مع الشّركات فترة من الزمن كما في الكويت، وبعضها بقي على علاقة مع الشّركات حتى بعد التأميم كما في السّعودية وأبوظبي. واحتلّت قضية التعويضات مكانة مهمَّة بين القضايا المطروحة للنقاش ما بين المنتجين وشركات النفط، وأصبح النّقاش يدور منذ السّبعينيات حول الشروط المتَّفق عليها للتأميم بعكس ما كان في الماضي، إذ كان النقاش يدور حول حقّ الدّول في التأميم ([3]). وكانت الاحتكارات النّفطيّة قد طالبت بتعويضات عن التأميم، وأن تشمل التعويضات القيمة الدفتريّة لمخزون النّفط الذي تمّ اكتشافه في فترة الامتياز. غير أنّ الدّول النّفطيّة رفضت هذه المطالب، وقالت أنّ الأرباح التي حصلت عليها الشّركات خلال مدّة الاستثمار تُعادل أضعاف النّفقات التي صرفتها، ولذلك فإنّ الدّول لن تُناقش إلّا حول شراء الأموال الدفتريّة للشركات([4]). وفي ردّ للرئيس الأمريكي نيكسون (Nixon) ([5]) على مسألة التأميمات في المنطقة، أكدّ بتصريح له في 19 كانون الثاني عام 1972 حول سياسة الولايات المتّحدة بخصوص المساعدات الاقتصاديّة، وضمان أمن التوظيفات الرأسماليّة في البلدان الناميّة على " حقّ الحكومات المستقلّة في تأميم الممتلكات الأجنبيّة "، لكنَّه أشار إلى أنّ التأميم يجب ألّا يحمل طابعاً عنصريّاً، وأن " يحصل باسم الهدف الاجتماعي ويترافق بدفع تعويض سريع كاف وفعّال لأصحاب هذه الممتلكات ". وهذا ما أكّدت عليه فيما بعد إدارة الرئيس جيرالد فورد

([1]) - صايغ، يوسف: سياسة النفط العربية في السبعينات فرص ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص 26

([2]) - ماشين وفليف: مصدر سابق، ص 26 – 27

([3]) - بريماكوف: مصدر سابق، ص 120 - 121

([4]) - المصدر نفسه، ص 121

([5]) - ريتشارد نيكسون: (Richard Milhous Nixon 1913 - 1994) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة، بدأ حياته السياسيّة كنائب جمهوري عن ولاية كاليفورنيا عام 1946، وأعيد انتخابه عام 1948، اختاره ايزنهاور عام 1952 لنيابة الرئاسة الأمريكيّة (1952 _ 1956)، وفاز في العام 1968 بكرسي الرئاسة، وأعيد انتخابه للمرّة الثانيّة عام 1972، إلا أنّه استقال عام 1974 على إثر فضيحة ووترغيت. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 6، ص 656

(Gerald Ford) ([1]) بتاريخ 30 كانون الأوّل عام 1975 فأشارت إلى أنّ " رجالَ الأعمال الأمريكيين يمتلكون الحقّ في الحصول على تعويض عن ممتلكاتهم وعلى أساس القيمة السّوقيّة العادلة ". وقد أقرّ الكونغرس(Congress) سلسلة من العقوبات على الدّول التي تؤمِّم دون منح التعويضات، غير أنّ الإدارة الأمريكيّة اضطرّت للتسليم بالأمر الواقع بإعادة بناء العلاقة مع الدّول النفطيّة ([2]) وذلك نتيجة لحاجتها للنفط.

ولم تُقطَع العلاقة بين البلد المنتج والشّركات النّفطية، لأنّ هذه البلدان لم تكن تملك القدرات الفنيّة ولا الماليّة لاستثمار ثرواتها النّفطيّة، ولذلك كان لابدّ لها من إقامة العلاقات مع الرأسمال الأجنبي بعد التأميم ([3])، إذ أنّه بعد التأميم كان البلد المُنتج يعقد مع أصحاب الامتيازات السابقة اتفاقيّة حول كمّية النّفط المؤمَّم التي تُسلَّم لهؤلاء، وكانت مدّة غالبية هذه العقود تُغطِّي الفترة المتبقّية من مدّة الامتياز السابق. ومن جهة أخرى فإنّ كميّة النّفط المُعدِّ للاستهلاك الدّاخلي يعود لشركة النّفط الوطنيّة، أمّا ما تبقى فيعطى لأصحاب الامتيازات السّابقة لتصريفه. غير أنّه فيما بعد أصبحت الشّركات الوطنيّة تُصرِّف بعض الكمّيات من النّفط، وكان أصحابُ الامتيازات السابقون يقدِّمون المساعدات اللازمة لتطوير صناعة النّفط، ويموِّلون عمليات التّنقيب مقابل منحهم تخفيضات على السعر، وزيادة حصّتهم من النّفط المُسلَّم إليهم مع ازدياد الاحتياطيات نتيجة أعمال التّنقيب المموّل من قبلهم ([4]).

7- السياسة النّفطيّة: مبدأ نيكسون 1969.

كانت التورّطات التي حدثت أثناء فترة الرئيس ليندون جونسون (Johnson)([5]) في الهند الصّينيّة، والانقسامات الأمريكيّة في الدّاخل عقبة أمام الرئيس الأمريكي، حالت دون التّدخّل العسكريّ في منطقة الخليج العربي عقب الإعلان عن الانسحاب البريطاني منه عام 1968.

([1]) - جيرالد فورد: (Gerald Ford 1913 – 2006) الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة بين عامي (1974 – 1977)، ينتمي للحزب الجمهوري، تولى رئاسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلفاً للرئيس نيكسون بعد فضيح ووترغيت، هو أول شخص يتولى منصب نائب الرئيس ثم الرئيس من دون ترشيح وانتخاب.
- Gerald Ford -http://en.wikipedia.org/wiki/Gerald_Ford

([2]) - بوريس، ر: السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط في السّبعينات، ترجمة شوكت يوسف، دار دمشق للطباعة والنشر، د م، د ت، ص 88 - 89

([3]) - بريماكوف: مصدر سابق، ص 120 - 121

([4]) - المصدر نفسه، ص 127 - 128

([5]) - ليندون جونسون: (Lyndon Baines Johnson 1908 – 1973) الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتّحدة الأمريكيّة، تولّى الرئاسة على اثر اغتيال الرئيس كيندي عام 1963، و استمرت ولايته حتى العام 1969، عرف بسياسته المعادية لحركات التحرر وعمله في سبيل القضاء على قادة عدم الانحياز في العالم الثالث، في عهده ازداد تورط الولايات المتّحدة في حرب الفيتنام وكانت سبباً لعدم تجديد رئاسته. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 2، ص 120

وفي إطار ملء الفراغ الناتج عن هذا الانسحاب قام الرئيس نيكسون بإعلان سياسة جديدة تتماشى مع الوضع القائم آنذاك، فطرح مبدأه القائم على الاعتماد على قوى في المنطقة للدّفاع عنها ([1]).

وقد كان الهدف الأساسي لعقيدة نيكسون هو منع انخراط الولايات المتّحدة الأمريكيّة في أيّة نزاعات مستقبليّة، تقع على هامش المصالح المركزيّة للقوى العظمى ([2]). فبعد الإعلان البريطاني عن الانسحاب من الخليج، سعت السّياسة الأمريكيّة إلى إقامة توازن وتوافق ما بين اهتمامها الفعلي بأمن المنطقة من جهة، وحرصها الأكيد على عدم الزجّ بنفسها مباشرة في أيّ ترتيبات تكفل هذا الأمن من جهة ثانية، وذلك وفق حتميّات مبدأ نيكسون الذي سبق للرئيس أن طرحه خلال خطاب ألقاه في جزيرة غوام في المحيط الهادي في 25 تموز عام 1969، ومفاده فكّ ارتباط الولايات المتحدة الأمريكيّة المباشرة بالمشكلات العالميّة، مع عزوفها عن تقديم الرّجال والمال والسّلاح للحفاظ على الأوضاع الدوليّة القائمة، بما يعني ضرورة تحمّل الآخرين مسؤولياتهم الدّولية والإقليميّة، وإن لزمت الإشارة إلى أن مبدأ نيكسون لا يعني إحياء للعزلة الأمريكيّة التقليدية، ولكنّه في جوهره نبذ لسياسات التّدخل العسكري المباشر، مع ضمان المصالح الاقتصادية العالميّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة عن طريق دعم الأنظمة الحليفة والصديقة التي تلعب الدّور الحامي لتلك المصالح ([3]). غير أنَّه بالمقابل إذا اعتدت دولة نوويّة على دولة حليفة للولايات المتّحدة، فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة سترّد على هذا الاعتداء بالسلاح النووي ([4])، وهذا الكلام بالتأكيد كان موجّهاً للاتحاد السوفييتي، بما يعني أنّ أيَّ اعتداء من قبل السوفييت على منطقة الخليج العربي كان سيتسبّب بحرب نوويّة في المنطقة وهذا ما لم يحدث.

وقد كان للهزيمة الأمريكية في فيتنام دور في إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لسياسته الجديدة، والتي ترتكز على " دعم الأنظمة المؤيِّدة للولايات المتّحدة الأمريكيّة لتأخذ على عاتقها دوراً رئيساً في قمع المتمرّدين، وتخفيف العبء عن واشنطن، أي المشاركة الإقليميّة والحدّ من الدّور الأمريكي المباشر، وهذا يتطلَّب تزويد الدّول الحليفة للولايات المتّحدة بدرع واق، وتقديم

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 57 – 58
([2]) - موجري: مرجع سابق، ص 203
([3]) - شكر: مصدر سابق، ص 57 – 58
([4]) - فارس، هاني: السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط من خلال مذكرات نيكسون وكيسنجر، د ن، د م، ط1، 1984، ص 45

المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة " في إطار مبدأ نيكسون ([1]) الذي قدّمه الرئيس إلى الكونغرس في شباط عام 1971، والذي يدعو الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى الاعتماد على المشاركة وعلى القوّة. والمشاركة تعني التوجّه نحو تقوية مركز بعض الدّول في المنطقة كحلفاء للولايات المتّحدة في منطقة "الشرق الأوسط"، ولاسيما "إسرائيل" وإيران ([2]). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد ترجمت مبدأ نيكسون بالاعتماد على ركيزتها الأساسية في المنطقة والمتمثّلة بإيران ([3])، بالإضافة للمملكة العربية السعودية.

وارتكز توزيع الأدوار بين إيران والسعودية بحيث تُؤَهَّل إيران للدّور العسكري الرادع، أمّا السعودية فتُؤهَّل لممارسة النفوذ السياسي في المنطقة ([4]). ومن النتائج المباشرة لهذه الاستراتيجيّة تقوية البلدان المتحالفة التي صمدت للتهديدات الإقليمية دون الاعتماد على الجنود الأمريكيين، وهي مقاربة جديدة لاحتواء التوّسع السّوفييتي الذي كان بحاجة لشرطة إقليمية قادرة على التّصرف كبديل عن الوجود الأمريكي على الأرض. وبقدر ما كان الخليج معنياً، اختار الاستراتيجيون الأمريكيون رضا بهلوي شاه إيران ليؤدي دور الزعامة الأمنيّة المؤيِّدة للغرب، وبالتالي كانوا إلى جانب تمويل إيران بصورة غير مباشرة، لتحتلَّ مكان القوّة الإقليميّة العظمى عن طريق الزيادات في أسعار النّفط ([5]). وعلى ضوء ذلك تمّ تسليم إيران الجزر العربيّة الواقعة على مدخل الخليج العربي والتابعة للإمارات العربيّة المتّحدة وهي طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ؛ لحماية مضيق هرمز وتلبية لطموحات الشاه ثمَّ اعتمدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على سياسة الركيزتين في الخليج بالاعتماد على إيران والسّعودية، وسعت لتخفيف حدّة التوتُّر بين الطرفين، وحلِّ المشاكل بينهما _ الجرف القاري والجزر المتنازع عليها _. وكان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون "الشرق الأوسط" جوزيف سيسكو(.Joseph J. Sisco) قد عبَّر آنذاك عن مدى اهتمام الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالخليج بقوله في صيف 1973: " إنَّها منطقة نملك فيها مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية خطيرة "([6]).

([1]) - الزعبي: مرجع سابق، ص 90
([2]) - كرامار، ماريان: سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة في العدوان والتوسع في الشرق الأوسط، وكالة الصحافة أوربيس، براغ، 1986، ص 10- 11
([3]) - الزعبي: مرجع سابق، ص 90 - 91
([4]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 293
([5]) - موجري: مرجع سابق، ص 203
([6]) - الزعبي: مرجع سابق، ص 90 - 91

مبدأ نيكسون والذي أقرّته الإدارة الأمريكيّة لمواجهة المرحلة التي تلت الهزيمة في فيتنام، حدّد أسس السياسة الأمريكيّة الخارجيّة خلال عقد السّبعينيات من القرن العشرين، وابتعدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن التوّرط المباشر في المنطقة خلال هذه المرحلة وحتى قدوم الرئيس كارتر الذي سيُغيّر أسس هذه الاستراتيجيّة. ولكن كان هناك تراجع ولو جزئي عن هذه الاستراتيجيّة عقب الحظر النّفطي عام 1973 وهذا وما سوف نراه.

8- السياسة النّفطيّة: الانسحاب البريطانيّ من الخليج 1972.

بعد الحرب العالميّة الثّانيّة واجهت الإدارة البريطانيّة صعوبات عدّة، ولم تعد قادرة على أداء دورها في الخليج كما كانت قبل الحرب، وكانت أولى الضربات لها تأميم النفط الإيراني عام 1951، ثمَّ الاطاحة بالملكيّة التي أوجدتها في العراق حين نجاح ثورة عام 1958، وفشلها سابقا بعدوان عام 1956، ومسألة حماية الكويت بعد استقلالها عندما هدّدها عبد الكريم قاسم، وخروجها من عدن بعد استقلال اليمن الجنوبي أواخر عام 1967، ومن ثمَّ تدخُّلها بالشؤون العمانيّة. كلّ ذلك أدّى إلى تكليف الخزينة البريطانية مصاريف باهظة، ولذلك بدأت تُفكّر بالانسحاب من الخليج العربي، وخاصةً بعد خسارتها قاعدتها الرئيسة في مصر أثناء حكم الرئيس عبد الناصر([1]). ولا يمكن إغفال أنّ التغلغل الأمريكي في منطقة الخليج إضافة لنموِّ الوعي القومي في المنطقة العربية بشكل عامٍّ بعد نجاح الثورة المصرية، وبداية نشاط الجامعة العربية واهتمامها بإمارات الخليج العربي ([2]) كان سبباً لانسحاب بريطانيا من المنطقة.

ويبدو أنّ اكتشاف النّفط في بحر الشمال كان دافعاً لبريطانيا للتخلّي عن الخليج العربي والانسحاب منه، وخاصةً أنّ استخراجه في بحر الشمال كان يُكلّف الخزينة كثيراً، ولذلك وجدت أنّ انسحابها من الخليج سيوفِّر عليها مبالغ ماديّة يمكن توظيفها في استخراج النفط ، ويخلّصها من تقلّبات الأوضاع في منطقة الخليج ومن الحظر النّفطي إذا حصل.

وكانت حكومة حزب العمّال البريطانيّة حتى عام 1968 تعتقد بضرورة بقاء بريطانيا في الخليج، وذلك بسبب مصالحها النّفطيّة بالدرجة الأولى، لاسيما في ظلّ عدم توفر نوع جديد من

([1])- potter, Lawrence - Peterson, J.E: the Persian gulf in history, distributor of berg publishers, i , b, Tauris, Manchester university press, and zed books, 2009, pp 289

انظر أيضاً - العيدروس: مرجع سابق، ص 271 – 272

([2]) - الشلق والخطيب: مرجع سابق، ص 13 - 15

المحروقات هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن التّفتيش في مناطق المياه الإقليمية البريطانية قد أتى بنتائج جيّدة. وكان مجلس العموم البريطاني قد وافق في حزيران عام 1967 على سياسة حكومة العمال الراميّة للانسحاب من شرق السّويس في الفترة ما بين عامي(1973 – 1975)، غير أنّ هذا الموعد غُيّرَ، وتمَّ تقديم وقت الانسحاب في كانون الأول عام 1968 على أن يتمَّ مع نهاية عام 1972 ([1])، وذلك لخفض الإنفاق في بريطانيا بعد خفض قيمة الجنيه الإسترليني في تشرين الثاني عام 1967 نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعدم قدرتها على تأمين مصاريف النّفقات العسكريّة في الخليج ([2]). إضافة إلى أنّ الرأي العام كان رأيه أنّ بريطانيا لم تعد تدافع فقط عن مصالحها النّفطيّة في الخليج بل مصالحها ومصالح غيرها، ولذلك كان ضدّ بقاء القوّات في الخليج ([3]).

من جانبه حزب المحافظين كان قد بحث في برنامجه الانتخابي إمكانية بقاء القوات في الخليج، غير أنّ الوضع لم يسمح بذلك فاضطر للانسحاب ([4]). وأخذت بريطانيا تبحث ترتيبات الانسحاب مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، لكي لا تقع المنطقة في حالة فراغ وهذا ما يؤدِّي لتعريض إمدادات النّفط للخطر ([5]).

الردُّ السوفييتي حول الوجود والانسحاب البريطاني في الخليج العربي، قد جاء على لسان الأجهزة الإعلاميّة السّوفييتيّة في 3 آذار عام 1968، والذي كان يعارض التّدخل الأمريكي والاستمرار البريطاني في الخليج، وإنَّ هذا الوجود والمخطَّط الأمريكي البريطاني مُوجّه ضدّ أمن الحدود الجنوبيّة للاتحاد السوفييتي. وكانت هذه المرّة الأولى التي يتحدَّث فيها السّوفييت عن منطقة الخليج بوصفها حدوداً جنوبية لهم([6]). وقد ترافق إعلان الانسحاب البريطاني من شرقي السّويس في كانون الثاني عام 1968 مع تنامي النّفوذ السّوفييتي في المحيط الهندي من خلال ظهور الأسطول السّوفييتي هناك، في وقت تزايد فيه الاعتماد الأمريكي والغربي على نفط الخليج العربي، وهذا ما أدّى إلى مزيد من الاعتراف الأمريكي بأهميّة المنطقة ونظراً للاضطراب

([1]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 476 - 477

([2]) - Aarts: op. cit, PP 7

للمزيد أيضاً - العيدروس: مرجع سابق، ص 273 وما يليها

([3]) - الشلق والخطيب: مرجع سابق، ص 15 - 16

([4]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 477

([5]) - Pierri, Bruno : Anglo-American Energy Talks and the Oil Revolution,1968-1972, RiMe, Giugno, 2011, pp 25 - 26

([6]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 282

الحاصل فيها فقد أمرت الولايات المتّحدة بأن تقوم حاملة طائرات بزيارات للمحيط الهندي من وقت لآخر، ولم يتمَّ تعزيز القوات البحريّة الأمريكيّة في الخليج ([1]). غير أنّ الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي تزايد بعد رحيل بريطانيا عام 1971، ففي الفترة الممتدّة بين عامي (1971 – 1973) اتبعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة مجموعة من السّياسات المتفرقة مع دول الخليج بهدف تنمية العلاقات التجاريّة والماليّة والعسكريّة ([2])، وبالتأكيد بالدرجة الأولى لضمان الحصول على النّفط.

ومن خلال دراسة أعدّها مركز الدّراسات الاستراتيجية والدوليّة بجامعة جورج تاون (Georgetown University)، وبمشاركة كبار الخبراء الأمريكيين والبريطانيين عام 1969 وهي تحت عنوان " الخليج "، تمَّ وضع الخطط الكفيلة بسدِّ الفراغ الناجم عن رحيل بريطانيا عن المنطقة بدعم عسكري من نظام الشّاه في إيران، وخلال زيارة لكيسنجر (Kissinger)([3]) إلى طهران في أيار عام 1972 تمَّ خلالها الاتفاق على تسليح الجيش الإيراني وتزويده بأحدث الأسلحة ([4]) لملء الفراغ الناتج عن الانسحاب، ولتأمين تدفّق النّفط من الخليج العربي ([5]). ولقد التقت أطماع الشاه وأحلامه في بناء إمبراطورية فارسيّة مع المهمّة التي أوكلتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة لنظامه، وحتى يكون بمقدوره القيام بمهمَّة حماية المصالح الغربيّة في المنطقة والمحافظة على استقرارها، سعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى توفير كلِّ المقوِّمات العسكريّة اللازمة لذلك، وقد اتبع الشاه عدّة أساليب:

1- التهديد باستخدام القوّة المسلّحة الإيرانيّة إذا ما حصل أيّ شيء يمكن أن يعوق ضخّ النّفط أو إذا ما برزت حركة ثوريّة في المنطقة.

2- محاولة خلق مناطق نفوذ إيرانية في دول الخليج (اقتصادي أو عسكري) وقد استطاع الشّاه إيجاد موطئ قدم له في دبي والبحرين وعمان، وأرسلت إيران حوالي 35 ألف إيراني لسحق ثورة ظفار المناهضة لسلطان عمان، وقد احتلَّت إيران وعقب الانسحاب

([1]) - بالمر: مرجع سابق، ص 89 - 103

([2]) - شكر: مصدر سابق، ص 61 - 62

([3]) - هنري كيسنجر: (Henry Kissinger 1923 _ ....) أحد أكبر السياسيين الأمريكيين الصهاينة، ألماني الأصل، مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارتي كلٍّ من الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد، عدا عن كونه مستشاراً في السياسة الخارجية في إدارتي كلٍّ من الرئيسين كينيدي وجونسون. للمزيد انظر - موسى: مرجع سابق، ص 902

([4]) - البرغوثي: مرجع سابق، ص 117

([5]) -Agmon: op. cit, pp 9 - 10

البريطاني 1971 جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى التابعة لدولة الإمارات([1]).

وكانت القوات البريطانيّة في الخليج تتمركز منذ العام 1935 وحتى العام 1971 في قاعدة الجفير في البحرين، وقد سمحت بريطانيا للولايات المتّحدة الأمريكيّة عام 1949 بتسهيلات لأسطولها في هذه القاعدة، وبعد الانسحاب البريطاني عام 1971 ([2]) وما رافقه من تدفّق للأسطول السوفييتي إلى المحيط الهندي، وبعد انتهاء المعاهدة التي تقضي بحماية بريطانيا للبحرين، كان على الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع البحرين للبقاء في قاعدة الجفير. وتحت حجّة سدّ الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني من الخليج، ولتحقيق ما سُمّي استقرار المنطقة وعرقلة أيّ وجود سوفييتي محتمل، وقّعت الحكومة الأمريكيّة مع حكومة البحرين في كانون الأول عام 1971 الاتفاقيّة التي حصلت بمقتضاها البحريّة الأمريكيّة على تسهيلات معيّنة في قاعدة الجفير، وقدّمت هذه التسهيلات إلى البحريّة الأمريكيّة العاملة في "الشرق الأوسط"([3]). وقد استغلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الادعاءات الإيرانية بالبحرين بعد الانسحاب البريطاني للتوصُّل لهذا الاتفاق معها، والذّي مكّن الأسطول الأمريكي من الاحتفاظ بالقاعدة ([4])، وبحسب الاتفاقيّة بين البحرين والولايات المتّحدة الأمريكيّة، يحقُّ لأيٍّ طرف إنهاء الاتفاقيّة عندما يريد ([5]).

ومما سبق نجد:

1- شهدت هذه المرحلة محاولة العرب التخلُّص من التّبعيّة للغرب وسيطرته على نفط المنطقة، وللمرّة الأولى استطاع العرب استخدام النّفط كسلاح سياسيٍّ لخدمة قضاياهم القوميّة، وعلى الرّغم من أنّه لم يكن مجدياً إلّا أنّه كان تحذيراً للغرب من أنّ العرب قد يقدمون في أيٍّ وقت على استخدام سلاح النّفط، وهذا ما أدّى لتبديلات في مواقف بعض

([1]) - زهرة: مصدر سابق، ص 83 - 84

([2])- Onley, James: Britain's Informal Empire in the Gulf, 1820—1971, Journal of Social Affairs, UAE and the American University of Sharjah, Volume 22, Number 87, Fall 2005, pp 31

انظر أيضاً - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 525

([3]) - حرب: مصدر سابق، ص 181

([4]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 280

([5]) - بالمر: مرجع سابق، ص 101

الدّول ولاسيما فرنسا واليابان، وهذا ما سيؤدّي لمواقف أكثر تأييداً للعرب في حرب عام 1973 كما سنرى لاحقاً.

2- لعب النّفط دوراً محورياً وأساسياً خلال هذه الفترة في تحديد توجّهات وسياسات القوى الدّوليّة تجاه منطقة الخليج العربي، مع ازدياد حجم التنافس للسيطرة على النّفط بين هذه القوى .

3- تمكّنَ السوفييت وللمرّة الأولى بعد الحرب العالميّة الثانية من الوصول إلى منطقة الخليج العربي، وإيجاد موطئ قدم لهم في المنطقة، والمشاركة في استثمار نفطها، وذلك من خلال تواجدهم في العراق عقب الثورة عام 1958.

4- تخلَّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة عن سياستها السابقة والمستندة لمبدأ إيزنهاور والتي تعتمد على استخدام القوّات المسلحة في سبيل ضمان توريد النّفط من منطقة الخليج العربي، وقد استندت السياسة الجديدة لمبدأ نيكسون والذي قام على الاعتماد على القوى الإقليميّة لضمان استمرار تدفُّق النّفط للقوى الغربيّة.

5- جاء الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي بعد الاكتشافات النفطية في بحر الشمال، والتي كانت دافعاً لبريطانيا للتخلّص من تبعيتها لنفط الخليج العربي.

6- شهدت هذه المرحلة ولأوّل مرّة التوجّه للاعتماد على قوى إقليميّة للحفاظ على أمن المنطقة في سبيل تحقيق الأهداف والغايات الأمريكيّة، وأهمّها ضمان توريد النّفط والحيلولة دون اقتراب السّوفييت أكثر من المنطقة.

الفصل الرابع: التنافس الدولي على نفط الخليج العربي وأثره في السياسات الدّوليّة وانعكاساتها الخليجيّة والعربيّة والعالميّة منذ اندلاع حرب تشرين عام 1973 حتى نهاية حرب الخليج الثانية عام 1991:

أولاً- الوضع الدّولي: أبرز المتغيّرات (1973-1991).

ثانياً- الوضع الخليجيّ والوضع العربي ومنه الصراع العربي الصهيوني: أبرز المتغيرات (1973-1991).

ثالثاً- السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1973- 1991).

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة (1973-1991):

1- انتصار تشرين عام 1973 والحظر النّفطي وأثره على القوى الدّوليّة:

أ- انتصار تشرين والحظر النّفطي 1973.

ب-تأثير الحظر النّفطي على القوى الدّوليّة:

1ً- تأثير الحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

2ً- - تأثير الحظر النّفطي على أوروبا الغربيّة

3ً- تأثير الحظر النّفطي على اليابان.

2- السياسة النّفطيّة: الثورة الإيرانيّة عام 1979.

3- السياسة النّفطيّة: مبدأ كارتر عام 1980.

4- السياسة النّفطيّة: تشكيل قوات الانتشار السريع عام 1980.

5- السياسة النّفطيّة: الحرب العراقيّة – الإيرانيّة (1980 _ 1988).

6- الغزو العراقي للكويت (1990 _1991) والسّيطرة الغربيّة وبخاصةً الأمريكيّة على حقول النّفط العربيّة في الخليج العربي:

1- الغزو العراقي للكويت عام 1990.

2- السيطرة الأمريكيّة على النّفط الخليجي العربي ودوله.

7- تزايد التبعيّة الخليجيّة العربيّة للغرب وزعامته الأمريكيّة خاصةً: أهم العوامل:

أ- العامل السياسي:

1ً- التجزئة التي يعيشها الخليج العربي بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام

2ً- العامل العسكري والأمني

ب-العامل الاقتصادي المالي والتنميّة الفاشلة.

ت-العامل الاجتماعي والثقافي.

أولاً- الوضع الدّولي: أبرز المتغيّرات(1973-1991).

شهدت هذه المرحلة احتدام النزاع الدّولي بين القطبين العظميين في مناطق العالم كافة، وفقدت العلاقات الدّولية سياسة الانفراج التي حاول الطرفان انتهاجها خلال الفترة السابقة، وبدا الطرفان أكثرَ تصميماً على انتهاج سياسة أكثر فاعلية في بلدان العالم الثالث، مما جعل التوتُّرَ الصفة الغالبة على العلاقات بين الشرق والغرب منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ([1]).

وقد توتَّرت العلاقة بين الطرفين بسبب مجموعة من المشكلات والقضايا الدّوليّة في مناطق مختلفة من العالم، كان أهمُّها حرب تشرين عام 1973 بين العرب والصهاينة، وأيضاً التدّخل السّوفييتي في أفغانستان عام (1979- 1988)([2])، واستمرَّ التوتُرُ في العلاقات الدّوليّة حتى العام 1985 مع اللقاء الذي حصل بين الزعيمين السوفييتي والأمريكي في جنيف، وبدأت بوادر انفراج جديد في العلاقات الدّوليّة ([3]).

غير أنّ الاتحاد السوفييتي لم يستطع مجاراة القطب الأمريكي بعد منتصف الثمانينيات، لاسيما مع تدهور الحالة الاقتصاديّة داخل البلاد، واضطرَّ السوفييت للارتهان لسياسات واشنطن وخاصةً بعد قدوم مخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev)([4]) لزعامة البلاد، ومحاولته إعادة البناء "البيريسترويكا"([5]) بهدف إصلاح الأوضاع الاقتصاديّة في الاتحاد السوفييتي ([6])، والتي كانت إيذاناً بانهياره وتفكّكه بدءاً من عام 1989، وشهد العالم انهيار المنظومة الاشتراكيّة وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي الذي تحوَّلت محاولة إصلاحه "البيريسترويكا" إلى تفكُّكِ الاتحاد، وتحوُّله من الاشتراكيّة التي حمل لواءها منذ ثورة عام 1917 إلى عقيدة رأسماليّة مضادة ([7]).

([1]) - صالح و يوفا: مرجع سابق، ص 177

([2]) - للمزيد حول الموضوع - انظر - المرجع نفسه، ص 181

([3]) - المرجع نفسه، ص 190

([4]) - ميخائيل غورباتشوف: (Mikhail Sergeyevich Gorbachev 1931 - ...) رئيس الدّولة للاتحاد السوفييتي السابق بين عامي (1988- 1991) وزعيم الحزب السوفييتي بين عامي (1985- 1991)، كان يدعو إلى إعادة البناء البريسترويكا، لعب دوراً في انهاء الحرب الباردة عام 1991، حائز على جائزة نوبل للسلام عام 1990.
- Mikhail Gorbachev - http://en.wikipedia.org/wiki/Mikhail_Gorbachev

([5]) - للمزيد حول البريسترويكا - انظر - ماندل، أرنست: الاتحاد السوفييتي في ظل غورباتشوف، ترجمة بولا الخوري، دار الواحة، لبنان، ط1، 1991، ص 126

([6]) - الجمل، شوقي - عبد الرازق، عبد الله: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، 2000، ص 304

([7]) - الامام، محمد محمود: أهم التطورات العالميّة والاقليميّة والقطريّة خلال العقود الثلاثة الماضيّة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 13، شتاء 2007، ص 162

وأُعتبر انهيار المعسكر الاشتراكي نصراً بلا عناء للولايات المتحدة الأمريكيّة، وأطلق يدها في المحافل الدّوليّة المختلفة، وتحوَّل العالم من الثنائية القطبيّة إلى الأُحاديّة القطبيّة، وبادر الرئيس الأمريكي لإعلان ولادةِ نظام عالميٍّ جديد تهيمن عليه بلاده ([1])، وسيطرت الولايات المتّحدة الأمريكيّة على سياسات جميع القوى الدّوليّة في العالم. وبانهيار الاتحاد السوفييتي فقدت بعض الدّول العربية سنداً أدّى أدواراً مختلفة الأهميّة في معالجة قضاياها الأمنيّة والسياسية والاقتصاديّة، وفقدت الدّول الناميّة نصيراً لقضاياها ومصدراً لمساعدتها وحافزاً للمعسكر الرأسمالي في خطب ودّها([2])، وسعت أوروبا الغربيّة واليابان خلال هذه المرحلة لانتهاج سياسة مستقلّة عن السياسة الأمريكيّة، لاسيما مع أزمة النّفط عام 1973، غير أنّها استمرَّت لفترة قصيرة لتعود بعدها للقبضة الأمريكيّة التي سيطرت عليها وعلى العالم مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

وفي حين كان الاتحاد السوفييتي يسير في طريق التفكُّك، كانت أوروبا ودولها تسير في طريق الوحدة، فقد أزال الألمان حائط برلين ما فتحَ الحدودَ أمامَ وحدةٍ حَرِصَ الألمانُ على تحقيقها([3]) وقد تحققت في 31 آب 1991 بمباركة من واشنطن وموسكو([4])، وأخذت أوروبا تسير في طريق الوحدة الاقتصاديّة([5]).

أمام هذا الوضع وأمام هذه المتغيّرات.... كيف ظهر التنافس على نفط الخليج العربيّ.....؟ وكيف كانت انعكاساته على سياسات القوى الدّوليّة ...؟

ثانياً- الوضع الخليجيّ والوضع العربي ومنه الصراع العربي الصهيوني: أبرز المتغيرات (1973-1991).

شهدت هذه المرحلة أحداثٍ عدّة كارثية على الأمّة العربيّة، ومازالت أثارها حتى الأن فبعد حرب تشرين التي كانت أكبر مواجهة بين العرب والكيان الصهيوني، نجحت الدّبلوماسية الأمريكيّة في عزل مصر عن الصفِّ العربيِّ، وجرّت الرئيس المصري السادات لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام

([1]) - الامام: مرجع سابق، ص 162
([2]) - المرجع نفسه، ص 162
([3]) - الجمل وعبد الرازق: مرجع سابق، ص 304
([4]) - ميكال، بيار: تاريخ العالم المعاصر 1945 - 1991، ترجمة يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص 606
([5]) - الجمل وعبد الرازق: مرجع سابق، ص 315

1978 ([1])، وفي أذار عام 1979 تمّ توقيع المعاهدة المصريّة _ "الاسرائيليّة"، وتبنّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة موقفاً أكثر عدوانية من حركة التحرُّر القوميّة العربيّة ([2]). وفي تطوُّر آخر للصراع العربي الصهيوني هاجم الكيان الصهيوني لبنان منفذاً عدواناً واسع النطاق مرّة عام 1978 وأخرى عام 1982 ([3]).

ومع خروج مصر من الصفِّ العربيِّ عقب اتفاقيّة "كامب ديفيد"، وقطع الدّول العربيّة لعلاقاتهم الدبلوماسية معها ، كان ميثاق العمل الوحدوي بين سوريا والعراق يسير وفق خطوات متسارعة، وكان يمكن أن ينتج عنه تشكُّلُ قوّة إقليمية سياسية وعسكرية قويّة تحلُّ مكان مصر، فسعت واشنطن لنسفه، وتمكَّنتْ من ذلك، وأجهضت فكرة تشكيل القوّة الاقليمية العربية. غير أنّ الثورة في إيران نجحت وأطاحت بالركيزة الأمريكية في المنطقة، فرأت الإدارة الأمريكية أنّ وجود إيران والعراق في المنطقة كقوّتين إقليميتين يمكن أن يكون أداة ردع لأيِّ عمل عسكري أمريكيّ في المنطقة، ويمكن أن تشكِّلا عمقاً استراتيجياً لسورية في صمودها، فسعت الإدارة الأمريكية لضرب إيران الثورة والعراق في آنٍ معاً كخطوة أولى في تطبيق مبدأ كارتر ([4])، هذا في وقت توجَّهت فيه دول الخليج العربي في طريق الاتحاد الشكليِّ عبر تأسيس مجلس التعاون الخليجي في أيار عام 1981 ([5]) علّها تحمي نفسها من المتغيّرات الحاصلة في المنطقة آنذاك.

وبذلك فإنّ النظام العربي كان آخذاً في التفسُّخِ والتآكلِ نتيجة الأوضاع والمتغيّرات السابقة، وهذا ما أثَّرَ سلبياً عليه إلى أن أتت حرب الخليج الثانية (1990–1991) التي جعلت النظام العربي في حالةٍ من الضّعف والهوان أدَّت الى تمزُّقِ الدّولِ العربية، فتدهور النظام الإقليمي العربيّ إزاء النظام الدّولي، وتقزَّمَ أمامه بل وتلاشى على كافّه المستويات، وصارت الولايات المتحدة الأمريكيّة تدير الوطن العربي وفق رغبتها ([6]). وتبع الغزو العراقي للكويت (1990– 1991) زيادة التواجد العسكريِّ للقوى الدّوليّة في المنطقة وتبعيّة حكّام الخليج العرب بشكل كامل للغرب وخاصةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

([1]) - للمزيد حول الاتفاقيّة - المدني، سليمان: الملف العربي في القرن العشرين، ج 7، المنارة، لبنان، ط1، 1998، ص 399 وما يليها

([2]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 176

([3]) - المدني، سليمان: الملف العربي في القرن العشرين، ج 9، المنارة، لبنان، ط1، 1998، ص 209

([4]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 273 - 274

([5]) - الأشعل، عبد الله: العلاقات الدّوليّة لمجلس التعاون، ذات السلاسل، د م، ط1، 1990، ص 2

([6]) - الكومي، محمود كامل: محددات العلاقة بين النظام العربي الإقليمي والنظام العالمي الجديد.
- http://www.mepanorama.com/221699/%E2%80%AB

ثالثاً- السياسات النّفطيّة للقوى الدّوليّة والتّنافس على النّفط في منطقة الخليج العربي (1973-1991).

طغت خلال هذه المرحلة سيطرة السياسة الأمريكية على منطقة الخليج العربي مع الانحسار التدريجي للقوى الدّوليّة الأخرى، التي برزت سياساتها خلال هذه المرحلة من خلال الانعكاسات التي حدثت في المنطقة. فبعدَ خروج بريطانيا من الخليج العربي، انفردت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالسيطرة على المنطقة، فغدت ذات مصالح حيّوية لها، ووضعت الخطط العدوانيّة للاستيلاء عليها عسكرياً عندما يتطلَّب الأمر ذلك ([1]). وقد عملت واشنطن بعد الانسحاب البريطاني من الخليج وحتى الثورة الايرانيّة، على دعم محور الاستقرار في المنطقة أي ايران والسعوديّة، وأهميّة الدّولتين تنبعُ من اعتبارات عديدة، فإيران بالنسبة للولايات المتّحدة الأمريكيّة هي خطّ المواجهة الأوّل مع الاتحاد السوفييتي، بالإضافة إلى أنّها تقف بحزم ضدّ تغلغل النّفوذ السوفييتي في المنطقة، وضدّ الحركات الوطنيّة في دول الخليج العربي. وتنبع أهميّة السعوديّة باعتبارها القوّة الاقليميّة بعد العراق الذي يتبنَّى سياسة معاديّة للأمبريالية الأمريكيّة، وتستطيع السعوديّة بإمكاناتها الماليّة والنّفطيّة وبمركزها الدّيني وزعامتها للعالم الإسلامي لَعِبَ دورٍ أساسيٍّ في المحافظة على الاستقرار في المنطقة، وفي قمع الحركات الوطنيّة التي تُنْعَتُ (بالإلحاد ومحاربة الاسلام)([2]). وسعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ومن جراء مبدأ نيكسون لتخفيض التزاماتها الدّوليّة في المنطقة والعالم ([3])، لكنَّ اندلاع حرب تشرين بين العرب والصهاينة عام 1973، والحظر النّفطي الذي رافق الحرب هذا من جهة، وازدياد النفوذ السوفييتي في جنوب شرق أسيا وفي القرن الأفريقي من جهة أخرى، دفع الأمريكيين إلى إعادة النّظر في سياستهم الخارجيّة المرتكزة على مبدأ نيكسون القاضي بعدم التّدخل الأمريكي المباشر، والانسحاب من المناطق الساخنة، والاعتماد على الحلفاء المحليّين للولايات المتّحدة. ومع أواخر عام 1973 بدأ تراجع الأمريكيين الجزئي والمحدود عن مبدأ نيكسون، لأسباب كثيرة منها ما يتعلّق بالصراع الدّولي مع الاتحاد السوفييتي، ومنها ما يتعلّق بموقف القوى الحاكمة الأمريكيّة من قضايا الوفاق([4]).

([1]) - محمد وأبو جبل: مرجع سابق، ص 397
([2]) - شكر: مصدر سابق، ص 64
([3]) - ميكال: مرجع سابق، ص 428
([4]) - شكر: مصدر سابق، ص 70 - 71

ولذلك اتبعت الولايات المتّحدة منذ بداية عام 1974 سياسة خارجيّة متعددة الأبعاد، فمن جهة تابعت سياسة الوفاق مع السوفييت، ومن جهة أخرى كثَّفت علاقاتها مع الصين، ومن جهة ثالثة لم تتردَّد في الإعلان في مناسبات عديدة عن استعدادها للتدخُّل العسكري لحماية منابع النّفط، التي تُعتَبر الركيزة الأساسية لازدهار العالم الغربي ([1]) وخاصةً بعد الحظر النّفطي عام 1973.

وقد أدَّى استخدام العرب لسلاح النّفط إلى تزايد التناقضات، وتعقّد العلاقات بين المراكز الأساسيّة للعالم الرأسمالي، والمتمثّلة بأمريكا وأوروبا الغربية واليابان. وغيّرت أوروبا واليابان مواقفهما من قضيّة الصراع العربي _ الصهيوني، وصارتا تطالبان بتطبيق القرار 242، وسحب القوّات "الإسرائيلية" من جميع الأراضي العربية التي استولت عليها عام 1967 وبإحلال سلام عادل في المنطقة ([2]). وأعاد الغرب النّظر في علاقاته مع دول النّفط، وبرز هذا التقييم في ثلاث نقاط:

أ- السعي لربط هذه الدّول بالمراكز الرأسماليّة الرئيسة كشركاء صغار لها، وخاصّةً أنّ ميزان القوى لا يسمح للغرب بتدخّلٍ عسكريّ سافرٍ في المنطقة.

ب- تقليص تبعية الغرب للنفط من خلال البحث عن مصادر أخرى.

ت- سعي الدوائر الأمبريالية لفرض سيطرتها العسكرية والسياسيّة على منطقة الخليج العربيّ بهدف وقف تطوير العمليات التي لا ترغب فيها هناك ([3]). وهذا النهج عُرِفَ بإيجاد المبرّرات للتدخُّل العسكريّ في المنطقة، وهذا ما حدث مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين.

وسعت الإدارة الأمريكيّة لتنميّة علاقاتها مع دول الخليج العربي على مختلف الأصعدة، سياسياً من خلال إقامة العلاقات الدّبلوماسيّة مع دول الخليج الصغيرة، وتطوير العلاقات مع السعوديّة وايران، واقتصادياً من خلال تنمية المصالح التجاريّة والماليّة المتبادلة تطبيقاً لمعادلة النّفط لقاء التكنولوجيا، وأخيراً عسكرياً بواسطة إغراق الدّول الخليجيّة باستثناء العراق بالسلاح الأمريكي([4]).

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 71
([2]) - يفسكي: مصدر سابق، ص 336
([3]) - ماشين وفليف: مصدر سابق، ص 32 - 33
([4]) - شكر: مصدر سابق، ص 75

أمّا أوروبا الغربية فقد كان الحظر النّفطي قد نبَّه دولها إلى أهميّة الحوار مع العرب، وبدأت الدّول الأوربيّة تحاول تطوير علاقاتها بشكل منفرد مع العرب، غير أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة عارضت فكرة الحوار العربي الأوربي، بسبب أزمة الطّاقة عام 1973 خشية أنْ تؤّدي اللقاءات المتبادلة بين أوروبا والدّول العربيّة إلى زعزعة دعائم الاستراتيجيّة الأمريكيّة، وهذا ما تبلور في موقف كيسنجر وزير الخارجيّة آنذاك، والذي دعا لتطوير التعاون الأوروبي الأمريكي، وأكّد أنّ المجموعة الأوروبيّة لا ينبغي لها أن تتخذ من القرارات ما يتعدَّى حدودَ اهتماماتها المحليّة إلا بعد التشاور مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكانت بريطانيا تؤّيد هذا الشيء في حين كانت فرنسا تتبنَّى موقفاً أوروبياً مستقلّاً استناداً للسياسة السابقة للرئيس لشارل ديغول، غير أنّ وفاة الرئيس جورج بومبيدو مهّدت الطريق للسير نحو سياسة التشاور، وتمكَّنت دول أوروبا من الحصول على الموافقة الأمريكيّة لإجراء الحوار العربي الأوروبي ([1]).

وكانت الدّبلوماسيّة الأمريكيّة قد سارعت بعد الحظر وخشيةً من فقدان مواقعها، ومن التقارب العربي الأوروبيّ المنفرد إلى إنشاء حلف من الدّول المستهلكة للنّفط، فعقد في واشنطن في شباط عام 1974 وبمبادرة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة اجتماع للأقطار الرأسماليّة المستهلكة للنفط، شاركت فيه ثلاث عشرة دولة بما فيها أمريكا واليابان والنرويج وكندا وأقطار السوق الأوروبيّة المشتركة التسعة. وفي تشرين الثاني عام 1974 أُنْشِئَت رسميّاً وكالة الطّاقة الدّوليّة، وقد احتلَّت الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة الدّور القيادي في هذه المنظّمة ([2]). ودعا اجتماع واشنطن لتشكيل منتدى جديد للتعاون بين المستهلكين للطّاقة، ودعا أيضاً إلى الاستهلاك العقلاني والبحث عن مصادر جديدة لها، والاستثمار في المصادر المتوفّرة غير النفط. كما وضعت الوكالة الدّوليّة مخطَّطات لتقاسم النّفط بين الدّول الأعضاء في حال حدوث نقص بالإمدادات النّفطيّة.

إنشاء هذه الوكالة كان اعترافاً بأهميّة الطّاقة، وبأنّها أصبحت مسألة المواجهة في العلاقات الدّوليّة، وأيضاً من أجل التنسيق والتنظيم بين الدّول الصناعيّة الكبرى وتحت إشراف الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولمواجهة دول الأوبك. وقد قامت بها الدّول الكبرى لمواجهة التّحديات التي تواجهها، وهي مشابهة لمشروع مارشال ومنظَّمة حلف الشّمال الأطلسي، وهي محاولة من

([1]) - الزنابيلي: مرجع سابق، ص 69
([2]) - بوريس: مصدر سابق، ص 93 - 94

الولايات المتحدة الأمريكيّة لمنع الدّول الأوروبيّة من اتّخاذ أيٍّ خطوّة مستقلّة نحو التعاون مع دول الأوبك، وبالتالي تعزيز نفوذها في الدّول الأوربيّة ([1]).

وجاءت فكرة إنشاء الوكالة باقتراح من كيسنجر إلى الدّول الغربيّة ذات الشأن في استهلاك النّفط كردّة فعل ناجمةٍ عن الصدمة في الأسعار التي تركتها الأزمة النّفطيّة عام 1973، وكقوّة ضدّ الأوبك، وتعدُّ وكالة الطّاقة أوّل محاولة تقوم بها الدّول الغربيّة في شؤون الطّاقة، وجرت في إطار وكالة الطّاقة الدّوليّة صياغة برامج ترمي إلى التوسع في استخدام الطّاقة النوويّة، كما كانت الوكالة قد نصحت باستخدام الفحم كمصدرٍ للطّاقة إلى جانب الطّاقة النوويّة([2])، وكان على الدّول الأعضاء في الوكالة التزامٌ قانوني لتأسيس مستويات إمداد لا تقلُّ عن مستوى معين _ كانت تبلغ 60 يوماً، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 90 يوماً _ ولدى أمانة السّر القدرة على إطلاق آليّة لتقاسم النّفط لانتزاع سمّ أيّ حظر نفطيٍّ يُفرَضُ في المستقبل، ويُؤثّرُ على الدّول الأعضاءِ. وتمّ وضعُ تدابير منهجيّة لجمع المعلومات من شركات النّفط التي ستتحمّل مسؤولية الاحتفاظ بنحو ثلثي المخزونات، وكان على الدّول الأعضاء وضع خطط لكبح الطلب ([3]).

وبعد الحظر النّفطي شدَّدت السياسة الأمريكيّة في السّبعينيات من حربها ضدّ حركات التحرَر الوطني لشعوب "الشرق الأوسط"، وفي محاولتها لإعاقة تطّور الكفاح التحريري الوطني من أجل إيقاف صيرورة انهيار الإمبراطورية النّفطيّة وإطالة أمد التّحكّم بنفط المنطقة، عملت الاحتكارات وحكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة كلَّ ما بوسعها لإبقاء أقطار المنطقة ضمن أطر النّظام الرأسماليّ العالميّ، وعرقلت التحّولات التقدميّة في حياتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، واستخدمت في تحقيق ذلك شتّى الأساليب، وأذكت بؤر التوتّر في المنطقة، ودعمت الأنظمة المحافظة، وعملت على تقويّة التناقضات بينها وبين الحكومات التقدميّة المناهضة للأمبريالية، وسعت لتقوية الخلافات بين قوى المقاومة الفلسطينيّة والدّول التي تنطلق منها عملياتها، وعملت لاستخدام كافّة صراعات المنطقة خدمةً لمصالحها([4]).

([1]) - EL-bouri, Wahbi _ Khadduri, Walid: Oil In Arab And International Relation, Organization Of Arab Petroleum Exporting Counters, Kuwait 1980, PP 44 -45

([2]) - كامبل وأخرون: مرجع سابق، ص 175

([3]) - شيللي: مرجع سابق، ص 117 - 118

([4]) - بوريس: مصدر سابق، ص 55 - 56

وسعت واشنطن لإعاقة تعزيز الاستقلال الاقتصاديّ لأقطار "الشرق الأوسط" وخاصّةً الخليجيّة، للحؤول دون استكمال عمليات تأميم الشّركات النّفطيّة الأمريكيّة وبناء صناعة نفطيّة محليّة، وكذلك ضمان بقاء تداخلات بين مصالح الاحتكارات ومصالح القوى المحليّة الحاكمة، وقد استَغلّت عدم كفاية الخبرة الإنتاجية _ التقنيّة ومصافي التكرير وأسطول النقل وقنوات التسويق لدى دول المنطقة الضروريّة من أجل استغلال مواردها النّفطيّة بدون مساعدة خارجيّة. وقد ربطت واشنطن بين تعزيز الأنظمة المحافظة وحساباتها في ضمان حصولها على نفط "الشرق الأوسط"، وحماية ممتلكاتها النّفطيّة من التأميم الكامل، واستمرار تواجدها العسكري وهذه الأنظمة هي أداة واشنطن في منظمة الأوبك، عبرها تُنفّذ سياستها الراميّة لنسف وحدة دول المنطقة وضرب السياسة النّفطيّة الموّحدة المعاديّة للأمبريالية ([1]).

وبدأت القوّات الأمريكيّة عملية تطويق استراتيجيّة للبلدان المنتجة للنفط في الخليج العربي من خلال الانتشار التدريجي للقوّات الأمريكيّة، وقد تركَّز الوجود في البحرين وسلطنة عمان، بالإضافة للقواعد العسكريّة الإيرانيّة والسعوديّة التي يتواجد فيها مئات المستشارين العسكريين الأمريكيين ([2])، وكانت البحرين قد أعلنت إنهاء الاتفاقيّة بشأن تأجير قاعدة الجفير في 20 تشرين الأوّل عام 1973. غير أنّ تخوّفها من إيران دفعها لتعديل الاتفاقيّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، والتي عُدّلت في بعض موادّها وذلك في 2 آب عام 1975 ومدَّدت حتى 30 حزيران عام 1977، غير أنّها ما تزال سارية حتى اليوم ولم تُغادر القوات الأمريكيّة البحرين([3]). وبدءاً من العام 1975 اكتسب الوجود الأمريكي في الخليج بعداً آخر عندما عَقَدَ الرئيس الأمريكي فورد مع السلطان قابوس الاتفاقيّة التي سمح بمقتضاها للأمريكيين باستعمال جزيرة مُصيرة التي تساهم في التحكّم بمنطقة الخليج بأكملها ([4])، ومُصيرة تعتبر قاعدة أساسية للأسطول السابع الأمريكي([5]).

غير أنّه خلال السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات من القرن العشرين حدث تطورّان في المنطقة، أحدهما على السّاحة الخليجيّة والثاني بالقرب منها، لكنّ تأثيرهما شمل العالم والمنطقة

([1]) - بوريس: مصدر سابق، ص 56- 57 - 58
([2]) - شكر: مصدر سابق، ص 74
([3]) - بالمر: مرجع سابق، ص 101
([4]) - حرب: مصدر سابق، ص 181
([5]) - شكر: مصدر سابق، ص 75

بأثرها، وخاصة منطقة الخليج العربي، وهذا ما دفع الإدارة الأمريكيّة لاتباع سياسة جديدة تناسب المتغيرات الجديدة. فمع نهاية العام 1977 اندلعت ثورة في إيران امتدّت طوال العام التالي، لتطيح بنظام الشاه في مطلع العام 1979، وليغادر الشاه البلاد في 16 كانون الثاني عام 1979، وليحلَّ _ بعد أسبوعين من رحيله_ على رأس السلطة في إيران أية الله الخميني ([1]) الذي أعلن قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنقاض نظام الشاه، وهذا ما سبَّب صدمةً نفطيّة عُرفت "بالصّدمة الثانيّة" نتيجة ارتفاع أسعار النّفط مع توقُّف صادرات النّفط الإيرانية نتيجة للثورة. وعلى الرّغم من تعويض المملكة العربيّة السّعوديّة الإنتاج النفطيّ الإيراني الذي فقد من السوق، إلا أنّ شركات النّفط رغبت بالاستفادة من ظرف الثورة لصالحها فرفعت الأسعار([2]). هذه التطّورات على صعيد الساحة الدّوليّة ولاسيما مع أزمة الرهائن ([3]) في إيران، دفعت الكثير من المحلّلين إلى إلقاء اللوم على سوء إدارة الرئيس كارتر ([4])، ويبدو أنّها كانت سبباً للإطاحة به مع مطلع العام 1981.

ومن جانب آخر وفي تطوّرٍ أزعج الإدارة الأمريكيّة قام الاتحاد السّوفييتي في أواخر كانون الأوّل عام 1979 بغزو كاملٍ لأفغانستان لرفع خطر الانهيار الوشيك للحكومة الشيوعيّة للبلاد. وقد كان الرّد الأمريكي بتصريح للرئيس كارتر أكّدَ فيه " أنّ المنطقة الواقعة الآن تحت تهديد القوات السّوفييتية بأفغانستان ذات أهميّة استراتيجيّة كبرى؛ فهي تحوي على أكثر من ثلثي النّفط القابل للتصدير في العالم "([5]).

ومع نهاية السبعينيات ازدادت أهمّية الخليج بشكلٍ أكبر للأمريكيين لدرجة أصبحت قضيّة الخليج متضمَّنة في حملة انتخابات الرئاسة الأمريكيّة عام 1980، وكان على المرشحين أن يوضّحوا موقفهم منها كأحد المعايير التي يتمّ على أساسها اختيار المرشَّح للرئاسة ([6])، فانقطاع إمدادات

([1]) - روح الله الموسوي الخميني: (1902_ 1989) رجل دين وسياسي ايراني وفيلسوف ومرجع ديني شيعي، قاد الثورة الإسلامية الإيرانية التي خلعت الشاه محمد رضا بهلوي المعروف بالبهلوي الثاني وسيطر على الحكم في سنة 1979، بعد الثورة أصبح الخميني الزعيم الأعلى للبلاد بمنصب المرشد الأعلى للثورة وهو منصب تم إنشاؤه في الدستور كسلطة سياسية ودينية للأمة.
Ruhollah Khomeini -http://en.wikipedia.org/wiki/Ruhollah_Khomeini

([2]) - Aarts: op. cit, PP 16 - 17

([3]) - أزمة الرهائن: (4 نوفمبر 1979 - 20 يناير 1981) أزمة دبلوماسية قامت بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وإيران، عندما قامت مجموعة من الطلاب الإيرانيين خلال الثورة الإيرانيّة باقتحام السفارة الأمريكيّة في إيران، واحتجاز 52 دبلوماسياً أمريكياً، ولم تستطع الولايات المتّحدة الإفراج عنهم رغم كل المحاولات حتى تم توقيع اتفاق الجزائر، وتم الافراج عنهم بعد 444 يوم.
- Iran hostage crisis- http://en.wikipedia.org/wiki/Iran_hostage_crisis

([4]) - منصور، كميل: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982، ص 80

([5]) - رتليدج: مرجع سابق، ص 84 - 85

([6]) - حرب: مصدر سابق، ص 173

النّفط يؤدّي لاضطراب اقتصاديٍّ دوليٍّ، وهذا ما يتساوى بنظر الإدارة الأمريكيّة مع التهديد السوفييتي. وفي هذا الصّدد قال هارولد بروان (Harold Brown) وزير الدّفاع الأمريكي عام 1980 " إنّ النّفط الخاصَّ والذي تطوّر اقتصادنا في إطاره، يعني أنّنا الآن (وليس بشكل خاص) معتمدون على الاستيراد والتصدير، وعلى مداخيل الاستثمارات الخارجيّة من أجل ضمان رخائنا ... فإنّ أيَّ اضطراب اقتصادي دولي يمكن أن يتساوى تقريباً مع نفس درجة (التهديد) العسكري السوفييتي "، ويضيف " وإنّ وقف التموين بالنّفط من الخارج وبمستوى كبير سيجلب أيضاً على الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبنفس الدّرجة عواقب وخيمة، مثلها مثل خسارة معركة عسكريّة وبالتأكيد أيضاً مثل خسارة الحرب " ([1]). ومع قدومه لرئاسة البيت الأبيض في مطلع عام 1981 ركّز الرئيس رونالد ريغن (Ronald Reagan) ([2]) بالدرجة الأولى على ضرورة مواجهة السوفييت، ومنعهم من الوصول لمنطقة الخليج العربي النّفطيّة ([3])، فالأولوية للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة في المنطقة في عهد ريغان كانت مواجهة الخطر السوفييتي، ولذلك عمدت الإدارة الأمريكيّة لتشكيل قوّات التدخُّل السريع، والتوجّه للحصول على قواعد لهذه القوّات في المنطقة. وقد زاد تخوّفها من السوفييت بعد التدخُّل في أفغانستان، والاقتراب من مناطق النفط في الخليج. حيث اعتبرت هذه الإدارة أنَّ التدخُّل السوفييتي في الخليج سيؤدّي إلى حرب عالميّة ثالثة حول أهمِّ مصدر من مصادر الطّاقة وهو النّفط ([4]). هذه التّطورات في منطقة الخليج في نهاية السبعينات وتهديد إمدادات النّفط، جعل الإدارة الأمريكية تعيد النظر في التدخُّل العسكري في المنطقة ([5])، لضمان مصالحها النّفطيّة. ومع دخول المنطقة الخليجيّة إلى حلبة الحروب بدأت الولايات المتّحدة أكثر فأكثر الاقتراب منها فبعد إعلان مبدأ كارتر عام 1980، وبعد اندلاع الحرب العراقيّة الإيرانيّة، قامت بتشكيل قوّات التّدخل السريع والتي كان لها دور كبير في السيطرة على الخليج عقب الغزو العراقي للكويت في عام 1990، هذه الحرب التي كانت نقطة

([1]) - عين الملك، جورج: العالم الثالث في الاستراتيجيّة الغربيّة " الواقع والمواجهة"، مطبعة الاتحاد، ط1، 1982، ص 23

([2]) - رونالد ريغن: (Ronald Wilson Reagan 1911 – 2004) الرئيس الأربعين للولايات المتّحدة من عام 1981 وحتى عام 1989، كان يعمل بمجال التمثيل قبل أن يدخل مجال السياسة في الخمسينيات من القرن العشرين، ويعتبر من أكبر الرؤساء الأمريكيين عمراً، حيث بلغ عمره عند وفاته 93 سنة. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 873

([3]) - تشيرجي، دان: أمريكا والسلام في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مصطفى غنيم، مراجعة رأفت عبد الحميد، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1993، ص 179

([4]) - منصور، كميل: مصدر سابق، ص 85

([5]) - بحيري، مروان: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 4، بيروت، 1980، ص 9 وما يليها

تحوُّل بارزة في الوجود العسكري الأميركي في هذه المنطقة، ولاسيما أنّه انتقل إلى مرحلة التمركزُ في قواعد عسكريّة دائمة ([1]).

رابعاً- أبرز الانعكاسات العالميّة والعربيّة للسياسات النفطيّة للقوى الدّوليّة (1973-1991):

1- انتصار تشرين عام 1973 والحظر النّفطي وأثره على القوى الدّوليّة:

أ- انتصار تشرين والحظر النّفطي 1973.

عكست حرب تشرين التحريريّة والانتصار السوري المصري فيها قبل تآمر السادات مدى قوّة الترابط ما بين النّفط والسياسة، اذ أظهرت أهميّة استغلال الثروات الباطنيّة في خدمة القضايا القوميّة للعرب، وإمكانية أنّ تُغيّرَ الدّول سياساتها في المنطقة من أجل النّفط. وقد اختلفت المعلومات حول هذه الحرب: هل كانت – وفق القلة من الباحثين – بتدبير من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وبريطانيا لرفع سعر النّفط ؟ و هذا ما يخدم مصالحهما لجهة تصريف نفط ألاسكا وبحر الشمال المرتفع بكلفة إنتاجه، أمّ أنّها – وفق الغالبية العظمى من الباحثين- قد جرت دون أنّ يكون لهما دور في قيامها، وهذا ما لم تُشر إليه المصادر بدايةً، غير أنّ قلة من المصادر والمراجع في السنوات الأخيرة الماضيّة قد أشارت لدور مشبوه للولايات المتّحدة الأمريكيّة بالإعداد لهذه الحرب، ولكن الحقائق تؤكد أنّ ما ذكرته هذه المصادر والمراجع لم يكن سوى مزاعم لتحجيم انتصار تشرين والإساءة إليه.

تقول هذه المزاعم أنّه خلال فترة السّتينيات والسّبعينيات من القرن العشرين، تزايدت الاكتشافات النّفطيّة في العالم، وكان أهمّها اكتشافات بحر الشمال قبالة السواحل البريطانيّة والنرويجيّة، واكتشافات ولاية ألاسكا التابعة للولايات المتّحدة الأمريكيّة. وقد أدّت هذه الاكتشافات لتحديد احتياطيات نفطيّة هائلة، لكن برزت مشكلة رئيسة أمام منتجي النّفط في المنطقتين السابقتين، ألا وهي "كلفة الإنتاج العاليّة جداً مقارنة بالأسعار السائدة آنذاك"، فكان لابدّ من رفع الأسعار حتى تُصبح الاكتشافات الجديدة ذات جدوى اقتصاديّة ([2]). وفي الفترة نفسها كان حجم إنتاج الولايات المتّحدة الأمريكيّة يقترب من حدود حجم استهلاكها من النّفط، الأمر الذي سيجعلها تستورد

([1]) - مراد، محمد: مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، مجلة الدفاع الوطني.
- http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=25474

([2]) - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 107

المزيد منه، وهذا ما حصل في أوائل السبعينيات وتسبَّبَ لها بعجز في الميزان التجاري. وفي ظلّ الأسعار السّائدة لم يكن استغلال نفط ألاسكا وبحر الشمال مُجدياً للأمريكيين، وهنا وجدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّها في وضع مُحيّر، فهي تريد نفط ألاسكا لتخفيض أو وقف فاتورتها النّفطيّة _ والتي تتسبّب لها بعجز في الميزان التجاري _ غير أنّها لا تجد فائدة في استغلاله. يضاف إلى ذلك أنّ المخطِّطين العسكريّين الأمريكيّين لم يكونوا راضين عن استمرار اعتماد أوروبا والناتو بشكل كبير على النّفط الذي يتمّ شحنه من مناطق نائيّة، فهؤلاء لم ينسوا يوماً كيف أنّ ناقلات النّفط شكّلت هدفاً رئيساً للقوّات البحريّة الألمانيّة خلال الحرب العالميّة الثانيّة. وعليه فإنّه بالإضافة إلى قيمته الاقتصاديّة العاليّة يُشكل نفط بحر الشمال قيمة استراتيجيّة عظيمة، فهو يُشكل مخزوناً هائلاً لقوّات الناتو في وقت الحرب، غير أنّ ذلك كله لم يُنسِ المخطِّطين الأمريكيين مُشكلة الأسعار، ولذلك لم يكن أمامهم سوى رفعها لأنّ ذلك يحقِّق لهم عدّة أمور هي:

1- يجعل نفط بحر الشمال ذا قيمة اقتصاديّة، ومعه تتحوّل بريطانيا إلى دولة منتجة للنفط ويتحسَّن ميزان مدفوعاتها.

2- يجعل نفط ألاسكا ذا قيمة اقتصاديّة، فتخفُّ الواردات الأمريكيّة من الخارج، وهذا ما ينعكس إيجابياً على عجز الميزان التجاريّ الأمريكيّ.

3- يعطي الولايات المتّحدة الأمريكيّة ميّزة تنافسيّة جديدة، باعتبار أنّ منافسيها الصناعيّين اليابان وألمانيا أكثر اعتماداً على الواردات الخارجيّة.

4- تأمين مخزون نفطي آمن وثابت لقوّات الناتو.

5- سيجعل الدّولار عملة تسعير النّفط مما يخلق طلباً على شراء الدّولار من الدّول المستوردة للنفط، وهذا ما يسهِّل طباعة المزيد من الدّولارات الورقيّة بدون غطاء من الذهب، ومع إصدار الولايات المتّحدة للمزيد من الأوراق النّقديّة ستجد هذه الدولارات النّفطيّة طريقها عائدة إلى الخزينة الأمريكيّة سداداً للعجز التجاري الأمريكي ([1]).

([1]) - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 108 - 109

ولذلك جهدت الدّوائر الغربيّة وفق المزاعم المذكورة للإعداد لحرب بين العرب والصهاينة لخلق أزمة في منطقة " الشرق الأوسط "، حيث تتسبَّب بأزمة نفطيّة ترتفع معها أسعار النّفط، وهذا ما يصبُّ في مصلحة واشنطن وبريطانيا من أجل تصريف نفط ألاسكا وبحر الشمال المرتفع بكلفة إنتاجه ([1]).

وبحسب ما زعم زلوم في كتابه "حرب البترول الصليبية"([2]) قال: إنَّ كيسنجر لعب دوراً رئيساً في الترتيب لهذه الحرب لأهداف اقتصاديّة وسياسيّة أمريكيّة، كان أهمّها رفع أسعار النّفط لنسبة تصل لـ 400 %. وقد تمّ الإعداد لها في سلسلة من الاجتماعات التي ضمّت كلاً من كيسنجر وعدد من كبار مدراء الشّركات النّفطيّة والمصارف والمؤسَّسات الماليّة العالميّة، وكان الموضوع الرئيسُ هو الاستعداد، وليس المنع للزيادة المتوقَّع تسجيلها في أسعار النّفط([3])، فكانت خطّة كيسنجر تقضي بإشعال حرب محدودة بين "إسرائيل" من جهة، وبين سورية ومصر من جهة أخرى من أجل التسبُّبِ برفع أسعار النّفط، ولتمهيد الطريق لصلح منفرد بين مصر و"إسرائيل"، وهذا ما يصبُّ في مصلحة الإدارة الأمريكيّة([4])، ولكن سنرى أنّ مجريات الأحداث تبيّن فبركة مخطط كيسنجر المزعوم هذا بهدف الإساءة إلى انتصار تشرين، وذلك من خلال المناقشة الآتية.

في السّادس من تشرين الأول عام 1973 اندلعت حرب تشرين التحريريّة بين سوريا _ التي كان يرأسها حافظ الأسد ([5]) بعد قيام الحركة التصحيحية عام 1970 _ ومصر _ التي كان يرأسها السادات بعد وفاة عبد الناصر عام 1970 أيضاً _ من جهة والكيان الصّهيونيّ من جهة أخرى، وقد شهدت هذه الحرب تغيّرات في مواقف دول كثيرة في العالم من الصراع العربيّ –

([1]) - بيرغين: مرجع سابق، ص253

([2]) – زلوم: مرجع سابق، ص 64 – مرّة أخرى ننبه إلى ضرورة التعامل مع مضامين هذا المرجع بحذر شديد من حيث خدمتها في معظمها لمزاعم غربية تخدم المصالح الاستعمارية لتحالف قوى الغرب والصهيونيّة، ومنها هذا المخطط المزعوم لكيسنجر بهدف التشكيك بالانتصار العربي في حرب تشرين 1973 عموماً وبخاصة انتصار سوريا ومصر، رغم الدّور المتآمر المعروف الذي قام به نظام السادات.

- انظر أيضا - زلوم، عبد الحي: أزمة نظام " الرأسمالية والعولمة في مأزق " المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009 ، ص 170 – 171 - 179

([3]) - زلوم: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 67 – انظر ايضا – اينغدال: مرجع سابق، ص 263- 264

([4]) - المرجع نفسه، ص 64

- انظر أيضا - زلوم: أزمة نظام، مرجع سابق، ص 170 – 171 - 179

([5]) - حافظ الأسد: ضابط ورجل دولة سوري، قائد القوات الجوية السورية في عام 1963، تسلم وزارة الدفاع عام 1966. في عام 1970 قام بالحركة التصحيحية، وبعدها بعام تسلم رئاسة الجمهورية العربية السورية، قام بحرب تشرين التحريرية بالتعاون والتنسيق مع الرئيس المصري أنور السادات، توفي عام 2000. للمزيد انظر – الكيالي: مرجع سابق، ج 2، ص 151

الصّهيونيّ. وبغضّ النّظر عن الدّخول في تفاصيل هذه التّغيّرات أو في التفاصيل العسكريّة لهذه الحرب، لأنّها ليست متعلّقةً بموضوع البحث، فإنّ ما يهمنا هو موضوع الحظر النّفطي الذي فرضه العرب على الغرب فيها، وما أحدثه من إرباكات للقوى الدّوليّة، ودفع بعضها ليغيّر سياساته تجاه المنطقة العربيّة. ويبدو أنّ الغرب كان يتمنّى أنْ يجدَ مبرِّراً للتّدخُّل واحتلال منابع النّفط.

وبعد اندلاع الحرب بعشرة أيام وتحديداُ في 16 تشرين الأوّل عام 1973، وصل إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة أربعة وزراء خارجيّة عرب وعلى رأسهم وزير الخارجيّة السعودي عمر السقاف([1])، وقد أجَّلَ الرئيس نيكسون موعد القمّة المشتركة، وفي المؤتمر الصحفيِّ أدلى أحد الصحفيين بالكلام التالي فقال: " ينبغي على السّعوديين أن يشربوا نفطهم " فأجابه السّقّاف: " حسن، وهذا ما سنفعله ". وقد أبلغ السّقاف الرئيس نيكسون رسالة من الملك فيصل يُهدِّد فيها بحظر نفطيٍّ ما لم تُوْقِفِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة دعمها للكيان الصهيوني، وتجد حلّاً لقضيّة "الشرق الأوسط "([2]).

وكان الملك فيصل قد طالب الأمريكيين وقبل شهور من اندلاع الحرب بتغيير سياستهم في المنطقة لاسيما موقفهم من الصراع العربي _ "الإسرائيلي"، من أجل المحافظة على مصالحهم النّفطيّة، وأكّد لهم أنّه سوف يضطرُّ لاستخدام سلاح النّفط للضّغط عليهم ([3]). غير أنّ الأمريكيين لم يأخذوا هذا التهديد على محمل الجدِّ، في حين كان مدراء مجموعة من رجالات شركتي غولف وأكسون قد اجتمعوا في العاشر من تشرين الأول مع معاون وزير الخارجيّة الأمريكيّة، يناقشون التهديدات العربيّة بحظر النّفط ([4])، والذي حدث بعد ذلك بأسبوع. فبعد موافقة البرلمان الأمريكي في السادس عشر من شهر تشرين الأوّل، وبناءً على طلبٍ من الرئيس

([1]) - عمر السّقاف: أول وزير دولة للشؤون الخارجية والشخصية التي اكتسبت شهرة عالمية كبيرة بحكم أنه ممثل الشؤون الخارجية في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز وفي فترة شهدت احداثاً هامة منها، حرب الأيام الستة عام 1967 وحرب اليمن عام 61 وحرب تشرين عام 1973 وحظر النفط عن الولايات المتحدة.

- http://www.saggaf.net/2010/02/blog-post_1560.html

([2]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 69 – 70

([3]) - Aarts: op. cit, PP 10- 11

انظر أيضاً - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 69 - 70

([4]) – Department of state memorandum of conversation, 10, October, 1973, Authority 969031- Date 1/15/99

- مذكرة حوار في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في 10 تشرين الأوّل 1973 بين معاون وزير الخارجيّة ومجموعة من رؤساء الادارة لشركات النّفط، وموضوع الحوار حول نزاع الشرق الأوّسط ومصالح الولايات المتّحدة النّفطيّة.

نيكسون على مساعداتٍ عسكريّةٍ لـ "إسرائيل" بقيمة 2,2 مليار دولار ([1])، اجتمع العرب في اليوم التالي، وجاءت توجّهاتهم في مجال الربط بين النّفط والسّياسة، بقرار اتخذه وزراء النّفط في 17 تشرين الأوّل عام 1973 بخفض صادرات النّفط العربيّ تدريجياً إلى الغرب وبنسبة 5 % شهرياً، حتى تنسحب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلَّتها في عدوان حزيران عام 1967، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ([2]).

وكان الحظر النّفطي قد أضرَّ كلاً من اليابان وأوروبا الغربية أكثر من الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([3])؛ نتيجة الاعتمادِ وبشكل كبير على نفط الخليج العربي. وقبل الحظر بيومين كانت سفارة الولايات المتّحدة في السعوديّة، ومسؤولو شركة أرامكو يتوقَّعون أنّ الملك فيصل قد يضطرُّ لإجراءات انتقاميّة ضدّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة ردّاً على الدّعم العسكريّ لـ "إسرائيل"([4])، وفي نفس اليوم حصل اجتماع في الساعة الحادية عشرة صباحاً ضمَّ وزراء الخارجيّة العرب المتواجدين في الولايات المتّحدة الأمريكيّة مع الرئيس نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر، وقد طالبهم الوزراء العرب بضرورة إيجاد حلٍّ لمشكلةِ الصراعِ في المنطقة ([5])، ليتبعه في الساعة الرابعة مساءً اجتماع الرئيس نيكسون ونائبه مع مجموعة من الوزراء والمساعدين، وقد خيّم على الاجتماع موضوع النّفط وكيفية إيقاف الحرب بين الطرفين المتصارعين ([6]).

كما اتّخذ العربُ قراراً بزيادة الأسعار بنسبة 17 % مما رفع سعر البرميل من 3 دولارات إلى 3,65 دولار ([7])، وقد طالب العراق بتأميم النّفط بالكامل، وقام بتأميم حصّة هولندا في شركة نفط البصرة ([8])، من جانبها إمارة دبي فرضت حظراً شاملاً على تصدير النّفط إلى الولايات

([1]) - A arts: op. cit, PP 10- 11

انظر أيضاً - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 69 - 70

([2]) - قرار الحظر النّفطي الذي اتخذه العرب بتاريخ 17 تشرين الأوّل 1973. انظر الملحق رقم 6

([3])- Aroian - Mitchell: op. cit , PP 407

([4]) – Situation Report in The Middle East as of 12 edt , 15, October, 1973, Authority Eo 12958- By RRO Nara Dates

_ تقرير عن الوضع في (الشرق الأوسط) مرسل من السفارة الأمريكيّة في السعوديّة إلى وزارة الخارجيّة بتاريخ 15 تشرين الأوّل 1973.

([5]) - Memorandum Of Conversation- The White House- 17, October, 1973, Authority Eo 12958- By AB Nara Date 8/26/03

- مذكرة محادثة في البيت الأبيض بين الرئيس الأمريكي نيكسون ومجموعة من وزراء الخارجيّة العربيّة، في 17 تشرين الأول، حول الصراع العربي الاسرائيلي

([6]) – Memorandum Of Conversation - The White House_ 17, October, 1973, Authority Eo 12958- By BT Nara Date 8/20/03

_ مذكرة محادثة في البيت الأبيض بواشنطن 17 تشرين الأول 1973 الساعة 4 مساءً بين الرئيس نيكسون ومساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي ومعاون وزير الدفاع ومدير المخابرات ومساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى وآخرون. انظر الملحق رقم 10

([7]) - السماك: مصدر سابق، ص 25

([8]) – Aroian- Mitchell : op. cit , PP 4070

المتّحدة ([1])، وكانت السعودية والكويت قد اتخذتا قراراً بتخفيض الإنتاج النّفطي بنسبة 10%([2])، وحذَّرت السّعودية من توقّف الإنتاج كلّياً إذا استمرَّ شحن الأسلحة إلى "إسرائيل"([3])، غير أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تُوقف المساعدات العسكريّة، وهذا ما أدّى إلى إعلان السعوديّة فرض حظر كامل للنفط المُصدّر إليها([4]) وإلى وهولندا ([5]) على الرّغم من أنّ الملك السعودي كان وحتى شهر تموز يعارض استخدام سلاح النفط ([6])، من جانبها ألغت البحرين اتفاقاً ينصُّ على منح الأسطول الأمريكي تسهيلات في مرافئها ([7]).

وقد تلقَّى كيسنجر خبر الحظر خلال رحلته الجويّة إلى موسكو، وبهذا انهارت إحدى الافتراضيات الرئيسة للسياسة الأمريكيّة، والتي تقول بأنّ العرب لن يستخدموا سلاح النّفط([8])، فكان الردُّ الأمريكي على الحظر بقرارٍ للجنةِ الكونغرس بمدِّ خطوط نفط ألاسكا ([9]). كما قرَّر وزراء النّفط العرب في 4 تشرين الثاني عام 1973 زيادة نسبة التخفيض إلى 25 % إضافة إلى ازديادها بنسبة 5 % شهرياً ([10]).

هذا التّخفيض المستمرُّ لإنتاج النفط كان نتيجته خسارة الأسواق لحوالي مليون برميل من النّفط العربي يومياً، وهذا رافقه ارتفاع لأسعار النفط في الأسواق العالميّة. ورغم الاتصالات التي تمّت في فيننا في كانون الأول عام 1973 بين المنتجين وشركات النّفط إلّا إنّها لم تسفر عن أيّة نتائج. بعد ذلك عقدت البلدان المنتجة اجتماعاً لها في طهران، وبنهايته تمّ الاتفاق على رفع سعر النّفط من 5,12 إلى 12,65 دولار، ورفعت حصّة الدّول في السعر من 3,05 إلى 7 دولارات، وقد صدّق مؤتمر الأوبك في جنيف على هذه الزيادة، وبذلك أصبح رفع السّعر من جانب الأوبك لوحدها أمراً عادياً ([11]).

([1]) - السماك: مصدر سابق، ص 25
([2]) - انظر إلى نص القرار السعودي والكويتي في الملاحق. رقم 7 - 8
([3]) - السماك: مصدر سابق، ص 25
([4]) - بيان صادر عن الدّيوان الملكي السعودي حول وقف تصدير النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكية
([5]) - Aarts: op. cit , PP 11
انظر أيضاً - بحيري: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، مصدر سابق، ص 10
([6]) - بحيري: السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، مرجع سابق، ص 65
([7]) - السماك: مصدر سابق، ص 25
([8]) - بحيري: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، مصدر سابق، ص 65
([9]) - السماك: مصدر سابق، ص 25
([10]) - انظر الملحق رقم 9 قرار وزراء النفط العرب، الكويت، 4- 5 تشرين الثاني 1973
([11]) - بريماكوف: مصدر سابق، ص 61 ←63

وقد صُنّفت الدّول الغربيّة من قبل الدّول العربيّة آنذاك إلى دول معادية وصديقة ومحايدة ([1])، وعوملت دول أوروبا الغربيّة وفق ثلاث مستويات:

1- المقاطعة: وشملت الدّول المعاديّة، وتعني حرمان الدّولة من النّفط بشكل كامل وطبّق هذا على هولندا ([2]).

2- الدّول المفضّلة: وشملت الدّول الصّديقة، وهي الدّول التي تحصل على احتياجاتها النّفطيّة (فرنسا _ بريطانيا).

3- الدّول المحايدة: وهذه الدّول تحصل على احتياجاتها من النّفط وفق معدّلات مقرّرة، تُقْتَطَعُ منها نسبة التّخفيض المقرّرة 5 % كلَّ شهر، وطُبِّقَ ذلك على باقي الدّول التسع ([3]) ضمن مجموعة السّوق الأوربيّة.

وحتى منتصف تشرين الثاني عام 1973 لم يكن الحظر النّفطي قد مسّ معامل التكرير، إذ أنّ عدداً كبيراً من النّاقلات كانت ما تزال مليئة بالنّفط، ولم يتوقّف التّدفّق إلا بعد 14 يوم من الحرب. وكان الاتحاد الأوروبي قد خزّن نفطاً يكفيه لمدّة 65 يوماً، في وقت كانت فيه حصّة النّفط في توليد الطّاقة في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 60 %، والباقي يتوزَّع على الفحم والغاز الطبيعي والطّاقة المائيّة ([4]). ومع حلول كانون الأول عام 1973 كان حظر النّفط العربيّ لبعض البلدان قد دفع بأسعار السوق نحو الارتفاع خشيّة حدوث نقص، وقامت الأوبك بخطوتها البارزة ألا وهي رفع الأسعار بنحو 140 % ([5]). وقد جاء قرار منظّمة الدّول المصدّرة للنفط الأوبك برفع سعر النّفط عام 1974 لأربعة أمثال ليضرب مثالاً هامًّاً لما يمكن إحداثه من تغيير ملموس في ميزان القوى بين الدّول الصناعيّة الغنيّة والدّول المصدّرة للسلع الأوليّة إذ أتاح هذا القرار آفاقا جديدة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصاديّة بين الطرفين. وقد أوضح هذا القرار

([1]) - Aarts: op. cit, PP 11

([2]) - كانت هولندا الدّولة الأوروبيّة الوحيدة التي سمحت للولايات المتّحدة الأمريكيّة باستخدام مطاراتها لشحن السلاح للكيان الصّهيوني

([3]) - الجودة، فوزي: أوروبا والصراع العربي - الصهيوني، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق، ط2، 1984، ص 57

([4]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 76

([5]) - شيللي: مرجع سابق، ص 153

ضخامة ما يمكن أنْ تحصل عليه أيُّ مجموعة من البلدان المُصدّرة للسلع الأوليّة، إذا ما تمكّنت من الإمساك بزمام السوق العالميّة لسلعة استراتيجية لا يتمتَّع الغرب بالاكتفاء الذاتي منها([1]).

ولقد استخدمت البلدان المصدّرة للنفط النّفط كأداة ضغط سياسيّة واقتصاديّة على القوى الدّوليّة والدّول الصناعيّة الكبرى المستوردة للنّفط، من أجل إبداء وإظهار الاستياء والقلق إزاء الدّعم المقدَّم لـ "إسرائيل"، وبالمقابل من أجل تعبئة الرأي العام الدّولي للضَّغط على الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تدعم "إسرائيل". وقد كانت التوقعات أنّ تقوم الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالضّغط عليها لكي تنسحب من الأراضي العربيّة التي احتلَّتها عام 1967 ([2])، غير أنّ ذلك لم يحدث.

ولم يكن العرب أوّل من استخدموا سلاح النّفط، فقد قامت كلٌّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة وفرنسا وبريطانيا بالحظر النّفطي ضدّ إيطاليا _ التي تفتقر لهذه المادة _ حين غزت الحبشة في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين ([3]). وقد كان للحظر أثر سيء على أوروبا الغربية واليابان، ونتج عنه نقص هائل داخل أسواقها، فارتفعت أسعار البنزين، وانتشر وضع اللافتات التي كتب عليها عبارة "لا يوجد بنزين اليوم"([4]). هذا الوضع خلق توتُّراً في العلاقات بين الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا الغربيّة، وذلك لأنّ درجة اعتماد أوروبا الغربيّة على نفط الخليج العربيّ أكثر من اعتماد الولايات المتّحدة الأمريكيّة عليه، فاختلفت إدارة كلٍّ من الطرفين للأزمة. ففي حين ركّزت دول أوروبا _ كلٌّ على حده _ على كيفية تأمين إمداداتها النّفطيّة، وعلى إعادة الاستقرار إلى المنطقة، فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت تهتمُّ أساساً بانعكاسات الأزمة على العلاقات بين الشرق والغرب، وبمحاولات السّوفييت لاستغلال الموقف لتحقيق مكاسب فرديّة ([5]). وقد طالب مؤتمر القمّة العربيّة المنعقد بالجزائر في 26 تشرين الثاني عام 1973 دول السّوق الأوروبيّة المشتركة بتطوير موقفها السياسي، وبوقف مساعداتها العسكريّة والاقتصاديّة للكيان الصهيوني، وطالب أيضاً برفع الحظر الذي فرضته على تصدير السّلاح إلى البلدان العربيّة، مع السعي لديها لكي تقوم بالضّغط على الولايات المتّحدة الأمريكيّة للكفِّ عن

([1]) - عبد الفضيل: مصدر سابق، ص 15 - 16
([2]) - صايغ: مصدر سابق، ص 301←303
([3]) - المصدر نفسه، ص 303
([4]) - Aarts: op. cit, PP 13
([5]) - مصطفى، ناديا محمود محمد: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 1986، ص 87

مساعدة "إسرائيل". وطالب المؤتمر بالاستمرار في استخدام النّفط كسلاح في ضوء قرارات وزراء النّفط العرب، وربط رفع الحظر عن تصديره لأيٍّ دولة بالتزامها الكامل بتأييد القضيّة العربيّة ([1]).

لقد أدَّى نقص الإمدادات إلى جو كئيب، فالنموُّ الاقتصادي توقّفَ، والتضخُّم زادَ، وكلُّ هذه الأشياء بدأت تؤثِّر على التّنافس الدّولي الذي بدأ منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة ([2]). ومن الإجراءات المتّبعة لمواجهة الحظر النّفطيّ الاقتصاد في استهلاك النّفط، وذلك من خلال العودة إلى استخدام الفحم في مجالات محدَّدة، ومحاولة الحصول على النّفط من خارج منظَّمة الأوبك([3]).

لم يكن استخدام العرب لسلاح النّفط ابتزازاً لدول الغرب أو تهديداً للسلم العالمي، وإنّما من أجل احترام القاعدة القانونيّة في منطقة من العلاقات الدّوليّة، حيث أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهولندا لم تقف على الحياد إبّانَ الحرب، وهذا ما يؤكِّد عليه القانون الدّولي وإنَّما قامتا بدعم "إسرائيل" بالمعدّات والموادِّ الحربيّة ([4]). غير أنّ الحظر النّفطي عن الدّول الغربيّة لم يستمرَّ لفترة طويلة لأنّ أسباباً عدّة حالت دون ذلك من أهمّها:

1- انعدام السّيطرة العربيّة على الصناعة النّفطيّة بجميع مراحلها.

2- ارتباط اقتصاد البلدان العربيّة و تنميتها بالثروة النّفطيّة.

3- انعدام وضعف التنسيق العربي فيما يتعلَّق بالسياسة النّفطيّة ([5]).

وقد كان لدبلوماسية وزير الخارجيّة الأمريكيّة هنري كيسنجر دور في إنهاء الحظر، ففي كانون الثاني عام 1974 نجح كيسنجر في فكَّ الاشتباك بين القوّات المصريّة و"الإسرائيليّة" على الجبهة المصريّة، ومع نهاية أيّار تمكَّن من فكِّها على الجبهة السوريّة ([6])، ليتمَّ بعدها إلغاء قرار الحظر النّفطي عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة في آذار عام 1974 ([7]). وقد تذرَّع السعوديون والمصريون لرفع الحظر بسبب وجود دلائل على تغيير فعلي في سياسة واشنطن تجاه العرب،

([1]) - الزنابيلي: مرجع سابق، ص 58 - 59
([2]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 242
([3]) - صايغ: مصدر سابق، ص 300
([4]) - شحاتة، ابراهيم: حظر تصدير النّفط العربي، "دراسة قانونية سياسية "، مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، رقم 42، بيروت، ط1، 1975، ص 85
([5]) - السماك: مصدر سابق، ص 24
([6]) - Aarts: op. cit, PP 13
([7]) - قرار وزراء النفط العرب 18 آذار 1974 _ انظر شحاته، مصدر سابق، ص 106←109

إلا أنّ السَّبب الفعلي كان صدور تلميحات من واشنطن عن خطط عسكريّة أمريكيّة لاحتلال أبو ظبي إذا ما استمرَّ الحظر النّفطي ضدّها ([1])، في حين أُبقي الحظر مفروضاً على البرتغال وجنوب إفريقيا وروديسيا وهولندا ([2]) حتى شهري حزيران وتموز من نفس العام ([3])، ولم يحقّق الحظر الأهداف المرجوّة منه، وأظهر فشلاً في تحقيق أيّة أهداف سياسيّة، فقد بقيت "إسرائيل" محتلّة للأراضي العربيّة، ولم يتمَّ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ([4]). وعلى الرّغم من أنّ فترة الحظر كانت قصيرةً، إلّا أنّها أحدثت تأثيراً واضحاً على الوضع الدّاخلي للبلدان الصنّاعيّة الكبرى.

كانت حرب تشرين حرباً نفطيّة عمّ تأثيرها أغلبية دول العالم، وكان تأثيرها كبيراً عليهم، " فسلاح النّفط العربي اشترك بإيجابيّة في رفع مشكلة "الشرق الأدنى" القوميّة والسياسيّة _ العرب والأمبريالية الصهيونية _ والاستراتيجية _ الصراع الشرقي والغربي _ والاقتصاديّة _ مشكلة الطّاقة في العالم الصناعي الأوروبي والأمريكي معاً، بالإضافة إلى اليابان _ إلى أعلى مستوى من الفكر والمناقشة والتفاوض الجماعي وغير الجماعي بين دول السوق الأوروبيّة، والمعسكرين الشرقي والغربي، ودول العالم العربي والعالم الأفريقي والأسيوي والأمم المتّحدة "([5]).

غير أنّه وبالمقابل فإنّ الغرب استغلَّ الحظر، وأطلق تصريحات مثل التهديد باستخدام القوّة ضدّ الدّول النّفطيّة واحتلال منابع النّفط، ووصل الأمر بالدّول الأوروبيّة إلى أن أشارت إلى أنّ النّفط هو وديعة لدى الدّول المنتجة، ولا يحقُّ لها استخدامه كسلاح في مصالحها الاقتصاديّة أو السياسيّة، وعلى العرب أن يفهموا أنّ ملايين السكَّان في العالم يحتاجون لهذا النّفط وبإمكانهم أخذه بالقوّة. وكذلك أشار مندوب أمريكا في حلف الأطلسي جون دنيل (John Daniel) إلى أنّ القوّة العسكريّة هي الضمانة ضدّ قطع النّفط، لأنّ الخنق الاقتصادي يتساوى مع الخنق العسكري([6]).

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 74
([2]) - انظر الملحق رقم 12 قرار وزراء النفط العرب رقم 10 توز 1974
([3]) - بحيري: السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، مرجع سابق، ص 70
([4]) - Aroian - Mitchell: op. cit, PP 408
([5]) - الكعكي: مصدر سابق، ص 171 - 172
([6]) - محمد وأبو جبل: مرجع سابق، ص 396

ب-تأثير الحظر النّفطي على القوى الدّوليّة:

بالتأكيد لم يتعرَّض السّوفييت لأيّ حظر نفطيٍّ من قبل العرب، وذلك لتمتّعهم بالاكتفاء الذاتيّ لهذه المادّة من ناحية، ولصلاتهم وتأييدهم للقضايا العربيّة من ناحية أخرى. أمّا الموقف السّوفييتي من حرب تشرين 1973 والحظر النّفطي، فقد برز من خلال التهديد بالتدخّل لإنقاذ الجيش المصريّ المحاصر في تشرين الأوّل عام 1973، وكان الردُّ الأمريكي باستنفار القوات النووية في العالم، وراحت الدّولتان تُمونان الطرفين بكميّات كبيرة من الأسلحة([1]). وقد استفاد الاتحاد السوفييتي من الموقف النّفطي العربيّ، ليزيد من أرباحه بالعملات الأجنبيّة نتيجة ارتفاع الأسعار من جهة، وإقامة علاقات تجاريّة مع بعض دول أوروبا الغربيّة بعيداً عن الهيمنة الأمريكيّة من جهة أخرى ([2])، كما وقف السوفييت إلى جانب العرب في المناقشات والقرارات التي اتّخذها مجلس الأمن الدّولي، وشجّعوا العرب على استخدام سلاح النّفط كوسيلة لمناهضة الاستعمار والدّفاع عن حقوقهم المشروعة ([3]).

1- تأثير الحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

على الرّغم من امتلاك الولايات المتّحدة الأمريكيّة لمادّة النّفط إلا أنّ مظاهر الحظر ظهرت فيها كغيرها من البلدان، وربما كانت هذه المظاهر مفتعلة من قبل الإدارة الأمريكيّة للتحريض ضدّ العرب هذا من ناحيّة، ولكي يكون الرأي العام الأمريكيّ مع فكرة التدّخل العسكري واحتلال منابع النّفط من ناحية أخرى، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة أحجمت عن التدخُّل العسكريِّ المباشر في أيِّ منطقة من العالم بعد أزمة حرب الفيتنام والتي سبَّبت كابوساً مزعجاً للرأي العام الأمريكي.

وبالعودة لمظاهر الحظر فقد انتشرت طوابير السّيارات أمام محطّات الوقود، وكان سعر البنزين يرتفع كلَّ يوم، وأصبحت العديدُ من المحطّات تضع لافتات أمامها تقول فيها "نعتذر ... لا يوجد بنزين هذا اليوم"([4])، ومن ناحية أخرى تعمَّق الخللُ في الميزان النّفطيّ الأمريكيّ، وازدادت المصاعب بتلبية الحاجات الدّاخليّة من النّفط ومشتقّاته، وتفاقَم وضع الاقتصاد الأمريكيّ، إذ نجم عن ذلك عدم استقرار في تزويد البلاد بالوقود السائل، وارتفعت نسبة البطالة وهبط الإنتاج

([1]) - شيبان، أنطوان: دبلوماسيّة التأزيم " قرار أمريكا بالفشل في الشرق الأوسط"، د ن، د م، 1984، ص 180
([2]) - برجاس: مرجع سابق، ص 257
([3]) - المرجع نفسه، ص 263
([4]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 242 - 243

الصناعي ([1])، ولم تستطع الإدارة الأمريكيّة تعويض النقص في مادة النّفط عن طريق الموارد الدّاخليّة غير المطوّرة، أوعن طريق زيادة الاستيراد من المناطق غير العربيّة، وعانت البلاد من أزمات صعبة تارةً في المازوت، وتارة في الغاز الطبيعي، وتارة أخرى في وقود السيارات، وارتفعت أسعار مشتّقات النّفط والمواد الاستهلاكيّة المعتمدة عليها بوتائر سريعة ([2]). وقد أدّت الأزمة إلى تسريح 250 ألف عامل أمريكيّ عن العمل خلال فترة الحظر، وانخفض النّاتج القوميُّ الأمريكيُّ في الربع الأول من عام 1974 بنسبة 6,3 %، كما أدّت زيادة أسعار النّفط المستورد إلى عجز في ميزان التجارة الخارجيّة الأمريكيّة خلال شهر نيسان عام 1974 الذي بلغ 171,3 مليون دولار، وكان هذا أوّل عجز منذ تسعة أشهر([3])، وقد اتّخذت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قراراً بزيادة الأسعار وخفض سرعة السيارات، وفرض القيود على تزويدها بالبنزين ([4]).

لقد أدَّى الحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة لانخفاض تموينها بالوقود السائل بنسبة 18 %، ووصلت نسبة نقص المازوت على الساحل الشرقي _ والذي يعتمد اعتماداً أساسياً على نفط الخليج العربي وشمال إفريقيا_ إلى 50 % ([5]). وللمرّة الأولى أعلن وزير المواصلات برنغر(brinegar) " أنّ على الولايات المتّحدة الأمريكيّة أن تعتمد برامج للتقنين في استعمال الطّاقة "([6]).

لقد أزعجت استراتيجية الرّبط ما بين النّفط والسياسة الإدارة الأمريكيّة، فبحسب رأيها أنّ هذا الأمر معقَّد، ولا تتوفَّر فرصه إلا لدى الدّول العظمى، ولذلك فهي تخوّفت منه من نواح عدّة هي:

1- اكتساب المجموعة العربيّة حضوراً مهاباً في المحافل الدّوليّة.

2- تأثير الضّغط العربيّ على الموقف الأمريكيّ حيال "إسرائيل".

3- عدم قدرة الإدارة الأمريكيّة على تحمّل أن تصبح إمداداتها النّفطيّة وإمدادات حلفائها مرتبطة بالرضا العربيِّ من الموقف الأمريكيّ حيال مسألة القضيّة الفلسطينيّة ([7]).

([1]) - بوريس: مصدر سابق، ص 19
([2]) - المصدر نفسه، ص 20
([3]) - السماك: مصدر سابق، ص 26
([4]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 4
([5]) - المصدر نفسه، ص 4
([6]) - السماك: مصدر سابق، ص 25
([7]) - المصدر نفسه، ص 30

وقد ترافقت أزمة النّفط مع فضيحة ووترغيت (Watergate)([1])، التي أضافت إحساساً بالشّلل إلى الإدارة الأمريكيّة، وانخفضت شعبية الرئيس نيكسون من 62% في منتصف عام 1973 إلى 27% في نهاية العام نفسه ([2]). وكان الكونغرس قد أصدر قراراً أو قانوناً عرف باسم قانون احتياطيّ النّفط خوَّل رئيس الدّولة صلاحيات تخزين مليون برميل من النّفط ([3]). وعلى أثر الحظر النّفطيّ ظهر اتجاه في الولايات المتّحدة الأمريكيّة يتّهمُ شركات النّفط بالكذب والتحايل، وأنّها هي من كانت وراء الحظر لرفع الأسعار. وتزعَّم ملاحقة هذا الموضوع السيناتور هنري جاكسون (Henry Jackson) رئيس لجنة الكونغرس للشؤون الداخليّة، وهو من الحزب الديمقراطي، فبدأت تتكشَّف حقائق مرعبة عن جشع الشركات، وتآمرها من أجل مزيد من الأرباح، ومن أجل أن تعوّض خسارتها بعد تأميم النّفط ([4]). من جانبه الرئيس نيكسون عزل وزير الطّاقة جون لوف (John Luv) وعيّن مكانه وليام سايمون (William Simon)([5]). وكان الرئيس توّاقاً لإنهاء الحظر النّفطي وذلك لعدّة أسباب:

1- تغطية فضيحة ووترغيت.

2- إعادة استقطاب الدّول الغربيّة (أوروبا _ اليابان)، ومنعها من إقامة علاقات تعاون منفردة مع العرب.

3- إعادة الهيبة للولايات المتّحدة في صراعها على النّفوذ الدّوليّ مع الاتحاد السوفييتي.

4- تأمين الاحتياجات الأمريكيّة من النّفط بكمّيات كافيّة وبأسعار مناسبة.

5- الإمساك بورقة التسوّية السياسيّة في المنطقة ([6]).

([1]) - ووترغيت: (Watergate) فضيحة سياسية أمريكيّة نتجت عن قيام قادة الحزب الجمهوري بالتجسُّس على الحزب الديمقراطي المناوئ بواسطة تسلل خمسة رجال لمبنى ووترغيت مقرّ اللجنة القوميّة للحزب الديمقراطي في وسط واشنطن عام 1972 إبان الحملة الانتخابيّة الرئاسيّة، انكشف أمر هذه المحاولة وتبع ذلك مضاعفات خطيرة، حاول الرئيس نيكسون تغطيّة المسألة على أنّها حادث مؤسف، وبعد فترة اضطرَّ إلى الإعلان عن احتمال تورّط بعض مساعديه في الفضيحة إلى أن اضطرَّ إلى الاستقالة . للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج7، ص 358

([2]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 244

([3]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 530 - 531

([4]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 259 - 260

([5]) - المرجع نفسه، ص 242 - 243

([6]) - بحيري: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، مصدر سابق، ص 14 – 15 - انظر أيضاً - السماك: مصدر سابق، ص 32

وشنَّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة حملة هجوميّة على الصعيدين الدبلوماسيّ والإعلاميّ، وبرزت دعوات لإيقاف تصدير القمح والمواد الغذائيّة للدّول المنتجة للنّفط، والتهديد بالتدخّل العسكري والقوّة، وتحميل الدّول النّفطيّة مسؤولية التّضخّم والكساد الاقتصاديّين السائدين في العالم، كلُّ ذلك بهدف ردع أقطار الأوبك من الاستمرار في اتّخاذ المبادرات السياسية والاقتصاديّة لتصحيح النظام الاقتصاديّ الدّوليّ، وعرقلة المحاولات الدّاعيّة إلى التعاون في هذا المجال. وقد برزت عدّة محاولات كتأسيس وكالة الطّاقة الدّوليّة، وعرقلة قيام حوار ما بين الشمال والجنوب، وشنِّ حملة إعلامية ضدّ أقطار الأوبك وخاصّةً العربيّة ([1]).

وكان وزير الطاقة الأمريكي قد أعلن في مطلع عام 1974 أنّ نقص الطّاقة وصل إلى مستوى الأزمة، وأنّه نتيجة لذلك سيرتفع النّقص من 15 إلى 20 % مما يزيد المضاعفات الاقتصاديّة، ولذلك توجّه كيسنجر في جولة جديدة إلى "الشرق الأوسط" من أجل التوصُّل إلى اتّفاق لفصل القوّات السوريّة و"الإسرائيلية"، وكانت الدّول العربيّة قد اتّخذت قراراً في 18 آذار عام 1974 في مؤتمر طرابلس الغرب باستئناف شحن النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولكن هدّدت بإعادة الحظر إذا لم يتمّ التوصّل إلى اتّفاق بين الطّرفين، والذي تأخرَّ إلى 31 أيار عام 1974. وقد تلازم هذا الاتفاق باتفاق أمريكي "إسرائيلي" يلزم الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتزويد "إسرائيل" بالنّفط تعويضاً عن تخلّيها عن آبار النّفط المصريّة ([2]). ورغم التعهّدات التي أصدرتها واشنطن لإنهاء حظر النّفط بسرعة إلّا أنَّها لم تتمّكن من ذلك، حتى قرَّر العرب رفع الحظر بعد خمس أشهر من فرضه، وبذلك تأكَّدت الولايات المتحدة الأمريكيّة أنّ منطقة الخليج ومنطقة الصراع العربي مع الكيان الصهيوني "سوريا – لبنان – فلسطين – الأردن " هما منطقة واحدة وغير منفصلتين كما كانت تعتقد حتى ذلك الوقت([3]). وعلى الرّغم من أنّ الإدارة الأمريكيّة سعت بعد أزمة عام 1973 للحدِّ من استهلاك النّفط وإيجاد وسائل بديلة له، إلّا أنّ ذلك لم يكن ناجحاً فزاد اعتمادها واستيرادها لنفط الأوبك مع مرور السنين، ففي العام 1973 كان معدّل الواردات بحدود 5,6 مليون برميل يومياً، غير أنّه ارتفع مع نهاية السبعينيات إلى 8,6 مليون برميل يومياً بزيادة 53,8 % ([4]). وعلى الرّغم من أنّ سلاح النّفط استخدم لتغيير السياسات الأمريكيّة تجاه منطقة

([1]) - خدوري، وليد: النفط العربي في السياسة الدّوليّة، دلمون للنشر، نيقوسيا، قبرص، د ت، ص 20
([2]) - السماك: مصدر سابق، ص 28
([3]) - بحيري: السياسة الأمريكيّة و الشرق الأوسط من ترومان إلى كيسنجر، مرجع سابق، ص 71
([4]) - خدوري: مرجع سابق، ص 19 - 20

"الشرق الأوسط" إلّا أنّه من المفارقات أنّ النفوذ الأمريكي في "الشرق الأوسط" في السنوات التي تلت حرب تشرين كان أكبر مما كان عليه من أيِّ وقت مضى منذ العام 1950([1])، وأصبح له الغلبة في جميع مراحلها لتكون السمة البارزة للفترة القادمة من السياسات الدّوليّة النّفطيّة في منطقة الخليج العربي غلبة النّفوذ الأمريكي وسيطرته على جميع سياسات القوى الدّوليّة في المنطقة.

إنّ تأثير الحظر النّفطي على الولايات المتّحدة الأمريكيّة أمرٌ استغلّته الإدارة الأمريكيّة لأبعد الحدود، وخاصّةً أمام شعبها لتظهر مدى الخطر الذّي يمكن أن تتعرَّض له الولايات المتّحدة الأمريكيّة في حال حصل خلل بإمدادات النّفط، ولتنال رضى هذا الشّعب إذا ما فكَّرت يوماً ما باحتلال منابع النّفط، وخاصةً أنّ الشَّعب الأمريكيّ مازال يعيش تحت ضغط كابوس الحرب الفيتناميّة، وليس بالسهولة إقناعه من أجل إرسال القوات الأمريكيّة إلى حرب خارجيّة. ولربَّما كان تأثير الحظر النّفطي عليها أمر افتعلته الإدارة الأمريكيّة أمام شعبها في سبيل تحقيق سياساتها الخارجيّة، وخاصةً احتلال منابع النّفط في منطقة الخليج العربي. فتفكير واشنطن باحتلال منابع النّفط أمرٌ سعت إليه منذ الحرب العالميّة الثانيّة، وقد تعمَّق لها هذا التفكير بعد تأميم مصدق للنّفط مع مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، لتفكّر أكثر بذلك عقب الانسحاب البريطاني من الخليج مطلع السبعينيات، وعقب مرحلة التأميم النّفطي في منطقة الخليج العربي، ولتشتدّ الفكرة لديها عقب الحظر النّفطيّ عام 1973، ولتصل لفكرة التخطيط للاحتلال عقب قيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه مع نهاية عقد السّبعينيات من القرن العشرين .

غير أنّ التدخَّلَ العسكريَّ الأمريكيَّ في منابع النّفط سيحتاج إلى مبرِّرات، وهذا ما سيضع الولايات المتّحدة الأمريكيّة أمام وضع محرجٍ، لأنّ القانون الدّوليّ يحظر انتهاك سيادة أيِّ دولة لدوافع اقتصاديّة، لذلك كان على الإدارة الأمريكيّة أن تبحث عن المبرّرات اللازمة لإقناع الرأي العام داخلياً وخارجيّاً ([2])، ولاسيما أنّ الرأي العامَّ عبَّرَ عن اعتراضه على التّدخل العسكريّ في الأمكنة النائية، وذلك بمناسبات عديدة في الفترة التي تلت حرب فيتنام، ففي إحصاء أجرته

([1]) - Aarts: op. cit, PP 14

([2]) - تقرير للكونغرس الأمريكي : خطة الغزو الأمريكي لمنابع النّفط، ترجمة سليمان الفيومي، دار القدس، بيروت، 1976، ص 19 وما يليها

مؤسسة (غالوب)في كانون الثاني عام 1975 أيّد 10% فقط التّدخل في "الشرق الأوسط"([1])، غير أنّ هذا التّدخل حصل وبمباركة من العالم عقب الغزو العراقي للكويت.

لكنَّ المؤشرات الأساسيّة التي تشير بوضوح إلى فكرة التّدخل واحتلال منابع النّفط، تعود لمنتصف العام 1975 عندما صدر تقرير للكونغرس الأمريكي يُبين المصالح الحيويّة الأمريكيّة المرتبطة بالنّفط، ويبرز خطورة حظر النّفط، حيث جاء في هذا التقرير مايلي " إنّ المصلحة الوطنيّة الحيويّة الوحيدة هي البقاء، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة تختفي من الوجود إذا فشلت في تأمين هذه المصلحة الأساسية والجوهريّة. وهكذا فإنّ التهديدات ضدّ وجودنا تعطينا الحقّ في استخدام إجراءات عنيفة مضادّة ".... ويضيف التقرير " إنّ المصالح الاقتصاديّة وخاصةً حظر شحنات النّفط يمكن أن يهدّد معظم المجتمعات الحديثة تماماً كالأسلحة النووية، وتتوقَّف نسبة الضّرر على العلاقة بين احتياجات كلِّ قطر ومصادره بالإضافة إلى المخزون الاحتياطي "([2]).

وكان كيسنجر قد ألمح في بدايات العام 1974 إلى " أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لا تستبعد إمكانية التدخّل العسكريّ في "الشرق الأوسط"، فيما إذا ظلّت الدّول العربيّة الأعضاء في منظَّمة الأوبك تهدِّد بخنق العالم الصناعيّ ".

وجاء الردُّ العربيُّ على لسان الملك فيصل الذي هدَّد بحرق آبار النّفط والعودة لحياة الصحراء([3])، ليعود كيسنجر ويؤكّد على كلامه في مطلع عام 1975 في حديث أدلى به إلى مجلة بيزنس ويك (Business week) قال فيه " إنّه لا يستطيع استبعاد استخدام القوّة العسكريّة إذا تعرَّض العالم لاختناق نفطيّ بسبب منتجيه في الشرق الأوسط "([4]). وفي آذار عام 1975 نُشِرَ مقال في مجلة هاربيرز مغازين (Harper's Magazine) طالب كاتب المقال فيه (وهو ضابط ومستشار عسكري) باحتلال منابع النّفط في الخليج العربي والعراق بضربة واحدة، وطالب باستخدام فرقة المظليّن (82)، وفصائل مشاة البحريّة، والطيران مع الاستفادة من الطيران "الإسرائيلي". وفي كانون الثاني من نفس العام وضعت إسرائيل مطاراتها وقواعدها تحت تصرّف القوّات الأمريكيّة للتدخُّل عند الضرورة في شؤون الخليج العربيّ([5]). وكانت السياسة الأمريكيّة قد

([1]) - بحيري: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، مصدر سابق، ص 45
([2]) - تقرير للكونغرس الأمريكي: مصدر سابق، ص 13 – 16
([3]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 529
([4]) - حرب: مصدر سابق، ص 182
([5]) - البرغوثي: مرجع سابق، ص 117

سعت في مطلع العام 1976 للحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية من أجل ضمان إمدادات النّفط من الخليج العربي، وهذا ما كان واضحاً في إحدى الدراسات لمجلس الأمن القومي والمؤرَّخة بتاريخ 13 شباط 1976 حول السّياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه الخليج العربي([1]).

وفي إطار التهديدات لاحتلال منابع النّفط قال البروفسور روبرت تكر (Robert Tucker) وهو من أبرز القائلين باحتلال منابع النّفط منذ عصر نيكسون وحتى ريغان: " إنّ المنطقة الوحيدة التي تتوفَّر فيها هذه الشروط على ما يبدو هي تلك التي تمتدُّ من الكويت على طول السّاحل حتى قطر، وهي في الغالب شريط ساحلي ضيّق لا يتعدّى (400) ميل طولاً، ويوفّر 40 % من مجموع إنتاج الدّول المُصدرة للنفط حالياً، وفيه _ الشريط _ أكبر كمّيات احتياطيّ في العالم على الإطلاق أي نحو 50 % من مجموع احتياطي الدّول المصدّرة للنّفط، و40 % من مجموع الاحتياطي في العالم بأسره، وبما أنّ هذه المنطقة لا تشمل مراكز سكنيّة مهمَّة، وهي خاليّة من الأشجار فإنّ السّيطرة عليها لا تشبه تجربة فيتنام لا من قريب ولا من بعيد "([2]). وهذا ما يؤكّد تخوّف الولايات المتّحدة الأمريكيّة من فيتنام أخرى في حال أقدمت على احتلال منابع النّفط.

وقد ناقشت العديد من الدّراسات خطط التّدخل العسكريّ الأمريكيّ ضدّ الدّول النّفطيّة في منطقة الخليج العربيّ، وقد وضعت هذه الخطط تحت تصرّف الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة بعد عام 1973 وجميعها ربطت مسألة التدخّل العسكريّ بحدوث الأمور التاليّة:

1- إذا فرضت الدّول النّفطيّة حظراً آخر للنّفط بعد حظر عام 1973.

2- إذا أقدم الاتحاد السوفييتي على احتلال آبار النّفط في الخليج العربيّ أو قطع طريق إمداداته.

3- إذا تعرَّضت الدّول المنتجة والصّديقة للإدارات الأمريكيّة للغزو من قبل دولة معاديّة للولايات المتّحدة.

([1]) - National Security Council, Study Memorandum 238, 13, February, 1976. Subject: U.S. Policy Toward The Persian Gulf .
مذكرة مجلس الأمن القومي رقم 238 تاريخ 13 شباط 1976 حول سياسة الولايات المتّحدة تجاه الخليج العربي.

([2]) - الزعبي: مرجع سابق، ص 83

4- إذا وقع انقلاب في أيِّ دولة نفطيّة من شأنه أن يؤثِّر على الإنتاج والأسعار([1]).

لكن هذه الخطط لم توضع موضع التنفيذ لسببين:

1- ردّة الفعل السوفييتيّة.

2- معارضة الرأي العامِّ الأمريكي وخاصّة بعد عقدة فيتنام.

غير أنّ التّطوّرات في منطقة الخليج في نهاية السّبعينيات وتهديد إمدادات النّفط، جعل الإدارة الأمريكيّة تعيدُ النظرَ في مسألة التدخُّل العسكريِّ، وخاصّة بعد سقوط الشاه الإيراني ([2]).

إنّ التّدخُّل العسكريَّ واستخدامَ القوّةِ من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ومن أجل السيطرة على الثروات الباطنيّة في أراضي شعوب العالم وخاصّةً مادة النّفط، يعود لحوالي قرن من الزمان، وقد كانت بلدان أمريكا اللاتينية أولى الضحايا ([3]). وكان الرئيس الأمريكي فورد قد أكّد بشأن التّدخُّل لاحتلال منابع النّفط قائلاً: " قد لا يكون الأمر أخلاقياً، لكنَّني أرى أنّه لو رجعت إلى التاريخ البشري، لوجدت أنّ الحروب من أجل الموارد الطبيعيّة مستمرّةٌ منذ أقدم الأزمنة وتاريخ السنوات الماضيّة "([4]). ولم يكن فورد أوّل من أكّد على احتلال منابع النّفط، فجميع الرؤساء بدءاً من ليندون جونسون، وريتشارد نيكسون وجيرالد فورد وجيمي كارتر(Jimmy Carter)([5]) ورونالد ريغن وجورج بوش (George Bush)([6]) هؤلاء جميعهم هدَّدوا، ولكنَّ التنفيذ لهذا التهديد جاء من قبل آخرهم، وهو جورج بوش الأب عندما تدخَّل على نطاق واسع في عمليّة عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي في صيف العام 1991 ([7])، والتي شكَّلت مرحلة جديدة من تاريخ المنطقة والعالم، ويجب ألا ننسى أنّ الرئيس كارتر هو من أسَّس لهذا التّدخُّلِ

([1]) - بحيري: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، مصدر سابق، ص 9

([2]) - المصدر نفسه، ص 10

([3]) - محلا: مصدر سابق، ص 23

([4]) - الزعبي: مرجع سابق، ص 83

([5]) - جيمي كارتر: (Jimmy Carter 1924 _ ...) سياسي أمريكي، ولد في ولاية جورجيا الأمريكيّة، دخل في سلك السياسة عام 1962 عندما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ بولاية جورجيا، وفي عام 1971 انتخب كحاكم للولاية حتى عام 1975، نجح بالانتخابات الرئاسيّة الأمريكيّة عام 1977 وبقي في منصبه حتى عام 1981.
Jimmy Carter - http://en.wikipedia.org/wiki/Jimmy_Carter

([6]) - جورج بوش الأب: (George Herbert Walker Bush: 1924 - ...) الرئيس الواحد والأربعون للولايات المتّحدة الأمريكيّة بين عامي (1989 – 1993)، عمل قبل ذلك كمدير CIA، وأيضاً كنائب للرئيس ريغن، وهو من رجالات النّفط. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج 1، ص 604

([7]) - السماك: مصدر سابق، ص 22

بتشكيله قوّات التدخُّل السريع، والتي طُوّرَتْ في عهد الرئيس ريغن ليكون تدشينها بشكل واسع من قبل بوش في منطقة الخليج العربيّ.

2- تأثير الحظر النّفطي على أوروبا الغربيّة.

كانت أوروبا الغربيّة من أكثر الدّول تضرّراً جرّاء الحظر النّفطي، وقد شهدت دولها حالة من عدم الاستقرار الاقتصاديّ، وعاشت شعوبها آنذاك شتاءً بارداً. ومن المظاهر التي كانت ملفتةً للنّظر وقوف الناس والسيارات في طوابير على محطّات الوقود.

وكان من نتائج هذا الحظر أنّه أدّى إلى تأثيرات على الاقتصاد الأوروبي، وزاد من الأزمة الاقتصاديّة، وأدّى إلى العديد من الصعوبات والأزمات السياسيّة والاجتماعيّة ([1])، ففي ألمانيا الغربيّة والتي لم تستطع إلّا أنْ تُعلن أسفها لاندلاع الحرب، وذلك بسبب تبعيّة موقفها للموقف الأمريكي ([2])، فقد تراكمت ألوف الرسائل عبر التلكس إلى وزارة الاقتصاد من أجل النّفط. وتعرّضت صناعة السّكر الألمانيّة لخطر الدّمار الشامل، لأنّها إذا حُرِمَتْ من النّفط لمدّة 24 ساعة سيتبلور السّكر في الأنابيب، وستخرج ألمانيا من سوق السّكر العالميّة ([3]). ومنعت الحكومة الألمانيّة قيادة السيارات في يوم الأحد في خمس أسابيع متتالية ابتداءً من السّاعة الثالثة صباحاً حتى الثالثة من اليوم التالي، وسرى ذلك على 13 مليون سيارة، وحدَّدت السّرعة على طرق المقاطعات (بـ 80 كم سا)، أمّا على الطرق السّريعة فحددت السرعة (بـ 100 كم سا)، فبذلك يمكن توفير مليون لتر من البنزين ([4]). وخطت الحكومة خطوات لترشيد استهلاك الطّاقة، وخطَّطت لتخفيض الطّلب عليها بين عامي (1975 – 1985)، واستخدمت القانون لترشيد استهلاكها، والتّشجيع الضريبي والحملات الإعلامية ([5]). وفي النّمسا ازداد استخدام الدّراجات الهوائية، ومنذ منتصف كانون الأول عام 1973 صار البثُّ التلفزيوني يتوقَّف في العاشرة والنصف مساءً، ومنعت الدّعايات التجاريّة الضوئية، وناشدت الحكومة المواطنين تخفيض درجة حرارة الغرف درجتين. وفي سويسرا كما في الدانمارك واليونان ولوكسمبورغ تقرَّرَ أيضاً حظر قيادة السيارات يوم الأحد، وطلبت الحكومة السويسرية من موظَّفيها أنْ يستخدموا المواصلات

([1]) - الجودة: مصدر سابق، ص 58
([2]) - الزنابيلي: مرجع سابق، ص 56
([3]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 242
([4]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 71 – 72 - 74
([5]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 120

العامّة للذهاب إلى العمل. وقرَّرت السويد ترشيد استهلاك البنزين ([1]). أمّا فرنسا فقد وجدت حكومتها بأنّها لن تسمح بأن يتعرَّض مواطنوها للبرد، ولن يُحرموا من استعمال سياراتهم، وتوقُّف مصانعهم من أجل السياسة الأمريكيّة المؤيّدة "لإسرائيل"، ولولا أنّ سياسة الرئيس بومبيدو كانت متوافقة مع السياسة التي بدأها الرئيس ديغول تجاه العالم العربي، لما جَنَتْ فرنسا ما جنته من عدم فرض الحظر النّفطي عليها، ومن معاملتها معاملة خاصّةً بسبب موقفها من القضيّة الفلسطينيّة، وكأنَّ الرئيس ديغول كان يتوقَّع حدوث أزمة نفطيّة ([2])، فكانت فرنسا معاديّة ورافضة لما قامت به "إسرائيل" من احتلال لأراضي العرب عام 1967. وقد برَّرت الهجوم المصري على الكيان الصهيوني عام 1973 بقولٍ لوزير الشؤون الخارجيّة ميشيل جوبير(Michel Jobert)([3]) الذي قال فيه: " هل تعني محاولة المرء لاستعادة أراضيه عدواناً مفاجئاً على الغير ؟" ([4]) وقد ركّز الرئيس بومبيدو على ثلاث نقاط بعد أزمة الطّاقة 1973:

1- الإسراع بتطوير أبحاث الطّاقة النووية.

2- التحوّلُ للفحم الحجري.

3- التركيز على تخفيف استهلاك الطاقة.

غير أنّ الرئيس بومبيدو مات في العام 1974، وجاء بعده غاليري جيسكار ديستان(Valery Giscard d'Estaing)([5])، فطالب أن تحوَّل صناعة توليد الكهرباء إلى الاعتماد الكامل على الطّاقة النووية بحلول عام 1980، وأنشأ مراكز لمراقبة تخفيض الطّاقة ([6]). ودعت فرنسا لوقف إطلاق النار، واسترجاع الأراضي المحتلّة، وصيانة حقوق الشّعب الفلسطينيّ. أمّا بريطانيا _والتي أيّدت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بادئ الأمر_ فقد أعلنت وقف تصدير السّلاح إلى

([1]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 71 ←74

([2]) - نوفل: مصدر سابق، ص 249

([3]) - ميشيل جوبير :(Michel Jobert 1921 - 2002) سياسي فرنسي، ولد في مكناس في المغرب، عينه الرئيس بوميدو سكرتيراً عاماً للقصر الجمهوري بين عامي (1969 – 1970)، ثمّ عيّنه وزير الشؤون الخارجية بين عامي (1973 _ 1974)، ووزيرا للتجارة الخارجية (1981 -1983) في عهد فرانسوا ميتران، عرف بتأييده للقضيّة الفلسطينيّة. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 115

([4]) - فريمو، جاك: فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، شركة الأرض للنشر، ط1، 1991، ص 259

([5]) – غاليري جيسكار ديستان : (Valéry Giscard d'Estaing 1926 _....) سياسي فرنسي يمين الوسط، كان رئيسا للجمهورية الفرنسية من 1974 حتى 1981، وزير الدولة للشؤون المالية بين عامي (1959-1962)، وزير المالية والشؤون الاقتصادية بين عامي (1962-1966)، وزير الاقتصاد والمالية بين عامي (1969-1974)، عضو في البرلمان الأوروبي بين عامي (1989 - 1993).
Valéry Giscard d'Estaing - http://en.wikipedia.org/wiki/Val%C3%A9ry_Giscard_d%27Estaing

([6]) - بيرغن: مرجع سابق، ص 258 - 259

الأطراف المتحاربة، ودعت لتطبيق القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن ([1]). وقد صُنّفَتْ بريطانيا ضمن الدّول الصديقة للعرب، فتسلّمت حصّتها من النّفط كاملة 100 % لكنَّ رئيس الوزراء إدوارد هيث (Edward Heath)([2]) أراد المزيد من النّفط، لأنّه مُقدِمٌ على حرب ضدّ عمّال مناجم الفحم، ويخاف من حصول إضراب ([3]) حيث قال إنَّ الحلَّ الوحيد لإنهاء أزمة النّفط هو إحلال السّلام في "الشرق الأوسط". وقد اتهمت الحكومة آنذاك شركات النّفط العالميّة بأنّها المسؤولة عن نقص الإمدادات النّفطيّة لبريطانيا وليس الدّول العربيّة ([4])؛ لأنّ العرب لم يشملوا بريطانيا بقرار الحظر.

ويظهر محضر اجتماع للحكومة البريطانية يعود لتشرين الأوّل عام 1973 مدى القلق حيال الخطوّة التي اتخذتها أوبك لزيادة الأسعار بمعزل عن المخاوف الناتجة عن الحظر العربي، الذي ستتمُّ مناقشته في الكويت في اليوم الذي أعقب كتابة المحضر فيه. ويُعلِمُ رئيس الوزراء حكومته أنّ الزيادة المقترحة ستكلّف الدّول الأعضاء في المجتمع الاقتصاديّ الأوروبيّ عشرة مليارات دولار إضافي في العام. وقد تصادف أنّ المحضر يذكر كذلك أنّ شركات النّفط قد استشارت الوزراء فيما يتعلّق بالخطوات المزمع إتباعها ([5])، وبقيت إمدادات النّفط وأسعارها تتصدَّر محاضر جلسات الحكومة البريطانيّة خلال فترة الحظر عن الغرب ([6]). وفي إيطاليا دفع الحظر الحكومة لإعلان خططٍ لترشيد استهلاك الطّاقة، وتنفيذاً لذلك صدر قانون موجّه أساساً لتخفيض استهلاك الطّاقة في المساكن ([7]). ونتيجة تبعية إيطاليا وألمانيا الغربيّة للنّفط العربي وبسبب

([1]) - الزنابيلي: مرجع سابق، ص 56

([2]) -ادوارد هيث: (Edward Richard George Ted Heath 1916 – 2005) سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين، رئيس وزراء بريطانيا بين عامي (1963- 1974)، وزير العمل بين عامي (1959 – 1960)، وزير الدّولة للتجارة والصناعة والتنميّة الإقليميّة ورئيس مجلس التجارة بين عامي (1963 – 1964)، اتخذ قراراً بحظر السلاح عن طرفي القتال في حرب تشرين عام 1973. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج7، ص 214

([3]) - بيرغين: مصدر سابق، ص 244

([4]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 5

([5]) – C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Tuesday 16 October 1973- CAB/ 128/53/8,NATIONAL ARCHIVES . LONDON

_ محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 16 تشري الأول 1973، قبل الحظر النّفطي العربي بيوم واحد – انظر الملحق رقم 5

([6]) – C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Thursday 18 October 1973- CAB/128/53/9, NATIONAL ARCHIVES . LONDON

_ محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 18 تشري الأول 1973

- C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Thursday 22 November 1973- CAB/128/53/18, NATIONAL ARCHIVES . LONDON

_ محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 22 تشري الثاني 1973

- C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Thursday 29 November 1973- CAB/128/53/19, NATIONAL ARCHIVES . LONDON

_ محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 29 تشري الثاني 1973

([7]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 121

الوضع السيئ الذي وصلتا إليه جرّاء الحظر، أُضطرّتا لإطلاق مواقف وتصريحات مؤيّدة للقضيّة العربيّة، ونتيجةً لهذه التّصريحات والمواقف قَّرر وزراء النّفط العرب المجتمعين في فيننا بتاريخ 18 آذار عام 1974 رفع حظر النّفط عن هاتين الدولتين ([1]). أمّا هولندا التي كانت تقف خلف السّياسة الأمريكيّة المؤيّدة لـ "إسرائيل"، فقد ناشد وزير الاقتصاد شعبه باستخدام الدّراجات الهوائيّة، وتقرَّر أنْ تكون السّرعة على الطرق السريعة (بـ 100 كم سا)، وحظرت السيارات يوم الأحد ([2]). وصرَّح وزير الخارجيّة فان ديرستول (van der Stoel)([3]) عقب فرض الحظر على بلاده بأنّه لا يستطيع تجنُّب الانطباع بأنّ: " العرب يعتقدون أنّهم عن طريق وقف شحنات النّفط إلى هولندا، يستطيعون أن يمارسوا ضغطاً على أوروبا في حلّ للنزاع في الشرق الأوسط ". وانتقد فرنسا وبريطانيا لتخلّيهما عن بلاده، وهدّد بدفع الأمور إلى حدٍّ نسف بنيان السّوق الأوروبيّة المشتركة من الأساس، إذا لم تتضامنا مع الدّول الأخرى في السّوق المشتركة([4]). وقد رفضت فرنسا وبريطانيا في 30 تشرين الأول مساندة هولندا لمواجهة الحظر النّفطي خوفاً من إغضاب الدّول العربيّة النّفطيّة، وهذا ما يؤدّي لزعزعة وضعهم لدى هذه الدّول ([5]). وكانت هولندا تمتلك حقولاً ضخمة من الغاز، وهذا ما خفَّف بالتأكيد من أثار الحظر عليها.

ثمّ طالبت فرنسا وبريطانيا باقي دول المجموعة الأوروبيّة باتخاذ موقف حياديٍّ ومستقلٍّ عن السّياسة الأمريكيّة، وأنْ تبتعد عن مساعدة "إسرائيل"، ورفضت بريطانيا طلب كيسنجر بالدّعوة لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن، لأنّ السّادات كان يرفض هذا في البداية. واستمّرت فرنسا بتوريد السّلاح للسّعوديّة، ورفضت دول أوروبا الغربيّة مجتمعةً باستثناء البرتغال _ التي لم تكن تستورد النّفط من الخليج العربيّ وإنما من أنغولا وإيران _ استخدام الولايات المتّحدة لقواعد حلف الأطلسي في عملية إرسال السلاح لـ "إسرائيل"، واعترضت أوروبا على إعلان حالة التأهّبِ القصوى من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة دون مشاورتها في 25 تشرين الأول عام 1973([6]). وكانت الوفود العربيّة لدى المجموعة الأوروبيّة، قد أكّدت أنّ أوروبا لن تُعاني من أيّة مشكلة

([1]) - قرار وزراء النفط العرب 18- آذار 1974 – المصدر – شحاته: مصدر سابق، ص 106 ←109

([2]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 71 – 72 - 74

([3]) - فان ديرستول: (Max van der Stoel 1924 – 2011) سياسي هولندي، حاصل على درجة الدكتوراه في الحقوق عام 1947، ودرجة الدكتوراه في علم الاجتماع عام 1953، تسلم وزيراً للخارجيّة الهولنديّة لثلاث مرّات، المرّة الأولى بين عامي (1965 – 1966)، والمرّة الثانيّة بين عامي (1973 – 1977)، والمرّة الثالثة بين عامي (1981 – 1982).
Max van der Stoel - http://en.wikipedia.org/wiki/Max_van_der_Stoel

([4]) - نوفل: مصدر سابق، ص 249 - 250

([5]) - مصطفى، ناديا محمود محمد: مرجع سابق، ص 88 - 89

([6]) - المرجع نفسه، ص 87 - 88

نفطيّة إذا وحَّدت جهودها من أجل إعادة السلام العادل إلى المنطقة، وتجاه هذا القرار لم تتوصّل الدّول الأوروبيّة في بداية الأمر لاتخاذ تدابير جماعيّة، مما دفع كلّ دولة على حدا للعمل على الحدِّ من استهلاكها النّفطي، خشية من نفاذ مخزونها وعجزها عن تلبية حاجاتها ([1]).

لقد أدّت هذه الأزمة إلى تغيير الموقف الأوروبي من القضايا العربيّة، وأقنعت الدّول الأوروبية المنحازة للسياسة الصهيونيّة بضرورة تعديل موقفها، وبضرورة اعتماد نوع جديد من العلاقات بين المجموعة الأوروبيّة والعالم العربي. وقد دلّ على هذا التغيير البيان التي أصدرته الجماعة الأوروبيّة في 6 تشرين الثاني عام 1973 والذي كان بمضمونه مؤيّداً للقضيّة العربيّة، وفي اجتماعها في كوبنهاغن خلال شهر كانون الأوّل عام 1973 أكّدت الجماعة الأوروبيّة على أَهميّة بدء المفاوضات مع الدّول المصدّرة للنفط للوصول إلى نظامٍ شاملٍ يضمن تعاوناً كاملاً بين الجانبين العربي والأوروبي ([2]). ويبدو أنّ دول السّوق الأوروبيّة أرادت من وراء إصدارها هذه البيانات، التأكيد على وجودها على الساحة الدّوليّة، والتخلّص من التبعيّة للولايات المتّحدةِ الأمريكيّة في قراراتها السياسية.

وحتى فرض الحظر النّفطي، لم يكن لدى كبار مستهلكي النّفط في الغرب سوى توصيات بسيطة لمواجهة أيِّ اضطراب نفطيّ، وتقضي بأنْ تحرص الدّول على أن يكون لديها مخزونات تعادل 90 يوماً من الاستهلاك، وتقسم الإمدادات المتوافرة ضمن الدّول الأوروبيّة الأعضاء في OECD. وقد كانت مخزونات الدّول الأوروبيّة الأعضاء في المنظَّمة عام 1973 تكفي 70 يوماً فقط، ولم يتمَّ استخدام احتياطيات المخزونات أو لم يتمّ اقتراح استخدامها، لأنهم كانوا يعلمون أنّه ليس بالإمكان التوصّل إلى إجماع بخصوص ذلك ([3]).

لقد كان النّفط عامل ضغط على أوروبا الغربيّة، وأمام إدراكها بأنّ الأمّة العربيّة وتحديداً منطقة الخليج العربيّ، تمتلك أكثر من نصف الاحتياطي العالمي، وقرابة ثلث الإنتاج في العالم من النّفط، فقد أُضطرّت لطلب الحوار مع العرب([4])، ولكن دون مراجعة التّبعيّة الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([5]). وحاولت أوروبا بعد الحظر النّفطي

([1]) - الزنابيلي: مرجع سابق، ص 55
([2]) - المرجع نفسه، ص 5
([3]) - شيللي: مرجع سابق، ص 117
([4]) - للمزيد حول الحوار العربي الأوربي - انظر الزنابيلي: مرجع سابق
([5]) - الجودة: مصدر سابق، ص 49

انتهاج استراتيجيّة جديدة في مجال الطّاقة، تهدف إلى تخفيض الاعتماد على التزوُّد بالطّاقة من الخارج من 73 % عام 1973 إلى 50 % عام 1985، ولهذا الغرض فإنّ حصّة النّفط المستورد بجب أن تصل إلى 49 % من مجموع استهلاك الطّاقة مع وضع حدٍّ أعلى للاستيراد لا يتعدّى 500 مليون طن في العام أي 3,15 مليار برميل. وفي نفس الوقت يستمرُّ إنتاج الفحم الأوروبيِّ بنفس مقدار حجمه عام 1973 وهو من 170 – 180 مليون طن سنوياً أي 1,13 مليار برميل هذا بجانب الغاز الطبيعيّ ([1]). غير أنّ استراتيجيّة التّخفيض لم تكن ناجحةً بشكل كبير، وبقي استيرادها للنّفط من الخارج عند هذه الحدود، فقد أصبحت مع نهاية القرن العشرين تستهلك حوالي 15 مليون برميل من النّفط يومياً في حين أنّ إنتاجها كان في حدود ستة ملايين برميل يومياُ ([2]).

2- تأثير الحظر النّفطي على اليابان.

على الرّغم من زيادة الاهتمام الياباني بمنطقة الخليج العربيّ منذ العام 1967، إلّا أنّهم وحتى بدء الحظر النّفطي لم يفعلوا أيَّ شيءٍ لتطوير علاقاتهم مع العرب، ولم يقدّموا أيَّ عون اقتصاديٍّ لهم، وكانوا يتوقّعونَ أنّهم بمعزل عن أيِّ خلل في إمدادات النّفط بسبب عدم وجود تاريخ استعماري لهم في المنطقة، وعدم تورّطهم في النزاع العربيّ _"الإسرائيليّ"، غير أنّه ونتيجة لعلاقة اليابان الوثيقة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([3]) فقد تمّ تصنيفها من جانب الدّول العربيّة كدولة غير صديقة لهم، وبالتالي شملها قانون الحظر([4]). وكانت اليابان تستورد آنذاك حوالي 44 % من نفطها من منطقة الخليج العربيّ، في حين أنّ اعتمادها على النّفط كان يصل لنسبة 77 % من مصادر الطّاقة المستخدمة([5])، ولذلك فقد كانت صدمة الحظر مؤثرة إلى حد كبير، فسارعت النساء إلى شراء السلع المختلفة لأنّ الأسعار حتماً سترتفع ([6]). وبدأت اليابان إجراءات تخفيض استهلاك التيّار الكهربائيّ إلى درجة ابتكار ملابس عمل صيفيّة أكثر برودة، بحيث تنخفض الحاجة إلى تشغيل مكيّفات الهواء، وبدأت تُفكِّر بالاعتماد على الطّاقة النووية، والالتفات إلى الفحم الحجري، والغاز المسيّل، وكذلك استيراد النّفط من منطقة المحيط الهادي

([1]) - الرميحي: مصدر سابق، ص 118 - 119
([2]) -BP Statistical Review OF World Energy June 2010, pp 11
([3]) - مانغولد: مصدر سابق، ص 77
([4]) - ياناجيدا، كونيو: لقد جاء الثّعلب هذه المرّة حقاً - اليابان و أزمة النّفط 1973، ترجمة ناتسومة، مؤسسة نوفل، بيروت، ط1، 1999، ص 52
([5]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 74
([6]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 242

بدل الخليج العربيّ، والابتعاد عن الصناعات الثقيلة التي تحتاج لكمّيات كبيرة من الطاقة ([1]). وقد دفعها الحظر إلى تخفيض استهلاكها بنسبة 10% وهذا ما أدّى إلى اضطرابات اقتصاديّة كبيرة، وانخفضت قيمة أسهم بعض الشّركات اليابانيّة إلى النّصف ([2])، وللمرّة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية هبط الناتج القومي في اليابان([3]). وكان رئيس وزراءها تاناكا(Tanaka)([4]) قد تحدّث لوزير خارجيته أثناء تواجدهما بزيارة في موسكو، وذلك في قصر الضيافة بالكرملين " أنّه في حالة حصولِ نقصٍ بإمداداتِ النّفط من "الشرق الأوسط"، سوف تضطرُّ اليابان إلى البحثِ عن مصادرَ أخرى للحصول على النّفط "([5]). وفي اجتماع عقد بين كيسنجر وتاناكا في اليابان في 15 تشرين الثاني عام 1973، استوضح الوزير الياباني من نظيره الأمريكيّ " فيما إذا كانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تستطيع تأمين احتياجات اليابان من النّفط "، فكان ردُّ كيسنجر" بأنّ هذا مستحيل" ليكون ردّ تاناكا "بأنّ بلاده ستنتهج سياسة مستقلّة عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة"([6]). وكان وزير النّفط السعوديّ قد وجّه في تشرين الثاني كلاماً لليابان من فيينا نُقل إليها عبر برقيّة من السفارة اليابانية في فيننا قال فيه: " إذا أرادت اليابان رفع حظر النّفط عنها، فمن الضروري أنْ تقطع علاقاتها مع إسرائيل"([7]). وكانت اليابان قد حرصت في علاقاتها الخارجيّة على الموازاة بين سياساتها تجاه "إسرائيل" والولايات المتّحدة الأمريكيّة من ناحيّة، والدّول العربيّة من ناحيّة أخرى، لأنّها لا تستطيع اتّخاذ قرار مستقلٍّ عن السياسة الأمريكيّة، وأيضاً لا تستطيع التخلّي عن النّفط العربي الذي تستورد منه قرابة 80% ([8]). فاليابان كانت تنتهج سياسةً قبل أزمة النّفط تنأى بنفسها بها عن مشاكل المنطقة، غير أنّ الحظر النّفطيَّ الذي اتّخذه العربُ وفَشَلُ واشنطن في ضمان إمدادات النّفط، دفعها لانتهاج سياسة مؤيّدةٍ للعرب ([9]). وكان هذا التغيّر محاولة منها للتكيُّف مع الحظر النّفطيّ، وأصبحت اليابان مجبرةً على صياغة سياسة

([1]) - بيرغين: مرجع سابق، ص 257

([2]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 3 – 14

([3]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 82

([4]) - تاناكا كاكويه: (Tanaka Kakuei 1918 – 1993) سياسي ياباني، ينتمي للحزب الديمقراطي، وكان العضو الأكثر نفوذاً في الحزب حتى منتصف الثمانينيات، شغل منصب رئيس الوزراء الياباني الخامس والستين بين عامي (1972 – 1971).

Kakuei Tanaka -http://en.wikipedia.org/wiki/Kakuei_Tanaka

([5]) - ياناجيدا: مصدر سابق، ص 24

([6]) - المصدر نفسه، ص 71

([7]) - المصدر نفسه، ص 75

([8]) - عبد العاطي، بدر: اثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية للدول، السياسة الدّوليّة، عدد عدد يوليو 2003
- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220791&eid=4308

([9]) - Miyagi, Yukiko: Japan's Middle East Security Policy- Rethinking Roles and Norms", Ortadoğu Etütleri,(Middle Eastern Studies,), Turkey, Volume 3, No 1, July 2011, pp.15 - 16

"شرق أوسطية" أكثر اعتدالاً تجاه العرب، وأكثر استقلالاً عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكيّة([1]). وكان كيسنجر قد حاول إقناع اليابانيين بعدم اعتماد موقف مؤيِّد للعرب، غير أنّه فشل في ذلك ولم يستطع إقناعهم، لأنّه لم يقدِّم حلاً واضحاً لحلِّ أزمة "الشرق الأوسط"، كما أنّه لم يستطع ضمان إمدادات النّفط ([2]) على الرغم من أنّه طلب من الشركات النّفطيّة الأمريكية إنصاف اليابان ([3]).

وفي 19 تشرين الثاني اجتمع السفراء العرب في طوكيو بوزير الخارجية الياباني، مطالبين اليابان بتأييد الموقف العربي، فكان الردّ الياباني مؤيَّداً لقرار مجلس الأمن 242 الصادر عام 1967 ([4])، ونتيجة لذلك وأمام ضغط الشارع الياباني، وضغط رجال الأعمال والاقتصاديّن، أصدرت الحكومة اليابانية بياناً في 22 تشرين الثاني عام 1973 ([5]) أعلنت فيه تعاطفها مع البلدان العربية ([6])، وطالبت فيه القوّات "الإسرائيليّة" بالعودة إلى حدود 4 حزيران عام 1967، والاعتراف بحقوق الشَّعب الفلسطينيّ، وأعلنت أنّها ستعيد النظر بعلاقاتها مع "إسرائيل" إذا رفضت الانسحاب من الأراضي المحتلّة ([7]). وكانت الصّحافة اليابانية وفي وسط الأزمة قد انتقدت وزارة الخارجية اليابانيّة متّهمةً إيّاها بإهمال سياسة التقارب مع الدّول العربية ([8]). وأمام التصريحات والمواقف اليابانيّة المؤيِّدة للقضايا العربيّة، قرَّرَ وزراء النّفط العرب رفع الحظر عنها في 25 من كانون الأول عام 1973، وكان ذلك عنوان لنهاية أزمتها النّفطيّة ([9]).

لقد كانت هذه هي المرّة الأولى التي أدركت اليابان فيها أنّ اقتصادها كان عرضةً لتغيّراتٍ خطيرة في إمدادات النّفط، وكان ذلك اقتناعاً عميقاً بأنَّ رخاء شعبها إلى حدّ كبير يعتمد على "الشرق الأوسط"، وهذا ما دفع السياسيّين للقول بأنّه يجب إبداء المزيد من الاهتمام لعلاقات اليابان مع بلدان المشرق العربي وخاصّةً البلدان النّفطيّة، وأدركت اليابان أنّه لا يمكن البقاء بعيداً عن نزاعات "الشرق الأوسط"، ولذلك أبدت اهتماماً كبيراً لتوسيع نهجها الاقتصادي في المنطقة،

([1]) - جاد: مرجع سابق، (الأنترنت).

([2]) - Ozcelik, Sezai: The Japanese Foreign Policy of the Middle East Between 1904-1998: Resource, Trade and Aid Diplomacy, Humanity & Social Sciences Journal, volume 3 No 2, Cankiri Karatekin University, Turkey 2008, pp 135 - 136

([3]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 3 - 14

([4]) - ياناجيدا: مصدر سابق، ص 50 - 54

([5]) - Ozcelik: op. cit, pp 135 - 136

([6]) - ياناجيدا: مصدر سابق، ص 50 - 54

([7]) - راتشكوف: مصدر سابق، ص 5

([8]) - ياناجيدا: مصدر سابق، ص 50 - 54

([9]) - قرار وزراء النفط العرب 24-25 كانون الأول 1973 – المصدر – شحاته، مصدر سابق: ص 103←105

التي نظرت إليها ليس فقط باعتبارها المورد الرئيسُ للطاقة، ولكن أيضا باعتبارها سوقاً واعدة كبيرة لها ([1]).

3- السياسة النّفطيّة: الثورة الإيرانيّة عام 1979.

شكّلت الثورة الإيرانيّة في نهاية السبعينيات من القرن العشرين منعطفاً مهمّاً في السياسات الدّوليّة تجاه منطقة الخليج العربي ماتزال المنطقة تعيش أثارها حتى الآن، ولم تستطع الإدارة الأمريكيّة حتى الآن إعادة إيران للحضن الغربي، بل على العكس فهي أصبحت تجاهر بتحدّي الغرب وخاصةً في المنطقة.

وكان سقوط نظام الشاه عقب الثورة عام 1979 يعني تراجعاً للنفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، حيث أنّ إيران من أهمِّ ركائز القوّة التي تعتمد عليها الإدارة الأمريكيّة في المنطقة([2])، إذ أنّ ايران تشكل حاجزاً منيعاً في وجه النزعة التوسعيّة السوفييتية باتجاه الجنوب، ونقطة مراقبة للجار العراقي الذي يتلقَّى السلاح من موسكو ([3])، وحليفاً قوياً لـ "إسرائيل" وكانت يد الولايات المتّحدة الأمريكيّة داخل منظمة الدّول المصدّرة للنفط (الأوبك). وكان من نتائج سقوط نظام الشاه أيضاً اهتزاز ثقة أصدقاء الإدارة الأمريكيّة في الخليج، وشعورهم بأنّ الإدارة الأمريكيّة غير قادرة على حماية عروشهم، وهذا ما دفعهم للتفكير جزئياً بتغيير سياساتهم العدائيّة تجاه الاتحاد السوفييتي ([4]).

لقد أدَّى الانخفاض الشديد لإنتاج للنفط الايراني، في أعقاب الثورة إلى نقص ملحوظ في الطّاقة عام 1979 الأمر الذي أدّى لارتفاع الأسعار، فارتفع سعر البرميل من 13 إلى 35 دولار وفي بعض الأوقات وصل إلى 42 دولار، وكان على بلدان أوروبا الغربية واليابان أن تدفع ثمن النفط مضاعفاً إحدى عشرة مرّة. وقد أدّت الأزمة إلى قلب الأوضاع السياسية في أوروبا، وإلى وصول أغلبية جديدة إلى الحكم بغية اتخاذ تدابير للتغلب على الأزمة الاقتصاديّة ([5])، وعمدت بريطانيا لاستخراج النّفط من بحر الشمال، وإعادة تنشيط مناجم الفحم للتغلُّب على الصدمة النّفطيّة على

([1]) - Abo –Kazleh, Mohammad: Transformations in Japanese Foreign Policy Toward The Middle East: From Low to More Active Political Engagement, Uluslararası Hukuk ve Politika, ,(International Law and Politics) Ankara, Volume 5, No 17, 2009, pp 177 - 178

([2]) - حرب: مصدر سابق، ص 184

([3]) - ميكال: مرجع سابق، ص 491

([4]) - حرب: مصدر سابق، ص 184

([5]) - ميكال: مرجع سابق، ص 497

نحو ملائم، واتّجهت فرنسا لتنشيط الطّاقة النووية، وكان استخدام الولايات المتّحدة الأمريكيّة من النّفط في مجال الطّاقة عام 1979 حوالي 47 % واليابان 76 % وأوروبا الغربيّة 63 %([1])

لقد أدَّت الثورةُ لخفض تدفُّق نفط الخليج بمقدار 3,5 مليون برميل يومياً لمدّة ستّة أشهر، حصل بعدها ارتفاع حادٌّ في السّعر العالميِّ للنّفط ([2]). وعلى الرّغم من محاولة واشنطن دعم الشاه إلّا أنّها لم تستطع المحافظة على عرشه المتهاوي، وفشلت جميع محاولتها للقضاء على الثورة، وقد خشيت من التّدخل والتُّورط في ايران خشية أن يؤدِّي تدخُّلها لتورُّطٍ في المنطقة على غرار ما حدث في فيتنام ([3]).

وفي محاولة منها للتقرّب من النظام الجديد، وفي إطار المحافظةِ على مصالحها، أعلنت الولايات المتّحدة الأمريكيّة اعترافها بحكومة بازركان ([4]) المؤقَّتة، وقد خُيّلَ لواشنطن آنذاك أنَّ إيران بسبب ارتباط قاعدتها الاقتصاديّة – العسكريّة بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، ستكون معنيّة باستئناف تعاونها معها، والحصول على المساعدات العسكريّة والتقنيّة، وتصدير النّفط الإيراني إلى السّوق الأمريكيّة ([5])، غير أنّ كلّ ذلك لم ينفع، وجاءت بعد ذلك أزمة الرهائن الأمريكيين، لتطيح بكافّة أشكال الصّلة بين الطرفيين، ولتكون القطيعة العنوان الأبرز لعلاقاتهما.

سقط الشاه أحد أعمدة الأمن الأمريكي في المنطقة، وتحوّلت إيران إلى مصدر لعدم الاستقرار، وسارعت الإدارة الأمريكيّة لتقوية دول الخليج العربيّ وتحديداً المملكة العربيّة السعوديّة في وجه إيران الخميني ([6]). وفي خطاب للرئيس كارتر بعد شهر من سقوط الشاه وتحديداً بتاريخ 20شباط عام 1979، قال: " إيران أحد الأقطار الواقعة في منطقة هامّة جداً من العالم، إيران جار مباشر للاتحاد السوفييتي، وبلد إنتاج نفطيٍّ ضخمٍ واقعٍ بالقرب من الشريان الرئيس لتجارة النّفط العالميّة " فإيران تولَّت مهمَّة ضمان أمن نقل النّفط من منطقة الخليج العربي إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا الغربيّة، وقامت قوّات القوى البحريّة الإيرانية المزوَّدة بالعتاد والأجهزة

([1]) - ميكال: مرجع سابق، ص 499 - 503
([2]) - رتليدج: مرجع سابق، ص 85 - 86
([3]) - شكر: مصدر سابق ، ص 76
([4]) - بازركان: حكومة مهدي بازركان التي تأسست في إيران عقب انتصار الثورة الإيرانية في شباط 1979 وبقيت حتى تشرين الثاني 1979 استقالت مباشرة بعد أن أستولى الطلبة الايرانيون على السفارة الأمريكية. وبازركان كان من المقربين لمصدق وكلفه بعد تسلمه الوزارة عام 1951 بتصفية أملاك شركة النّفط البريطانيّة والإشراف على شركة النّفط الوطنيّة. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج1، ص 472
([5]) - بوريس: مصدر سابق، ص 76 - 77
([6]) – Twinam: op. cit, PP 36

الأمريكيّة بمهمَّة حماية مضيق هرمز، الذي يعتبر نقطة استراتيجيّة مهمَّة على طريق الخروج من الخليج العربيّ، حيث يُنْقَلُ عبره حوالي 90 % من نفط المنطقة ([1]). وعلى إثر الثّورة الإيرانية انقلبت المعادلة الأمريكيّة حيث أنّ إيران كانت بمثابة الشرطيّ الأمريكيّ في المنطقة، وبعد قيام الثورة انتهى هذا الشرطي، وهنا استبدلت الإدارة الأمريكيّة ذلك بدور عسكري أمريكي أيّ الاستعداد للتدخُّل العسكريّ في المنطقة لحماية منابع النّفط ([2]).

وفي آذار عام 1979 انسحبت إيران من حلف السنتو وهذا ما أدَّى لانهيار الحلف، وانهار معه الحلف (السعوديّ _ الإيرانيّ)([3]). وفي التقرير السنوي لمجلَّة الشؤون الخارجيّة جاء مايلي: " نسفت الثورة في إيران خلال عام 1979 ما اعتبر على مدى عشرات السّنين ركيزة أساسيّة للسياسة الأمريكيّة في المنطقة، وتحوّلت الدّولة القويّة التي اعتمدت عليها الولايات المتّحدة لضمان الوصول إلى نفط الخليج خلال ليلة واحدة إلى عدٍّو لدودٍ للولايات المتّحدة الأمريكيّة"([4]).

وقد وقف الاتحاد السوفييتي موقف المتفرِّج أمام الثورة الإيرانية، ولم يعلن تأييده لأيٍّ طرفٍ في انتظار ما ستسفر عنه من أمور، حيث أنّ انهيار الشاه كان يعني للسوفييت ضربة للدّول الغربيّة التي كانت تعتمد على إيران لحماية مصالحها في الخليج وهذا ما حدث، فقد فقدت الدّول الرأسماليّة حليفها الأساسَ في منطقة الخليج، وهذا ما ضاعف من فرص السّوفييت للوصول إلى المنطقة. غير أنّ هذه الايجابيّات التي كانت في صالح السوفييت، كان يقابلها بعض السلبيات، منها تخفيض كمّيات النّفط والغاز التي تُصَدَّرُ لهم، وإيقاف بعض المشاريع في مجال الطّاقة بين الطرفين ([5]). وبعد سقوط الشاه كان على الإدارة الأمريكيّة أنّ تتبع سياسة جديدة في المنطقة، لملائمة المتغيرات التي حصلت، للحفاظ على مصالحها وخاصةً النّفطيّة فجاء مبدأ كارتر

2- السياسة النّفطيّة: مبدأ كارتر 1980.

أخذت تظهر ملامح جديدة للاستراتيجية الأمريكيّة في الخليج بعد الثّورة الإيرانيّة والتّدخل السوفييتي في أفغانستان واندلاع الحرب العراقيّة _ الإيرانيّة في أيلول عام 1980، وأخذت سياسات تدعيم القوى الأمريكيّة والحصول على القواعد والتسهيلات، وتطوير إمكانات التدخُّل

([1]) - بوريس: مصدر سابق، ص 69
([2]) - منصور، كميل: مصدر سابق، ص 79
([3]) - بوريس: مصدر سابق، ص 76 - 77
([4]) - المصدر نفسه، ص 78
([5]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 303 - 304

المباشر تكتسب أبعاداً جديدة في إطار ما عرف باسم مبدأ كارتر، والذي يركّز على العودة إلى استعمال القوّة العسكريّة الأمريكيّة لضمان مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها([1]). فالثّورة الإيرانيّة والغزو السوفييتي لأفغانستان أقلق الإدارة الأمريكيّة التي خشيت على مصالحها في المنطقة، فكان لابدَّ لها من تغيير سياستها السابقة والمعتمدة على مبدأ نيكسون([2])، فالأمريكيّون رأوا أنّ السّوفييت بوجودهم في أفغانستان قد أزالوا هذا البلد كمنطقة عازلة، وخلقوا قوّة ضاربة على مقربة من المحيط الهندي والخليج العربيّ، ووضعوا دولتين أخريين في وضع مكشوف هما باكستان وإيران. ورأى الأمريكيون في التدخُّل السّوفييتي أهدافاً خليجيّة، مثل الاقتراب من مناطق إنتاج النّفط تمهيداً للسّيطرة عليها، أو اقتسام مواردها مع الغرب بسبب العجز المتوّقّع في إنتاج النّفط السوفييتي في الثّمانينيات كما كانت التوقّعات تُشير، وكذلك الاقتراب من المياه الدافئة حلم الروس القديم في المحيط الهندي ([3]).

هذه المتغيّرات فرضت حتميات لتغيير السّياسة الأمريكيّة في المنطقة، فكان التغيير على يد الرئيس كارتر الذي أنهى السياسة القديمة القائمة على الإحجام عن استخدام القوّات المسلّحة الأمريكيّة للدفاع عن منطقة الخليج العربي. ففي خطاب له أمام الكونغرس في 23 كانون الثاني عام 1980، أعلن الرئيس جيمي كارتر فيما عُرف آنذاك بمبدأ كارتر حيث قال: " إنَّ أيَّ محاولة من جانب أيِّ قوّة للحصول على مركز سيطرة في منطقة الخليج، سوف يُعتبر في نظر الولايات المتّحدة الأمريكيّة كهجوم على المصالح الحيويّة بالنسبة لها، وسوف يتمُّ ردُّهُ بكلِّ الوسائلِ بما فيها القوّة العسكريَّة)([4]). هذا التصريح لكارتر يتطابق مع ما صرّح به الرئيس روزفلت في العام 1943 حول المصالح الحيويّة الأمريكيّة في منطقة الخليج العربيّ ([5]).

واستناداً إلى مبدأ كارتر نصَّبت الولايات المتّحدة الأمريكيّة نفسها زعيمة لحماية مصالح العالم الحرِّ، وأعطت لنفسها حقَّاً مزعوماً في حماية النّفط من منابعه حتى مصبّاته ضدّ ما أسمته (الخطر السوفييتي) حتى لو استدعى ذلك التدخُّل العسكري السافر، أي إدخال منطقة الخليج ضمن دائرة الأمن الغربي، وتحويله لمنطقة نفوذ أمريكيّة وإخراجه من دائرة الصراع الدّولي. ومن

([1]) - حرب: مصدر سابق، ص 185

([2]) - Twinam: op. cit, PP 37

([3]) - حرب: مصدر سابق، ص 184

([4]) - رتليدج: مرجع سابق، ص 84 – 85

انظر أيضاً - المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النّفط، الجزء 2

- http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/11/01/12102.html

([5]) - للمزيد انظر الفصل الأوّل - حول التنافس البريطاني - الأمريكي حول الخليج العربي أثناء الحرب العالميّة الثانيّة.

خلال مبدأ كارتر فالولايات المتّحدة الأمريكيّة مستعدّة للتدخُّل في الخليج من أجل ضمان تدفُّق النّفط للعالم الغربي بالكميّات والأسعار المناسبة والرخيصة، أي أنّ أيَّ محاولةٍ من جانب أيِّ دولةٍ لإعاقة تدفُّق النّفط إلى الغرب، أو زيادة الأسعار، أو استخدام النّفط كسلاح سياسي تكون مبرراً كافياً للتدخُّل العسكريِّ الأمريكي في الخليج ([1]).

وكان هذا التصريح قد دُعِمَ بتشكيل قوّات التدخُّل السريع، وقد قام كارتر بتقديم دعم سريٍّ للمجاهدين في أفغانستان بالتعاون مع السعوديّة ضدّ السوفييت ([2])، وهؤلاء أصبحوا اليوم فيما يُسمَّى بتنظيم القاعدة والتي يعاني العالم من إرهابها.

وكان في مقدِّمة الأهداف التي حدَّدها كارتر في برنامجه لتوفير استهلاك النّفط، توفير احتياطيٍّ استراتيجيٍّ مخزونٍ في أرض الولايات المتّحدة الأمريكيّة يكفي لسدِّ حاجاتها طوال مدّة ستة أشهر على الأقل، إلى جانب عدد من الخطوات الأخرى لتنمية مصادر الطّاقة البديلة ([3]).

لقد أثار مبدأ كارتر موجةً من الرّفض والمعارضة في البلدان العربيّة، وحتّى بين أقرب حلفاء الولايات المتّحدة المنضمّين لمعاهدة الأطلسي، وهذا ما عكسه مؤتمر قمة السبعة الكبار في البندقيّة في حزيران عام 1980، وقد قالت مجلّة دير شبيغل (Der Spiegel) الألمانيّة الغربيّة في تعليق خُصِّص للسياسة الأمريكيّة في "الشرق الأوسط": " كلّما ازداد اعتماد الغرب على النّفط العربي كانت غير معقولة تلك السياسة التي تصف هذه المنطقة_ من جانب واحد بدون موافقة البلدان المنتجة للنفط وحتى بدون استشارتها_ بأنّها دائرة مصالح للولايات المتّحدة الأمريكيّة. إنّ سياسة استعلائيّة كهذه تبعدُ هذه البلدان عن الغرب بدلاً من أن تستميلها إلى جانبه"([4]).

وترتكز قدرة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على تطبيق مبدأ كارتر على ثلاث أسس:

1- تطوير قوّات الانتشار السريع.

2- إشراك الدّول الغربيّة وبالدرجة الأولى دول الحلف الأطلسي "الناتو" في الدّفاع عن أمن الخليج.

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 104
([2]) - رتليدج: مرجع سابق، ص 84 - 85
([3]) - حرب: مصدر سابق، ص 176
([4]) - كرامار: مصدر سابق، ص 14- 15

3- الحصول على قواعد وتسهيلات عسكريّة في دول المنطقة ([1])، وهذا ما تمّ بشكل واسع بعد حربي الخليج الأولى والثانيّة.

وقد جاء الرّد السوفييتي على مبدأ كارتر على لسان الرئيس بريجنيف (Brezhnev)([2]) الذي دعا في كانون الأول عام 1980 الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا الغربيّة واليابان إلى إصدار وعد بعدم التدّخّل بأيٍّ شكل من الأشكال في شؤون الخليج ودوله، فكان ردُّ الإدارة الأمريكيّة بأنّه " غير وارد بالمرّة التفكير في فتح مفاوضات مع الاتحاد السّوفييتي بشأن تخفيف التوتُّر في منطقتي الخليج العربيّ والمحيط الهندي، ما لم يُقدم الكرملين على الأقل على خطوة ملموسة نحو سحب قوّاته من أفغانستان "([3]). وبناء على متطلّبات مبدأ كارتر قامت الولايات المتّحدة الأمريكيّة بتشكيل قوّات التّدخّل السريع من أجل حماية مصالحها في المنطقة، والتّدخُّل في الخليج العربيّ عسكرياً عندما يتطلَّب الأمرُ كذلك.

4- السياسة النّفطيّة: تشكيل قوات الانتشار السريع 1980.

أولت الحكومات الأمريكيّة من نيكسون وجيرالد فورد اللذين مثلّا الحزب الجمهوري إلى كارتر الذي مثّلَ الحزب الديمقراطي وخلفه رونالد ريغن الجمهوري، اهتماماً كبيراً للمهمَّات العسكّريّة الاستراتيجيّة الأمريكيّة في المنطقة للدّفاع عن مصالح الاحتكارات النّفطيّة، ودعم مطالبها في الحصول على شروط مناسبة أكثر لاستثمار الموارد النّفطيّة. هذا الاهتمام من الحزبين رافقه اختلاف في أساليب النهج السياسيّ كان سببه اختلاف علاقة الطّرفين بالأوساط النّفطيّة الكبرى داخل الولايات المتّحدة، وكذلك بـ "إسرائيل" والدوائر الصهيونيّة الأمريكيّة، فعلاقة الحزب الجمهوري أكثر التصاقاً بأصحاب الاحتكارات النّفطيّة من الحزب الديمقراطي([4])، ويبدو أنّ هذا ما دفع الرئيس ريغن لدعم تشكيل قوّات الانتشار السريع وتطويرها، للدّفاع عن حقول النّفط عند حدوث أيٍّ طارئ، ولاسيما بعد حدوث المتغيِّرات السابقة في المنطقة، بالإضافة لاندلاع الحرب العراقيّة – الإيرانيّة في أيلول عام 1980.

([1]) - شكر، مصدر سابق، ص 108 - 109

([2]) - ليونيد بريجنيف (Leonid Brezhnev 1906 - 1982) رجل دولة وسياسي سوفييتي، شغل منصب سكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي بين عامي (1964 – 1966) وشغل منذ عام 1966 منصب أمين عام الحزب، وفي عام 1977 أصبح على رأس الدّولة والحزب في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية حتى وفاته. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج1، ص 538

([3]) - حرب: مصدر سابق، ص 186

([4]) - بوريس: مصدر سابق، ص 16 - 17

وبالعودة إلى تشكيل هذه القوّات ففي إطار تنفيذ مبدأ كارتر وفي سبيل ضمان إمدادات النّفط من منطقة الخليج العربي، أعلم الرئيس كارتر الكونغرس أنَّ واشنطن سوف تستخدم أيّة وسائل ضرورية بما فيها القوّة العسكريّة للمحافظة على تدفُّقِ النفط للولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها، وبناءً على ذلك قام بتأسيس قوَّات التدخُّل السريع المشتركة (RDJTF) في قاعدة ماك ديل في فلوريدا، وأعطاها مسؤولية العمليات العسكريّة في الخليج ([1])، وهي قوّة مؤلفة من 110 ألاف رجل للتدخُّل في الأزمات، وقد ارتفع عددها إلى 200 ألف رجل مع تكثيف الوحدات العسكريّة في منطقة الخليج العربيّ والمحيط الهندي خاصّةً بعد الاحتلال السّوفييتيّ لأفغانستان. وفي آذار عام 1980 تمَّ تشكيل القيادة المشتركة لهذه القوَّات، وعُيِّن الجنرال جون كيلي (John Kelly) قائداً لها ([2]). ومع قدومه لرئاسة البيت الأبيض في كانون الثاني مطلع العام 1981. وفي سبيل ضمان الإمدادات النّفطيّة، قام ريغن بإكمال خطّة سلفه كارتر بدعم تشكيل قوات الانتشار السريع. وفي كانون الثاني عام 1983 سمَّاها الرئيس ريغن القيادة المركزيّة سنتكوم (Centcom)، وكانت أولى عملياتها عندما أمرها ريغن بمرافقة ناقلات النّفط الكويتيّة التي رفعت أعلاماً أمريكيّة عند عبورها الخليج، وحمايتها من أيِّ هجوم تقوم به إيران أو العراق أثناء حربهما بين عامي (1980 – 1988). ويقول الكاتب مايكل كلير "... سوف يتكرر هذا التّدخُّل مرَّاتٍ ومرّات حتى آخر برميل نفط يُستخرج من خزّانات الخليج الغنيّة والعالية المخاطر " ([3]). وكانت جين كيرباتريك (Jeane Kirkpatrick) مندوبة أمريكا في الأمم المتّحدة قد كشفت أثناء زيارتها للهند في آب عام 1981، أنّ الهدف من تشكيل قوَّات الانتشار السريع " القيام بتحرُّكٍ فوريٍّ في حال حدوث مقاطعة نفطيّة أو تمرُّدات محليّة، يمكن أنْ تؤثِّر على إمدادات النّفط للولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها"([4]). أي أنّ أيَّ تعطيل لتدفُّق النّفط من قبل الدوّل النّفطيّة أو قوّة دوليّة سيكون ذريعة للتدخُّل العسكري في الخليج .

وفي البدايّة فشلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الحصول على القواعد والتسهيلات العسكريّة الضروريّة لعمل قوّات الانتشار السريع، حيث أنّ دول الخليج رفضت ذلك بحجَّة أنّها قادرة على القيام بمهمَّة الدّفاع عن نفسها، وأيضاً نتيجة معارضتها للوجود الأجنبي في المنطقة، فلجأت

([1]) - كلير: مرجع سابق، ص 22 – 23 - 25
([2]) - برجاس: مرجع سابق، ص 278
([3]) - كلير: مرجع سابق، ص 22 – 23 - 25
([4]) - التواجد العسكري الأمريكي في الخليج والجزيرة العربيّة: مرجع سابق، ص 42

الولايات المتّحدة للدّول المجاورة وتمكّنت من الحصول على القواعد والتسهيلات في الصومال وكينيا وعمان لقاء مبلغ من المال([1])، وكانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قد حصلت في نيسان عام 1980 من سلطنة عمان على اتّفاقية تسمح لها باستخدام خمس مناطق عسكريّة مقابل تزويد الجيش العماني بالسّلاح، وقد أقام الأمريكيون قاعدتهم الرئيسة في شمال جزيرة مُصيرة قبالة ساحل عمان، وقاعدة تمارين في إقليم ظفار ([2])، وكل ذلك في سبيل ضمان توريد النّفط.

وأثناء الحرب العراقيّة – الايرانيّة استغلّت الولايات المتّحدة الأمريكيّة التوتّرات الحاصلة في المنطقة، لتتمكّن من الحصول على مزيد من التسهيلات لتمركز قوّات الانتشار السريع، وهذه المرّة برغبة من السعوديّة عندما طلبت منها طائرات الأواكس ([3]) فاستجابت الولايات المتّحدة الأمريكيّة لطلب المملكة العربيّة السعوديّة في تشرين الثاني عام 1980، وقامت بنشر طائرات الأواكس في المنطقة الشرقيّة من المملكة حيث منابع النّفط، لتعزيز القدرات الدفاعيّة الجويّة في تلك المنطقة ([4]). وبذلك فإنّ سلطنة عمان والمملكة العربيّة السعوديّة كانتا المركز الأساسي لقوّات الانتشار السريع، ويبدو أنّ حكّام الدّول الخليجيّة قد تخوّفوا من امتداد الحرب الإيرانيّة _ العراقيّة إلى مناطقهم، وتهديدها لعروشهم وآبارهم النّفطيّة، وهذا ما دفعهم لمنح القواعد والتسهيلات للقوّات الأمريكيّة في المنطقة. وبالتأكيد أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة استغلّت هذه الحرب لتخيف حكّام الخليج من تبعات انتقالها إلى بلدانهم لتحصل على ما تريد.

وكان الرّدُّ السّوفييتيُّ على تشكيل قوّاتِ التدخُّل السريع، قد جاء على لسان الرئيس بريجنيف أثناء زيارته للهند في نهاية العام 1980 تحديداً لسياستهم في منطقة المحيط الهندي:

1- عدم إقامة القواعد العسكريّة وإدخال السلاح النووي.

2- احترام سيادة دول الخليج العربيّ وعدم التّدخُّل بشؤونها.

3- عدم المساس والسيطرة على الطّرق التجاريّة في المنطقة وتركها مفتوحة للجميع ([5]).

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 132

([2]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 525

([3]) - شكر: مصدر سابق، ص 133

([4]) – Twinam: op. cit, PP 41 - 42

([5]) - مراد، محمد عدنان: مصدر سابق، ص 547

غير أنّ هذا الكلام لم يلقَ آذاناً صاغيةً لدى الإدارة الأمريكيّة، وازداد تواجد القوّات العسكريّة الأجنبيّة أثناء الحرب الإيرانيّة – العراقيّة بحجّة حماية السّفن التجاريّة التابعة لهذه الدّول، وتعزّزَ الوجود الأجنبيّ أكثر والقواعد العسكريّة الأمريكيّة بشكل كبير عقب الغزو العراقي للكويت وهذا ما سيتضح لاحقاً.

5- السياسة النّفطيّة: الحرب العراقيّة – الإيرانيّة (1980 _ 1988).

شكّل قيام الثّورة الإيرانيّة ونهاية نظام الشاه تبدُّلاً في موازين القوى في المنطقة، وقلقاً لدى القوى الدّوليّة من سيطرة إيران الثورة على منطقة الخليج العربيّ، وقد تخّوّفت دول الخليج من النظام الإيراني الجديد، وخاصّةً أنّ إيران امتلكت مختلف أنواع الأسلحة من الولايات المتّحدة الأمريكيّة أثناء حكم الشاه الذي كان الحليف القوي لـ "إسرائيل"، ولذلك _ ولإضعاف كل الجهات العربية والإيرانية_ عملت القوى الدوليّة وزعامتها الأمريكيّة على اشعال الصّراع بين دول الخليج والنظام الإيراني الجديد بعد الثورة الخمينيّة. وكان أوّلُ من بدأ الصراع النظام العراقي متمثّلاً بصدام حسين، ولتشتعل حرب بين الطرفين لمدّة ثماني سنوات، وقد تعدّدت أسباب النّزاع بين الطرفين ولم تكن وليدة لحظتها، فالخلافات الحدودية بينهما كانت من أسباب التوتُّر على مرِّ التاريخ، وتحديداً في القرن العشرين([1]). وليس بعيداً أن تكون الإدارة الأمريكيّة هي من دفعت العراق لحرب إيران لتجدَ دافعاً ومبرِّراً لزيادة تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي، حيث كانت الرابح الأكبر عند نهاية الحرب.

وكانت علاقة إيران مع دول الخليج منذ قيام الثّورة تتميّزُ بخوف هذه الدّول من السيطرة الإيرانية، ومن انتشار روح الثورة ([2]). وبغضِّ النّظر عن الأمور الحربيّة وكيف سارت وهذا ليس في وارد البحث، وما يهمُّ من ذلك هو ما يتعلَّقُ بالجانب النّفطي ومدى تأثيره على الحرب بين الطرفين، وانعكاساته على سياسات القوى الدّوليّة التي حاولت أنْ لا تخرج أيُّ دولة منتصرة، وذلك لأنّ خروج أيٍّ منها منتصرةً سيؤدّي إلى سيطرتها على منطقة الخليج العربي، هذه المنطقة التي كانت تمتلك حينها أكثر من 50 % من احتياطي النّفط العالمي ([3]). فالولايات المتّحدة

([1]) - للمزيد حول هذه الحرب انظر - أبو غزالة، عبد الحليم: الحرب العراقيّة الإيرانية، دن، د م، 1994
([2]) - رسول، فاضل: العراق – إيران" أسباب وأبعاد النزاع"، المعهد النمساوي للسياسة، د م ، 1992، ص 62
([3]) - أبو غزالة: مرجع سابق، ص 7

الأمريكيّة رأت في استمرار الحرب مصلحة لها ولحلفائها شرط ألا تمتدّ لمناطق أخرى وألا تهدد النّفط وممراته. ويعزو المراقبون الموقف الأمريكي إلى جملة أسباب منها:

1- إنّ الحرب تدور بين خصمين للولايات المتّحدة الأمريكيّة ولحليفتها "اسرائيل": أي النظام الإيراني بعد الثورة الخمينيّة التي أسقطت حكم الشاه الموالي لها، الذي جاهر بعدائه للسياسة الأمريكيّة واحتجز جميع موظفي سفارتها في إيران، والنظام العراقي الذي أصبح يتمتَّع بدور إقليمي بارز في السّاحة العربيّة.

2- إنّ العراق وإيران هما عضوان متشدِّدان في منظّمة الأوبك يطالبان باستمرار برفع أسعار النّفط مقابل الدّول المعتدلة كالسعوديّة التي تخدم سياساتها النّفطيّة المصالح الأمريكيّة والغربيّة.

3- إنّ إطالة أمد الحرب سوف ينهك قوى الجانبين، وبالتالي يّوفر على الولايات المتّحدة الأمريكيّة مخاطر التّدخّل العسكري المباشر ضدّ إيران لإسقاط النّظام الإسلامي المعادي للسياسة الأمريكيّة في منطقة "الشرق الأوسط"، كما يؤدِّي من جهة أخرى إلى تحجيم دور العراق الإقليمي حتى لو خرج من الحرب منتصراً، والأهم هو انهاك ساحتين هامتين وإخراجهما بعيداً عن ساحة الصراع الحقيقي وهو الصراع العربي_ الصهيوني.

4- إنّ هذه الحرب ستحدث شرخاً في العلاقات العربيّة _ الإيرانيّة التي تحسّنت إثر نجاح الثورة الإيرانيّة وتأييدها للمسألة الفلسطينيّة، ثمّ قيام التحالف الإيراني _ الفلسطيني وما شكّله من تهديد للسياسة الأمريكيّة في الخليج العربي، وتحديداً مصالحها في المنطقة ([1]).

ويُستدلُّ من وقائع هذه الحرب ما يؤكِّد سعي القوى الدّوليّة لكي لا يخرج منتصر منها، فعندما كان مسار الحرب يميل لمصلحة العراق، كانت المساعدات والأسلحة تأتي إلى إيران والعكس صحيح. وذلك لكي ينهار الطرفان، وما يؤكّد ذلك ما قاله هنري كيسنجر: " هذه أوّل حرب في التاريخ نتمنَّى ألّا يخرج فيها منتصرٌ، وإنّما أن يخرج الطرفان كلاهما مهزوم "([2]).

ومع بدء الحرب العراقيّة – الإيرانية بدأت أزمة نفطيّة جديدة عرفت بالصدمة النّفطيّة الثالثة، والتي سبَّبت ذعراً في الأوساط الدّوليّة نتيجة لنقص النّفط في الأسواق، الذي وصل لحوالي 4

([1]) - برجاس: مرجع سابق، ص 295
([2]) - هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوّة والنصر، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، ط1، 1992، ص 123

ملايين برميل ([1]). هذا النّقص كان سببه نتيجة لما عُرف بحرب الناقلات في الخليج العربيّ، والتي أثَّرت على تصدير النّفط إلى الخارج، وانعكست سلباً على دول الخليج، وعلى القوى الدّوليّة المستوردة للنفط ، وأدَّت إلى خلق موقف متوتِّر في المنطقة ([2]). وبحسب ما قاله أبو غزالة فإنّ حَرب الناقلاتِ بدأت عندما قام العراق بمهاجمة ناقلات النّفط الخارجة من إيران، فقامت إيران بضرب ناقلات النّفط في منطقة الخليج العربيّ([3]). وكانت إيران قد قامت سابقاً بتدمير ميناء البكر والمرافق النّفطيّة، وحرمت العراق من تصدير النّفط من الخليج، فتمكّن العراق فيما بعد من إيقاف صادرات النّفط الإيرانية بتدمير منافذها النّفطيّة على الخليج، لتبدأ بعدها حرب الناقلات في الخليج العربي، حيث تعرَّضت ناقلات النّفط من مختلف الجنسيات للهجمات الإيرانيّة والعراقيّة على السواء، كما حذَّرت إيران جميع الدّول من نقل نفطها عبر الخليج ومضيق هرمز كردٍّ على الهجمات الجوّيّة العراقيّة، وكانت الناقلات الكويتيّة الأكثر تضرَّراً ([4]).

وفي 11 تموز عام 1984 وبعد مبادرة للأمم المتّحدة لإيقاف حرب الناقلات، وخضوع العراق لضغط وتهديد دول الخليج التي تسانده مالياً، أوقف العراق حرب الناقلات للحيلولة دون تصعيد أكبر في الخليج، وخفَّتْ حدّة التوتر فيه، وهذا ما لم يدفع الدّول الكبرى للتدخُّل في الحرب، ولتبدأ حرب استنزاف بريّة طويلة بين الطرفين ([5]). غير أنّ حرب الناقلات عادت من جديد، وخلقت مزيداً من التوتُّر في المنطقة، ودُمِّرت منشآت النفط وموانئ التّصدير، وهذا ما أثّر على الواردات النّفطيّة المُعدّة للخارج. وقد أدَّى النزاع على المناطق النّفطيّة وممرِّ شطِّ العرب المؤدِّي للخليج العربيِّ إلى خفض الصادرات العراقيّة بنحو 3 ملايين برميل يومياً، والصادرات الإيرانية بنحو 1 مليون برميل([6]). ويقول النعيمي أنّ العراق سعى إلى زجِّ بقيّة الدّول العربيّة الخليجيّة في حرب الناقلات من أجل استدراج القوّات الأمريكيّة والأطلسيّة والسّوفييتية إلى المنطقة بحجّة حماية ناقلات النّفط التي ترفع أعلام تلك الدّول ([7]). وقد استثمرت واشنطن هذه الحرب إلى أبعد الحدود، وأكَّدت الأوساط القريبة من البيت الأبيض أنّ المسؤولين يعتقدون أنّ الظروف الحاليّة

([1]) - Aarts: op. cit , PP 17 - 18

([2]) - رسول: مصدر سابق، ص 77
([3]) - أبو غزالة: مرجع سابق، ص 145
([4]) - برجاس: مرجع سابق، ص 298 - 299
([5]) - رسول: مصدر سابق، ص 77
([6]) - شيللي: مرجع سابق، ص 119
([7]) - النعيمي: مرجع سابق، ص 89

هي أفضل فرصة لتوسيع أبعاد الوجود الأمريكيّ في منطقة الخليج و" الشّرق الأوسط"([1]). وسارع الرئيس كارتر آنذاك إلى تشكيل قوّات التّدخُّل السريع في محاولة أوّليّة منه لإقناع السوفييت بعدم التّفكير في التّدخّل العسكري في منابع النفط في الخليج ([2])، وأصدر أوامره إلى القطع البحريَّة العسكريّة المتواجدة في المحيط الهندي بالتجمُّع قبالة مدخل الخليج العربيّ ([3]).

إنَّ الأضرار التي تعرَّضت لها ناقلات النّفط الكويتيّة دفعت الكويت في مطلع العام 1987 لطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكيّة وأعضاء مجلس الأمن الدائمين، للسماح لها برفع أعلام إحدى الدّول الكبرى فوق ناقلات النّفط الكويتيّة لحمايتها من الهجمات الإيرانيّة. واستجاب السّوفييت فوراً بتقديم ثلاث ناقلات سوفييتيّة بدلاً من رفع العلم السوفييتي على الناقلات الكويتية بحسب المقترح الكويتي، فتحرّكت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ووافقت على تسجيل 11 ناقلة كويتية ترفع العلم الأمريكيّ ([4]). في حين أنّ برجاس يذكر أنّ حكومة الكويت طلبت من الولايات المتّحدة الأمريكيّة تأجيرها ناقلات أمريكيّة لشحن النّفط الكويتي وحمايته من الاعتداءات، لكن الولايات المتّحدة الأمريكيّة رفضت في البداية الطّلب بحجّة أنّ هذا العرض قد يُؤدّي إلى صدام مسلّح مع السّوفييت، ويُعطيهم المبرِّر لتكثيف وجودهم العسكري في الخليج. حينذاك اتّجهت الكويت إلى الاتحاد السوفييتي الذي وافق على العرض بتقديم ثلاث ناقلات سوفييتية ترفع العلم السوفييتي، عندها تحرّكت الولايات المتّحدة الأمريكيّة ووافقت على تسجيل 11 ناقلة كويتيّة ترفع العلم الأمريكي يرافقها عدد هائل من القطع البحريّة الأمريكيّة([5]).

في حين أن صالح يذكر أنّ الكويت طلبت من الولايات المتّحدة الأمريكيّة تزويدها بصواريخ ستينغز المضادّة للطّائرات، وطائرة مقاتلة من طراز اف 16، غير أنّ الإدارة الأمريكيّة رفضت ذلك على أمل أن تطلب الكويت منها حماية سفنها في الخليج، لكن الحكومة الكويتية توجَّهت لشراء السلاح من الاتحاد السوفييتي، ووقَّعت معه على صفقة في آب عام 1984 لشراء صواريخ أرض جو وأسلحة أخرى، تسلّمتها الكويت خلال فترة وجيزة، وسمحت للمستشارين العسكريين السوفييت بالعمل على الأراضي الكويتية، فسارعت الإدارة الأمريكية للنّظر في

([1]) - النعيمي: مرجع سابق، ص 86
([2]) - برجاس: مرجع سابق، ص 294
([3]) - النعيمي: مرجع سابق، ص 85
([4]) - المرجع نفسه، ص 89
([5]) - برجاس: مرجع سابق، ص 300

سياستها تجاه الكويت، ووافق الرئيس ريغان على إمدادها بالسلاح، وبموجب اتفاق حصلت الكويت على صفقة من السلاح الأمريكي بقيمة 1,5 مليار دولار ([1]). ورغم تعدُّد الروايات حول الموضوع فالمهمُّ أنّ النتيجة كانت واحدة في النهاية وتعزَّز الوجود العسكري الغربي في الخليج وهذا ما كانت تطمح إليه القوى الدّوليّة.

ويومها أعلن الرئيس ريغن في خطابه إلى الشعب الأمريكي: " إنّني مصمّم على أنّ الاقتصاد الأمريكيّ لن يصبح مرّة أخرى رهينة لتلك الأوضاع، ولن يعود لأيام الصفوف الطويلة المنتظرة للوقود، ولا التّضخُّم وعدم الاستقرار الاقتصاديّ والإهانات الدّوليّة، وسَجِّلوا جيداً هذه النّقطة"([2]).

من جانبها البحرين وبعد أن تأثَّرت كثيراً بحرب الناقلات طلبت أيضاً في عام 1987 المساعدة في مواجهة الاعتداءات الإيرانية التي تُشَنُّ على ناقلات النّفط التابعة لها، وهذا ما وَفّر الذريعة لانتشار البحريّة الأمريكيّة في الخليج، وهو انتشار استمرَّ حتى الآن انطلاقاً من قاعدة في البحرين للأسطول الخامس ([3]).

وقد وقف الاتحاد السوفييتي موقف الحياد في هذه الحرب، والدافع إلى ذلك كان عدم رغبته التورُّطَ بين خصمين لدودين للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ورغبته في المحافظة على علاقة جيّدة معهما، فالسوفييت كانوا على علاقة جيّدة مع العراق، والذي كان يزوِّدُ دول أوروبا الشرقية بالنفط، ويتوافق بسياساته مع السّياسة السّوفييتية المعارضة للسياسة الأمريكية، ورغبوا أيضاً بكسب ودِّ إيران الخمينية _ التي عارضت الولايات المتّحدة الأمريكيّة _ إلى صفِّهم. من جانبها أيضاً دول أوروبا الغربيّة باستثناء فرنسا _ التي أظهرت تعاطفاً مع العراق لارتباطها معه في علاقات تجاريّة ونفطيّة واسعة _ وقفت على الحياد، وكلُّ ما كان يهمّها ضمان إمدادات النّفط من المنطقة ([4]). وعلى الرّغم من أنّ السعودية عَوَّضَتْ الأسواق عن بعض النّفط الإيراني، إلّا أنّ قيام الثورة وسقوط الشاه خلق أزمة نفطيّة في العالم، وانعكست أثارها على الجميع، فالخوف في الدّول المستهلكة من ارتفاع الأسعار أدّى لتدهور الوضع وخاصةً في اليابان ([5]). وكانت اليابان قد وجدت نفسها بعد نشوب الحرب في وضع يتَّسم بتهديد إمدادات النفط العربيّ إليها؛

([1]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 275
([2]) - هيكل: حرب الخليج أوهام القوّة والنصر، مرجع سابق، ص 155
([3]) - شيللي: مرجع سابق، ص 123
([4]) - برجاس: مرجع سابق، ص 296
([5]) - Abo –Kazleh: op. cit, pp 179

لذلك سارعت على الفور عقب نشوبها إلى إعلان حيادها، واتّجهت إلى تقليل اعتمادها على نفط الخليج العربيّ، وزيادة اعتمادها على نفط ماليزيا والشرق الأقصى ([1])، وسعت دبلوماسيتها لإنهاء الحرب منذ آب عام 1983 وكان لها دور في إنهائها ([2])، فقد أرسلت وزير خارجيتها إلى بغداد وطهران لإيجاد حلٍّ للحرب بين الطرفين، واستمرَّ نشاطها حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم 598 لعام 1988 القاضي بإنهاء الحرب بين الطرفين ([3]). ولم ترسل قواتها للخليج أو أيَّ قطعة حربية لأنّ دستورها لا يجيز لها ذلك إلا في حالة الدّفاع عن النّفس([4]).

وقد وقفت دول الخليج العربي لجانب العراق وأيضاً غالبيّة الدّول العربيّة باستثناء سوريا التي وقفت إلى جانب إيران لاعتبارها هذه الحرب مؤامرّة أمريكيّة تستهدف العرب وعزل سوريا ([5]). ويُفسَّر الموقف السوري نتيجة قطع إيران بعد الثورة علاقاتها مع الكيان الصهيوني ووقوفها لجانب القضايا العربيّة وخاصةً القضيّة الفلسطينيّة.

لقد وجدت القوى الدّوليّة في هذه الحرب مُتنفّساً اقتصاديّاً لها من خلال بيع السلاح للطّرفين، وقد أدّى هذا الوضع لاستمرار الحرب وتزايد أخطارها على حقول النّفط وطرق نقله، مما استدعى الحضور العسكريّ للدّول الأجنبية من أجل حماية سفنها التجاريّة ([6]). وقد قدَّمت البحرين وعمان الدَّعم بشكل قويٍّ، وأيضاً السعوديّة والكويت الإمارات العربية المتحدة([7]).

وقد أدّى إصابة الفرقاطة الأمريكيّة ستارك (us stark) في 17 آذار عام 1987، ومقتل 37 بحاراً كانوا على متنها إلى تعزيز الولايات المتّحدة الأمريكيّة لأسطولها في منطقة الخليج العربيّ، وأن تعرض على الناقلات التي ترفع العلم الأمريكي مرافقتها للحماية. وقد حَمّلت الولايات المتّحدة الأمريكيّة إيران مسؤولية التّصعيد في الخليج، على الرّغم من أنّها لم تهاجم أيّاً من سفن الأسطول الأمريكي، ولكّنها ركّزت الهجوم على الناقلات، مما دفع الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتدمير قاعدتين نفطيتين إيرانيتين، وهكذا أصبح النّزاع دولياً ([8]). ويذكر النعيمي أنّ العراق

([1]) - جاد: مرجع سابق، (الأنترنت).

([2]) - Miyagi: op. cit, pp 19

([3]) - Abo – Kazleh: op. cit, pp 179

([4]) - واينبرغر، كاسبار: الصراع من أجل السلام "مذكرات وزير الدّفاع الأمريكي السابق"، ترجمة زهير مصطفى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1991، ص 398

([5]) - برجاس: مرجع سابق، ص 296- 297

([6]) - المرجع نفسه، ص 297

([7]) - واينبرغر: مصدر سابق، ص 398

([8]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 94

قصف الفرقاطة ستارك بطريق الخطأ، وهذا ما أدّى إلى جذب اهتمام الأمريكيين والرأي العام الأمريكي للمنطقة، وضرورة الحضور فيها ([1]). وعلى الرّغم من أنّ العراق قصف الفرقاطة إلّا أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لم تفعل أيّ شيء ضدَّه، بل على العكس قبلت عرضه بتقديم التعويضات لأسر الضحايا إضافةً لذلك وافقت على عقد اجتماعات عسكريّة بين الطرفين ([2]).

وهذا ما يشير بنظرنا إلى أنّ حرب الناقلات، وكلُّ ما حدث في الخليج وخاصةً ضرب الفرقاطة الأمريكية ستارك، كان بالاتفاق ما بين الأمريكيين وصدام حسين أو أحد جنرالاته، وكلَّ ذلك في دافع إيجاد المبرِّرات لجذب القوى الدّولية، وزيادة تواجدها العسكري في المنطقة بعد الثورة الإيرانيّة، وهذا ما حدث بالفعل.

لقد أعطت هذه الحرب المبرِّرات للقوى الدّوليّة الطامعة في الثروة النّفطيّة بأن تُرسل سفنها الحربيّة إلى المنطقة، وسعت الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى مزيد من القواعد والتسهيلات لزيادة قوّاتها العسكريّة هناك، وأيضاً عزّز السّوفييت حضورهم العسكريّ في الخليج لمرافقة سفنهم التجاريّة، وأيضاً بريطانيا وفرنسا فقد أرسلت قوّاتها البحريّة والعسكريّة للخليج وإيطاليا وبلجيكا وهولندا، وجميع هذه القوّات أرسلت في العام 1987 ([3])، أي بعد اشتداد حرب الناقلات وضرب الفرقاطة الأمريكيّة.

وبعد أن بدأت الحرب تلقي بأخطارها على البلدان المجاورة والعالم، وذلك نتيجة تعرّض ناقلات النّفط من مختلف الجنسيات للهجمات العراقيّة والإيرانية، قامت القوى الدّوليّة بتغيير موقفها القائل "بضرورة استمرار الحرب حتى إنهاك الطرفين"، ورأت ضرورة التّدخل لإيقافها، وكان ذلك بسبب الهجوم الجوّيُّ الذي تعرّضت له المصالح الحيويّة النّفطيّة للدّول الغربيّة في الخليج، فمارس الأسطول المتعدّد الجنسيات من خلال تواجده ضغطاً على إيران التي وجدت نفسها قد فقدت وسيلة ضغط فعّالة على جيرانها، وقد تمّت ترجمةُ هذا التّدخُّل من قبل القوى العظمى بالقرار رقم 598 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 20 تموز عام 1987، بضرورة وقف إطلاق النار، وهذا ما كانت ترغب به العراق ([4]).

([1]) - النعيمي: مرجع سابق، ص 89 - 90
([2]) - واينبرغر: مصدر سابق، ص 285
([3]) - المرجع نفسه، ص 91 - 92
([4]) - لورنس: مرجع سابق، ص 378 - 379

وقد اضطرَّت الحكومة الإيرانية لقبول قرار مجلس الأمن بتاريخ 15 آب عام 1988، وفي العشرين من الشهر ذاته قال الإمام الخميني: " بأنّ اتخاذ القرار كان أقسى عليه من تجرّع السمِّ العلقم"([1])، وقد دخل القرار حيّز التّنفيذ في 20 آب عام 1988 ([2]). وانتهت هذه الحرب التي استمرّت حوالي الثماني سنوات، بدون أن يحقّق أيٌّ من الطرفين سوى الدّمار والخراب والقتلى، ولقد كان الرابح الأكبر فيها الأوروبيين والسوفييت والأمريكيين من وراء مبيعات الأسلحة. فقد وَرّدَ السوفييت أسلحة بقيمة 10 مليار دولار، وفرنسا 5 مليار دولار في وقت راودتها مخاوف من أنْ لا يتمكَّن العراق من تسديد أثمان المفاعلات النوويّة والطائرات والصواريخ وغيرها، وورَّدت بريطانيا سلاح بقيمة مليار دولار، والولايات المتّحدة الأمريكيّة بقيمة 5 مليار دولار. وقد ورّدت الشركة الحكوميّة النمساويّة نوريكوم وبإذن من الحكومة مدافع إلى إيران، على الرّغم من أنّ ذلك غير شرعي بموجب قانون منع تصدير الأسلحة، وبحكم كون النّمسا دولة محايدة ([3]).

لقد استنفدت الحرب احتياطي العراق من العملة الصعبة البالغ 36 بليون دولار وجعلته يرزح تحت عبئ الديون الخارجيّة التي بلغت حوالي 60 بليون دولار. ولم تكن إيران أفضل حالاً منه، فقد خرجت مثقلة بالمشاكل الاقتصاديّة والدّيون وارتفاع نسبة البطالة وغيرها من الصعوبات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وانخفضت أسعار النّفط نتيجة مسارعة دول الخليج إلى بيع نفطها لتغطية نفقات الحرب ([4])، وهذا بالتأكيد ما طمحت إليه الإدارة الأمريكيّة.

وأسفرت الحرب عن شرذمة العالم العربي وتدهور العلاقات بين أقطاره، فتعمّقت الخلاقات بين العراق وسوريا بسبب تحالفها مع إيران، وبين سوريا وبعض دول الخليج التي أحجمت عن دفع المساعدات لها بمقتضى قرارات قمّة بغداد عام 1979 لدعم صمودها تجاه الصّراع العربي– "الإسرائيلي" بعد تحييد مصر. وهذا كلّه ما جعل العلاقات "العربيّة _ العربيّة" و"العربيّة _ الإيرانية" في حالة من القلق والتّوتر في المنطقة، وسارعت جميع دول الخليج لزيادة تسلّحها([5]).هذا التّوتّر استغلّته الولايات المتّحدة الأمريكيّة لزيادة تواجدها العسكري في المنطقة، وهذا ما سهّل على الغرب السّيطرة على نفط الخليج العربيّ عقب حرب الخليج الثانيّة.

([1]) - واينبرغر: مصدر سابق، ص 301
([2]) - لورنس: مرجع سابق، ص 382
([3]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 98 - 99
([4]) - برجاس: مرجع سابق، ص 302
([5]) - المرجع نفسه، ص 302

6- الغزو العراقي للكويت (1990 _1991) والسّيطرة الغربيّة وبخاصةً الأمريكيّة على حقول النّفط العربيّة في الخليج العربي:

أ- الغزو العراقي للكويت عام 1990.

إنَّ الخلاف (العراقي _ الكويتي) لم يكن وليد لحظته في عهد الرئيس صدام حسين، كما لم يكن صدَّام أوّل من طالب بضمّ الكويت للعراق، فهذا الخلاف يعود إلى نهاية الثلاثينات من القرن العشرين عندما طالب الملك فيصل بضمِّ الكويت للعراق ([1])، ومن ثمّ تكرَّرت المطالبة بعد قيام الثورة العراقيّة عام 1958. وفي العام 1969 اجتاحت القوّات العراقيّة بعض الأراضي الكويتيّة على الحدود ما بين الطّرفين بحجّة حمايتها من هجوم إيرانيّ محتمل، ورفضت الانسحاب منها. وفي العام 1972 أعلنت الكويت حالة الطوارئ، وبقيت القوّات العراقيّة فيها حتى العام 1977 عندما أُرْغِمَت على الانسحاب منها بعد ضغط من الدّول العربيّة وخاصّةً الخليجيّة، إضافة للأسطول السّوفييتي المرابط هناك، وبعض الدّول الغربيّة ([2])، ليعود الخلاف من جديد في عهد الرئيس صدام حسين، وليصل بين الطرفين إلى درجة دفعت زعيم العراق مع نهاية العام 1990 لغزو الكويت والسّيطرة عليها أمام مرأى وعيون العالم.

وبالعودة إلى بعض الأحداث والتصريحات التي حدثت قبل الغزو، فقد كان الرئيس صدام حسين وأثناء إلقائه لخطابه السّنوي في ذكرى ثورة تمّوز، قد استعرض أهمَّ الأحداث في العام، وتطرّق إلى المسألة النّفطيّة، واتّهم دولاً خليجيّة بأنّها تتعمَّدُ تخفيضِ أسعارِ النّفط، وهذا ما أضرّ بدولته ضرراً كبيراً، وإنّ انخفاض أسعار النّفط سيكون في صالح الدّول الغربيّة، وفي مقدّمتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي زادت حاجتها إليه بمعدَّلات كبيرة، وإنّ منطقة الخليج العربي هي المنطقة التي سوف تسدَّ احتياجاتها ([3]). وفي حملته التي جرت في صيف ذلك العام ركّز صدام على ثروة الكويت، وضغطَ على دول الخليج كي تتنازل عن ديونها المستحقّة على العراق، والتي تراكمت عليه أثناء حربه مع إيران، وتوجّه بخطاب لدول الخليج مفاده أنّ حربه معها لم تكن شأناً عراقياً فقط، بل كانت دفاعاً عن الجناح الشّرقي للعالم العربيّ، وطالب بقروض ماليّة تبلغ حوالي 30 مليار دولار أمريكي، كما طالب بالالتزام بحصص النّفط التي أقرَّتها منظمة الأوبك، التي

([1]) - الطيار، لؤي بكري: أمن الخليج العربي، مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت، ط1، 1999، ص 13 ←17
([2]) - جاكار، رولان: الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر، د م، ط1، 1991، ص 10
([3]) - هيكل: حرب الخليج أوهام القوّة والنصر، مصدر سابق، ص 320 - 321 - 322

تبلغ 22 مليون برميل يومياً، وطلب رفع أسعار النّفط إلى 18 دولار للبرميل، ونبّه إلى أنّ عدم الالتزام بذلك يعني إعلاناً للحرب على العراق ([1]). وكان من مطالبه أيضاً تسوية الخلافات الحدوديّة مع الكويت، وبالأخصّ حقول الرميلة الغنيّة بالنفط، والتي تقع في المنطقة المحايدة بين البلدين، إضافةً للموافقة على تأجيره جزيرتي وربا وبوبيان اللّتين تؤمّنان له منفذاً على الخليج. وقد قدَّم هذه المطالب للملك حسين([2]) الذي كان قد أبلغه أنّ أمير دولة الكويت يرفض المفاوضات معه ما دام لم يعترف رسمياً بسيادة واستقلال الكويت. ومن الجدير ذكره أنّ حكومة بغداد كانت قد اعترفت في عام 1963 باستقلال الكويت، إلّا أنّ مجلس الثورة ألغى هذا القرار فيما بعد ([3]). وفي 16 من تموز عام 1990 قام وزير الخارجيّة العراقي طارق عزيز بتسليم مذكرة إلى أمين جامعة الدّول العربيّة تضمّنت عدّة نقاط أهمّها:

1- قيام الكويت والإمارات بإغراق السّوق بالنفط بين عامي (1980 – 1990) زيادةً على حصتهما اللّتين حدَّدتهما الأوبك، وكانت خسارة العراق وحده منها حوالي 89 مليار دولار.

2- اتهام الكويت بسرقة نفط حقل الرميلة العراقي، وبحسب تقديرات العراق وصلت قيمة النّفط المستخرج منه حوالي 2,4 مليار دولار.

3- إنّ الدّعم الذي قَدّمته الكويت والإمارات للعراق خلال الحرب مع إيران، ليس بأكمله من ممتلكاتهما، وإنّما من زيادة عائدات النّفط في البلدين نتيجة انخفاض صادرات النّفط العراقي.

4- استغلال الكويت انشغال العراق بحربه وإقامة منشآت ونقاط عسكريّة في الأراضي العراقيّة.

وقد تقدّم خلالها وزير الخارجيّة العراقي بمجموعة من المطالب:

1- توقُّف الكويت عن سرقة نفط حقل الرميلة.

2- إعادة ثمن النّفط المسروق والبالغ 2,4 مليار دولار.

3- إلغاءٌ لكامل ديون العراق.

([1]) - الطيار: مرجع سابق، ص 18 ← 20

([2])- االملك حسين: الحسين بن طلال (1935- 1999) ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة منذ عام 1952 وحتى عام 1999،درس الابتدائيّة في عمّان، ثمَّ تابع دراسته في الإسكندرية، ثمَّ انتظم في كلّية فكتوريا في الإسكندريّة بمصر ومن بعدها في مدرسة هارو في إنكلترة، وتلقى تعليمه العسكري في أكاديميّة ساندهيرست في انكلترة. للمزيد انظر - الكيالي: مرجع سابق، ج2، ص 541

([3]) - سالنجر، بيير - لوران، اريك: حرب الخليج - الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1993، ص 18

4- صياغة خطّة عربيّة لتعويض العراق عن خسائره خلال الحرب.

5- رفع أسعار النّفط إلى حدود 25 دولار للبرميل ([1]).

ومن جانبه صدّام حسين وفي مقابلة له مع السفيرة الأمريكيّة في العراق غلاسبي (April Glaspie) في 25 تموز عام 1990 أشار إلى أنّ " 25 دولار للبرميل ليس سعراً مرتفعاً "، فكان ردُّ السفيرة " أنّ العديد من الأمريكيّين يرغبون بأكثر من هذا الرقم "، وهذا ما اعتبره صدام ضوءاً أخضر على موافقة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على مطلبه برفع سعر البرميل. وألمحت السفيرة إلى أنَّ بلادها " تعتبر الخلاف الحدوديّ بين العراق والكويت شأناً عربياً داخلياً، وليس قضيتها"([2]). وفي 31 تموز عام 1990 كان جون كيلي (John Keely) سكرتير الدّولة المساعد لشؤون "الشرق الأوسط" قد أجاب على أسئلة موجّهة إليه من أحد أعضاء اللجنة الفرعيّة "للشرق الأوسط" التابعة لمجلس النّوّاب بخصوص تدخُّلِ الولايات المتّحدة الأمريكيّة للدفاع عن الكويت إذا ما تعرّضت لهجوم فقال " هذا افتراض لا أستطيع الدخول فيه"، وقد ألمح إلى أنّه لا توجد معاهدة مع أيٍّ طرف خليجيٍّ من أجل الدّفاع عنه([3]). وبعد يوم واحد أي في الثاني من آب وهو صبيحة يوم الغزو، قالت السفيرة الأمريكيّة في العراق: " ليس لدينا أيّة وجهة نظر حيال الصّراعات العربيّة كعدم اتفاق العراق مع الكويت حول الحدود"([4]). ويبدو أنّ صدام اعتبر أنّ هذه التصريحات السابقة بمثابة موافقة غير مباشرة من قبل الولايات المتّحدة الأمريكيّة على غزوه للكويت، وأنّها لن تتدخَّل إذا ما فعل ذلك، ولكن ما حصل فيما بعد من أحداث يشير إلى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة خدعت صدام بكلامها، وكلّ ما كانت تريده هو توريطه في الكويت لكي تجد المبرِّر لجلب قوّاتها إلى الخليج العربيّ، للقضاء عليه من ناحية، وللسيطرة على منابع النّفط من ناحية أخرى.

إنّ الالتزام بالدفاع عن الخليج العربيِّ ضدّ أي تهديد وضمان الوصول لنفطه، كان لا يزال في سلّم الأولويات للسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، ففي مذكّرة مرسلة من مكتب الأمن القومي في 2 من تشرين الأوّل عام 1989، وموجَّهة لنائب الرئيس ووزير الدّفاع والطّاقة وغيرهم، تؤكّد أنّ

([1]) - الطيار: مرجع سابق، ص 23 - 24
([2]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 78 _ 79
([3]) - المصدر نفسه، ص 88
([4]) - هاينبرغ: مرجع سابق، ص 25

الوصول لنفط الخليج العربيّ ضرورة حيويّة للأمن القومّي الأمريكيّ، وهي لا تزال _أي الولايات المتّحدة الأمريكيّة_ ملزمة بالدفاع عنها، حتى لو لزم الأمر استخدام القوة العسكريّة ضدّ أيٍّ طرف سواء الاتحاد السوفييتي أم غيره ([1])، وبالتأكيد فإنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة لن تسمح لصدام بالسّيطرة على الكويت، وقد عادت وأكّدت على ذلك في مذكَّرة موجَّهة من مكتب الأمن القوميّ إلى نائب الرئيس، ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ووزير الطاقة، وغيرهم تشير إلى السياسة الأمريكيّة في الخليج ردَّاً على الغزو العراقي للكويت، وتؤكد على أنّ ضمان إمدادات النّفط ضرورة حيويّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ويجب الدّفاع عنها وعن أمن واستقرار البلدان الصّديقة الهامة في المنطقة، ولو تطلّب الأمر استخدام القوّة العسكريّة ([2]). وسعت واشنطن لتشجيع ودعم مشاركة حلفائها الغربيين واليابان في تعزيز مصالحهم المتبادلة في منطقة الخليج العربي ([3])

وكانت القوى الدّوليّة قد تخوَّفت من الحجم الذي وصلت إليه القوّة العسكريّة العراقيّة بعد حرب الخليج الأولى، وبالتالي ستحصل على حجم سياسيّ أكبر في المنطقة، وهذا سيُمكّنها من الضغط على الدّول النّفطيّة الخليجيّة، والتحكّم بسياساتها مع القوى الدّوليّة. وكان التخوّف الأكبر من تفوّق القوّة العسكريّة العراقيّة على "دولة الكيان الصهيوني" مما سيهدِّدها ويهدِّد مصالح الغرب ([4]) ولاسيما المصالح النّفطيّة، والتي كانت السّبب الأساسي لمحاربة صدام، ففي تصريح لأحد المسؤولين الأمريكيين قال: " إنّ احتلال الكويت لا يشكّل بحدِّ ذاته تهديداً للمصالح الأمريكيّة، فالتهديد الحقيقي يكمن فيما سيحصل عليه العراق الذي سيمتلك 20 % من الموارد النّفطيّة في العالم من قدرةٍ، حينما سيُسيطر على منظمة الأوبك وعلى " الشرق الأوسط " مهدِّداً إسرائيل وساعياً إلى الحصول على القنبلة الذريّة "([5]). وكان الجنرال شوارزكوف (Schwarzkopf) الذي قاد الهجوم على العراق عام 1991، قد قال أمام الكونغرس قبل الحرب بعام " نفط الشرق الأوسط هو دم الحياة بالنسبة للغرب، فهو مصدر الطّاقة لنا حالياً، ويُشكّل

([1]) - National Security Directive,26, Memorandum, 2, October, 1989. Subject: U.S. Policy Toward The Persian Gulf.

_ مذكرة توجيه من الامن القومي رقم 26 تاريخ 2 تشرين الأوّل 1989 حول السياسة الامريكية في الخليج العربي – انظر الملحق رقم 11

([2]) - National Security Directive, 45, Memorandum, 20, August, 1990. Subject: U.S. Policy In To The Iraqi invasion of Kuwait.

_ مذكرة توجيه من الأمن القومي رقم 45 تاريخ 20 أب 1990، حول السياسة الأمريكيّة رداً على الغزو العراقي للكويت

([3]) - NSD- 26, Memorandum, 2, October, 1989, op. cit

([4]) - نعمة: مرجع سابق، ص 46

([5]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 163

77 % من الاحتياطات النّفطيّة في العالم الحّر، وسيبقى مصدرنا للطّاقة عندما تجفُّ المصادر الأخرى في العالم "([1]). لقد خُدعَ صدام من الغرب، وأقدم على غزو الكويت في الثاني من آب عام 1990 لتَدْخُلَ منطقة الخليج العربيّ منعطفاً جديداً من تاريخها وتاريخ العالم، فقد ترافق ذلك مع انحسار القوّة السوفييتيّة، وسقوطها الخجول عن مسرح السياسة الدّوليّة مع نهاية العام 1991، ولتتمكَّن الولايات المتّحدة الأمريكيّة من حسم الحرب الباردة لصالحها في منطقة الخليج العربيّ وتسيطر على منابع النّفط.

وخلال ساعات قليلة من بدء الغزو حقّق صدام حلمه فأصبح يسيطر على 20 % من احتياطي النّفط العالميّ، ويشرف على 200 كم من شواطئ الخليج العربي ([2])، وقد أصيبت أسواق النّفط العالميّة بالجنون مع احتلاله للكويت، وحدث نقص فيها بمقدار 4 مليون برميل يومياً، وارتفعت الأسعار فقفزت من 17,50 دولار للبرميل في تموز عام 1990 إلى 25,70 دولار بعد الثاني من آب. وفي تشرين الأوّل وصلت الأسعار إلى 35 دولار للبرميل، غير أنّها هبطت فيما بعد إلى 10,56 دولار ([3]). وقد أطلقت وكالة الطّاقة الدّوليّة تفعيل خطّة الطوارئ بعد أسبوع من الحرب، فسمحت بإطلاق ما يزيد عن 2 مليون برميل يومياً في سوق شهدت انحداراً شديداً، وكانت المبرِّرات التي قُدِّمَتْ الادعاءات الدائمة بأنّ إنتاج المملكة العربيّة السعوديّة ربما يكون مُعرّضاً للهجوم في أثناء عملية عاصفة الصحراء، وأنَّ ردَّ فعل منتجي النّفط العربَيّ مشكوك فيه، ونتيجة لذلك لم يتمّ بيع سوى نصف كميّات النّفط الخام الذي قدَّمته الولايات المتّحدة وألمانيا من المخزونات، وتمَّ تعطيلُ الخطّة في شهر آذار عام 1991 ([4]).

وعلى الفور أدانت الولايات المتّحدة الأمريكيّة الغزو ودعت لانسحاب عاجل وغير مشروط من الكويت، وكانت أولى ضغوطاتها السياسية على العراق قد برزت من خلال أعوانها في المنطقة، فقد أغلق السعوديون خط الأنابيب الذي ينقل النّفط العراقي إلى مرافئ البحر الأحمر، فيما منعت تركيا تسيير وشحن هذا النّفط على شواطئ المتوسط ([5])، من جانبها اليابان أعلنت عن حظر استيراد النّفط العراقي والكويتي إلى جانب مطالبتها بالانسحاب العراقيّ الفوري من الكويت([6]).

([1]) - زلوم: حرب البترول الصليبيّة والقرن الأمريكي الجديد، مرجع سابق، ص 47
([2]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 122 - 123
([3]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 107←109
([4]) - شيللي: مرجع سابق، ص 120
([5]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 126 - 191
([6]) - البستكي: مرجع سابق، ص 155

وقد كان هذا الموقف حماية لمصالحها الاقتصاديّة مع دول الخليج العربي، وضمان استقرارها باستمرار تدفُّق النّفط الخليجي إليها.

وقد كانت اليابان من أكثر المتضرّرين من جرّاء توقُّف تصدير النّفط العراقي والكويتي، وخصوصاً أنّها كانت تستورد من الخارج آنذاك 99 % من نفطها، و12% من البلدين المذكورين، وهذا ما أدَّى لانهيار أسعار الأسهم اليابانيّة وتراجع سعر الين ([1]).

لقد احتلَّتْ الأزمةُ (العراقيّةُ _ الكويتيّةُ) مركز الصّدارةِ في الاهتمامات الدّوليّة، وذلك لاستحواذِ هذهِ المنطقةِ الصغيرةِ على أكبرِ مخزونٍ للنفطِ في العالم، وقد كانت ولا تزال منطقةَ تنافسٍ بين القوى الدّوليّة منذ الحرب العالميّة الثانيّة ([2]). وقد خشيت الولايات المتّحدةُ الأمريكيّة من امتداد الحرب لمناطق أخرى من الخليج العربيِّ وخاصّةً السعوديّة، وهذا ما سوف يُشكّلُ تهديداً للولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ. هذا التخّوفُ بدا واضحاً في كلام للرئيس بوش، ففي خطاب متلفز له موجّه للأمة في 8 آب عام 1990 قال: " تستورد أمَّتنا حالياً نصف النّفط الذي تستهلكه، وقد تواجه خطراً كبيراً يهدِّد استقلال اقتصادها، وبالتالي فإنّ استقلال وسيادة السعوديّة أمرٌ يتعلق بالمصلحة الحيويّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة " ([3]) وأضاف بوش ".....إنّ حكومتي مثلها مثل الحكومات الأمريكيّة من روزفلت حتى ريغان ترى نفسها ملزمة بالحفاظ على الأمن في الخليج العربي" ([4])، ونفس الكلام أشارت إليه مذكرة مجلس الأمن القوميّ المؤرَّخة في العشرين من أب عام 1990 ([5]). هذا التخوّفُ الأمريكيُّ من امتداد الحرب لمناطق الخليج الأخرى، وتهديد الإمدادات النّفطيّة، دفع الرئيس جورج بوش في آب عام 1990 لنشر قوّات (سنتكوم) في المملكة العربيّة السعوديّة لمنع أيِّ هجومٍ محتملٍ تقوم به القوّات العراقيّة التي كانت تحتلُّ الكويت ([6])، وخاصةً أنّ منشقّاً عراقيّاً _ ربما يكون مدبَّراً من قبل وكالة المخابرات الأمريكيّة لإخافة المملكة العربية السعودية من أجل الموافقة على نشر القوّات _ ظهر في القاهرة حاملاً معه خارطة تبيّن خطَّة

([1]) - محجوب، عزام - النحال، محمد: حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدّولي، الناشر الكريم بن عبد الله، د م، د ت، ص 94

([2]) - المرجع نفسه، ص 86

([3]) - كلير: مرجع سابق، ص 23

([4]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 106

([5]) – NCD- 20, August, 1990, op. cit

([6]) - كلير: مرجع سابق، ص 23

عراقية لغزو المملكة والسيطرة على نفطها ([1]). وهذا ما سوفَ يهدّد الوضعَ الدّاخليَّ للولاياتِ المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها. وقد أكَّدَ بوش على ذلك بخطاب له في 15 من آب 1990 حيث قال: " إذا تمكَّن صدامُ من السيطرةِ على احتياطيات النّفط العالميّة الكبيرة، يمكن أن يهدَّد أعمالنا وطريقة حياتنا، وحرّيتنا وحرّية حلفائنا في جميع أنحاء العالم "([2]) فالعراق بسيطرته على نفط الكويت سيتحوَّلُ إلى قوّةٍ اقتصاديّةٍ وعسكريةٍ هائلةٍ نتيجة تحكّمِه بـ 20 % من نفط الخليج العربيِّ. وهذا ما أكد عليه بوش بخطاب آخر له في 12 من أيلول عام 1990 بقوله: " إنَّ العراق يسيطرُ على 10% من احتياطيِّ النفطِ العالميِّ، ويسيطرُ مع الكويتِ على ضعف هذه النسبة، وإذا سُمحَ للعراق بابتلاعِ الكويتِ، ستكونُ له القوَّةُ الاقتصاديّةُ والعسكريّةُ والغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على نصيب الأسد من النفط العالميُ، ولا نستطيعُ ولن نسمح لشخص .... بالسيطرة على مورد حيويٍّ كهذا ([3]).

وتتالت اجتماعات وقرارات ([4]) مجلس الأمن التي تطالب العراق بوقف الحرب، والانسحاب من الكويت " وتحوَّلَ مجلسُ الأمن بين يوم وليلة فأصبح مُجرّد ختم يقوم بالتّصديق على مشروعات قرارات قدَّمتها الولايات المتحدةُ، وتؤكِّد بها هيمنتها على الشرعيّة الدّوليّة "([5]). وفي 29 تشرين الثاني عام 1990 أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقم 678 الذي يجيز لقوى التحالف باستخدام جميع الوسائل اللازمة بما فيها التدخُّل العسكريِّ لإجبار العراق على الامتثال إلى كافّة قرارات المجلس الخاصة بأزمة الخليج، ومن جانب أخر ينصُّ القرار على منح العراق مهلة حتى 15 كانون الثاني عام 1991 لتنفيذ هذه القرارات، وفى حالة تمسّكه بموقفه حتى هذا التاريخ، يُخوِّلُ القرارُ الدّولَ المتحالفةَ مع الكويت حقَّ استخدامِ كافّةِ الوسائل الكفيلة بإجباره على تنفيذ القرارات، وذلك من أجل إقرار السلم والأمن في المنطقة ([6]) على حدِّ قولهم.

([1]) - شوارتزكوف، نورمان: مذكرات شوارتزكوف "وثائق وأسرار خطيرة"، ترجمة نور الدين صدوق- غلاب الجابري، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1993، ص 311-312

([2]) - Yazdan, Mahmoud: Persian Gulf Oil: US Challenges and Policies , The Iranian Journal of International Affairs Vol. XX, No.1, Education Ministry, IRAN, Winter 2007-08, pp 141 - 142

([3]) - المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النّفط، الجزء 2، مرجع سابق، (الأنترنت).

([4]) - للإطلاع على القرارات انظر - عصاصة، سامي: هل انتهت حرب الخليج، دراسة جدلية في تناقضات الأزمة، بيسان، ط1، بيروت، 1994، ص 242 وما يليها

([5]) - هيكل: حرب الخليج - أوهام القوة والنصر، مصدر سابق، ص 439

([6]) - غالي، بطرس بطرس: أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدّوليّة، عدد يوليو ، 1991 - http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217071&eid=1638

وقد حاولت جامعة الدّول العربيّة بالإضافة لبعض الأطراف العربيّة _ الأردن، مصر _ احتواء الصراع وحلُّ الخلاف ضمن البيت العربي وإقناع صدام بالانسحاب من الكويت، غير أنّ جميع محاولاتهم باءت بالفشل، وهذا ما دفعهم للإدانة ([1])، وفي 9 من آب صوتت الجامعة على إرسال قوات عربيّة إلى السعودية ([2]).

أمّا الاتحاد السّوفييتي فقد وقف موقف المتفرِّج من التطوّرات في الخليج، فالانهيارات الدّاخليّة في البيت السّوفييتي مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين كانت سبباً ليقف صاغراً أمام السياسة الأمريكيّة في المنطقة ([3]). ورغم أنّه كان قد وقّع منذ العام 1972 على اتفاقية الصّداقة مع العراق، إلّا أنّه كان يسعى منذ أواخر السّبعينيات ومطلع الثمانينيات لإيجاد توازن في علاقاته، وتحسين صلاته مع أوروبا الغربيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة، ولذلك سعى لإقناع العراق بالانسحاب من الكويت غير أنّه أخفق، فوافق الاتحاد السّوفييتي وبتأثير واضح من وزير الخارجيّة إدوارد شيفر نادزه (Eduard Shevardnadze) ([4]) على سياسة الغرب تجاه العراق([5]). وأعطوا الموافقة على قرار مجلس الأمن الذي يجيز استخدام القوّة لفرض حصار على العراق، وأرسلوا لصدام بالقول أنّه اذا استمر بموقفه سيشنُّ الأمريكيون حرباً عليه ولن يفعل السوفييت شيئاً ([6]). لقد كان لصعوبة المشكلات الاقتصاديّة دور في جعل السوفييت يعجزون عن فعل أيِّ شيءٍ يخالف الإدارة الأمريكيّة ([7]).

ويبدو أنّ التحالف السوفييتي الأمريكي لإصدار بيان ضدّ العراق ([8]) كان دافعاً لأن لا يقف أحد لجانبه في غزوه للكويت ([9]).

([1]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 123- 132- 144 - 206 -207

([2]) - لوران، اريك: عاصفة الصحراء، ترجمة منيرة أسمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1991، ص 47

([3]) - للمزيد حول الموقف السوفييتي من الحرب انظر - مجموعة باحثين: الغزو العراقي للكويت " المقدمات – الوقائع وردود الفعل – التداعيات "، عالم المعرفة، عدد 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص 477 ←489

([4]) - ادوارد شيفر نادزة: (Eduard Shevardnadze 1928 - ...)، وزير خارجيّة الاتحاد السوفييتي أثناء فترة الرئيس ميخائيل غورباتشوف منذ عام 1985 وحى عام 1990، لقب بالثعلب الأبيض، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي أصبح رئيس جورجيا بين عامي (1995_ 2003).

-Eduard Shevardnadze- http://en.wikipedia.org/wiki/Eduard_Shevardnadze

([5]) - هنتر، شيرين: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين" الانعكاسات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، عدد 38، أبو ظبي، ط1، 2001، ص 11

([6]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 224 – 225 – 226- 234

([7]) - لوران: مصدر سابق، ص 96

([8]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 114- 115

([9]) - لوران: مصدر سابق، ص 96

وانضمَّت أوروبا الغربيّة بنظرتها من الحرب للنَّظرة الأمريكيّة، ورأت في الانتصار الأمريكيِّ وإخراج العراق من الكويت ما يحقِّقُ مصالحها، ولذلك رفضت الحلّ الوسط وكانت مع قرار مجلس الأمن رقم 678 ([1]). وقد جرت محاولات من قبل فرنسا لحلِّ الخلاف إلا أنَّها فشلت في ذلك ([2]). أمّا اليابان والتي وقفت على الحياد من طرفي الصّراع فلم تستطع المشاركة في العمليّة العسكريّة ضدّ العراق، على الرّغم من الضغط الأمريكيّ عليها، لأنّ دستورها يمنع إرسال القوّات اليابانيّة وزجِّها في النزاعاتِ الخارجيّةِ ([3])، إلاّ أنّها قامت بالمساهمة مالياً ([4]). وسعت الولايات المتّحدة لإرسال أضخم حملة عسكريّة إلى منطقة الخليج العربي بعد حرب الفيتنام ([5]) وفي خطاب الرئيس بوش للأمة حدَّد أنّ هدف العملية هو انسحاب القوّات العراقيّة من الكويت وإعادة الحكومة السابقة وضمان أمن الخليج لضمان امدادات النّفط ([6])

وفي 15 من كانون الثاني عام 1991 اتّخذ الرئيسُ الأمريكيُّ جورج بوش قراره بتوقيع أمر العمليات العسكريّة لتحرير الكويت، وشرح لديك تشيني (Dick Cheney)([7]) وزير دفاعه أنَّ عملية عاصفة الصحراء لا يمكن إلغاؤها إلّا إذا انسحب العراق من الكويت قبل 16 من كانون الثاني عام 1991 ([8]). وكان مجلس الأمن القومي الأمريكي قد عاد وأصدر مذكّرة أخرى في 15 من كانون الثاني يُشدِّد فيها على ما جاء في المذكّرتين السابقتين الصادرتين في الثاني من أب وفي العشرين منه لعام 1990، وتؤكّد على ضرورة ضمانِ الوصول لنفط الخليج العربيِّ([9]).

رفض العراقُ الاستجابةِ لقرار مجلس الأمن رقم 678 وهذا ما دفع القوى الغربيّة لتطبيقه عسكرياً، ففي 17 من كانون الثاني عام 1991 ووفقاً للبند السابع من بنود مجلس الأمن اندلعت العمليات العسكريّة الرامية إلى تحرير الكويت، والتي عرفت باسم (عاصفة الصحراء) واستمرَّت حتى مطلع

([1]) - مجموعة باحثين: الغزو العراقي للكويت، مرجع سابق، ص 490←500

([2]) - لوران: مصدر سابق، ص 155

([3]) - البستكي: مرجع سابق، ص 156 - 157

([4]) - لوران: مصدر سابق، ص 232 - 235

([5]) - سالنجر ولوران: مصدر سابق، ص 154

([6]) - المصدر نفسه، ص 194

([7]) - ديك تشيني: (Richard Bruce Dick Cheney 1941 - ...) سياسي أمريكي، بدأ حياته السياسيّة في سنة 1978 عندما انتخب كعضو في مجلس النوّاب الأمريكي عن ولاية وايمنغ واستمر في منصبه هذا حتى عام 1989، تسلم منصب وزير الدّفاع بين عامي(1989 – 1993). عمل بين عامي(1995 – 2000) كرئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون للخدمات النّفطيّة .

Dick Cheney -http://en.wikipedia.org/wiki/Dick_Cheney

([8]) - جاكار: مصدر سابق، ص 55

([9]) - National Security Directive, 54, Memorandum, 15, January, 1991. Subject: Responding To Iraqi Aggression in The Gulf.

_ مذكرة توجيه من الأمن القومي رقم 54 تاريخ 15 كانون الثاني 1991، حول الرد على العدوان العراقي على الخليج.

شهر آذار الذي سجَّلَ انهيار القوّاتِ العراقية وانسحابها من الكويت ([1]). وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه هي المرّة الأولى التي يطبَّقُ فيها هذا البند من بنود مجلس الأمن، و كلُّ ذلك في سبيل النّفط، وسيستخدم هذا البند في مرّات أخرى ولنفس الغايات.

وهكذا اندفع الغرب لمحاربة غازي الكويت لأنّه كان مخالفاً لمصالحها، وأطنبت هي ووسائلها الإعلامية بجريمة صدام، في حين لم يتفوّه أحد بكلمة ضدّ الغزو الأندونيسي لتيمور الشرقيّة، وخفَّت أصواتهم الإعلامية أمام ذلك، وانبروا بعد ذلك سعداء بتسويق نفط تيمور مع الإندونيسيون([2]). وسَعَتْ الولايات المتّحدة الأمريكيّة من خلال هذه الحرب، لبسط سيطرتها على نفط الخليج العربيّ، وهذا ما يعني تحكّمها بأكبر القوى الاقتصاديّة في العالم، والمتمثّلة باليابان وأوروبا الغربيّة ([3]). ومن جهة أخرى كانت عاصفة الصحراء الضربة القاضيّة التي جعلت من المستحيل استخدام سلاح النّفط لخدمة القضايا العربيّة.

إنّ إقدامَ العراقِ على غزو الكويت، دفعَ الولايات المتّحدة الأمريكيّة بل أعطاها السبب المقنع أمام العالم لتبرِّر تدخّلها في منطقة الخليج العربي، وتُنفِّذ مخططاتها. غير أنّه لو لم تكن هذه الذريعة أمامها لاختلقت ذرائع أخرى لتبرِّر تدخّلها. وقبيل الغزو العراقي انطلقت الحملات الإعلامية من الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول أوروبا الغربيّة والكيان الصهيوني، ضدّ العراق وسياسته، متّهمةً إيّاهُ بامتلاكِ أسلحةٍ كيماويّةٍ فتاكةٍ، وبسعيه لشنِّ حربٍ ضدَّ "إسرائيل"، مع العلم أنّ هذه الدّول هي التي سَلَّحت العراق ودعمته في حربه ضدّ إيران ([4]). ونتيجة لتخوّفِ دولِ الخليجِ من صدّام، اندفعت للاستنجاد بالقوى الغربيّة للدفاع عن عروشها وخزّاناتها النّفطيّة، وهذا ما أرادته هذه القوى، ويبدو أنّها هي من خطط لذلك، فأرادت توريط صدّام في غزو الكويت لتُخيفَ منه دول الخليج، وتَدْفَعَها لطلب جلب القوّات العسكريّة الأجنبيّة لمنطقة الخليج العربي وهذا ما حدث، وبذلك يكون العرب هم من جلبوا المستعمر إلى بلادهم، ولكن بطريقة استعمار جديدة وغير مباشرة.

([1]) - غالي: أزمة الخليج و قضايا ما بعد الأزمة، مرجع سابق، (الأنترنت)
([2]) - تشومسكي: مرجع سابق، ص 45 - 46
([3]) - البكوش، الطيب: الخليج بين الهيمنة والارتزاق، الناشر مؤسسة الكريم بن عبد الله، تونس، د ت، ص 208
([4]) - نعمة: مصدر سابق، ص 53

ومع انتهاء حرب الخليج الثانيّة عزَّزَت الولايات المتّحدة الأمريكيّة تواجدها العسكري في المنطقة، وبذلك عطّلت أيَّ محاولةٍ عربيّةٍ، أو أيَّ توّجهٍ لربطِ سلاحِ النّفط بالموقف السياسي، وهذا ما كانت تطمح إليه الإدارة الأمريكيّة منذ العام 1973 ([1]). وتمرّدت اليابان بعلاقاتها مع العرب بعد الحرب، وأعلنت أنّها لن تهتمَّ للرضى العربي بعلاقاتها مع الكيان الصهيوني ([2])، وعادت من جديد إلى اتّخاذ موقفِ الحيادِ، وأنهتْ المقاطعة مع رجال الأعمال "الإسرائيليين"([3]). وكان انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991 وبعد فترة من وصول الإنتاج النّفطيّ لذروته عام 1987، مفاجئةً مربكةً لواضعي الاستراتيجيّةِ الأمريكيّةِ، على الرُّغم من أنّهم كانوا قد تمنّوا ذلك وعملوا لأجله طيلة عقودٍ من الزمن ([4]). وبذلك انتهى التنافس مع السوفييت حول منطقة الخليج وغيرها، ولتنتهي الحرب الباردة بين الطرفين ببروز القطبِ الواحدِ الأمريكيِّ وسيطرتهِ على العالمِ.

ب-السيطرة الأمريكيّة على النّفط الخليجي العربي ودوله.

تدفَّقت القوّاتُ الأجنبيّةُ إلى منطقة الخليج العربيّ بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالميّة الثانيّة، ولم يكن وقف إطلاق النار في نهاية شباط عام 1991 نهاية الوجود العسكريِّ في المنطقة، بل ظلَّ باقياً بشكل أو بآخر، وبحججٍ مختلفة، بعضها يتعلَّق بتأمين حماية دول الخليج، وبعضها الآخر يتعلَّق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ضدَّ العراق، وبعضها بحجَّةِ حماية الأقليّات الكرديّة والشيعيّة في المنطقة ([5]). وعلى الرّغم من أنّ الوجودَ العسكريَّ انخفضَ في الخليج عقب قيام الثورة الإيرانية نتيجة خروج إيران من القبضة الأمريكيّةِ، إلاّ أنّ اعتراض إيران على الملاحة النّفطيّة في الخليج عام 1987، كان دافعاً لزيادة الوجود العسكريّ فيه ([6])، وتعزَّزَ أكثر بعد الغزو العراقيِّ للكويت، وبذلك فإنَّ إيران والعراق يتحمَّلان مسؤولية جلبِ القواتِ الغربيّةِ للمنطقة.

المهُمُ أنَّ الغرب ممثَّلاً بالولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ، حقَّقَ هدفَهُ الرئيس وهو السيطرة على منابعِ وحقولِ النّفطِ في منطقةِ الخليجِ العربيِّ، هذا الطموحُ الذي سعت إليه الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّة منذُ الحربِ العالميّةِ الثانيّةِ، وبدأت تخطِّط له مع انسحاب القوّاتِ البريطانيّةِ من الخليج عام

([1]) - السماك: مصدر سابق، ص 54

([2]) - Ozcelik: op. cit, pp 134

([3]) - Miyagi: op. cit, pp. 17

([4]) - هاينبرغ: مرجع سابق، ص 124

([5]) - مسلّم، طلعت أحمد: الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 1994، ص 183

([6]) - المرجع نفسه، ص 190

1972. وعندما سُئِلَ بوش الأب في حرب تحرير الكويت " كيف ترسل الولايات المتّحدة الأمريكيّة أبناءها من أجل شيوخ النفط المستبدِّين؟ " فأجاب " نحن ذهبنا من أجل شيوخ أمريكا ومصالحها وليس من أجل شيوخ النفط " ([1]).

وقد تنوّعَ الوجودُ العسكريُّ بالخليجِ بدءاً بالخبراءِ وانتهاءً بالقوّاتِ والتشكيلاتِ المسلّحةِ بأسلحةِ الدّمارِ الشاملِ، وقد صاحبها وجود قوّاتِ حفظِ سلامٍ، وتنوَّعت جنسيّةُ هذه القوّات، إلّا أنّها كانت في غالبيتها تنتمي للولايات المتّحدة الأمريكيّة، ووصل عددها إلى 600 ألف جندي، ووصل عدد الدّبابات إلى 2387، وعدد طائرات القتال إلى 1497، والطائرات العموديّة المسلَّحة إلى 1508، وست حاملات طائرات وبارجتين تولت قيادتها الولايات المتّحدة الأمريكيّة ([2])، وبلغت تكاليف الحرب حوالي 83 بليون دولار، تحمَّلت الدَّولُ العربيّةُ منها حوالي 55 بليون أي قرابة 68 % ([3])، وكانت السعودية من أكبر المساهمين بدفع النفقات، ووصلت قيمة ما تعهَّدت بدفعه حوالي 17 مليون دولار([4]). وقد شكّلَ نسبة ما تحمّلت المملكة بالإضافة لكلٍّ من الكويت اليابان وألمانيا 88 % من تكاليف الحرب ([5])

وبعد انتهاء الحربِ بقي قِسم من هذه القوّات، التي أدّى وجودها في منطقة الخليج إلى إحكام قبضة الدّول الغربيّة عموماً والولايات المتّحدة الأمريكية خصوصاً على منابع النّفط، بحيث لم تَعُدْ دولُ الخليجِ قادرةً على التّحكم في حجمِ الإنتاج، بالتالي في أسعار النّفط إلّا بالقدر الذي تسمحُ به هذه الدّول ([6]). وقد أثبتَتْ حربُ الخليج تَمتُّع الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّة بتسهيلاتِ عسكريّةٍ في كافَّةِ دولِ الخليجِ العربيِّ، في حين كانت قبل الحرب رصيف عائم في الكويت، وقاعدة الجفير في البحرين، وقاعدة مصيرة في سلطنة عُمان، واستخداماً مقيَّداً لقاعدة الدّمام في السعوديّة ([7]). وقد رأت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ أنّ التّكتّلين الاقتصاديّين الصاعدين في العالم، وهما الاتحاد الأوروبي بزعامة ألمانيا وفرنسا ومجموعة دول شرق وجنوب شرق أسيا بزعامة اليابان، يمكنهما منافستها على الساحة الدّوليّة سياسياً واقتصادياً، فسياسياً من خلال تبنِّي

([1]) - المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النّفط، الجزء 2، مرجع سابق، (الأنترنت)
([2]) - مسلّم: مرجع سابق، ص 194 – 195 - 198
([3]) - المرجع نفسه، ص 204
([4]) - داجت، ستيفن - باجليانو، جاري جي: حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 4، الإمارات، د ت، ص 9 - 31
([5]) – لوران: مصدر سابق، ص 327
([6]) - مسلّم: مرجع سابق، ص 208
([7]) - المرجع نفسه، ص 90 - 91

كلٍّ منهما سياسات عالميّة موّحدة، واقتصادياً من خلال قدرتهما الكبيرة على غزو الأسواق الدّوليّة، وحتّى قدرة الطرفين معاً على توجيه ضربةٍ قاضيةٍ لمكانةِ الدّولار في السوقِ العالميّةِ عن طريق تبنّي العملةِ الأوروبيّةِ الموَّحدةِ اليورو (Euro) في أوروبا على الأقل، واليّن الياباني في دول شرق وجنوب شرق أسيا. وهنا رأت الولايات المتّحدة الأمريكيّة أنّه عليها المسارعة للحفاظ على الوضع الدّوليّ بعد الانسحاب الخجول للاتحاد السوفييتي من المسرح الدّوليّ، من هنا جاءت فكرة السيطرة على منابع النّفط في الخليج العربيّ عصبَ الحياة الاقتصاديّةِ، ولمعرفتها الأكيدة بأنّ ذلك سيمكّنها من التعامل مع التّكتّلاتِ الاقتصاديّةِ الدّوليّة مِن موقعِ القوّةِ، فالاتحاد الأوروبيُّ كان يستوردُ آنذاك 60 % من حاجاتهِ النّفطيّة من المنطقة ، واليابان تستورد 90 %، وبناءً عليه غدت مسألة التواجد العسكريِّ الأمريكيِّ في المنطقة هدفاً مُلِحّاً بل استراتيجيّة قائمة بحدِّ ذاتها ([1]).

لقد تحوَّلَ شكلُ الوجودُ العسكريُّ الأميركيُّ في الخليجِ بعد العام 1991 من تسهيلات عسكرية روتينية إلى قواعد عسكرية ثابتة، أبرزها خمس قواعد رئيسة تتمتّعُ باستقلاليةٍ نسبيةٍ، وقدرةٍ عامّةٍ على دعمِ عملياتِ قتالٍ جويّةٍ أو بريّةٍ أو بحريّةٍ، وتتمركزُ في هذهِ القواعدِ قوّاتٌ أميركيةٌ، وتُدَارُ من قبلها بموجبِ اتفاقياتٍ عسكريّةٍ مع الدّولِ المضيفةِ، وهذه القواعد هي:

1- قاعدة الجفير في البحرين.

2- قاعدة خور العديد في قطر.

3- قاعدة علي سالم ومعسكر أريفجان في الكويت.

4- قاعدة مصيرة في عمان ([2]).

بالإضافةِ لقواعدَ عسكريّةٍ أخرى حصلت عليها فيما بعد. واحتفظت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّة بقوّةٍ عسكريّةٍ قوامها 26 ألف جندي في منطقة الخليج وما حوله، معها قوّةٌ تفجيريّة تقول شبكة سي إن إن (CNN) أنّها قادرةٌ على تدميرِ " الشرقِ الأوسطِ " بحدودهِ الجيوسياسيّةِ لأكثر من 700 مرّة([3]). لكن يبدو أنّ هذا الكلام مبالغٌ فيهِ من قبلِ الـ سي إن إن (CNN) والغرضُ من

([1]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 279 - 280
([2]) - مراد، محمد: موقع الرأسمال الأمريكي والأوروبي في الخليج العربي، (صراع اليورو- دولار)، مرجع سابق، (الأنترنت)
([3]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 280

هذا التقدير إثارةُ الرُّعبِ والخوفِ من قبل الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّة و(الـ سي إن إن) لدول المنطقة؛ لكي تخضعَ للنفوذ الأمريكيّ.

لقد نجحتْ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّة من خلال إعادةِ تأكيدِ السيطرةِ المطلقةِ على المصادرِ النّفطيّةِ في منطقةِ الخليجِ العربيّ في مواجهةِ البلدانِ الصّناعيّةِ المنافسةِ، ونجحتْ في هيمنتها على المعسكرِ الصّناعيِّ الغربيِّ، ووَجَّهتْ ضربةً موجعةً للوحدة الأوروبيّةِ كمشروعِ تكتُّلٍ سياسيٍّ دوليٍّ فاعلٍ، وليسَ مجرَّدَ سوقٍ اقتصاديّةٍ، ونجحتْ في وضعِ اليابانِ تحتَ ضغطِ الحاجاتِ النّفطيّةِ التي تتحكَّمُ بها، والتي يمكنُ أنْ تكونَ سلاحاً فاعلاً في حربها الاقتصاديّةِ المريرةِ معها([1]).

لقد أدّى الوجود العسكري إلى انقسامات على السّاحة العربيّة لم تشهدها منذ الخمسينيات، فالدّول التي وافقت عليه كانت 11 دولة في الجامعة العربيّة والباقي بين ممتنع وغائب عن التصويت([2]). وقد صادفت زيادةُ هذا الوجود مع انهيار دول الكتلة السوفييتيّة، وسقوط الأنظمة الاشتراكيّة بين عامي (1989 – 1991)، لينهار القطبُ الشرقيُّ، وتصبحَ الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ متزعّمة العالم، هذا الانهيارُ الذي ساعدها على التواجدِ العسكريِّ المستمرّ في منطقةِ الخليجِ العربيِ وهذا ما كانتْ تطمحُ إليهِ.

7- تزايد التبعيّة الخليجيّة العربيّة للغرب وزعامته الأمريكيّة خاصةً: أهمُّ العوامل:

لعب النّفط "وتحديداً نفط منطقة الخليج العربي" دوراً أساسياً في النظام الاقتصادي العالمي الذي تشكَّل بعد الحرب العالميّة الثانيّة، فلولا النّفط لما قامت النهضة التي شهدتها غالبية دول العالم الصناعيّة ولاسيما أوروبا الغربيّة واليابان.

وتُشكِّل بلدان الخليج العربي النّفطيّة جزءاً لا يتجزّأ من منطقة الدولار والنظام الرأسمالي، ففي هذا الاطار وداخل هذا النظام تتسجَّل حركة الرساميل النّفطيّة، فليس هناك إلى حدّ كبير أي (هروب) نحو اتجاهات أخرى. وتعزَّز توجَّه هذه الرساميل المالية نحو السوق الأمريكي منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، وقد سمح ارتفاع أسعار النّفط من جهة، واستيراد أوروبا نفطها بالدولار من جهة أخرى باستيراد جزء كبير من الدّولارات الموجودة في السوق الأوروبية

([1]) - صالح ويوفا: مرجع سابق، ص 280
([2]) - مسلّم: مرجع سابق، ص 206 - 207

إلى داخل الولايات المتّحدة الأمريكية، وأمام التسهيلات والإغراءات التي منحتها الإدارة الأمريكية للمستثمرين، كانت على رأس الدّول المستفيدة من ودائع البترودولار فضلاً عن استيراد قسم كبير من خلال مبيعات السّلاح لدول الخليج العربي ([1])، فمجموعة الدّول الخليجيّة المَصدرة للنّفط أصبحت تؤثّر إلى حدٍّ كبير في أسواق العالم الرأسمالي، وقد استطاعت هذه الدّول _ وبسبب مضاعفة الأسعار منذ عام 1973_ أن توفّر فوائض ماليّة، وهي ما اصطلح على تسميته بالبترودولار، ولها تأثير عميق على أسواق المال والنّقد الأوروبي، وعلى المصارف والمؤسَّسات الماليّة الدّوليّة ([2]). وبذلك فإنّ النّفط وفوائضه الماليّة تلعب دوراً أساسياً في النّظام الرأسمالي العالمي غير أنّ الدّول الخليجيّة التي كانت المصدر الأساسي للنّفط في العالم لا تشكل أيَّ شيء في أطراف هذه النظام، فما سبب ذلك ...؟

سيطر الغرب على النّفط وعمليات استكشافه واستخراجه وتسويقه لمرحلة طويلة، وعندما حاولت الدّول الخليجيّة النّفطيّة الخروج من قبضة الدّول الغربيّة خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، عملت هذه القوى إلى خلق المزيد من الحروب والمشاكل في المنطقة بغية السيطرة المباشرة عليها وهذا ما حدث.

لقد كانت القوى الغربية تسعى دائماً لضرب الدّول الخليجية عندما تحاول انتهاج سياسة مغايرة ومخالفة للسّياسة الغربية، وهذا ما حصل لإيران فعندما قامت الثورة فيها عمل الغرب على إدخالها بحرب مع العراق، وعندما حاول العراق فرض سيطرته على الكويت قامت القوى بضربه والسيطرة على المنطقة.

لقد تركت حربا الخليج الأولى والثانيّة فجواتٍ عميقةً من اللاإستقرارية الأمنية والسياسية والاقتصادية ما زالت المنطقة الخليجية ومعها المنطقة العربية برمتّها تعيش تداعياتها الضاغطة، والتي قد تدفع ببروز العديد من الأزمات الإقليمية والدولية. أما الولايات المتّحدة الأمريكيّة فقد وجدت في اللاإستقرارية العربية، والخليجية خصوصًا، ما يستجيب لسياستها الرّامية إلى توفير مظلّة أمنيّة مباشرة للنّفط الخليجي من جهة، وإلى عسكرة البلدان الخليجية عن طريق دفع أنظمة الحكم القائمة فيها إلى اعتماد سياسة دفاعية تقوم على التزوُّد بالأسلحة الحديثة وخصوصًا

([1]) - متى: مرجع سابق، ص 86 -87
([2]) - شكر: مصدر سابق، ص 35 - 36

الأميركية منها، وعلى تخصيص موازنات إنفاق دفاعي بمبالغ طائلة، الأمر الذي جعل من منطقة الخليج تتحوَّل إلى أهمِّ سوق حيويٍّ للسلاح الأميركي، وكذلك الوجود العسكري الأميركي الأكثر تكثيفًا في العالم ([1]). وتحوَّلت دول الخليج بعد حربي الخليج إلى تبعيّة شبه تامَّة للغرب وتحديداً الولايات المتّحدة الأمريكيّة، واذا بحثنا في أسباب هذه التّبعيّة نرى أنَّها تعود إلى مجموعة من الأسباب الداخليّة والخارجيّة.

إنّ القوة الاقتصادية _ الماليّة لأيّ دولة من الدّول ليست كافية لتمنح الدّولة دوراً في العلاقات الدّولية، فالدولة القويّة اقتصادياً ومالياً يلزمها أيضاً قوّة عسكريّة وأرضيّة زراعية وأيادي ماهرة وعقول مفكِّرة تستطيع اختراع التكنولوجيا لاستخدامها في كافة المجالات، وتحاول استغلال كلَّ ما لديها من قوّة مالية لتصل لمصافي الدّول التي تلعب دوراً في العلاقات الدّوليّة، وهذا ما تفتقد إليه دول الخليج العربي، والذي كان من أسباب تبعيتها للغرب. ولكن ما أسباب ذلك ؟

أ- العامل السياسي:

1- التجزئة التي يعيشها الوطن العربي بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص.

لقد كانت التجزئة التي تعيشها دول منطقة الخليج العربي بشكل خاص والدّول العربية بشكل عام أحد أسباب التّبعيّة للغرب، الذي عمل على تعميق هذه التجزئة في المنطقة لسهولة السّيطرة عليها وتتبيعها له بغية السيطرة على ثرواتها وخاصةً النّفطيّة، فالنّفط هو التحدِّي الخطير في الحياة العربية المعاصرة، فليست المسألة أن يملكه العرب فقط، لكن المسألة هي: ماذا يصنعون به ... أو يصنع بهم ؟ ([2]). لقد شكَّل النّفط عاملاً مساعداً في تعزيز النزعة الإقليمية، وتكريس التجزئة وزيادة تقسيم الوطن العربي، وخلق الحدود والدّويلات والمحميات، كما عزَّز من وقوف بعض البلدان المنتجة للنّفط موقفاً سلبياً من حركة القوميّة العربية وقضايا الوحدة العربية، حيث اعتبرت أنَّ قيام الوحدة من شأنه حرمانها من الانفراد في الاستفادة من منافع النّفط، لأنّ الوحدة ستؤدِّي إلى تعميمها _ المنافع _ على جميع الأقطار العربية، إضافةً إلى أنّ بعض الدّول النّفطية اعتبرت نفسها مسؤولةً عن أداء الدّور الذي كانت تضطلع به بريطانيا في المنطقة ضدّ الشعب العربي معتمدة سياسة القمع والتنكيل الموروثة، يضاف إليها حرص الدّول الاستعمارية

([1]) - مراد، محمد: مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، مرجع سابق، (الأنترنت)
([2]) - البندك: مصدر سابق، ص 18

على تعطيل كلِّ تقدّمٍ صناعيٍّ وتكنولوجيٍّ للدّول المنتجة للنّفط، لكي تبقى على علاقة تبعية لمصدر هذه الصناعات الثقيلة. وجميع هذه الأثار السلبية على الحياة العربية كانت بحدِّ ذاتها عوامل إيجابيّة في تعزيز دور "اسرائيل"، واستمراريّة وجودها كخنجر في قلب الأمّة العربية والوطن العربي ([1]).

ومنطقة الخليج العربي منقسمة إلى عدّة دول وكلٌّ من هذه الدّول يهمُّها مصالحها الخاصة، وهي الحصول على أكبر قدر من عائدات النّفط، فالنّفط عزَّز الولاء القبلي الموروث، وعمَّق من النزاعات الإقليميّة التي زادت من حدّة التمزُّق في العالم العربي، ولعلَّ هذا ما يوضِّح لنا لماذا لم تَعد فكرة الوحدة العربية شأناً مهمّاً كما كانت عليه إبّان الخمسينيات والستينيات، فقد وجدت أنظمة دول الخليج العربي كلّها في هذه التجزئة ملاذاً لامتيازاتها تتفرّدُ من خلاله بالتنعُّم بإيراداتها النّفطية، لذلك فقد قاومت هذه الأنظمة كلَّ محاولةٍ وحدويةٍ، واعتبرتها خطراً يهدِّد ثرواتها المستجدة ([2]). فالفكر القوميُّ الذي كان سائداً قبل نهاية الستينيات كان يرمي للتخلّص من السّيطرة الاستعمارية البريطانية والمشاركة في السّلطة، غير أنّه منذ النصف الثاني من السبعينيات أي من الطفرة النّفطية حتى الآن، الفكر الأكثر انتشاراً بين الأغلبية هو الفكر الديني يقول قائل: " لا تستطيع الجزم بأنّ التدفّقات المالية التي أفرزها النّفط في المنطقة، قد حقَّقت تحوُّلاً في المجتمعات بالمعنى الحضاري، فالفئات التي اتّصلت بمعطيات النّفط قد استفادت اقتصادياً، لكن البنية المذهبية ظلّت متخلِّفة سواء في نظرة المجتمع أو السّلطة أو حتى المثقَّفين أنفسهم إلى الثقافة والإبداع "([3]). وتسعى الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتكريس التجزئة في هذه المنطقة لتبقى عاجزة عن الدّفاع عن نفسها، ويبقى حكَّامُها خائفين على عروشهم، وهذا ما يدفعهم للتبعية للولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تقوم بالدّفاع عنهم وعن عروشهم، فبمقابل احتياطيات النّفط تقدِّم الولايات المتّحدة الأمريكيّة الحماية لحكَّام الخليج من غضب شعوبهم، إضافة لمنحهم الاستثمارات في الغرب، وبيعهم كميّات كبيرة من السلاح، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة تخشى من أيِّ تغيير يطال الأنظمة السياسية الحليفة في منطقة الخليج العربي خشية انقطاع إمدادات النّفط ([4]). وتسعى وبالتنسيق مع بعض دوله على وضع الخطط السياسية

([1]) - زهر الدين: مرجع سابق، ص 129
([2]) - الريس: الخليج العربي ورياح التغيير، مرجع سابق، ص 66 - 67
([3]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 403
([4]) - هاينبرغ: مرجع سابق، ص 293 - 294

اللازمة لمواجهة رياح التغيير التي تهبُّ على المنطقة، وعلى تقديم الدّعم العسكريِّ الضروريِّ للأنظمة لتمكينها من ضبط أوضاعها الدّاخليّة، وقمع الحركات الوطنيّة، وعلى تأمين الخبراء العسكريّين والمستشارين من قبل وكالة المخابرات المركزيّة الأمريكيّة لتقديم المعونة اللازمة لأجهزة المخابرات في الدّول الخليجيّة. وكان الرئيس كارتر قد أشار في رسالته للكونغرس في 21 كانون الثاني 1980 إلى استعداد الولايات المتّحدة لتقديم المساعدة اللازمة لأنظمة الحكم التقليديّة التي تسيطر على الخليج لتمكينها من الاستمرار ([1]).

وبذلك فإنّ النّفط سيبقى دافعاً للغرب لحماية حكّام الخليج من أيِّ تغييرات تطال المنطقة، ولن يحدث أيُّ تغيير إلا بموافقته ورضاه. ومع وجود هذه الأنظمة، ووجود هذه الثروات التي تدّرُّ عليهم الأموال، سيبقى الخليج العربي على تبعيته للغرب، وسيبقى في أخر أطراف النظام العالمي الرأسمالي على الرَّغم من أنّه من خلال نفطه يشكّل حلقة أساسيّة من هذا النظام.

2- العامل العسكري والأمني.

تُشكّل دول الخليج العربي المستورد الأكبر في العالم للمعدَّات العسكريّة والخدمات التابعة لها ([2]) وخاصةً الأمريكيّة، وقد سعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة لتصدير السّلاح والتجهيزات والبضائع الاستهلاكيّة لهذه الدّول للحصول على الدّولار النّفطي، وسعت أيضاً للحصول على الفوائض النّقديّة المتوفرة لدى الدّول النّفطيّة على شكل ديون حكوميّة وودائع في البنوك وأسهم في الشركات الغربيّة، وذلك لتقليص العجز في ميزان مدفوعاتها الحاصل نتيجة النفقات الإضافيّة التي ترتَّبت على أسعار النفط المرتفعة خلال السبعينيات، وقد بلغت هذا الهدف ([3]). وعرفت الإدارة الأمريكيّة أنّ هذا السّلاح لا يمكن أن يستخدم ضدّ "اسرائيل"، وهي تضمن ذلك من خلال إيقاف قطع الغيار والذخيرة التي يحتاج لها بشكل مستمرٍّ لاستخدامه ([4]). وقد أكدت على هذا الشيء مذكرة مكتب الأمن القومي الصّادرة بتاريخ الثاني من تشرين الأوّل عام 1989 ([5])، وبالتالي فإنّ استخدامه سيكون ضدّ بلدان عربيّة أو اسلاميّة هذا من جهة ومن جهة أخرى فهو

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 136
([2]) - المصدر نفسه، ص 39 - 40
([3]) - بوريس: مصدر سابق، ص 58
([4]) - عجلان: مصدر سابق، ص 186
([5]) - NSD 26, October 2, 1989, op. cit

يستنزف المال العربي لدول الخليج([1]). وكانت الثورة الإيرانيّة قد دفعت الإدارة الأمريكيّة لإعادة النظر بسياسة تكديس الأسلحة في الخليج خوفاً من انتقالها لأيدي مناوئة للولايات المتّحدة الأمريكيّة، فمن جهة تمنع تسليم الأجهزة المتطورة التي تزيد من فعاليّة هذه الأسلحة، ومن جهة ثانيّة فإنّ المملكة العربيّة السعوديّة التي تُعدُّ المستورد الأوّل في العالم للسّلاح الأمريكي لا تملك الإطارات الفنيّة العسكريّة القادرة على استخدام أَمْثَلٍ لهذا السلاح ، ولذلك فإنّ مبيعات السلاح الأمريكي للسعوديّة تزيد من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكيّة، وخاصةً من خلال ألاف المستشارين العسكريين الذين يشرفون مباشرةً على استخدامها، ولا يعطون للمسؤولين السعوديين سوى المعلومات غير الأساسيّة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة وحليفتها "اسرائيل"([2]). وبذلك فإنّ الحصول على السّلاح من الغرب كان من أحد أسباب التّبعيّة له، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة لا تسمح للدُّول التي تمتلك مخزوناً نفطياً بامتلاك قوّة عسكرية خارج إشرافها، وأيَّ دول تحاول الخروج عن سيطرتها تقوم الولايات المتّحدة الأمريكيّة بمساعي لتدميرها، وهذا ما حدث مع العراق عام 1991 وعام 2003، وما تحاول الآن فعله الإدارة الأمريكيّة مع إيران.

ب–العامل الاقتصادي _ المالي والتنميّة الفاشلة.

مع الطّفرة النّفطيّة في السبعينيات من القرن العشرين ازدهر اقتصاد الخليج العربي، وتغيَّرت الحالة الاقتصادية إلى الأفضل بشكل كبير، غير أنّ دول الخليج لم تنجح في استخدام ثرواتها النّفطيّة من أجل تطوير اقتصادها، فهضم موجة البترودولار التي تجتاح البلاد أدَّت لهبوط الفاعلية الاقتصادية ([3])، وكان الجانب الأعظم من الموارد المالية التي حصلت عليها مسترجعاً إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي نتيجة مشترياتها من السلع والخدمات، وتوظيف هذه الموارد في الأسواق التسليفية للغرب، وشراء الأسهم والسندات والعقارات ([4]) وخاصةً أنّ الغرب الرأسمالي عَمِلَ على ربط اقتصاد الدُّول في المنطقة والعالم ربطاً وثيقاً بعجلة النّظام الاقتصادي الدّولي الخاضع للسيطرة الغربية، فقد ظلَّ هذا الغرب مصدراً رئيساً للإمداد بالمال والتكنولوجيا الحديثة والسلع الاستهلاكية، في حين كانت الصادرات قليلة والسلع الأساسية "باستثناء النفط" أسعارها

([1]) - عجلان: مصدر سابق، ص 186
([2]) - شكر: مصدر سابق، ص 40
([3]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 267
([4]) - جماعة من الباحثين السوفييت: الدولارات النفطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط، ترجمة هشام الدجاني، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1987، ص 3

منخفضة باستمرار مثل المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية ([1]). وبشكل عام فإنّ كافّة المناطق التي كانت تابعة للاستعمار أدخلت في دائرة الاقتصاد العالمي بوصفها مصدراً للموادِّ الأوّلية وسوقاً لتصريف المنتجات ([2]). وكان مبدأ التبعيّة المتبادلة أحد الأسس النّظريّة للسياسة الأمريكيّة في السبعينيات، وهذا ما أكَّدته وثائق حكومات نيكسون فورد وكارتر، وفيما يخصُّ النّفط في المنطقة يُلخَّصُ منطلق هذا المبدأ في أنّ مصالح الدّول النّفطيّة "الشرق أوسطيّة" يجب _ تبعاً لقدراتها الماليّة _ أن تتقارب وتتقاطع مع مصالح الولايات المتّحدة الأمريكيّة والدّول الأخرى المتطوّرة المستهلكة للنّفط، وأن يُكمِّل كلٌّ منهما الآخر، أي أنْ ترتبط مصالح كلٍّ من المنتجين والمستهلكين في عقدة اقتصاديّة واحدة، فتقدِّمُ الدّول المنتجة النّفط وتقدِّم الدّول المستهلكة البضائع والسلع والسّلاح ([3]). هذه التبعية الاقتصادية خلقت حالة من التشابك بين العرب والغرب، فبمقابل استيراد النفط من دول الخليج تؤمِّن الدول الصناعية احتياجات العرب من السلع الاستهلاكية، كما يقوم العرب بتوظيف الفوائض المالية من عائدات النفط في بنوك الدول الأوروبية والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهذا كلّه يؤدِّي لتعميق التبعيّة ([4])، فتوظيف كميات كبيرة من البترودولارات في الخارج من شأنه أن يؤدي إلى:

1- ربط مصالح الدّول النّفطيّة بمصالح الاقتصاد الغربي وهذا ما ينعكس سلباً على قدرة الدّول على انتهاج سياسات مستقلَّة تخدم اقتصاداتها الوطنيّة.

2- تبعية الدّول النّفطيّة للدّول الغربيّة وخاصةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة، فالبترودولارات الموظَّفة في الدّول الصناعيّة تشكِّل جزءاً أساسياً من البنيّة الاقتصاديّة لهذه الدّول، وبالتالي لن تسمح هذه الدّول للدّول الموظِّفة باتخاذ أيّ قرار يؤدّي إلى انهيار الاقتصاد الوطني. هذا يعني أنّ الدّول الموظِّفة هي أعجز من أن تستخدم البترودولارات كسلاح سياسي وأكثر من ذلك هي عاجزة حتى عن استخدام سلاح النّفط خوفاً من أن يؤدِّي

([1]) - عبد الفضيل: مصدر سابق، ص 12 - 13
([2]) - البيبلاوي: مرجع سابق، ص 29
([3]) - بوريس: مصدر سابق، ص 79 - 80
([4]) - ساق الله، نرمين: التبعية للغرب أنهكت الاقتصاد العربي والفلسطيني
- http://felesteen.ps/details/24266

ذلك إلى ردّة فعل من قبل الدّول الصناعيّة يتضمَّن جملة من الإجراءات منها تجميد أموال الدّول الخليجيّة المودعة والموظَّفة لديها ([1]).

وبذلك فإنّ البلدان النّفطيّة عاجزة عن اتخاذ أيِّ قرار سياسيٍّ أو اقتصاديٍّ يمسُّ بمصالح الغرب، وإذا بقي الأمر على هذا الشكل ستبقى على تبعيتها المطلقة له، لا سيما في ظلِّ التنميّة الفاشلة في هذه البلدان. وهنا لا ننكر أنّ دول الخليج العربي شهدت تطوّراً ملحوظاً بعد ظهور النّفط، وقد حدثت فيه تنمية شاملة، ولكنّها لم تحقق أهدافها ([2]) بل وكانت فاشلة، وهذا من أحد أسباب التّبعيّة للغرب، فالخليج العربي مستهلك وليس منتجاً، فأين هو من التنمية التجارية والصناعية وخاصة أنَّ القوى الكبرى تتنافس فيما بينها وليست مستعدَّة لإعطاء التكنولوجيا لطرف ثالث لتصنيعها ومنافستها في السوق ([3]). ومع الطّفرة النّفطية تزايد الاعتماد على القطاع الخارجي إذْ ارتفع نصيب الواردات في الإنفاق المحلِّي بشكلٍ هائل، مما جعل البلدان النّفطية أكثر عرضة للأزمات نتيجة تقلّبات مستوى النّشاط الاقتصادي، والأزمات الدّورية في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، والأوضاع التي تطرأ على سوق النّفط العالمي ([4])، فثروة النّفط وُظِّفَتْ إلى حدٍّ كبير بشكل عشوائي وغير مخطَّط في كثير من الأحيان والأحوال، كما أنّ الأساليب الاستثمارية لم تتجه إلى إقامة المشاريع الانتاجية لتساعد الاقتصاد الأُحادي المعتمد على النّفط في الحاضر والمستقبل([5]). ومعظم الفوائض الماليّة للدّول العربية النّفطيّة تجد طريقها للخارج إمّا لشراء الذهب أو إلى المصارف الأجنبية، والسبب في ذلك معدَّلات الفائدة المرتفعة، ولضعف ثقة الدّول النّفطيّة بالمؤسَّسات المالية والأوضاع الاقتصادية العربية، فهي تبحث عن مظلَّة خارجية لتحميها من المخاطر التي قد تتعرَّض لها في البلدان العربية ([6]). وتسعى الولايات المتحدة الأمريكيّة لتعرقل التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، وتسعى لإبقائها على الدوام في وضع التبعية وتربطها بتوريدات الأجهزة وقطع الغيار والموادِّ الغذائية([7]).

وتعاني دول الخليج العربي من ضعف وتخلُّفِ قطاعات الإنتاج السلعي ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، واعتمادها على استيراد معظم حاجياتها من السّلع الاستهلاكية من الخارج،

([1]) - شكر: مصدر سابق، ص 43
([2]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 398
([3]) - عبد الفضيل: مصدر سابق، ص18
([4]) - المصدر نفسه، ص 76
([5]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 368
([6]) - عبد الفضيل: مصدر سابق، ص 86 - 87
([7]) - أجاريشف: مصدر سابق، ص 7

واستقدام الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة أيضاً من الخارج ([1]). هذا في وقت تعاني فيه غالبية الدّول من عدم وفرة الأراضي الصّالحة للزراعة (باستثناء العراق)، ونقص الأيدي الماهرة وغير الماهرة، ونقص التكنولوجيا الحديثة والخبرات التنظيمية والإدارية ([2]).

وعدا عن توجُّه غالبية الإيرادات النّفطيّة للخارج فهناك عدّة وجوه للهدر، منها التوسُّع غير المخطَّط في الجهاز الإداري كآلية لكسب التأييد وكسب العمولات وإسكات المعارضين، ومنها مخصَّصات الأسر الحاكمة الظاهرة منها والباطنة التي تُقَّدر بالمليارات، ومنها الإنفاق العسكريُّ الذي شكَّلَ أبشعَ صورةٍ لهدر مواردِ المنطقةِ منذ السبعينيات، وهو إنفاقٌ لا صلة له بالأمن أو التنمية في المنطقة بقدر ما يمثِّل حلقة من حلقات الفساد ونهب الثروات الذي تمارسه هذه الأسر الحاكمة بالتعاون مع القوى الأجنبية الحليفة لها ([3]). فالنّظم السّياسية الوراثية التي تمتلك ثروة نفطيّة باهظة، وتفتقد للرّقابة المجتمعية وتعتمد على القوى الأجنبية([4]) لحمايتها كانت أحد أسباب فشل التنميّة، فهذه الأنظمة النّفطية لا تثق بالشّعب الذي لم ينتخبها، ولذلك فهي تؤسِّس أجهزة قمعٍ حاذقةٍ ذات إمكانات ماليّة عالية تئد في المهد أيَّ طموح ديمقراطي، وبالتالي تقضي العائدات النفطية على نشوء جيوش وأجهزة أمنيّة متعاظمة لحماية وضع السّيطرة للحكّام ([5]). وكان على دول مجلس التعاون الخليجي أن تدفع قسماً مهماً من عائداتها النّفطية بدل تكلفة الوجود العسكري الأجنبي، وبشكلٍ خاصٍّ الأميركي الموجود على أراضيها، والذي تزايد في أعقاب حربي الخليج الأولى والثانيّة، والأمر الملفت للنظر هنا أنّه في أعقاب كلِّ طفرة سعرية للنفط كانت تأتي حربٌ إقليميةٌ تتطلَّب مزيدًا من الإنفاق، الأمر الذي يذهب بالقسم الأعظم من العائدات التي سبق وتجمَّعت بفعل ارتفاع الأسعار، فالطفرة السعرية الأولى بين عامي(1974-1979) أعقبتها الحرب (العراقية – الإيرانية) التي استمرَّت ثماني سنوات متواصلة، والطفرة الثانية بين عامي (1986 – 1989) أعقبتها حرب الخليج الثانية حرب عاصفة الصحراء عام 1991 التي انتهت إلى وجود عسكري أميركي مكثَّف في سائر الدول الخليجية الستّ ([6]).

([1]) - عبد الفضيل: مصدر سابق، ص 166
([2]) - المصدر نفسه، ص 172
([3]) - اليوسف، يوسف خليفة: دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ج2
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17748 -
([4]) - اليوسف، يوسف خليفة: دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ج1
- http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17736
([5]) - زايفروت وفيرنر: مرجع سابق، ص 233
([6]) - مراد، محمد: مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، مرجع سابق، (الأنترنت)

ت-العامل الاجتماعي _ الثقافي.

رأينا كيف عاش سكّان الخليج العربي قبل ظهور النّفط واقعاً اقتصادياً شاقّاً وصعباً اعتمد على اللؤلؤ من أعماق الخليج، إضافة لصيد الأسماك والزراعة في الواحات الداخلية. وهذا الواقع الاقتصادي أفرز واقعاً اجتماعياً وفكرياً لم ينته بانتهائه ذلك الاقتصاد التقليدي ما قبل النفط، وإنَّما لازالت مجتمعات المنطقة العربية الخليجيّة تحمل الكثير منه نظراً لأنّ التغييرات في العلاقات والقيم والمفاهيم لا تتناسب سرعتها مع التغييرات في الواقع الاقتصادي، فهي تبقى لفترة أكبر وتؤثِّر لمدّة أطول([1]). فالمجتمع في دول الخليج العربي تطوَّر مادّياً، ولم يتطوَّر ثقافياً بما يواكب التطوّر المادي، وظل متخلِّفاً فكرياً رغم كلّ تلك التطوّرات والتحولات التي شهدها هذا المجتمع في تاريخه المعاصر، ويتحمَّل المثقَّفون جزءاً مهمّاً من مسؤولية عدم نموِّ الثقافة، لأنّ دورهم ضعيف نتيجة حالة الصدام ما بين النظام السياسي والمثقَّفين ([2]). ويضاف إلى ذلك إنَّ الاستعمار البريطاني عندما ترك الخليج العربي في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات كانت بعض مناطقه بلا مدرسة ثانوية واحدة، ناهيك عن الكلّيات والمعاهد الجامعية، لذلك كانت هذه المناطق بدون كوادر بشرية مدرَّبة للاضطلاع بأعباء الإدارة والخدمات والإنتاج، وبعض أقطاره حصلت على بعض التطوَّر قبل الاستقلال مثل البحرين والكويت وقطر، وكلّ ذلك كان مرجعه إلى اكتشاف واستقلال النّفط في وقتٍ مبكِّر. وساهم في هذا التّطوّر أقطار عربية مثل مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر عندما تبنَّى السّياسة الوحدوية القومية تجاه إخوانه العرب في المشرق والمغرب. وأيضاً يمكن الأخذ بعين الاعتبار أنّ التغيير الذي نتج عن الثروة النّفطية كان متفاوت زمنياً في مناطق الخليج العربي، ولذلك فإنّ تطوّر الوضع الثقافي يختلف من بلد لأخر([3]).

ورغم أنّ الشباب الخليجي انطلق للخارج وتحديداً إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة للتعلّم، وقد استفادت منهم الإدارة الأمريكية من حيث أنّهم قادرون على دفع مصاريف الدّراسة باستمرار، وهذا ما يكون دعماً اقتصادياً للدّولة الحاضنة لتدريسهم، إلا أنّها حاولت من ناحية أخرى التأثير بهم لكي تسود العقلية الاستعمارية بهم ويكونوا أداة للاستعمار([4])، ويبدو أنّ أغلبهم تشبَّع بهذا

([1]) - العيدروس: مرجع سابق، ص 359
([2]) - المرجع نفسه، ص 408 - 409
([3]) - المرجع نفسه، ص 402 - 403
([4]) - المرجع نفسه، ص 396

الفكر، ولم يفكِّر بإخراج بلادهِ من الهيمنة الاستعمارية، فالنخبة المثقَّفة والتي صرف عليها ملايين الدّولارات من خلال تدريسها بالدّاخل والمنح الدّراسية في الخارج، نجحت الأنظمة الخليجية في إغراء هؤلاء المثقَّفين بإعطائهم حصَّة من مال النّفط ([1]). وبذلك فإنّ الوضع الثقافي والاجتماعي لم يكن مؤهَّلاً للمطالبة بالتخلِّص من التبعيّة للغرب، وهذا كما رأينا عائد لعوامل داخليّة وخارجيّة، ولكن هذا لم يمنع من ظهور بعض الشخصيّات الوطنيّة والقوميّة المطالبة بالتخلُّص من هذه التبعيّة.

والخلاصة مما سبق:

1- استغلالُ الولاياتِ المتّحدةِ الأمريكيّةِ الحظرَ النّفطيَّ خلال حرب تشرين التحريرية، في محاولة تشويه الانتصار العربي فيها لأبعد الحدود، وبخاصةً في إثارة الرّأيِ العام الأمريكيِّ والدّوليِّ ضدَّ العرب، لتبرِّرَ لنفسِها أمامَ شعوبِ العالمِ احتلالَ منابعِ النّفطِ مستقبلاً إذ ما تعرضت الإمداداتُ لأيِّ خطرٍ، علماً أنّ الرّأيُ العامُّ الأمريكيُّ كان حتى العام 1975 ضدَّ التَّدخُّل العسكري في منطقة الخليج العربيِّ.

2- تَمكّنُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة من السيطرة على منابع النّفط في منطقة الخليج العربيِّ، وبروزُها كقطبٍ واحدٍ مهيمنٍ على المنطقةِ.

3- تحميل كل من العراقِ والكويتِ مسؤوليةَ جَلْبِ القوّاتِ الغربيّةِ لمنطقةِ الخليجِ العربيِّ بعدَ الحربِ التي خاضَها الطرفانُ مع بعضهما البعض، مما أدّى إلى صراعات في المنطقة من شأنها تهديد إمدادات النّفط للدّول الغربيّة فكان دافعاً لها للتواجد فيها.

4- رغم كلّ الدّور الكبير الذي يلعبه النّفط في النظام الرأسمالي العالمي، إلّا أنّ دول الخليج العربي لا تشكّل أيَّ شيء في أطراف هذا النظام في ظلِّ السيطرة الغربيّة عليها وعلى ثرواتها، وتبعيتها بالتالي بشكل كامل للقوى الغربيّة.

([1]) - الريس: الخليج العربي ورياح التغيير، مرجع سابق، ص 49

الخاتمة:

إنّ القول بأنّ النّفط هو السّبب في جميع الأحداث الدّوليّة التي شهدتها منطقة الخليج العربيّ منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة عام 1945 حتى نهاية حرب الخليج الثانيّة عام 1991، قولٌ يفتقد إلى الموضوعيّة والدّقّة العلميّة، فالموقع الاستراتيجيُّ جغرافياً واقتصادياً وتاريخياً وثقافياً لهذه المنطقة قد شكّل على مرّ التاريخ أحد الدّوافع الرئيسة لتطلّع القوى الدّوليّة إليها في إطار المنافسة على مناطق النّفوذ فيها. ولكن لا أحد يستطيع إنكار أنّ النّفط كان الدّافع الرئيس والمباشر لكلّ الأحداث التي جرت في المنطقة منذ اكتشافه فيها حتى الآن، وكان سبباً رئيساً ومباشراً لتحريك وتغيير سياسات القوى الدّوليّة تجاهها، وهذا ما أثبته البحث.

لعب النّفط دوراً أساسياً في الحرب العالميّة الثانيّة، وفي جميع الأحداث والمعطيات والمتغيّرات والمنعكسات التي رسمتها سياسات القوى الدّوليّة وأحداث المنطقة، حيث كان أحد الأسباب الرئيسة للعدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بسبب إغلاق قناة السويس شريان النّفط الرئيسي لأوروبا. وكان له دور مهم خلال حربي حزيران عام 1967 وتشرين عام 1973 دوراً أساسياً في اندلاعهما وفي تغيير موقف الدّول من القضيّة العربيّة. وكانت تسمية الحرب العراقيّة _ الإيرانيّة (1980–1988) بحرب الناقلات تكفي للإشارة إلى الدّور الأساسي للنفط. ونتيجة لتخوّف الغرب من سيطرة صدام حسين على نفط الكويت وتحكّمه به كانت عاصفة الصحراء عنوان حرب الخليج الثانيّة عام 1991.

وإذا انتقلنا لمبادئ الإدارة الأمريكيّة فمن مبدأ ترومان إلى مبدأ إيزنهاور، ومن مبدأ نيكسون إلى كارتر نجد أنّ النّفط لعب دوراً أساسياً في صياغتها، لكي تتناسب السياسة الأمريكيّة مع متطلبات كلّ مرحلة في إطار ضمان تحكّمه بإمدادات النّفط من منطقة الخليج العربي.

وإذا دققنا في الثّورات التي حدثت في المنطقة نجد أنّ النّفط لعب دوراً أساسياً في محاولة القوى الدّوليّة التّدخل فيها لحرف مسارها خدمةً لمصالحهم، وهم إذ نجحوا في إفشال حركة مصدق عام 1954، إلا أنّهم فشلو في القضاء على الثورة العراقيّة عام 1958، والثورة الإيرانية عام 1979، حيث كان النجاح حليف هاتين الثورتين.

وبالتأكيد لن ننسى المشاريع والأحلاف الغربيّة، فمشروع مارشال هو (مشروع مارشال النّفطي)، وقد لعب نفط الخليج دوراً أساسياً في نجاحه، وكان له الدّور الأكبر في النّظام الاقتصادي الذي تشكّل بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وحلف بغداد والسنتو كانا بدافع تأمين الحماية بالدرجة الأولى للمنطقة النّفطيّة في الخليج العربي، وكذلك الآخر وهو الأهم بالنسبة لإقامة الكيان الصهيوني في المنطقة ليكون كقاعدة أساسية للغرب بالقرب من منابع حقول النّفط بالدرجة الأولى.

ومن جانب آخر أثبتت الأحداث أنّ التحكّم بالنّفط يمكن أن يفعل أشياءً كثيرة لصالح العرب إن تمّ توظيفه بالشكل المناسب لخدمة القضايا القوميّة، ومن البديهي أنْ يكون السلاح الاقتصادي عنصر قوّة لأيِّ دولة في العالم، فسلاح الطاقة من أقوى الأسلحة الاقتصاديّة، وهو عنصر قوّة للطّرف الذّي يملكه. ولكن هذا السلاح تحوّل بأيدي العرب إلى تبعيّة وضعف أمام تكالُب القوى الدّوليّة للسّيطرة عليه، وتحوّل النّفط إلى نقمة بدلاً من أنْ يكون نعمة، وتسبَّبَ بالدّمار والحروب في الكثير من المناطق في العالم، وأصبح عنصرَ تبعيّة تجاه الدّول الصناعيّة في ظلّ التخلُّف الصناعيِّ الذي يعيشه الوطن العربي وخاصةً منطقة الخليج.

بالتأكيد لم يكّن أدوين ديريك يعلم عندما فجّر أوّل بئر نفطيّة في العالم في عام 1859، أنّه قد فجّر بذلك الشرارة الأولى لسلسلة من الحروب والدّمار الذي حلّ على البشريّة نتيجة التّنافس على هذه المادّة بين القوى الكبرى في العالم.

ومن خلال تتّبع الأحداث والمجريات منذ الحرب العالميّة الثانيّة حتى الوقت الحاضر، نجد أنّ المنطقة العربيّة خلال كلِّ عقد مرشّحةٌ لحرب يكون النّفط سبباً لها أو يلعب دوراً فيها. فالحرب العالمية الثانية في عقد الأربعينيات كانت في بعض مراحلها حرباً للتنافس على مصادر النّفط، وفي عقد الخمسينيات كانت حرب السّويس، ليُسجل عقد الستينيات حرب حزيران 1967، وليكون انتصار تشرين 1973 خلال عقد السبعينيات، ولتشتعل ناقلات النّفط في حرب الناقلات (1980 – 1988) خلال عقد الثّمانينيات، وليسيطر الغرب الأمريكي على منابع النّفط بعد عاصفة الصحراء (1990 _ 1991) خلال عقد التسعينيات.

ومن خلال هذا البحث نرى أنّ القوى الدّوليّة الاستعماريّة الكبرى هي المتحكِّم الأكبر في نفط الخليج العربي، ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا هي المتحكِّم الأكبر،

غير أنّه ومنذ الحرب العالميّة الثانيّة حتى الأن نرى أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة أصبحت المتحكِّم الأكبر في المنطقة، في حين أنّ حكّام المنطقة انصبَّ كلُّ اهتمامهم على المحافظة على عروشهم والتنعُّمِ بجزء من عائدات النّفط، وهذا ما أدَّى بهم إلى تبعيّة شبه مطلقة للغرب وخاصةً إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

ولعلّ المصادفة أو القدر جعل جميع أحداث منطقة الخليج تحدث في دولتين أساسيتين، أو يكون لهما دور في أيِّ حدث يقع في المنطقة، وهاتان الدولتان هما إيران والعراق، فمن انقلاب مصدق في عام 1953 إلى ثورة الخميني عام 1979، ومن ثورة تموز في العراق عام 1958 إلى الحرب (العراقيّة _ الإيرانية 1980- 1988)، تلاها الغزو العراقي للكويت(1990- 1991). ولم تعرف هذه المنطقة الاستقرار ولن تعرفه في المستقبل المنظور نتيجة تنافس الدّول من أجل السيطرة عليها وعلى نفطها، وطالما حكوماتها بعيدة عن مصالح شعوبها وكرامة دولها وقوتها الذاتيّة وأمنها الوطني والقومي، مكتفيّة بمكتسباتها الشخصيّة السلطويّة والماليّة.

بعد البحث والدراسة لسياسات القوى الدّوليّة في منطقة الخليج العربيّ، فقد التقت جميع الآراء على أنّ النّفط كان أحد أهمّ الأسس التي حدّدت سياسات هذه القوى تجاه المنطقة. ولقد كان النّفط أيضاً بمثابة الوقود الذي يحرِّك سياسات هذه الدّول كما يحرِّك محرِّكات الآليات، وكما أنّ احتراقه يوَّلّد الطّاقةَ والنارَ فإنَّ التنافسَ عليه أيضاً ولَّد النار على مدى قرن من الزمن، ومازالت الطريق مستمرّةً. ولم تتوانَ القوى الدّوليّة عن فعل أيّ شيء في سبيل الحصول عليه، فالحروب والتدخُّل العسكري والمؤامرات والإرهاب والاغتيالات والانقلابات ودعم بعض الأنظمة، جميع ما ذكر استخدم للسيطرة على النّفط في مناطق عديدة من العالم، وما زال يُستخدم.

آمل أن أكون قد حقَّقتُ حلَّ إشكاليتي البحث إذ بيّنت الآتي

أولاً- أوّلُ ظهور للنّفط في التاريخ _ على الرغم من تعدُّدِ الآراء حوله واعتماداً على الوثائق التاريخيّة_ كان في منطقة المشرق العربي، وتحديداً في العراق منذ 5000 سنة مضت، في حين كان أوّل ظهور له بالمعنى الاستثماري الحالي واستخراجه بكميّات تجاريّة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة في عام 1859.

ثانياً_ أدَّت عوامل عديدة، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، إلى تبعية الخليج وحكّامه للغرب وبخاصةً الأمريكي، فالتنميّة الفاشلة في دول الخليج كانت أحد عوامل التبعيّة للغرب، كما أنّ ربط اقتصاده بالخارج كان من الأسباب المهمَّة إضافةً للعامل السياسي الممثّل بأوضاع التجزئة والضَّعف وغياب القوّة الذاتيّة الرادعة التي تعيشهما المنطقة، وكذلك التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلينا أن لا ننسى دور الخوف على العروش والاكتفاء بالمكتسبات الماليّة والسلطويّة. كلّ هذه الأسباب زادت من تبعية هذه الدّول للغرب. هذه التبعيّة التي أفقدتها قرارها المستقل وجعلتها في مؤخرة حلقات النظام الرأسمالي العالمي بين دول الأطراف، رغم كونها تشكل من خلال ثرواتها النّفطيّة عنصراً وجودياً أساساً في هذا النظام.

وعلى الرّغم من تشكيل الأوبك والأوابك وتأميم النّفط لم تستطع منطقة الخليج التّخلُّصَ من تبعيتها للغرب، وبقيت القوى الكبرى والزعامة الأمريكيّة هي المتحكِّمُ الأكبرُ بالمنطقةِ ونفطها وحكَّامِها. وعلى الرّغم من الحظر الذي استخدم في عام 1967 وفي عام 1973، إلّا أنّه لم يمسّ بشكل كبير القوى الدّوليّة المتحكِّمة بدفّة السياسة الدّوليّة، وإنَّما كان تأثيره بشكلٍ رئيسٍ على قوى ليست من لاعبي الصفِّ الأول في هذه السياسة.

المستقبل يخفي ما لا يدركه العالم من حجم التنافس الذي ستوقده شرارة التنافس على مصادر الطّاقة. وفي ظلِّ التناقص التدريجي في مصادر النّفط يتحوَّل العالم تدريجياً للاعتماد على الغاز في ظلِّ توقّعات بتنافس حادٍّ ستشهده مناطق العالم في سبيل ضمان الحصول على إمدادات دائمة للطّاقة وبأسعار مناسبة. ولم يعد أحد يشكُّ في أنّ ما تعيشه سوريا اليوم من تآمرٍ خارجي استعماريٍّ هو في بُعْدِه الرئيسِ في إطار حروب الغاز التي بدأت ولن تنتهِ.

إنّ موضوع النّفط والسيطرة على منابعه كان الأساسَ وراء صياغة السياسات الدّوليّة تجاه منطقة الخليج العربيِّ منذ ظهوره حتى الآن، فكانت السّيطرة العُظمَى للولايات المتّحدة الأمريكيّة التي اتبعت كافَّة الوسائل في سبيل الاستحواذ على مصادره، وكانت تبريراتها أثناء فترة الحرب الباردة مركزة على دافع حماية حكّام الخليج من الشيوعيّة السوفييتيّة، أمّا بعدها وبعد انهيار العالم الشيوعي فقد ابتدعت الخطر المزعوم للتطلّع الإيراني بعد الثورة الخمينية تجاه المنطقة، بهدف ضمان بقاء السيطرة الأمريكيّة للسيطرة عليها مستغلة تبعية حكّام الخليج لها، وعدم الخروج عن طاعتها، محققة بهذا هدفها الأساس وهو ضمان مصالحها القوميّة والاستراتيجيّة بالدرجة الأولى.

وتبيّن من خلال البحث أنّ الاتحاد السوفييتي قد تمتّع خلال فترة وجوده على السّاحة الدّوليّة بالاكتفاء الذّاتي من مصادر الطاقة، وكان تطلّعه باتجاه المنطقة العربية بشكلٍ عامٍّ في إطار استكمال الضّمان لأمنه القومي.

إنّ الخليج (العربي _الإسلامي)_ الذي يشكّل خزّان العالم النّفطي(محطَّة الوقود العالميّة)_ لو اتَّحدَ بكلمة واحدة وقرار واحد لاستطاع التحكّم في العالم، غير أنّ هذا سيبقى مستحيلاً في ظلِّ ما رأيناه من أسباب وعوامل التّبعيّة للغرب، إضافةً إلى استغلال هذا الغرب الطبيعة الدّينيّة العقائديّة في المنطقة، والمتمثّلة بطبيعة سكّانه وانقسامهم ما بين الفئة الإسلاميّة الشيعيّة المتواجدة بأكثرية في إيران والعراق والبحرين والقسم الشرقي من السعودية، وما بين الفئة الاسلاميّة السنيّة المتوزّعة بأكثرية في السعوديّة وباقي دول الخليج الأخرى.

وقد استغلَّت القوى الاستعمارية هذا التَّنوع الطائفي لإثارة النعرات الطائفية بين الطرفين، لكي تبقى غارقة في حضن الاستعمار من خلال تخويف كلِّ طرف من الطّرف الآخر، والعمل على تقوية طرف على الطّرف الآخر، كلُّ ذلك في سبيل ضمان مصالحها. وعلى العالم الإسلامي أن يصحو من هذه الخلاقات ويسير في طريق الوحدة الإسلاميّة ليتخلَّص من استغلال الغرب له في سبيل بناء مشروعه النهضوي. فإيران استطاعت وبعد محاولتين التخلّص من التبعيّة للغرب وسيطرته عليها وعلى ثرواتها، فالمرّة الأولى مع بداية الخمسينيات وقد فشلت فيها، في حين أنّها نجحت في المرّة الثانيّة في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، وقد تمكّنت من إقامة تنميّة شاملة في كافَّة المجالات وخاصةً الاقتصاديّة والعسكريّة والعلميّة لدرجة أصبحت تضاهي دول العالم المتقدّمة. ورغم كلِّ الضغوط التي مورست عليها إلّا أنّ الغرب لم يستطع ثنيها عن مشروعها النهضوي، وهي تحقّقُ النجاح تِلْوَ الآخر.

في حين أنّ دول الخليج والمنطقة العربيّة كانت ولاتزال غارقة في خلافاتها السياسيّة والمذهبيّة، وتُبدي غالبية الأنظمة العربيّة مصالحها الشخصيّة الماليّة والسلطويّة على مصالح شعوبها ودولها، وهذا ما يجعلها تسهم إلى جانب القوى الاستعمارية في تعميق التجزئة في المنطقة العربيّة، بدلاً من أن تسعى هذه الدّول في طريق الوحدة.

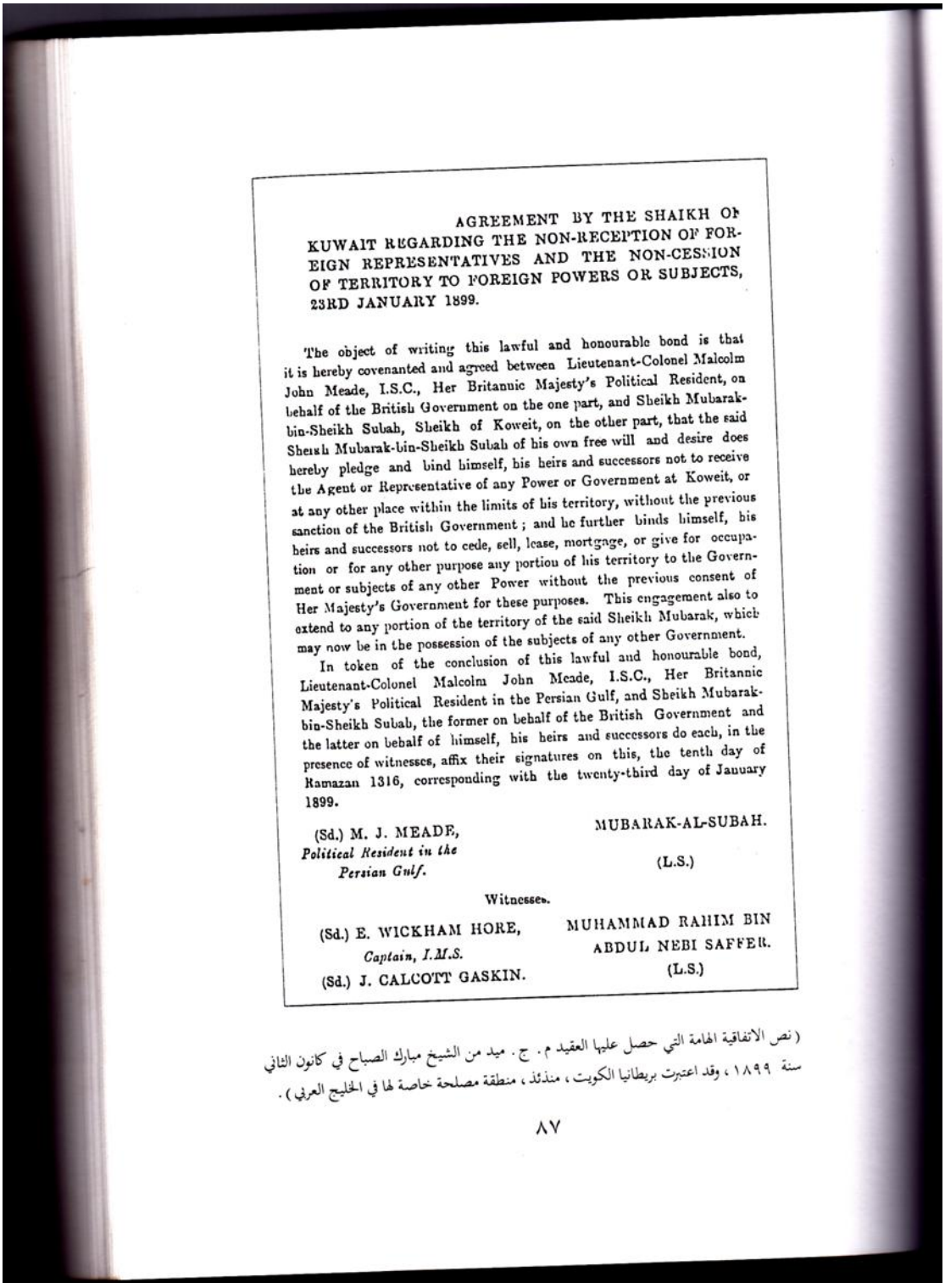
إنّ الوطنَ العربيَّ يمتلك كميّاتٍ كبيرةً من نفط العالم، وبتوحُّده وتحقيقِ مشروعه النّهضوي تستطيع الأمة العربيّة أن تحكم سيطرتها على العالم، وتعودَ إلى عصورِ المجدِ والازدهارِ التي عاشتها في قرونٍ سابقةٍ. وهذا يكون بالبدء بتنميّة شاملة لكافَّة القطَّاعات الزراعيّة والصناعيّة والتجاريّة والعلميّة، بما يخفِّف من اعتماد الأمّة العربيّة على الخارج، لصالح الاعتماد على قوتها الذاتيّة. فالأمّةُ العربيّة ومن خلال تمتّعها بالإمكانيات والثروات المتوافرة تستطيع تطوير أوضاعها الاقتصاديّة (زراعة – صناعة – تجارة) والعسكرية والعلميّة، وتستطيع بذلك الوصول إلى مصافي الدّولِ المتقدِّمةِ، وتتمكَّن وقتها من الوقوف في وجه الغرب الاستعماري، الذي لن تنفعه وقتها تهديداته ولا أسلحته العسكرية. فالثّروة النّفطيّة والموقع الاستراتيجي للمنطقة العربيّة تُمكّنها من أداء دور استراتيجيٍّ أساسيٍّ في مسيرة النّظام العالمي. وباختصار يمكن القول إنّ الوحدة العربيّة والتنميّة الشاملة هما ركنا القاعدة الأساسيّة للمشروع النّهضوي العربي، والارتكاز عليهما يُخلِّصنا من التّبعيّة، ويقود الأمّة العربيّة إلى السيادة والمجد والازدهار.

إنّ موضوع التّنافس على النّفط وأثره في سياسات القوى الدّوليّة وانعكاساتها على المنطقة، موضوع تكثر حوله الطروحات والدّراسات، فكانت المحاولة في هذا البحث التطرّق إلى أهّم النّقاط الأساسيّة المحوريّة فيه، وأتمنّى أن أكون قد وُفِّقت في معالجتها، لعلّي أكون قد أضفت شيئاً جديداً إلى البحث العلمي يُسْهِمُ في فهم سياسات القوى الدّوليّة ومدى ارتباطها بالنّفط، وفهم العرب أنّه لا خلاص لهم إلاّ في تحقيق مشروعهم النّهضوي في خلق قوتّهم الذّاتيّة الضامنة لحماية دولهم وشعوبهم ومصالحهم وثرواتهم من نفط وغاز وغيرها.

الملا حق:

الملحق رقم 1

– الوثيقة الموقعة بين بريطانيا وشيخ الكويت مبارك في 23 كانون الثاني 1899 المتعلقة بعدم استقبال ممثلين أجانب وعدم التنازل عن أرض لدولة أجنبية أو رعايا أجانب. – المصدر: اينغدال: مرجع سابق، ص 87



AGREEMENT BY THE SHAIKH OF KUWAIT REGARDING THE NON-RECEPTION OF FOREIGN REPRESENTATIVES AND THE NON-CESSION OF TERRITORY TO FOREIGN POWERS OR SUBJECTS, 23RD JANUARY 1899.

The object of writing this lawful and honourable bond is that it is hereby covenanted and agreed between Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident, on behalf of the British Government on the one part, and Sheikh Mubarak-bin-Sheikh Subah, Sheikh of Koweit, on the other part, that the said Sheikh Mubarak-bin-Sheikh Subah of his own free will and desire does hereby pledge and bind himself, his heirs and successors not to receive the Agent or Representative of any Power or Government at Koweit, or at any other place within the limits of his territory, without the previous sanction of the British Government; and he further binds himself, his heirs and successors not to cede, sell, lease, mortgage, or give for occupation or for any other purpose any portion of his territory to the Government or subjects of any other Power without the previous consent of Her Majesty's Government for these purposes. This engagement also to extend to any portion of the territory of the said Sheikh Mubarak, which may now be in the possession of the subjects of any other Government.

In token of the conclusion of this lawful and honourable bond, Lieutenant-Colonel Malcolm John Meade, I.S.C., Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf, and Sheikh Mubarak-bin-Sheikh Subah, the former on behalf of the British Government and the latter on behalf of himself, his heirs and successors do each, in the presence of witnesses, affix their signatures on this, the tenth day of Ramazan 1316, corresponding with the twenty-third day of January 1899.

(Sd.) M. J. MEADE,
Political Resident in the Persian Gulf.

MUBARAK-AL-SUBAH.
(L.S.)

Witnesses.

(Sd.) E. WICKHAM HORE,
Captain, I.M.S.

(Sd.) J. CALCOTT GASKIN.

MUHAMMAD RAHIM BIN ABDUL NEBI SAFFER.
(L.S.)

(نص الاتفاقية الهامة التي حصل عليها العقيد م. ج. ميد من الشيخ مبارك الصباح في كانون الثاني سنة ١٨٩٩، وقد اعتبرت بريطانيا الكويت، منذئذ، منطقة مصلحة خاصة لها في الخليج العربي).

٨٧

١١ ــ اتفاقية بين شيخ الكويت المتعلقة بعدم استقبال ممثلين أجانب وعدم التنازل عن أرض لدول أجنبية أو رعايا أجانب ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ :

إن الغاية من كتابة هذا العَقْد القانوني والمشرّف هي أنه عُقِدَ واتُفق عليه بين العقيد مالكولم جون ميد Malcolm John Meade ، المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية ، نيابة عن الحكومة البريطانية من جانب ، والشيخ مبارك ابن الشيخ صباح ، شيخ الكويت من الجانب الآخر بأن الشيخ مبارك ابن الشيخ صباح يتعهد هنا ، وهو حر الإرادة والرغبة ، ويُلزِمُ نفسه وورثته وخلفاءه ألّا يستقبل مندوباً أو ممثلاً لأية قوة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر فوق أراضيه ، كما يلزم نفسه وورثته وخلفاءه ألا يتنازلوا ، أو يبيعوا أو يؤجروا أو يرهنوا أو يمنحوا من أجل الإقامة أو من أجل أية غاية أخرى ، أية قطعة من أراضيه إلى حكومة أو رعايا أية دولة أخرى بدون الموافقة المسبقة لحكومة صاحبة الجلالة على هذه الأغراض . وسوف يمتد هذا التعهد إلى أية قطعة أرض للشيخ مبارك المذكور والتي يمكن أن تكون الآن ملكاً لرعايا أية أمة أخرى .

ودلالة على عقد هذا التعهد القانوني والمشرّف فإن العقيد مالكولم جون ميد ، المقيم السياسي لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية في الخليج الفارسي ، والشيخ مبارك ابن الشيخ صباح ، الأول باسم حكومة صاحبة الجلالة ، والثاني باسمه وباسم ورثته وخلفائه ، وبحضور شهود ، وقعا هذا التعهد في اليوم العاشر من رمضان سنة ١٣١٦هـ المقابل ليوم الثالث والعشرين من كانون الثاني سنة ١٨٩٩ .

مبارك الصباح

الشهود

محمد رحيم بن عبد النبي صفر

م . ج . ميد
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

ا . ويكام هور
نقيب
ج . كالكوت غاسكين

الملحق رقم 2:

المراسلات بين بريطانيا وشيخ الكويت مبارك عام 1913 والتي طلب فيها الطرف البريطاني بعدم منح أي امتياز للتنقيب عن النّفط إلا لبريطانيا، وقد جار الرد الكويتي بالموافقة. المصدر: أبو حاكمة، أحمد مصطفى: تاريخ الكويت الحديث 1750 – 1965، ذات السلاسل، ط1، 1984، ص 425 – 426

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مبارك
الصباح

No. 8 (a).

من كرنل هربرسي كاكس باليوز و قنصل جنرال الدولة البهية
القيصرية الأنكليزية في خليج فارس الى جناب الأجل
الأمجد الأحشم حميد الشيم المحب عمدة
الاصحاب الشيخ سر مبارك الصباح
كى - سي - آي - امي -
حاكم الكويت دام بقاه -

غب سلم النا عن خاطركم لازلتم في خير و سرور بعده من خصوص المذاكرة الذي جرت بيننا امس اذا جنابكم ما تشوفون فيها اعتراض ارجو من جنابكم ان ترخصوني اخبر الدولة البهية القيصرية الأنكليزية بان جنابكم راضين بوصول جناب ادموار سايد لأجل ملاحظة مكان القار في البرقان و غير اماكن و اذا صار في نظرهم امل تحصيل الكاز منه جنابكم تقبلون بان لا تعطي امتياز في هذ الخصوص الى احد سوي الشخص المعيّن المرّما من طرف الدولة البهية القيصرية الانكليزية هذا ما لزم بيانه لجنابكم و دمتم سالمين محرورسين ٢٦ ذي القعده ١٣٣١ مطابق ٢٧ اكتوبر ١٩١٣ -

- ٤٢٥ -

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

No. 8 (*b*).

من مبارك الصباح حاكم الكويت الى حضرة ذي الشوكة و الاجلال كرنل سر پرسي كاكس باليوز و قنصل جنرال الدولة البهية القيصرية الانكليزية في خليج فارس دام محروساً ـ

غب افتقاد خاطركم العزيز دمتم بخير و سرور هو انّ يد الخلوص تناولت امركم السامي المؤرخ ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٣١ و به أمر تم بخصوص المذاكرة التي جرت بيننا با أمس اذا لم نراء فيها اعتراض نفيد حضرتكم تخبرون الدولة البهية القيصرية الأنكليزية اننا راضين بوصول جناب ادمرار فحن في كلما تزوله صلاح راضين فاذا شرف حضرة ادمرار لطرفنا نصحّب معه احد الأولاد يصير بخدمته ينظر مكان القارفي البرقان و غير اماكن و اذا صار في نظرهم امل تحصيل الكازمة فحن قطعاً ما نعطى امتياز فى هذا الخصوص الى احد سوى الشخص المعين من طرف الدولة البهية الانكليزية هذا و ارجو دوام توجهاتكم القلبية و لازلتم سالمين محروسين ـ ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٣١ ع

الملحق رقم 3

تعهدات مشايخ الخليج المصدر_ التكريتي: مصدر سابق، ص 137- 138 - 139

- ١٥ -

تعهد من سلطان مسقط بشأن زيت البترول سنة ١٩٢٣
(رسالة مؤرخة بتاريخ ٢١ جمادى الاولى سنة ١٣٤١هـ
الموافق ١٠ يناير سنة ١٩٢٣ من تيمور بن فيصل
صاحب السمو السلطان ٠ الى الميجور راي ـ قنصل
صاحب الجلالة البريطانية بمسقط) ٠

بعد التحية : ردا على رسالتكم رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ نحيط سعادتكم علما بأننا نوافق على ألا نقوم باستغلال أي بترول قد يوجد في أي مكان داخل أراضينا ، او نمنح تصريحا باستغلالها دون مشاورة الوكيل السياسي في مسقط وموافقة حكومة الهند السامية ٠

ان ما سمعناه من وجود الزيت المعدني بجهة (مسيرة) فلم يتأكد بعد وقد أخذنا نتحرى عن وجود هذا المعدن فيها ، فاذا علمنا عنه شيئا أعقب ذلك مباحثات بين سيادتكم وبيننا حول استغلاله ، واتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة للعمل ٠ والشروط الضرورية ، وسيكون أمره بطبيعة الحال احتكارا فنحن نثق بالمساعدة التامة من حكومة الهند السامية في هذه المسألة الهامة على نحو ما سبق أن امدتنا به دائما من المساعدات التي نحفظها لها ٠

- ١٦ -

(تعهد من شيخ الشارقة بشأن زيت البترول سنة ١٩٢٢)

رسالة من الشيخ خالد بن أحمد ـ رئيس الشارقة الى النبيل اللفتانت كولونيل أ٠ ب٠ تريفور G.S.T.G.L.E المقيم السياسي ٠

بالخليج الفارسي ببوشير بتاريخ ١٨ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠ (١٧ فبراير سنة ١٩٢٢) .

بعد التحية

ان هدفي من كتابة هذه الرسالة الودية هو ابلاغ تحياتي لكم ولكي أسئل عن صحتكم .

وثانيا ؛ ليس بخاف عليكم أنني أكتب هذه الرسالة بمحض ارادتي لاتعهد لسيادتكم بأنه اذا كان ثمة أمل في أن يوجد في أراضي منجم للبترول فلن أعطي امتيازه لاحد من الاجانب ، اللهم الا للشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية .

هذا ما وجب تقريره .

ملاحظة : تعهد مماثل أعطي من شيخ راس الخيمة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ .

- ١٧ -

تعهد من شيخ دبي بشأن زيت البترول في سنة ١٩٢٢

رسالة من الشيخ سعيد بن مكتوم – رئيس دبي – الى الفنتانت كولونيل تريفور G.S.T.G.L.E المقيم السياسي بالخليج الفارسي – بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٣٤٠ (٢ مايو سنة ١٩٢٢) .

بعد التحية .

لا يخفى عليكم أننا نوافق اذا ما اصبح من المنتظر وجود النفط فعلي ان لانعطي اي امتياز في هذا الشأن لاحد ما الا للشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية .

ملحوظة : اعطيت تعهدات مماثلة للتعهد المذكور أعلاه من كل من الشيوخ المذكورين بعد وفي التواريخ المبينة .

شيخ أبو ظبي بتاريخ : ٣ مايو سنة ١٩٢٢

شيخ عجمان بتاريخ : ٤ مايو سنة ١٩٢٢

شيخ أم القوين بتاريخ : ٨ مايو سنة ١٩٢٢

تعقيب .

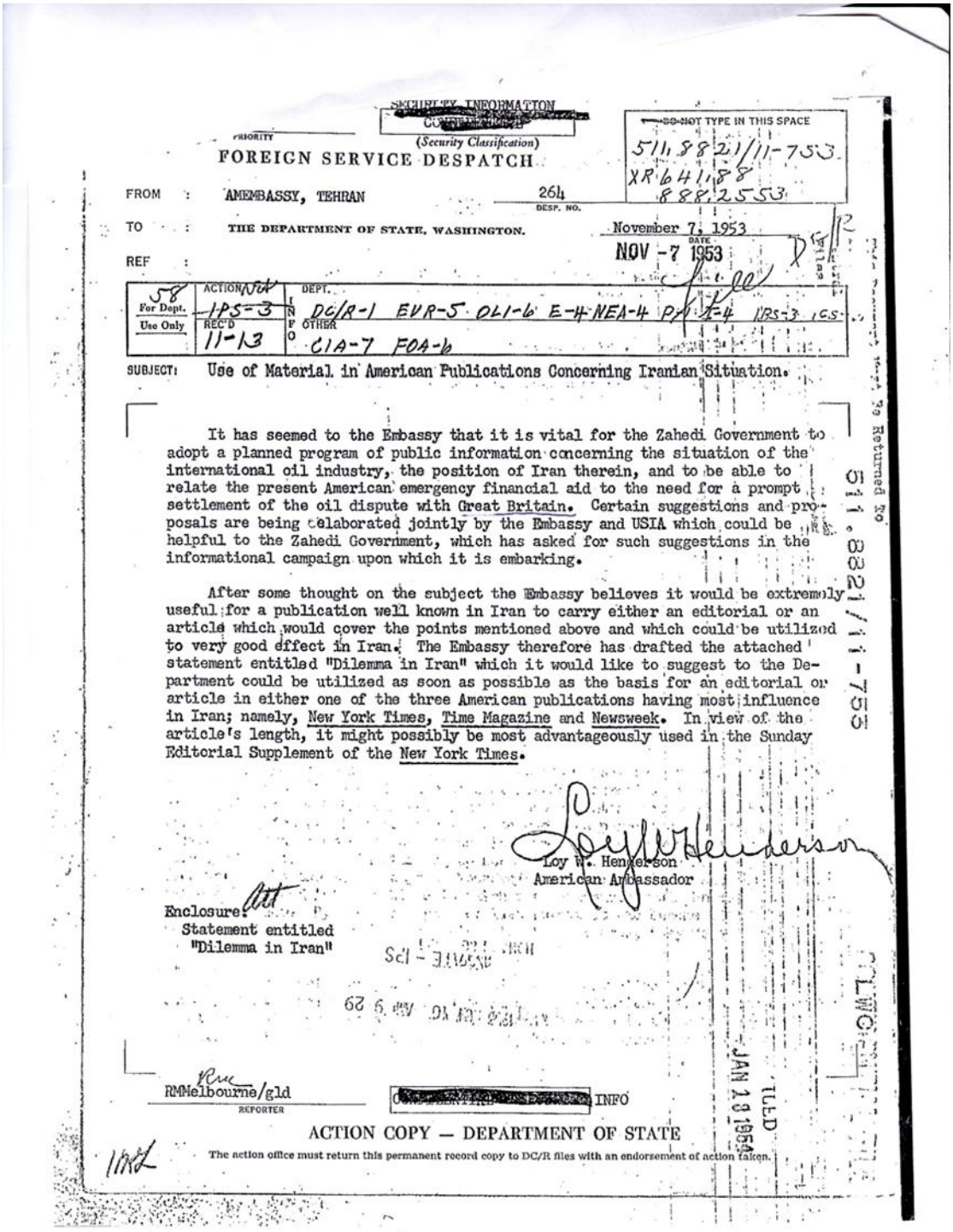
هذه هي الترجمة الحرفية لنص المعاهدات والاتفاقات التي فرضتها

بريطانيا منذ اكثر من قرن ونصف القرن من الزمان على حكام القطر العماني ومن دراستها يتبين للمرء كيف سلبت بريطانيا حرية ذلك القطر العربي ، وانزلته من مرتبة السيادة الى مرتبة التبعية ، كما يتبين للبيب كيف سعت في فصل أملاك عمان في شرق افريقية عن عمان في عهد تويني وماجد ابناء سعيد بن سلطان ، وجعلت من نفسها حكما بين الاخوة وكيف تدرجت في ذلك حتى آلت أملاك عمان في شرق افريقية الى مستعمرات بريطانية !

وأترك للقارىء التفكير مليا في ما تضمنته هذه الانفاقات العجيبة ليرى بنفسه مدى الهوة التي تردى فيها اجدادنا باعتمادهم على عدوهم ، واتخاذه صاحبا وصديقا ... وصدق الله العظيم

« ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار »

الملحق رقم 4 – رسالة من القسم الخارجي في السفارة في طهران – 7 تشرين الثاني 1953



SECURITY INFORMATION
[redacted]
(Security Classification)

PRIORITY

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
511.88/11-753
XR 641.88
888.2553

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AMEMBASSY, TEHRAN — DESP. NO. 264

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — DATE November 7, 1953

REF :

NOV -7 1953

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.
58	IPS-3	DC/R-1 EUR-5 OLI-6 E-4 NEA-4 P/I-4 IRS-3 ICS
	REC'D 11-13	INFO OTHER CIA-7 FOA-6

SUBJECT: Use of Material in American Publications Concerning Iranian Situation.

It has seemed to the Embassy that it is vital for the Zahedi Government to adopt a planned program of public information concerning the situation of the international oil industry, the position of Iran therein, and to be able to relate the present American emergency financial aid to the need for a prompt settlement of the oil dispute with Great Britain. Certain suggestions and proposals are being elaborated jointly by the Embassy and USIA which could be helpful to the Zahedi Government, which has asked for such suggestions in the informational campaign upon which it is embarking.

After some thought on the subject the Embassy believes it would be extremely useful for a publication well known in Iran to carry either an editorial or an article which would cover the points mentioned above and which could be utilized to very good effect in Iran. The Embassy therefore has drafted the attached statement entitled "Dilemma in Iran" which it would like to suggest to the Department could be utilized as soon as possible as the basis for an editorial or article in either one of the three American publications having most influence in Iran; namely, New York Times, Time Magazine and Newsweek. In view of the article's length, it might possibly be most advantageously used in the Sunday Editorial Supplement of the New York Times.

Loy W. Henderson
American Ambassador

Enclosure:
Statement entitled
"Dilemma in Iran"

RMMelbourne/gld
REPORTER

[redacted] INFO

ACTION COPY – DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

Returned No. 511.88/11-753

JAN 13 1954

الترجمة :

رسالة من القسم الخارجي في السفارة في طهران – 7 تشرين الثاني 1953

الموضوع: استخدام المواد في المنشورات الأمريكيّة بخصوص الحالة الإيرانيّة.

يبدو للسفارة بأنّه من الحيوي جداً بالنسبة لحكومة زاهدي أن يتم اعتماد برنامج مدرس (مخطط) للإعلام العام حول حالة الصناعة الدّوليّة للنفط، ووضع إيران في تلك الصناعة، وأن تتوفر إمكانية الحديث عن المساعدات الماليّة الأمريكيّة الطارئة لإيران من أجل تهدئة النزاع حول النّفط مع بريطانيا العظمى. يتم الآن تحضير بعضاً من المقترحات بالتعاون الوثيق مع السفارة ووكالة الاستخبارات الأمريكيّة، وهي مقترحات قادرة على مساعدة حكومة زاهدي التي طلبت مثل هذه المقترحات لتنفيذها في الحملة الدّوليّة التي تستعد لإقامتها.

وبعد التفكير في الموضوع تعتقد السفارة بأنّه من المفيد بالنسبة للصحف المشهورة في إيران أن إما منشورات أو مقالات تُغطي النقاط المذكورة أعلاه والتي سيكون لاستخدامها تأثير جيد جداً في إيران، وبناء على ذلك فقد قامت السفارة بكتابة المسودّة المرفقة بعنوان " المعضلة في إيران " والتي يمكن استخدامها بالسرعة الكليّة كأساس لافتتاحيات الصحف أو مقالات في إحدى المنشورات الأمريكيّة الثلاث على الأقل ذات التأثير الأكبر في إيران وهي: النيويورك تايمز، تايم مغازين، والنيوزويك. وفيما يخص طول الافتتاحية فمن الممكن الاستفادة من ملحق صحيفة الساندي في صحيفة النيويورك تايمز.

السفير الأمريكي لي هيندرسون.

الملحق رقم 5

SECRET

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

CM(73) 47th
Conclusions

COPY NO 78

CABINET

CONCLUSIONS of a Meeting of the Cabinet held at 10 Downing Street on

TUESDAY 16 OCTOBER 1973

at 5.30 pm

PRESENT

The Rt Hon Edward Heath MP
Prime Minister

The Rt Hon Sir Alec Douglas-Home MP
Secretary of State for Foreign and Commonwealth Affairs

The Rt Hon Lord Hailsham of St Marylebone
Lord Chancellor

The Rt Hon Anthony Barber MP
Chancellor of the Exchequer

The Rt Hon Lord Carrington
Secretary of State for Defence

The Rt Hon Robert Carr MP
Secretary of State for the Home Department

The Rt Hon James Prior MP
Lord President of the Council

The Rt Hon Sir Keith Joseph MP
Secretary of State for Social Services

The Rt Hon Geoffrey Rippon QC MP
Secretary of State for the Environment

The Rt Hon Margaret Thatcher MP
Secretary of State for Education and Science

The Rt Hon Gordon Campbell MP
Secretary of State for Scotland

The Rt Hon Peter Walker MP
Secretary of State for Trade and Industry

The Rt Hon John Davies MP
Chancellor of the Duchy of Lancaster

The Rt Hon Peter Thomas QC MP
Secretary of State for Wales

The Rt Hon Joseph Godber MP
Minister of Agriculture, Fisheries and Food

The Rt Hon Sir Geoffrey Howe QC MP
Minister for Trade and Consumer Affairs

The Rt Hon Lord Windlesham
Lord Privy Seal

i

SECRET

ALSO PRESENT

The Rt Hon Francis Pym MP
Parliamentary Secretary, Treasury

SECRETARIAT

Sir John Hunt
Mr H F T Smith
Mr P Benner
Mr H Ellis-Rees
Mr J B W Robins

CONTENTS

Item	Subject	Page
1.	THE QUEEN'S SPEECH ON THE PROROGATION OF PARLIAMENT	1
2.	OIL SUPPLIES	1
3.	FOREIGN AFFAIRS	
	Middle East	4

THE QUEEN'S SPEECH ON THE PROROGATION OF PARLIAMENT

1. The Cabinet had before them notes by the Lord President of the Council (CP(73) 100 and 101) to which were annexed a draft of The Queen's Speech on the Prorogation of Parliament.

The Cabinet considered the draft Speech paragraph by paragraph.

THE PRIME MINISTER, summing up the discussion, said that the Cabinet approved the draft, subject to certain amendments which had been suggested. It might, however, be necessary to reconsider paragraph 7 when more was known about the reaction of the Icelandic Government to the discussions on fisheries which had just taken place in London and to add a paragraph about the fighting in the Middle East. The Secretary of State for Northern Ireland would also need to review the paragraphs on Northern Ireland in the light of the latest developments.

The Cabinet -

Took note, with approval, of the Prime Minister's summing up of their discussion.

OIL SUPPLIES

2. THE PRIME MINISTER informed the Cabinet that the Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC) had met in Vienna the previous week and presented the oil companies with a demand to double the posted price of oil from $3 to $6 a barrel, requesting a reply within a few days. The oil companies were not prepared to accept an increase of this size, but they believed that any counter offer which they would consider realistic might lead to a breakdown of the negotiations; in these circumstances they had represented that they needed to consult their Governments about the OPEC proposals. The conference had accordingly been adjourned for two weeks. If price increases of this order were conceded, it would increase the cost of oil supplies to the European Economic Community by about $10,000 million a year. The Ministers most closely concerned had been consulted by the oil companies about the tactics they should follow; messages had been sent to the Governments of the major oil consuming powers; and an attempt would also be made to gain the support of the Shah of Iran for moderating the demands of OPEC.

THE SECRETARY OF STATE FOR DEFENCE said that the war between the Arab States and Israel was already interrupting supplies of oil to Western Europe, though the effect so far on the United Kingdom was small. The Arab members of OPEC were however due to meet in Kuwait the following day to discuss use of the oil weapon as a means of bringing pressure on the United States to drop her support of Israel, possibly by preventing the sale of oil

to United States oil companies. They well recognised that such a move could incidentally be very damaging to European supplies, and indeed had warned us on this account to use our influence with the United States. Action was already in hand to bring into force the oil sharing arrangements of the Organisation for Economic Co-operation and Development. Against this background the Task Force on Oil Supplies had reviewed the state of contingency planning in the United Kingdom and considered the measures that needed to be taken immediately. Stocks of oil stood at some 75 days' forward consumption, with about 30 days' supply in transit by sea at any time. But distribution difficulties would arise when stocks fell below the level of 30 days' consumption. An interruption in the supply of Arab oil would cut our imports by nearly half, and immediate action would be needed to conserve stocks. Legislation would be required to provide powers to introduce motor fuel rationing and to enforce the allocation of supplies to industry, as well as to protect the oil companies against being sued for breach of contract by their customers; and a Bill could be ready for introduction at the beginning of the new Session of Parliament; if a crisis occurred before then it might be necessary to rely on emergency powers. Preparations for the rationing of motor fuel could be completed in three to four weeks; hitherto these had been hampered by the need for security, but in present circumstances public opinion was likely to accept the need for precautionary measures, and action need not be inhibited by the risk of the Government's plans becoming known. It would be necessary to prepare the recruitment of some 2,000 staff to administer the rationing scheme. The Cabinet might consider it advisable for the Civil Contingencies Unit now to take over the direction of these preparations. Consideration would also need to be given to the way in which cuts in the consumption of oil by industry should be imposed, and to the possibility of increasing the use of coal at power stations. The latter measure could save up to 6 million tons of oil over a period of six months; but account must also be taken of the risk to coal supplies in case of industrial action. The Task Force would be putting proposals on these questions to the Ministerial Committee on Economic Strategy.

In discussion there was general recognition of the urgent need for precautionary measures. Consideration would need to be given to the possibility of importing coal; though this could have an adverse effect on industrial relations in the coalmining industry. Motor fuel rationing would not of itself save a large proportion of the country's oil supplies - perhaps some 3 million tons a year; and further study would need to be given to its implications for public transport. Plans were in hand for the administration of the scheme from seven regional centres. This complex administrative system and the relatively small benefit suggested that petrol rationing should be very much a last resort; nonetheless, it would have a marked effect on public opinion, and would underline the gravity

of the crisis with which the country might be faced. This might also argue in favour of declaring a state of emergency at an appropriate moment; though it would be important to emphasise the limits of emergency powers. It was further accepted that extensive preparations of this kind must come to public notice; but public opinion would expect the Government to take vigorous measures to safeguard supplies. A well-directed publicity campaign could secure significant economies, and it would be important to take every advantage of the climate of opinion to secure acceptance for the Government's measures.

THE PRIME MINISTER, summing up the discussion, said that the Cabinet agreed that contingency planning against an interruption to our oil supplies should be carried forward with the utmost vigour. If a serious crisis arose, public opinion would expect the Government to be ready with appropriate measures; and there would be widespread criticism if they failed to match the pressure of events. Both the Task Force on Oil Supplies and the Civil Contingencies Unit would have a role to play and there would need to be close co-ordination between them. In general however the Task Force, in addition to any matters concerning oil policy generally, should concern itself with the maintenance of our oil supplies to the maximum extent; whereas the Civil Contingencies Unit would be responsible for all matters affecting our ability to endure in a situation where oil supplies had been reduced. In particular the Civil Contingencies Unit should urgently examine the proposals for legislation, the possible use of the Emergency Powers Act, the preparations for motor fuel rationing, and the measures that should be adopted for allocating cuts in industrial use of oil, as well as any other steps that might be taken to minimise the effect of an interruption including a suitable publicity campaign. Action on a contingency basis should be pressed ahead as rapidly as possible under the general supervision of the Civil Contingencies Unit. Collective Ministerial approval would of course be necessary before any steps were taken by us to reduce consumption: and it would also be necessary for the Economic Strategy Committee to consider at an early date the priorities for the allocation of oil to industry and other vital sectors after these had been examined by the Civil Contingencies Unit.

The Cabinet -

1. Agreed that contingency preparations against any interruption in the United Kingdom's supplies of oil should be completed as a matter of urgency.

2. Invited -

i. The Secretary of State for Trade and Industry, in consultation with the Lord President of the Council, to arrange for legislation controlling the supply of liquid fuels to be prepared.

ii. The Lord President of the Council, in consultation with the Secretary of State for Trade and Industry, to arrange for the Civil Contingencies Unit to examine all the preparations for reducing domestic oil consumption in this country as indicated in the Prime Minister's summing up.

iii. The Secretary of State for Defence to arrange for the Task Force on Oil Supplies to continue to examine all possible ways of ensuring the maintenance of oil supplies to this country to the maximum extent possible.

FOREIGN AFFAIRS

Middle East

Previous Reference: CM(73) 46th Conclusions, Minute 2

3. The Cabinet resumed their consideration of the latest developments in the Middle East. Their discussion and the conclusions reached are recorded separately.

Cabinet Office

17 October 1973

SECRET

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HER BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

COPY NO 44

CABINET

CONFIDENTIAL ANNEX

CM(73) 47th Conclusions, Minute 3

Tuesday 16 October 1973 at 5.30 pm

FOREIGN AFFAIRS

Middle East

Previous Reference: CM(73) 46th Conclusions, Minute 2

THE FOREIGN AND COMMONWEALTH SECRETARY reported that when he had made his statement on the Middle East fighting that afternoon, the mood of the House of Commons seemed to be rather calmer than might have been expected. He had stressed the even-handed nature of our embargo on arms supplies and the distinction between supplies sought by the direct combatants and those intended for the defence of the Persian Gulf. He hoped also that he had disposed of the concern regarding the training being given to Egyptian helicopter pilots and the supply of tanks to Dubai.

In a short discussion it was noted that the reception given to a similar statement in the House of Lords had been markedly more critical: and it was argued that the distinction which the Government had drawn in connection with the continued supply of arms to the Gulf States was likely to come under increasing criticism. In particular there would be opposition to supplies going to Saudi Arabia. It was also clear that in many quarters there was unease about the Government's refusal to state publicly that the Arabs were responsible for breaking the ceasefire even if this stopped short of condemnation. On the other hand no convincing arguments had been put forward to show that the Government's present policy was wrong, and the Cabinet were informed that the Irish Foreign Minister was anxious that the Community countries should make a joint demarche to the United States and the Soviet Union about the arms shipments they were making. On the other hand it was argued that if the Organisation of Petroleum Exporting Countries meeting resulted anyhow in the reduction of supplies of oil to us we should have greater freedom of manoeuvre to assist Israel. Events were moving fast and the Cabinet would need to continue to keep them under close review.

The Cabinet -

Took note.

Cabinet Office

17 October 1973

SECRET

الترجمة: نشير هنا إلى أننا ترجمنا فقط القسم المتعلق بإمدادات النّفط من هذه الوثيقة

مجلس الوزراء:

استنتاجات اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في يوم الثلاثاء 16 تشرين الأوّل 1973

الحضور: ادوارد هيث – عضو برلمان – رئيس الوزراء– أليك دوغلاس عضو برلمان رئيس الدّولة للشؤون الخارجيّة والكومنولث– أنثوني باربر عضو برلمان مستشار الخزانة– روبرت كار عضو برلمان وزير الدولة للداخلية– كايث جوزيف عضو برلمان وزير الدولة للخدمات الاجتماعية– مارغريت تاتشر عضو برلمان – عضو برلمان وزير الدولة للتربية والعلوم– بيتر ووكر مستشار الملكة عضو برلمان وزير الدّولة للصناعة والتجارة– بيتر توماس مستشار الملكة عضو برلمان وزير دولة ويلز– جيفوي هاد مستشار الملكة عضو برلمان وزير الدولة لشؤون التجارة والمستهلكين – اللورد هيلشلم رئيس مجلس اللوردات – اورد كارنفتون وزير دولة للدفاع– وآخرين

المحتويات– 1– خطاب الملكة حول تعطيل البرلمان–2– **موارد النّفط**– 3– الشؤون الخارجية– الشرق الأوسط

2– **موارد النّفط:** أعلم رئيس الوزراء المجلس أنّ منظمة البلدان المصدرة للنفط الأوبك كانت قد اجتمعت في فينا الأسبوع السابق وقدمت لشركات النّفط طلباً لمضاعفة السعر المعلن للنفط من 3 دولارات إلى 6 دولارات أمريكية للبرميل الواحد طالبة رداً في غضون بضعة أيام. لم تكن شركات النّفط مستعدة لقبول زيادة من هذا الحجم ولكنها كانت تعتقد على أنّ أي عرض مضاد سوف يعتبرونه واقعياً قد يؤدي إلى انهيار المفاوضات في هذه الظروف كانوا قد أعادوا العرض بأنهم بحاجة إلى استشارة حكوماتهم حول مقترحات الأوبك. واستناداً إلى ذلك كان المؤتمر قد أُجل مدّة أُسبوعين. لو كانت زيادات السعر من هذا الحجم قد سُلمّ بها لكانت زادت كلفة موارد النّفط إلى المجتمع الاقتصادي الأوروبي بحوالب 10,000 مليون دولار أمريكي في السنة. تمت استشارة الوزراء المعنيين إلى أبعد حد من قبل شركات النّفط حول التكتيكات التي عليهم اتباعها. كانت الرسائل قد ارسلت لحكومات الدّول الكبرى المستهلكة للنفط، وسوف تتم محاولة أيضاً

لكسب دعم شاه إيران لأجل تعديل طلبات الأوبك. قال وزير الدّولة للدفاع بأنّ الحرب بين الدّول العربيّة واسرائيل كانت أصلاً تقطع موارد النّفط إلى أوروبا الغربية على الرغم من أنّ التأثير حتى الآن على المملكة المتّحدة كان صغيراً لكن أعضاء أوبيك العرب كان مقرراً اجتماعهم في الكويت اليوم التالي لمناقشة استعمال سلاح النّفط كوسيلة للضغط على الولايات المتّحدة الأمريكيّة كي تتخلى عن دعمها لإسرائيل، على الأرجح بمنع مبيع النّفط إلى شركات النّفط الأمريكيّة. لقد أدركت جيداً أنّ مثل تلك الخطوة يمكن بشكل عرضي أن تكون ضارة جداً للموارد الأوربية وكانوا بالتأكيد قد حزرونا بناءً على هذا الاستعمال تأثيرنا مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة. كان الإجراء أصلاً لوضع تدابير اقتسام النّفط لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميّة موضع التنفيذ. إزاء هذه الخلفية كانت الحملة حول موارد النّفط قد راجعت حالة تخطيط الطوارئ في المملكة المتّحدة ودرست التّدابير المطلوب اتخاذها فوراً. كانت مخزونات النّفط وقفت عند بعض 75 يوماً استهلاك مقدم، مع مؤونة حوالي 30 يوما في الترانزيت بحراً في أي وقت. لكنه سوف تنشأ مصاعب توزيع عند هبوط المخزونات دون معدل الاستهلاك 30 يوماً. إنّ قطعاً في موارد النّفط العربي سوف يخفض مستورداتنا بحوالي النّصف تقريباً، وسوف يحتاج إلى اجراء فوري للحفاظ على المخازين. سوف يحتاج إلى تشريع لمنح السلطات لإدخال ترشيد وقود الآليات ولفرض تخصيص الموارد الصناعيّة. وكذلك لحماية شركات النّفط من المقاضاة للاحتلال بالعقد مع زبائنها، ويمكن أن تكون مشروع قانون جاهزاً للتقديم في بداية جلسة البرلمان الجديدة؛ في حال حدوث أزمة من قبل وقتئذٍ قد يكون ضرورياً الاستناد إلى سلطات الطوارئ بالإمكان إتمام التحضيرات لترشيد وقود الآليات في غضون ثلاثة إلى أربع أسابيع، حتى الآن أخر هذه الحاجة إلى الأمن، ولكن في الظروف الحاليّة، كان المرجح قبول الرأي العام بالحاجة إلى اجراءات احتياطيّة، ولا يجب تثبيط الحاجة إلى التّصرف بخطر معرفة خطط الحكومة. سوف يكون ضرورياً إعداد تجنيد حوالي 2000 من الموظفين لإدارة خطط الترشيد. وقد يعتبر مجلس الوزراء من المستحسن لوحدة الطوارئ المدنيّة الآن توّلي توجيه هذه التحضيرات. كما يحتاج أيضاً إيلاء الاعتبار للطريقة الواجب فيها فرض تخفيضات في استهلاك النّفط من قبل الصناعة وإمكانية زيادة استعمال الفحم في محطات الطاقة. يمكن للإجراء الأخير توفير حتى 6 ملايين برميل من النّفط على مدى فترة من 6 أشهر، ولكن يجب أيضاً أخذ الحيطة للخطر على موارد الفحم في حالة الإجراء الصناعي. سوف تضع الحملة مقترحات حول هذه المسائل للجنة الوزارية

حول الاستراتيجية الاقتصاديّة. في المناقشة كان هناك إقرار عام بالحاجة العاجلة لإجراءات احتياطيّة. سوف يحتاج إلى إيلاء الاعتبار لإمكانيّة استيراد الفحم، مع أنّ هذا قد يكون له تأثير معاكس على العلاقات الصناعيّة في صناعة استخراج الفحم. إنّ ترشيد وقود السيارات لوحده لن يوّفر نسبة كبيرة من موارد نفط البلد_ ربما بعض 3 مليون طن في السنة وسيحتاج إلى المزيد من الدّراسة لمضامينه بالنسبة للنقل العام. كانت الخطط موضوعة في المتناول لإدارة البرنامج في سبعة مراكز إقليميّة هذا النّظام الإداري المعقد والفاقد الصغير نسبياً أشارت إلى أنّ ترشيد النّفط يجب أن يكون كثيراً جداً ملجأً أخيراً، مع ذلك، سيكون له تأثير على الرأي العام، وسوف يبرز نقل الأزمة التي قد تواجهها البلد. قد يدفع هذا أيضاً لصالح إعلان حالة الطوارئ في لحظة مناسبة، مع أنّه سيكون مهماً التركيز على حدود سلطات الطوارئ. لقد قبل إضافةً إلى ذلك ضرورة إبلاغ العامة بالتحضيرات الموسعة من هذا النّوع. ولكن الرأي العام سوف يتوقع من الحكومة اتخاذ إجراءات قوّية لحماية الموارد. يمكن لحملة إعلاميّة جيّدة التوجيه أن اقتصاديا مهمة وسيكون من المهم الاستفادة من كل ميزة لمناخ الرأي لضمان القبول لتدابير الحكومة.

قال رئيس الوزراء ملخصاً المناقشة على أنّ مجلس الوزراء وافق على تخطيط الطوارئ ضدّ قطع مواردنا النّفطيّة يجب أن يسير قدماً نحو الأمام بأقصى قوّة، في حال نشوء أزمة خطيرة سوف يتوقع الرأي العام من الحكومة أن تكون جاهزة ضمن التدابير المناسبة وسيكون هناك انتقاد أوسع انتشاراً في حال فشلها في مماثلة ضغوط الواقعات سوف يكون لكل من الحملة على موارد النّفط وحصة الطوارئ المدنيّة دوراً تلعبه وسيكون هنالك بالضرورة تنسيق وثيق بينهما. لكن على وجه العموم، فإنّ الحملة إضافةً إلى أي أمور تتعلق بالسياسة النّفطيّة عموماً يجب أن تعنى بالحفاظ على مواردنا من النّفط إلى الحد الأقصى، بينما ستكون وحدة الطوارئ المدنيّة مسؤولة عن جميع الأمور المؤثرة في قدرتنا على البقاء في حالة انخفضت فيه موارد النّفط. يجب على وحدة الطوارئ المدنيّة بوجه خاص أن تتفحص بشكل عاجل الاقتراحات لأجل التشريع الاستعمال المحتمل لقانون سلطات الطوارئ والتحضير لترشيد وقود الآليات والاجراءات الواجب اعتمادها لتعيين تخفيضات في الاستعمال الصناعي للنفط، إضافةً إلى أي خطوات أخرى يمكن اتخاذها لتقليل تأثير القطع إلى الحد الأدنى بما في ذلك حملة اعلاميّة مناسبة. يجب دفع الاجراءات على أساس الطوارئ قدماً بالسرعة الممكنة تحت الإشراف العام لوحدات الطوارئ المدنيّة. بالطبع

سيكون من الضروري قبل اتخاذ أية خطوات من قبلنا لخفض الاستهلاك الحصول على الموافقة الوزاريّة الجماعيّة. وسيكون ضرورياً أيضاً أن نفكر في موعد مبكر بأولويات لتخصيص النّفط للصناعة ولقطاعات حيويّة أخرى بعد فحص هذه من قبل وحدة الطوارئ المدنيّة.

مجلس الوزراء:

1- وافق على ضرورة إتمام الاستعدادات الطارئة عند أي وقف في موارد المملكة المتحدة من النّفط كأمر عاجل.

2- دعا –

أ- وزير الدّولة للتجارة والصناعة بالتشاور مع رئيس مجلس العموم الأعلى للترتيب لتشريع يضبط توريد الوقود السائل.

ب- رئيس مجلس العموم الأعلى، بالتشاور مع وزير الدّولة للتجارة والصناعة للترتيب لقيام وحدة الطوارئ المدنيّة بتفحص جميع الاستعدادات لخفض استهلاك النّفط المحلي في هذا البلد حسبما هو مشار إليه في ملخص رئيس الوزراء.

ت- وزير الدّولة للدفاع لترتيب الحملة الخاصة بموارد النّفط بمتابعة فحص جميع الطرق المحتملة لضمان المحافظة على موارد النّفط إلى هذا البلد في الحد الأقصى الممكن.

3- تابع مجلس الوزراء دراستهم لآخر التطورات في "الشرق الأوسط" وقد سجلت مناقشاتهم والاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها بشكل مستقل.

مكتب مجلس الوزراء 16 تشرين الأول 1973

الشؤون الخارجيّة – الشرق الأوسط

مجلس الوزراء – ملحق سري – اجتماع مجلس الوزراء 73- مذكرة 3

أفاد وزير الخارجية والكومنولث أنّه عندما كان قد أدلى ببيانه حول قتال "الشرق الأوسط" في عصر ذلك اليوم. بدا موقف محلس العموم نوعاً ما أهدأ مما كان متوقعاً. لقد كان شدد على الطبيعة المتساوية لحظرنا موارد السلاح والتمييز بين الموارد التي يسعى إليها من قبل المتحاربين

المباشرين وتلك المخصصة للدفاع عن الخليج الفارسي. وأمل أيضاً أنّه تخلص من القلق المتعلق بالتدريب المقدم إلى طياري الحومات المصريين وتزويد دبي بالدبابات.

في نقاش قصير لوحظ أنّ الاستقبال الذي أعطي لبيان مماثل في مجلس اللوردات كان أكثر حراجة بشكل ملحوظ. وقد قدمت الحجج على أنّ التمييز الذي قامت به الحكومة بخصوص تزويد السلاح إلى دول الخليج سوف يتعرض على الأرجح إلى انتقاد متزايد. سوف تكون هناك بشكل خاص معرضة للإمدادات المتوجهة إلى العربية السعودية كان واضحاً أيضاً أنّه في كثير من الأوساط كان هناك عدم ارتياح حول رفض الحكومة الذكر العلني على أنّ العرب كانوا مسؤولين عن خرق وقف اطلاق النار حتى لو لم يصل هذا إلى حد الشجب ومن جهة أخرى لم تقدم حجج مقنعة لتثبيت خطأ سياسة الحكومة الراهنة، وأعلم أعضاء مجلس الوزراء أنّ وزير الخارجيّة الايرلندي كان قلقاً من أنّ بلدان المجتمع الأوروبي عليها التّقدم بخطوة سياسية جديدة مشتركة للولايات المتحدة الأمريكيّة والاتحاد السوفييتي حول شحنات الأسلحة التي كانا يقومان بها. من جهة أخرى قدمت الحجج على أنّه لو أدى اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط بأي حال من الأحوال إلى خفض الامدادات النّفطيّة إلينا يجب علينا امتلاك حرية مناورة أكبر لمساعد اسرائيل. كانت الأحداث تتحرك سريعاً وسيحتاج مجلس الوزراء إلى الاستمرار في ابقائها تحت المراجعة الوثيقة.

مكتب مجلس الوزراء 16 تشرين الأول 1973

الملحق رقم :6

بيان المجلس الوزاري لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ٩، ط ١، ص ٣٧٩ ــ ٣٨٠"

بيان المجلس الوزاري لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط .

الكويت، ١٧/١٠/١٩٧٣ (السياسة، الكويت، ١٨/١٠/١٩٧٣)

تسهم الدول العربية المصدرة للبترول في رخاء العالم وازدهاره واقتصاده ، بما تصدره اليه من هذه الثروة الطبيعية الناضبة . وعلى الرغم من ان انتاج كثير من هذه الدول قد جاوز الحد الذي يتطلبه اقتصادها الذاتي المحلي ، وحاجة اجيالها القادمة الى الطاقة ومصادر الدخل ، الا أنها استمرت في زيادة انتاجها ، مضحية بمصالحها الخاصة في سبيل التعاون الدولي ومصالح المستهلكين . ومن المعروف ان مناطق شاسعة من اراضي ثلاث دول عربية قد احتلتها اسرائيل بالقوة في حرب يونيو [حزيران] ١٩٦٧ ، واستمرت على احتلالها غير عابئة بقرارات الامم المتحدة ، وغير ملتفتة الى نداءات السلام المختلفة من الدول العربية او الدول المحبة للسلام . وعلى الرغم من ان الجماعة الدولية عليها التزام بتنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وعليها ألا تسكن المعتدي من جني ثمار عدوانه والاستيلاء على اراضي الغير بالقوة ، الا ان معظم الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول العربي لم تتخذ اجراء او تصرفاً يدل على شعورها بذلك الالتزام الدولي العام ، بل بدر من بعضها ما يدعم الاحتلال ويقويه ، ونشطت الولايات المتحدة الاميركية قبل الحرب الحالية واثنادها ، بمد اسرائيل بكل مصادر القوة التي تزيد من غطرستها وتمكنها من تحدي الحقوق المشروعة ومبادىء القانون الدولي العام التي لا جدال فيها . ولقد تسببت اسرائيل ، سنة ١٩٦٧ ، في قفل قناة السويس ، وحملت الاقتصاد الاوروبي تبعة ذلك . ثم قامت في الحرب الحالية بضرب مرافىء التصدير في شرق البحر الابيض المتوسط ، محملة اوروبا نقصاً آخر من امداداتها. وهي، مرة ثالثة، نتيجة لتحديها لحقوقنا المشروعة ومن ورائها اميركا تدعمها وتؤيدها ، تدفع العرب الى اتخاذ قرار بعدم الاستمرار في تضحياتهم الاقتصادية ، بانتاج كميات من ثروتهم البترولية الناضبة تزيد عما تبرره العوامل الاقتصادية في بلادهم ، الا اذا هبت الجماعة الدولية لوضع الامور في نصابها وارغام اسرائيل على الانسحاب من اراضينا المحتلة ، واشعار اميركا بالثمن الفادح الذي تدفعه الدول الصناعية الكبرى نتيجة دعمها الاعمى غير المحدود لاسرائيل . ولذلك ، فقد قرر وزراء البترول العرب ، المجتمعون هذا اليوم ، السابع عشر من اكتوبر [تشرين الاول] بمدينة الكويت ، ان يبدأوا حالا في خفض انتاجهم ، بنسبة لا تقل في كل دولة عربية مصدرة للبترول عن خمسة بالمائة من انتاج شهر سبتمبر [ايلول] ، ثم تطبق نفس النسبة كل شهر بالتخفيض مرة اخرى من انتاج الشهر الذي سبقه ، وذلك حتى يتم جلاء القوات الاسرائيلية جلاء كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة في حرب يونيو [حزيران] ١٩٦٧ ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وقد حرص المجتمعون ألا ينال هذا التخفيض أية دولة صديقة ساعدت او ستساعد العرب مساعدة مادية فعالة ، اذ يستمر امدادها بالبترول بنفس الكمية التي كانت تحصل عليها قبل التخفيض ، وسوف تعامل بنفس المعاملة الاستثنائية كل دولة تتخذ اجراء حاسماً ضد اسرائيل لحملها على انهاء احتلالها للاراضي العربية المغتصبة . ويناشد الوزراء العرب كافة شعوب العالم ، وفي مقدمتها الشعب الاميركي ، مؤازرة الامة العربية في نضالها ضد الاستعمار والاحتلال الاسرائيلي ، ويؤكدون لهم رغبة الامة العربية الصادقة في التعاون الكامل مع شعوب العالم واستعدادها لتزويد العالم بحاجته من البترول رغم كل التضحيات ، متى اظهر العالم تعاطفه معنا وشجبه للعدوان علينا .

الملحق رقم 7

بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي حول تخفيض إنتاج البترول

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ٩، ط ١، ص ٣٨٣"

بيان صادر عن الديوان الملكي السعودي حول تخفيض إنتاج النفط .

جدة، ١٩/١٠/١٩٧٣ (الرياض، الرياض، ٢٠/١٠/١٩٧٣)

قرر وزراء البترول العرب ، في مؤتمرهم المنعقد بالكويت يوم امس الاول ، تخفيض الانتاج شهرياً بنسبة لا تقل عز. ٥ بالمئة . واستناداً القرار المذكور ، قررت حكومة صاحب الجلالة تخفيض انتاجها فوراً ابتداء من هـذا اليوم – الخميس – حتى نهاية شهر نوفمبر [تشرين الثاني] بنسبة ١٠ بالمئة ، ثم يستمر التخفيض بعد ذلك شهرياً بنسب تقرر عندئذ طبقاً القرار المذكور . وتبذل حكومة صاحب الجلالة الآن جهدها لكي تعدل حكومة الولايات المتحدة الاميركية موقفها الحالي من الحرب الدائرة بين الامة العربية واسرائيل ، ومساعداتها الحربية لها ، واذا لم تسفر هذه المساعي سريعاً عن نتائج ملموسة فستوقف المملكـة تصدير البترول الى اميركا .

الملحق رقم 8

تصريح رسمي كويتي حول وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية
المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ٩، ط ١، ص ٣٨٩"

تصريح رسمي كويتي حول وقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية .(١)

الكويت، ١٩٧٣/١٠/٢١ (السياسة، الكويت، ١٩٧٣/١٠/٢٢)

انطلاقاً من موقف الكويت الذي عبرت عنه في بياناتها السابقة ، فقد قرر مجلس الوزراء ما يلي :

اولا – وقف تصدير النفط ومشتقاته للولايات المتحدة .

ثانياً – البدء بتخفيض الانتاج ، بالاضافة إلى ذلك ، بنسبة ١٠ ٪ فوراً ، ثم السير بعملية التخفيض حسب توصيات المؤتمر .

ثالثاً – يترك لوزير المالية والنفط ووزير الخارجية تحديد الدول الضالعة مع اسرائيل لكي يشملها حظر التصدير .

رابعاً – يطلب من وزير المالية والنفط تقديم دراسة عاجلة بما يمكن أن يكون للاقتصاد عامة والنفط خاصة من دور آخر في المعركة .

---

(١) أدلى السيد عبدالعزيز حسين، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الكويتي، بهذا التصريح في إثر جلسة المجلس.

الملحق رقم 9

بيان صادر عن الاجتماع الثاني لوزراء النفط العرب في الكويت، حول مسألة حظر تصدير النفط

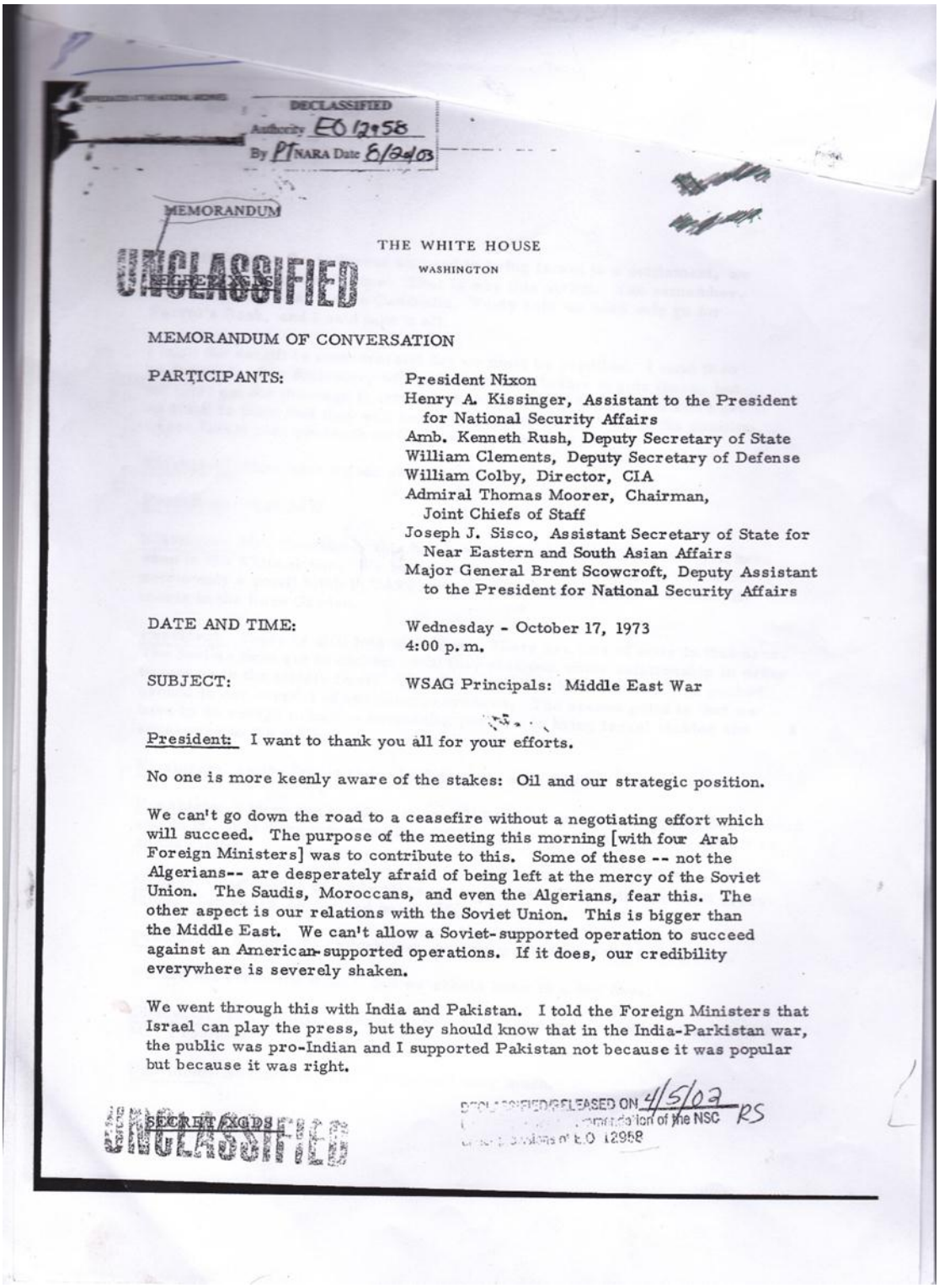
المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ٩، ط ١، ص ٤٢٨"

بيان صادر عن الاجتماع الثـاني لوزراء النفط العرب في الكويت ، حول مسألة حظر تصدير النفط .

الكويت، ١٩٧٣/١١/٥ (السياسة، الكويت، ١٩٧٣/١١/٦)

اجتمع وزراء البترول العرب للمرة الثانية في مدينـة الكويت يومي ٤ و ٥ نوفمبر [تشرين الثاني] ١٩٧٣ ، وتدارسوا الطريقة التي تم بها تنفيذ قرارهم الاول والآثار التي ترتبت عليه واتخذوا قرارات ، منها أن يكون مجموع تخفيض الانتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥٪ من انتاج شهر سبتمبر [ايلول] داخلا فيها الكميات المخصومة نتيجة قطع البترول عن اميركا وعن السوق الهولندية ثم يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر [كانون الاول] بنسبة ٥٪ من انتاج نوفمبر [تشرين الثاني] ، على ان لا يؤثر اي تخفيض على الحصة التي كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للبترول خلال التسعة أشهر الاولى من سنة ١٩٧٣ . وتقرر ايفاد كل من وزير الطاقة الجزائري ووزير البترول والثروة المعدنية السعودي الى العواصم الغربية لشرح وجهة النظر العربية من القرارات البترولية المتخذة في الاجتماعين اللذين عقدهما وزراء البترول العرب . كما تقرر ان تعقد اجتماعات مستقبلية من وقت لآخر حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ القرارات وأثرها .

الملحق رقم 10



DECLASSIFIED
Authority EO 12958
By PT NARA Date 6/24/03

MEMORANDUM

UNCLASSIFIED

THE WHITE HOUSE
WASHINGTON

MEMORANDUM OF CONVERSATION

PARTICIPANTS: President Nixon
Henry A. Kissinger, Assistant to the President for National Security Affairs
Amb. Kenneth Rush, Deputy Secretary of State
William Clements, Deputy Secretary of Defense
William Colby, Director, CIA
Admiral Thomas Moorer, Chairman, Joint Chiefs of Staff
Joseph J. Sisco, Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs
Major General Brent Scowcroft, Deputy Assistant to the President for National Security Affairs

DATE AND TIME: Wednesday - October 17, 1973
4:00 p.m.

SUBJECT: WSAG Principals: Middle East War

President: I want to thank you all for your efforts.

No one is more keenly aware of the stakes: Oil and our strategic position.

We can't go down the road to a ceasefire without a negotiating effort which will succeed. The purpose of the meeting this morning [with four Arab Foreign Ministers] was to contribute to this. Some of these -- not the Algerians-- are desperately afraid of being left at the mercy of the Soviet Union. The Saudis, Moroccans, and even the Algerians, fear this. The other aspect is our relations with the Soviet Union. This is bigger than the Middle East. We can't allow a Soviet-supported operation to succeed against an American-supported operations. If it does, our credibility everywhere is severely shaken.

We went through this with India and Pakistan. I told the Foreign Ministers that Israel can play the press, but they should know that in the India-Parkistan war, the public was pro-Indian and I supported Pakistan not because it was popular but because it was right.

SECRET/XGDS

DECLASSIFIED/RELEASED ON 4/5/03 RS
[illegible] of the NSC
[illegible] E.O. 12958

REPRODUCED AT THE NATIONAL ARCHIVES
By NARA Date 6/2
Authority EO 12958
DECLASSIFIED

/XGDS

In order to have the influence we need to bring Israel to a settlement, we have to have their confidence. That is why this airlift. You remember, Tom [Moorer], that before Cambodia, Westy said we need only go for Parrot's Beak, and I said take it all.

I know the sealift is controversial but we must be credible. I want it to go forward. Our diplomacy will probably work before it gets there, but we must get the message to Israel and to the Soviet Union. We can't get so much to them that they will be arrogant, but we can't be in the position where Israel puts pressure on Congress for us to do more.

Kissinger: They have a good plan.

President: Then do it.

Kissinger: Mr. President, this has been the best-run crisis since you have been in the White House. We have launched a massive airlift yet we have gotten only a small bitch in TASS and you stand here getting Arab compliments in the Rose Garden.

President: There is still lots of danger. There are lots of units in that area. The Soviets have got to choose: Will they risk our whole relationship in order to test us in the Middle East? They have got to know we won't be pushed around in our support of any nation anywhere. The second point is that we have to do enough to have a bargaining position to bring Israel kicking and screaming to the table.

Kissinger: As the Soviet Union is doing now with Egypt.

President: I know one problem is our NATO friends. We are going to go ahead and do it. It is very important that DOD be just as effective on the sealift as on the airlift.

Moorer: Portugal is the only place to land and the crosswind can halt everything. Ten years ago we had bases everywhere.

President: We have to rethink that, and we won't forget the Portuguese.

We are not out of the woods, but we should know in a few days.

Clements: Your military services have just reacted in an outstanding fashion, Mr. President.

President: So have you all. Thank you very much.

SECRET/XGDS

الترجمة:

مذكرة محادثة – البيت الأبيض – واشنطن – 17 تشرين الأوّل 1973.

المشاركون: الرئيس نيكسون– هنري كيسنجر مساعد الريس لشؤون الأمن القومي– السفير كنيث راش مساعد وزير الخارجيّة – وليم كليمنتس معون وزير الدّفاع– وليم كولبي مدير المخابرات المركزيّة الأمريكيّة– الأدميرال توماس مورار رئيس هيئة الأركان المشتركة– جوزيف سيسيكو مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا– برينت سكوكروفت نائب مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي– 17 تشرين الأوّل 1973.

الموضوع: حرب الشرق الأوسط:

الرئيس: أود أن أشكركم على جهودكم. لا أحد أكثر شدّة وادراك للرهانات: النّفط ووضعنا الاستراتيجي. لا يمكننا المضي إلى وقف إطلاق النار دون مسعى تفاوضي سيكون ناجحاً. إنّ غرض الاجتماع هذا الصباح (مع أربعة من وزراء الخارجية العرب) كان للإسهام بهذا.

إنّ بعضاً من هؤلاء ...ليس الجزائريون ...خائفون من تركهم تحت رحمة الاتحاد السوفييتي. إنّ السعوديين والمغاربة وحتى الجزائريون يخشون هذا. والوجه الآخر هو علاقاتنا مع الاتحاد السوفييتي. هذا أكبر من "الشرق الأوسط". لا يمكننا السماح بنجاح عملية مدعومة من السوفييت ضد عمليات مدعومة أمريكياً. في حال تمّ ذلك فإنّ مصداقيتنا في كل مكان تهتز اهتزازاً شديداً.

لقد مضينا في هذا مع الهند وباكستان. أخبرت وزراء الخارجيّة أنّه باستطاعة اسرائيل أن تشغل الصحافة. لكن عليهم أن يعلموا أنّه في حرب الهند وباكستان كانت العامة مؤيدة للهند وأنا أيدت الباكستان ليست بسبب شعبيته بل بسبب كونه صحيحاً.

من أجل أن نمتلك التأثير نحتاج إلى طلب إسرائيل إلى تسوية. علينا أن نحوز على ثقتهم. لذلك هو هذا الجسر الجوي.

أعلم أنّ الجسر البحري مثار جدل لكن علينا أن نكون ذوي مصداقيّة. أريد الأمر أن يمضي قدماً. سوف تعمل دبلوماسيتنا على الأرجح قبل أن تنجح، لكن علينا إيصال الرسالة إلى إسرائيل

وإلى الاتحاد السوفييتي. لا يمكننا أن نؤثر كثيراُ عليهم بحث سيكونون متغطرسين، لكن ليس باستطاعتنا أن نكون في وضع حيث تضغط إسرائيل على الكونغرس كي تقوم بالمزيد.

كيسنجر: لديهم خطة جيدة.

الرئيس: إذاً نفذوها.

كيسنجر: سيدي الرئيس لقد كانت هذه أفضل الأزمات إدارة منذ قدومكم إلى البيت الأبيض. لقد أطلقنا جسراً جوياُ ضخماً ومع ذلك فقد حصلنا على حصة صغيرة في TASS تاس وأنت واقف هنا تتلقى إطراءات العرب في حديقة الورد.

الرئيس: لا يزال هناك الكثير من الخطر. هنالك كثير من الوحدات في تلك المنطقة. على السوفييت الاختيار: هل سيجازفون بعلاقتنا الكاملة لأجل اختبارنا في "الشرق الأوسط" ؟ عليهم أن يعرفوا اننا لن يضغط علينا في دعمنا لأي أمّة في أي مكان. والنقطة الثانيّة هي أننا علينا القيام بما يمكن للحصول على وضع مساومة لجلب اسرائيل قسراً إلى الطاولة.

كيسنجر: كما يفعل الاتحاد السوفييت الآن مع مصر

الرئيس: أعلم أنّ إحدى المشاكل هي أصدقائنا في الناتو. سوف تمضي قدماً ونفعل ذلك. من المهم جداً أن تكون وزارة الدّفاع على نفس الفعاليّة في الجسر البحري كما هي في الجسر الجوي.

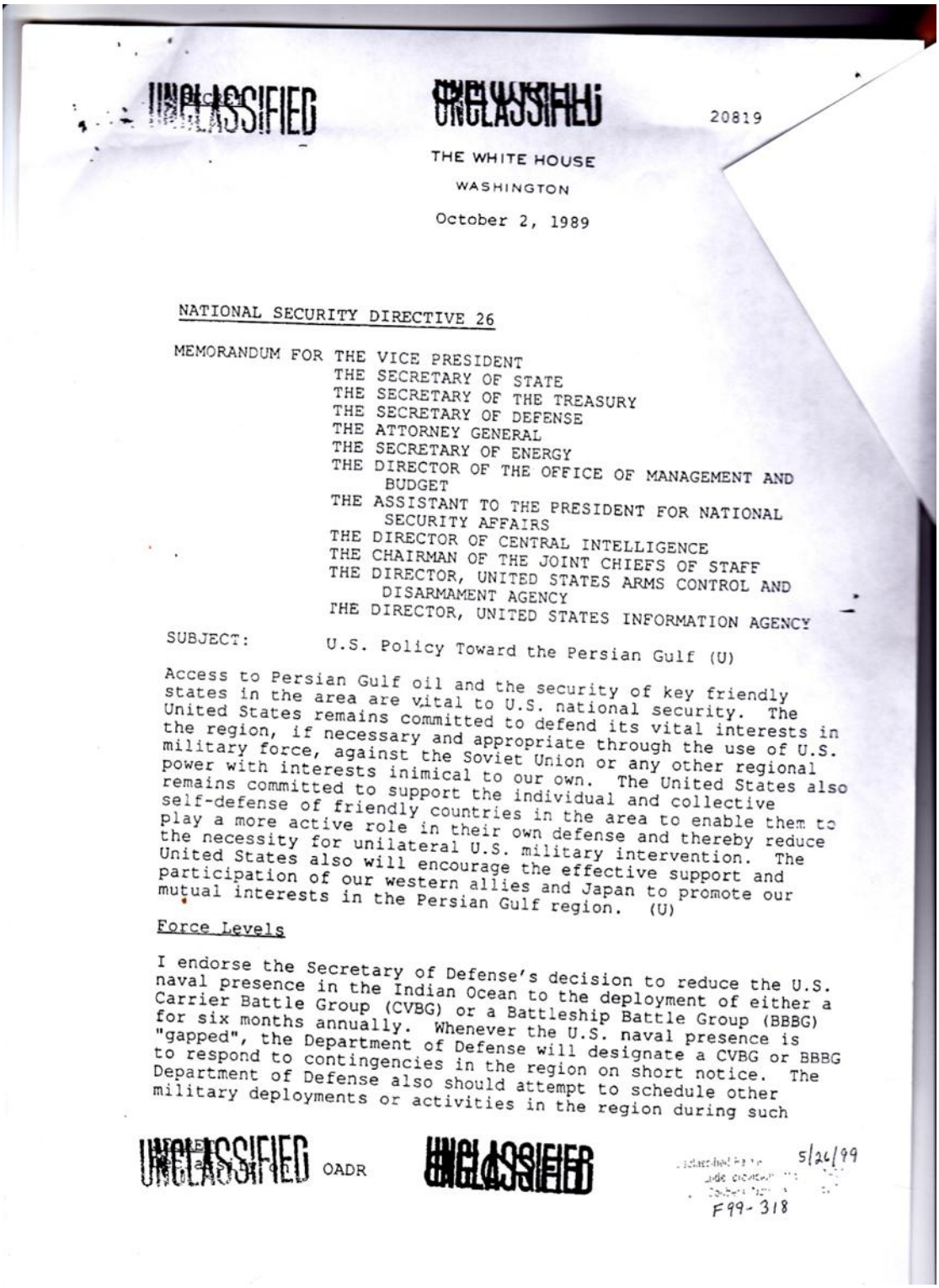
مورر: البرتغال هي المكان الوحيد للهبوط. ومن الممكن للرياح المتعامدة أن توقف كل شيء. منذ عشر سنوات مضت كان لنا قواعد في كل مكان.

الرئيس: علينا إعادة التفكير بذلك ولن ننس البرتغاليين. لسنا بمنأى عن الحظر، لكن علينا أن نعرف في بضعة أيام.

كليمنتس: لقد تفاعلت خدماتك العسكريّة منذ قليل بطريقة رائعة سيدي الرئيس.

الرئيس: وكذلك فقلتم جميعاً. شكراً جزيلاً.

الملحق رقم 11



UNCLASSIFIED UNCLASSIFIED 20819

THE WHITE HOUSE

WASHINGTON

October 2, 1989

NATIONAL SECURITY DIRECTIVE 26

MEMORANDUM FOR THE VICE PRESIDENT
THE SECRETARY OF STATE
THE SECRETARY OF THE TREASURY
THE SECRETARY OF DEFENSE
THE ATTORNEY GENERAL
THE SECRETARY OF ENERGY
THE DIRECTOR OF THE OFFICE OF MANAGEMENT AND BUDGET
THE ASSISTANT TO THE PRESIDENT FOR NATIONAL SECURITY AFFAIRS
THE DIRECTOR OF CENTRAL INTELLIGENCE
THE CHAIRMAN OF THE JOINT CHIEFS OF STAFF
THE DIRECTOR, UNITED STATES ARMS CONTROL AND DISARMAMENT AGENCY
THE DIRECTOR, UNITED STATES INFORMATION AGENCY

SUBJECT: U.S. Policy Toward the Persian Gulf (U)

Access to Persian Gulf oil and the security of key friendly states in the area are vital to U.S. national security. The United States remains committed to defend its vital interests in the region, if necessary and appropriate through the use of U.S. military force, against the Soviet Union or any other regional power with interests inimical to our own. The United States also remains committed to support the individual and collective self-defense of friendly countries in the area to enable them to play a more active role in their own defense and thereby reduce the necessity for unilateral U.S. military intervention. The United States also will encourage the effective support and participation of our western allies and Japan to promote our mutual interests in the Persian Gulf region. (U)

Force Levels

I endorse the Secretary of Defense's decision to reduce the U.S. naval presence in the Indian Ocean to the deployment of either a Carrier Battle Group (CVBG) or a Battleship Battle Group (BBBG) for six months annually. Whenever the U.S. naval presence is "gapped", the Department of Defense will designate a CVBG or BBBG to respond to contingencies in the region on short notice. The Department of Defense also should attempt to schedule other military deployments or activities in the region during such

UNCLASSIFIED OADR UNCLASSIFIED

5/26/99

F99-318

periods. Any future major force reductions or adjustments in the Indian Ocean or Persian Gulf will be undertaken only after appropriate interagency consultations. The Director of Central Intelligence should increase collection on early warning indicators in the Gulf area, particularly when there is a "gap" in the U.S. Indian Ocean presence. ~~(S)~~

It is important for the United States to continue to nurture the mutually beneficial and enduring cooperative security relationships with the GCC states that grew out of the Iran/Iraq war. The Department of Defense should seek to maintain and, if possible, increase its peacetime and contingency access to friendly regional states, and to broaden the scope of security cooperation through military exercises, prepositioning arrangements and contingency planning. ~~(S)~~

Arms Sales

The United States will sell U.S. military equipment to help friendly regional states meet their legitimate defense requirements, so long as such sales do not present a security threat to Israel. ~~(C)~~

The Secretaries of State and Defense should develop a strategy for a long-term program of arms sales to Saudi Arabia and the other GCC states that serves our national interest but does not increase Israel's security burden. This strategy should focus on those sales likely to be requested that might be controversial, such as main battle tanks and advanced fighter aircraft, and outline actions for the Administration to undertake in order to obtain congressional and domestic support for such sales. ~~(S)~~

Iraq

Normal relations between the United States and Iraq would serve our longer-term interests and promote stability in both the Gulf and the Middle East. The United States Government should propose economic and political incentives for Iraq to moderate its behavior and to increase our influence with Iraq. At the same time, the Iraqi leadership must understand that any illegal use of chemical and/or biological weapons will lead to economic and political sanctions, for which we would seek the broadest possible support from our allies and friends. Any breach by Iraq of IAEA safeguards in its nuclear program will result in a similar response. Human rights considerations should continue to be an important element in our policy toward Iraq. In addition, Iraq should be urged to cease its meddling in external affairs, such as in Lebanon, and be encouraged to play a constructive role in negotiating a settlement with Iran and cooperating in the Middle East peace process. ~~(S)~~

We should pursue, and seek to facilitate, opportunities for U.S. firms to participate in the reconstruction of the Iraqi economy, particularly in the energy area, where they do not conflict with

our non-proliferation and other significant objectives. Also, as a means of developing access to and influence with the Iraqi defense establishment, the United States should consider sales of non-lethal forms of military assistance, e.g., training courses and medical exchanges, on a case by case basis. (S)

Iran

The United States should continue to be prepared for a normal relationship with Iran on the basis of strict reciprocity. A process of normalization must begin with Iranian action to cease its support for international terrorism and help obtain the release of all American hostages, which will not be a matter for bargaining or blackmail. Other criteria Iran must meet before full normalization of U.S.-Iranian relations include halting its subversive activities and improving relations with its neighbors, making a good faith effort toward a peace treaty with Iraq, and improving its human rights practices. (S)

It is critical that the United States continue to speak with one voice regarding Iran. The Department of State should be the conduit for all contacts with Iran, keeping other National Security Council members informed. Except for authorized U.S. Government officials meeting with any potential source who may have information that could help obtain release of our hostages in Lebanon, our dealings should be with Iranian government officials, not with factions or intermediaries. (S)

The Soviet Union

The United States should continue to engage the Soviets in a dialogue on regional issues, doing what we can to discourage arms sales and potential meddling in Iran and elsewhere in the region. (S)

George Bush

الترجمة:

البيت الأبيض – واشنطن –2 تشرين الأوّل 1989 – توجيه الأمن القومي رقم 26

مذكرة لنائب الرئيس – وزير الخارجية – وزير الخزانة – وزير الدفاع – النائب العام – وزير الطاقة – مدير مكتب الإدارة والميزانية – مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي – مدير المخابرات المركزية – رئيس هيئة الأركان المشتركة – مدير وكالة رقابة الأسلحة ونزع التسلح الأمريكيّة – المدير، وكالة معلومات الولايات المتّحدة.

الموضوع: سياسة الولايات المتّحدة تجاه الخليج العربي.

الوصول إلى نفط الخليج العربي وأمن البلدان الرئيسية الصديقة في المنطقة حيوية للأمن القومي الأمريكي. تبقى الولايات المتّحدة ملتزمة بالدفاع عن مصالحها الحيوية في المنطقة، عند الضرورة والمناسب عبر استخدام القوّة العسكريّة الأمريكيّة ضدّ الاتحاد السوفييتي أو أي قوّة إقليميّة ذات مصالح معاديّة لمصالحنا. كما تظل الولايات المتّحدة ملتزمة أيضاً بدعم الدّفاع الذاتي الفردي والجماعي للبلدان الصديقة في المنطقة لتمكنها من لعب دور أكثر فعاليّة في دفاعها الذاتي وبالتالي خفض ضرورة التّدخل الأمريكي العسكري أُحادي الجانب. كما أنّ الولايات المتّحدة سوف تشجع أيضاً الدّعم الفعال ومشاركة حلفائنا الغربيين واليابان في تعزيز مصالحنا المتبادلة في منطقة الخليج العربي.

مستويات القوة: أصادق على قرار وزير الدّفاع خفض الوجود البحري الأمريكي في المحيط الهندي لنشر إما حاملة مجموعة مقاتلة (cvbg) أو مجموعة سفن قتاليّة (bbbg) لمدّة ستة أشهر سنوياً. كلما كانت هناك قوّة في الوجود البحري الأمريكي سوّف تخصص وزارة الدّفاع الأمريكيّة حاملة مجموعة مقاتلة أو مجموعة سفن قتاليّة للاستجابة للطوارئ في المنطقة بأسرع وقت ممكن. كما يجب على وزارة الدّفاع أيضاً محاولة تخطيط عمليات انتشار أو أنشطة عسكريّة أخرى في المنطقة خلال مثل تلك الفترات. سوف يتم تولي القيام بأي تخفيضات قوى كبرى مستقبلاً أو تعديلات في المحيط الهندي أو الخليج العربي فقط بعد المشاورات المناسبة بين الوكالات. على مدير المخابرات المركزية زيادة الجميع حول مؤشرات الانذار المبكر في منطقة الخليج العربي خصوصاً عند وجود ثغرة في الوجود الأمريكي في المحيط الهندي.

من المهم استمرار الولايات المتّحدة في دعم علاقات الأمن التعاوني ذات الفائدة المتبادلة والدائمة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي التي نمت من الحرب العراقية الإيرانية. على وزارة الدّفاع السعي إلى الحفاظ على ما أمكن زيادة سلامها والوصول الطارئ إلى البلدان الإقليمية الصديقة وتوسيع نطاق التعاون الأمني عبر التدريبات العسكرية وترتيبات التوضيع المسبق وتخطيط الطوارئ.

مبيعات الأسلحة:

سوف تقوم الولايات المتّحدة ببيع معدات عسكريّة أمريكيّة لمساعدة البلدان الإقليميّة الصديقة في تلبية متطلبات الدّفاع الشرعيّة ما دامت مثل تلك المبيعات لا تشكل تهديداً أمنياً لإسرائيل.

يجب على وزارة الدّفاع والخارجيّة والدّفاع وضع استراتيجيّة لبرنامج مبيعات على المدى البعيد إلى العربية السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تخدم مصالحنا القومية ولكنّها لا تزيد من عبء الأمن الإسرائيلي. يجب أن تركز هذه الاستراتيجية على تلك المبيعات التي يحتمل حالها والتي قد تكون موضع جدال مثل دبابات القتال الرئيسية والطائرات المقاتلة المتقدمة، وتحدد الإجراءات التي على الإدارة اتخاذها للحصول على دعم الكونغرس والمحلي لمثل تلك المبيعات.

العراق:

العلاقات الطّبيعية بين الولايات المتّحدة والعراق سوف تخدم مصالحنا على المدى الأبعد وتقرن الاستقرار في كل من الخليج والشرق الأسط. على حكومة الولايات المتّحدة اقتراح حوافز اقتصادية وسياسية للعراق لتعديل سلوكه وزيادة نفوذنا مع العراق. في نفس الوقت على القيادة العراقية أن تفهم بأنّ أي استعمال غير شرعي للأسلحة الكيميائية – البيولوجية سوف يؤدي إلى عقوبات اقتصادية وسياسية والتي سنسعى من أجلها إلى اوسع دعم ممكن من حلفائنا وأصدقائنا. أي خرق من قبل العراق لإجراءات وكالة الطاقة الذريّة الدّوليّة الوقائية في برنامجه النووي سوف تؤدي إلى رد مماثل. يجب الاستمرار في كون اعتبارات الحقوق الإنسانية عنصراً مهماً في سياستنا تجاه العراق. إضافةً إلى ذلك يجب حث العراق على وقف تدخله في الشؤون الخارجية كما في لبنان وأن يشجع على لعب دور بناء في التفاوض على تسوية مع إيران والتعاون في

عملية سلام "الشرق الأوسط". علينا متابعة والسعي إلى تسهيل الفرص للشركات الأمريكيّة للمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد العراقي، وعلى الأخص في مجال الطاقة، حيث لا تتضارب مع أهدافنا في منع الانتشار النووي والأهداف الهامة الأخرى وكذلك كوسيلة لتطوير الوصول إلى والتأثير مع مؤسسة الدّفاع العراقيّة. يجب على الولايات المتّحدة دراسة مبيعات أشكال غير قاتلة من المساعدة العسكريّة مثل دورات التّدريب والمبادلات الطبية على أساس حالة حالة.

إيران:

على الولايات المتّحدة مواظبة الاستعداد لعلاقة طبيعية مع إيران على أساس التبادلية الصادقة. يجب بدء عملية تطبيع مع عمل إيراني على وقف دعمها للإرهاب الدّولي والمساعدة في الحصول على إطلاق سراح جميع الرهائن الأمريكيين الأمر الذي لن يكون مسألة مساومة أو ابتزاز. من المقاييس الأخرى التي على إيران تلبيتها قبل التطبيع الكامل للعلاقات الأمريكيّة الإيرانيّة تتضمن وقف أنشطتها الهدامة وتحسين علاقاتها مع جيرانها قائمة بجهد مخلص نحو معاهدة سلام مع العراق وتحسين ممارساتها في حقوق الانسان.

من المهم استمرار الولايات المتّحدة في التحدث بصوت واحد بخصوص إيران. ولابد من أن تكون وزارة الخارجيّة القناة لجميع الاتصالات مع إيران مع الإبقاء على إطلاع أعضاء مجلس الأمن الدّولي الآخرين. باستثناء مسؤولي الحكومة الأمريكيّة المرخص، فإنّ الاجتماع مع أي مصدر محتمل قد يكون لديه معلومات يمكن أن تساعد في تأمين تحرير رهائننا في لبنان فإنّ تعاملنا يجب أن يكون مع مسؤولي الحكومة الإيرانيين وليس مع أحزاب أو وسطاء.

الاتحاد السوفييتي:

يجب على الولايات المتّحدة متابعة اشراك السوفييت في الحوار حول مسائل اقليمية، وأن تعمل ما تستطيع لإعاقة مبيعات الأسلحة والتّدخل المحتمل في إيران وأماكن أخرى من المنطقة.

الملحق رقم 12

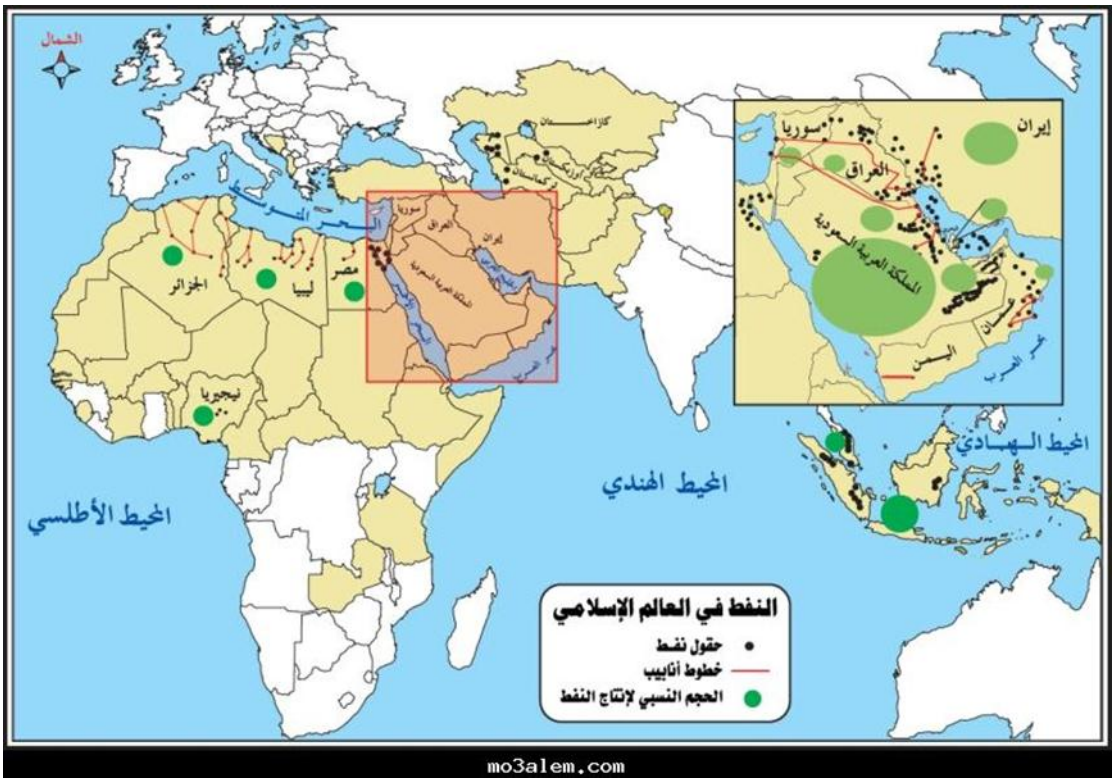
بيان صحافي لوزراء النّفط العرب – القاهرة 10 توز 1974– المصدر – شحاته: مصدر سابق، ص 112

اجتمع وزراء النّفط العرب يوم 10 تموز 1974 بالقاهرة، ونظروا في مسألة الحظر النّفطي الذي كان مفروضاً على هولندا. وتعبيراً عن اهتمام الدّول العربيّة بالكيان العربي الموحد، وتقديراً منهم للعلاقات التي يراد انشاؤها بين الأمة العربيّة والمجموعة الأوربيّة، فقد قرر وزراء النّفط العرب، بالإجماع، رفع الحظر عن هولندا.

الخرائط:

1- النّفط في العالم الاسلامي

http://www.mo3alem.com/vb/images/uploads/1_32072478f62fa0598c.jpg

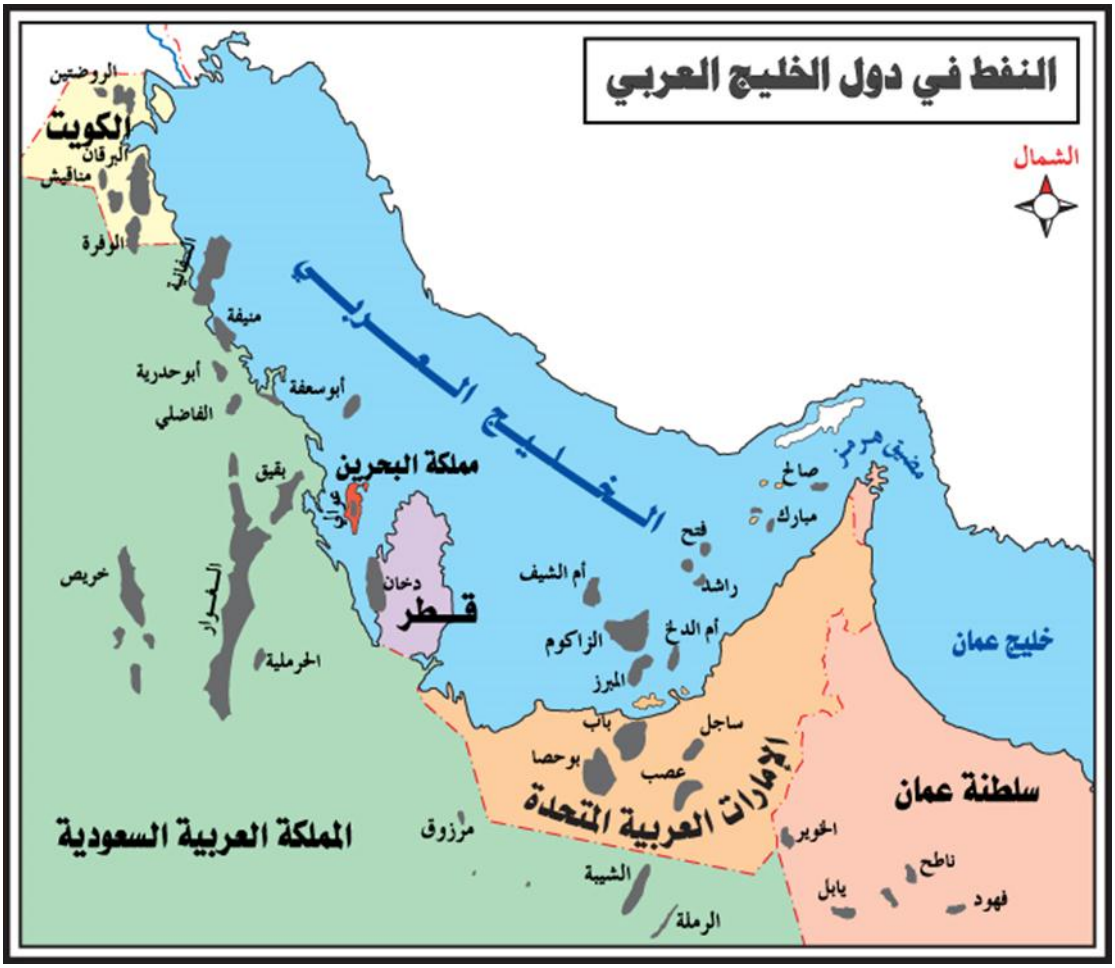


2- مناطق النّفط في الخليج

-http://www.britannica.com/blogs/wp content/uploads/2010/09/0000000674-fossfu005-004.gif



3- مصور النّفط في الخليج العربي. المصدر /http://www.edu-maps.com-



4- النّفط في العراق

-http://www.israj.net/arabic/images/Economics/061.gif

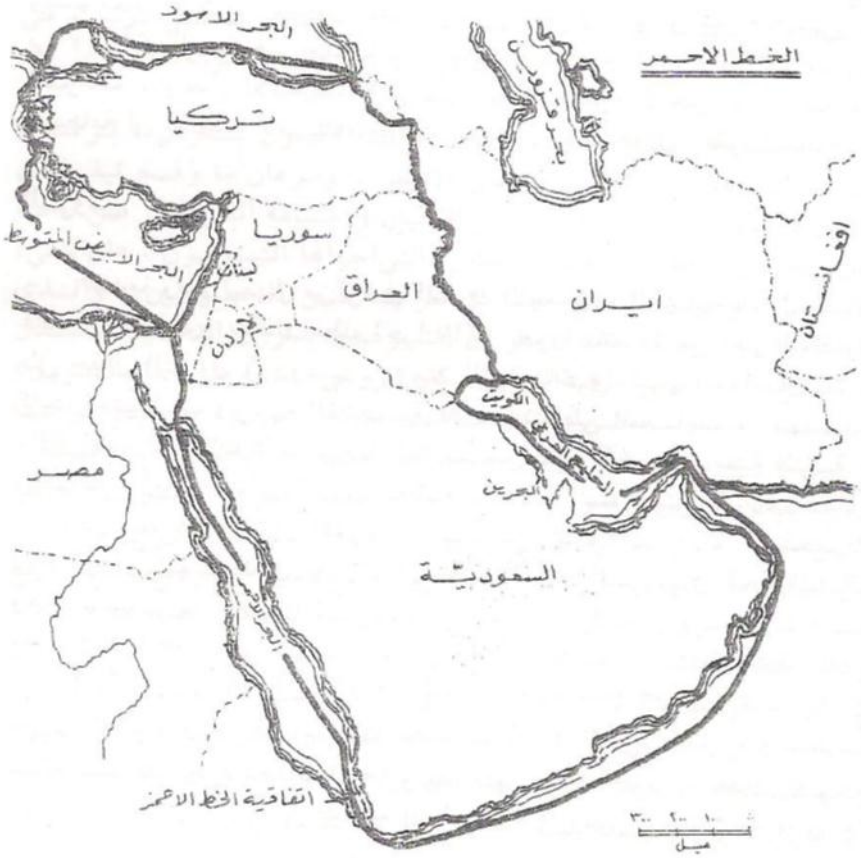


5- النفط في ايران

- http://www.parstimes.com/images/iran_petroleum_facilities_2004.jpg



5- اتفاقية الخط الأحمر - المصدر - سامبسون، مصدر سابق، ص 105



الجداول:

1- تأميم امتيازات النّفط في منطقة الخليج العربي – المصدر– بريماكوف: مصدر سابق، ص 64

السنة	الدّولة	الشركات صاحبة الامتيازات
1951	إيران	أنجلو – ايرانيان([1])
1972	العراق	شركة نفط العراق
1973	العراق	شركة نفط الموصل
1975	العراق	شركة نفط البصرة
1975	الكويت	شركة زيت الكويت
1976	قطر	تأميم كامل
1976	دبي	تأميم كامل
1977	الكويت	شركة امينويل
1978	البحرين	شركن نفط البحرين
1979	إيران	كونسرت النفط الإيراني
1980	المملكة العربية السعودية	شركة أرامكو

[1] - اعيدت الممتلكات الأجنبية عام 1954 تحت اسم كونسرت النفط الإيراني

2- الشركات صاحبة الامتيازات النّفطيّة في منطقة الخليج العربي عام 1972 (الدول النفطية الكبرى) (توزيع الرساميل – بالنسبة المؤية. المصدر – بني صدر: مصدر سابق، ص 209

الشركات	ايران- الكونسورسوم	شركة نفط أبو ظبي	السعودية- أرامكو	العراق شركة نفط العراق	الكويت شركة نفط الكويت
أكسون	7	11,75	30	11,75	—
شل	14	23,75	—	23,75	
PP	40	23,75	—	23,75	50
تكساكو	7	—	30	—	—
غولف أويل	7	—	—	—	50
سوكال	7	—	30	—	—
موبيل أويل	7	11,75	10	11,75	—
CFP	6	23,75	_	23,75	—
المجموع	95	95	100	95	100

مصادر ومراجع البحث:

أولاً – المصادر والمراجع العربيّة:

أ– الوثائق:

1. بيان المجلس الوزاري لمنظمة الدّول العربية المصدّرة للنفط. الكويت 1973/10/17 متوفرة على الموقع الالكتروني– وثائق مقاتل.
http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/index.htm
2. بيان صادر عن الدّيوان الملكي السعودي حول تخفيض انتاج النّفط. جدة 1973/10/19 متوفرة على الموقع الالكتروني– وثائق مقاتل.
http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/index.htm
انظر أيضاً – نصر الله، جورج خوري: الوثائق الفلسطينيّة العربيّة لعام 1973، مؤسسة الدّراسات الفلسطينيّة، مركز الوثائق والدّراسات، أبو ظبي، ط1، 1976، ص 383
3. بيان صادر عن الدّيوان الملكي السعودي حول وقف تصدير النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة. متوفرة على الموقع الالكتروني –
http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/index.htm
وأيضاً – نصر الله: مصدر سابق، ص 384
4. تصريح رسمي كويتي حول وقف تصدير النّفط إلى الولايات المتّحدة الأمريكيّة. الكويت 1973/10/21 متوفرة على الموقع الالكتروني– وثائق مقاتل.
http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/index2.htm
وأيضاً– نصر الله: المصدر نفسه، ص 389
5. بيان صادر عن الاجتماع الثاني لوزراء النّفط العرب في الكويت، حول مسألة حظر تصدير النّفط. الكويت 4– 11/5/ 1973 متوفرة على الموقع الالكتروني– وثائق مقاتل.
http://www.mokatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc10/index2.htm

انظر أيضاً – شحاته: مصدر سابق، ص 96–97 _ وأيضاً – نصر الله: المصدر نفسه، ص 428

6. قرار وزراء النفط العرب 24–25 كانون الأول 1973 – المصدر – شحاته: مصدر سابق، ص 103←105 – وأيضاً – نصر الله: المصدر نفسه، ص 547
7. قرار وزراء النفط العرب 18 آذار 1974 _ المصدر– شحاته: مصدر سابق، ص 106←109
8. قرار وزراء النفط العرب رقم 10 توز 1974–المصدر– شحاته: مصدر سابق، ص 112

ب–منشورات ذات صبغة وثائقيّة:

1. أحمد: مصادر الطاقة، أوراق الأوبك رقم 3، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983
2. علوان ، محمد يوسف: النظام القانوني لاستغلال النفط في البلاد العربية، كلية الحقوق، الكويت، ط1، 1982

ت–الدّوريات:

1. الامام، محمد محمود: أهم التطورات العالميّة والاقليميّة والقطريّة خلال العقود الثلاثة الماضيّة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 13، شتاء 2007–(161–182)
2. زهرة، السيد: استراتيجيّة القوتين الأعظم وقضايا الأمن في الخليج، الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، عدد 2، تشرين الأوّل، 1981، – (79–108)
3. صالح، محمد حبيب: مبادئ الاستراتيجية الأمريكيّة في المنطقة العربيّة من أواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مجلة دراسات تاريخيّة، جامعة دمشق، عدد 83 – 84، كانون الأول، 2003، –(217–262)
4. غالي، بطرس بطرس: الاستراتيجيّة الدّوليّة وسلاح البترول، القاهرة، السياسة الدولية، العدد 41، تموز 1975–(8–21)
5. غبريال، وهبي: الكارتل البترولي للشركات متعددة الجنسيات، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 41، تموز 1975_(52–58)
6. المحجوب، رفعت: الدّول المُصدرة للبترول والنظام النقدي الدّولي، السياسة الدولية، القاهرة، عدد 41، تموز،1975 – (22–27)
7. مقلد، اسماعيل صبري: تصارع القوى العالميّة حول البترول، السياسة الدوليّة، القاهرة، عدد 41، تموز، 1975_(38–51)
8. نصراوي، عباس: الطاقة والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة، شؤون فلسطينية، بيروت، عدد 92 – 93، آب، 1979 _(89 –100)

9. النمس، جلنار: السوق الأوربيّة المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينيّة، بيروت، عدد 110، كانون الثاني، 1981 _(95 -118)

الموسوعات:

1. إسماعيل، ندى جميل: موسوعة المعارف العامة، المركز الثقافي اللبناني، ط1، بيروت، 2005
2. البعلبكي، منير: موسوعة المورد العربية، مجلد 2، القسم الأول، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1990
3. سيد عبد العزيز، مجدي: موسوعة المشاهير، الكتاب الأول، مطبعة القاهرة، مصر، ط1، 1996
4. عطيّة، أحمد: القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3 ، 1968
5. الكيالي، عبد الوهاب: موسوعة السياسة، ج 1 – 2 – 3 – 4– 5 – 7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1990
6. مجموعة من المؤلفين: موسوعة مشاهير العالم، ج3، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 2002
7. المطيعي، لمعي: موسوعة هذا الرجل من مصر، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1997
8. الموسوعة العربية، المجلد السادس– المجلد العاشر، رئاسة الجمهورية العربية السورية، ط1، 2002
9. موسى، رءوف سلامة: موسوعة أحداث وأعلام مصر والعالم، دار ومطابع المستقبل، الإسكندرية، ط1، 2002

ث–المصادر والمراجع العربيّة من الكتب:

1. أبو غزالة، عبد الحليم: الحرب العراقيّة الإيرانية، دن، د م، د ت، 1994
2. الأزعر، محمد خالد: الجماعة الأوربية والقضية الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط1، 1991
3. أساسيات صناعة النفط والغاز ج2: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1976
4. اسكندر، مروان: الدعم النّفطي العربي، من مؤتمر الخرطوم 1967 إلى مؤتمر الكويت 1973، مطابع ألف، بيروت، 1973
5. إسلام، احمد متحت: الطاقة ومصادرها المختلفة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، 1988،
6. الأشعل، عبد الله: العلاقات الدّوليّة لمجلس التعاون، ذات السلاسل، د م، ط1، 1990
7. آل سعود والقضية الفلسطينية من وعد بلفور و حتى النكبة، إعداد دار المحيط، د م، د ت
8. أمين، جلال أحمد: المشرق العربي والغرب – بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط4، 1983

9. بحيري، مروان: السياسة الأمريكية من ترومان إلى كيسنجر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982
10. _____: النّفط العربي والتهديدات الأمريكيّة بالتدخل 1973 – 1979، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رقم 4، بيروت، 1980
11. البراوي، راشد: حرب البترول في العالم العربي 1967، الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د ت
12. برجاس، حافظ: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان، بيروت، ط1، 2000
13. البرغوثي، جبارة: تاريخ الخليج العربي، دار كنعان دمشق، ط1، 2005
14. البستكي، نصرة: اليابان والخليج – استراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت، ط1، 2004
15. البكوش، الطيب: الخليج بين الهيمنة والارتزاق، الناشر مؤسسة الكريم بن عبد الله، تونس، د ت
16. البندك، مازن: قصة النفط، دار القدس، د م، ط1، 1974
17. البيبلاوي، حازم: النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، عدد 257، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 2000
18. التنير، سمير: مدخل لاستراتيجية النفط العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981
19. التواجد العسكري الأمريكي في الخليج: إعداد مركز الحرمين للإعلام الإسلامي، د ن، د م، د ت
20. جابر، عدنان: العرب وعصر ما بعد النفط، دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2004
21. الجمل، شوقي – عبد الرازق، عبد الله: تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، 2000
22. الجودة، فوزي: أوروبا والصراع العربي – الصهيوني، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق، ط2، 1984
23. الجوهري، يسري: دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مطبعة الإشعاع، مصر، 1997
24. حجر، جمال: القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين 19 – 20، تقديم عمر عبد العزيز عمر، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1989
25. حرب، أسامة الغزالي: الاستراتيجيّة الأمريكيّة تجاه الخليج العربي "مصالح ثابتة وسياسات متغيّرة "، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 1982
26. الحمود، فهد مسعود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1980
27. خدوري، وليد: النفط العربي في السياسة الدّوليّة، دلمون للنشر، نيقوسيا، قبرص، دت
28. دبس، محمد: صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976
29. درويش، فوزي: الشرق الأقصى الصين واليابان 1853 – 1972، د ن، د م، ط2، 1997
30. رأفت، وحيد: العالم العربي ... والاستراتيجيّة السوفييتيّة المعاصرة، المعارف، الإسكندرية، 1976
31. رسول، فاضل: العراق – إيران" أسباب وأبعاد النزاع"، المعهد النمساوي للسياسة، د م، 1992

32. الرشيد، عبد العزيز: تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1978
33. رمضان، عبد العظيم: تاريخ أوروبا والعالم الحديث من ظهور البرجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة، ج3، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، د ت
34. الرميحي، محمد: النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، العدد 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982
35. الريس، رياض نجيب: الخليج العربي ورياح التغيير، دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، د م، د ت
36. _____: رياح الشرق – الخليج العربي والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين، رياض الريس للنشر، د م، ط1، 2000
37. الزعبي، موسى: السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة، الشادي للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1995
38. زلوم، عبد الحي: أزمة نظام " الرأسمالية والعولمة في مأزق " المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2009
39. _____: حرب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2005
40. الزنابيلي، عبد المنعم: الحوار العربي الأوربي، وزارة الثقافة، دمشق، 1992
41. زهر الدين، صالح: مشروع " إسرائيل الكبرى "بين الديمغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ط1، 1996
42. السبكي، أمال: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906 – 1979 ، عالم المعرفة، العدد 250، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1999
43. _____: إيران بين الحلفاء و المحور حتى الاحتلال 1939 – 1942 – دراسة وثائقية من أرشيف الخارجية الأمريكيّة، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، 1990
44. السعيد، ناصر: تاريخ آل سعود، قدم له نبيل طعمه، دار الشروق للطباعة والنشر، د م، ط1، 2012
45. السماك، محمد: استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ط1، 1991
46. سيف، محمد بن عبد الله: عبد الله الطريقي – صخور النفط ورمال السياسة، رياض الريس للنشر، السعودية، ط1، 2007
47. شحاتة، ابراهيم: حظر تصدير النّفط العربي، "دراسة قانونية سياسية "، مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، رقم 42، بيروت، ط1، 1975
48. شذر، حسين: العراق وأمريكا 1945 – 1958، دار الملتقى، لبنان، ط1، 1998

49. شعبان، مظفر صلاح الدين _ شعبان، سمير صلاح الدين: الطاقة وآفاقها المستقبلية، وزارة الثقافة، دمشق، 1984
50. شكر، زهير: السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كارتر "، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982
51. الشلق، أحمد زكريا – الخطيب، مصطفى عقيل: قطر واتحاد الامارات العربية التسع في الخليج العربي (1968 – 1971) دراسة ووثائق، دار الثقافة، الدوحة، ط2، 1998
52. الشلق، أحمد زكريا: فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة، قطر، ط1، 1999
53. شيبان، أنطوان: دبلوماسيّة التأزيم " قرار أمريكا بالفشل في الشرق الأوسط"، د ن، د م، 1984
54. الشيباني، أحمد: الأهداف الاستعمارية وراء مشروع مارشال، دار اليقظة العربية، د م، د ت
55. الشيخ، رأفت غنيمي: التاريخ المعاصر للأمّة العربيّة الاسلاميّة، دار الثقافة، القاهرة، ط1، 1992
56. شيخاني، سمير: صانعو التاريخ،ج2، عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1991
57. صالح، محمد حبيب – يوفا، محمد: قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، 1999
58. صايغ، يوسف: سياسة النفط العربية في السبعينات فرص ومسؤولية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1983
59. ضاهر، تركي: أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر إلى جمال عبد الناصر، دار الحسام للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1992
60. طويرش، عبيد: الصراع حول مضيق هرمز، دراسات لسياسات القوى العظمى تجاه مضيق هرمز ومواقف دول مجلس التعاون من الصراع، منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات، ط1، 1990
61. الطيار، لؤي بكري: أمن الخليج العربي، مركز الدراسات العربي الاوربي، بيروت، ط1، 1999
62. عباس، رؤوف: أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982
63. عبد الحكيم، محمد صبحي: موارد الثروة الاقتصادية، ج2، دار مصر للطباعة، مصر، 1961
64. عبد الفضيل، محمود: النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، عدد 16، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978
65. عبد الله، عبد الخالق: العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 133، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1989
66. عبده، عيسى: بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، تقديم أحمد إسماعيل يحيى، دار المعارف، القاهرة، 1983
67. عجلان، محمد: البترول والعرب، دار الفارابي، بيروت، 1974

68. العطار، جواد: تاريخ البترول في الشرق الأوسط 1901 – 1972، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1977

69. عمارة، عبد المنعم: الاستراتيجيّة الأمريكيّة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالميّ' الثانيّة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، القاهرة، 1997

70. عمان 96: وزارة الإعلام، سلطنة عمان، 1996

71. العيدروس، محمد حسن: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الكويت، ط2، 1998

72. عين الملك، جورج: العالم الثالث في الاستراتيجيّة الغربيّة " الواقع والمواجهة"، مطبعة الاتحاد، د م، ط1، 1982

73. فارس، هاني: السياسة الأمريكيّة في الشرق الأوسط من خلال مذكرات نيكسون وكيسنجر، د ن، د م، ط1، 1984

74. فرح، جورج: أسرار السياسة الدولية في الشرق الأوسط، دار النشر اللبنانية، لبنان، ط1، 1952

75. قاسم، جمال زكريا: الخليج العربي 1914 – 1945 – دراسة لتاريخ الأمارات العربية، دار الفكر العربي، د م، ط1، 1994

76. القاسمي، نورة محمد: الوجود الهندي في الخليج العربي 1820_1947، دار الثقافة والاعلام، الامارات، ط1، 1996

77. قاسميّة، خيريّة: الولايات المتّحدة والوطن العربي في الفترة ما بين الحربين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1982

78. _____: قضايا عالمية معاصرة، جامعة دمشق، 1982

79. قرم، جورج: النفط العربي والقضية الفلسطينية، أوراق الدراسات الفلسطينية، ورقة رقم 5، بيروت، ط2، 1986

80. قلعجي، قدري: الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1992

81. الكعكي، يحيى أحمد: الشرق الأوسط والصراع الدّولي، دار النّهضة، العربيّة، بيروت، 1986

82. متى، أنطوان: الخليج العربي من الاستعمار البريطاني حتى الثورة الإيرانية، دار الجبل، بيروت، ط1، 1993

83. مجموعة باحثين: العلاقات الدولية في الشرقين الأدنى والأوسط وسياسة روسيا على عتبة القرن الحادي والعشرين، ترجمة دار المساعد السورية، دمشق، 2002

84. مجموعة باحثين: الغزو العراقي للكويت " المقدمات – الوقائع وردود الفعل – التداعيات "، عالم المعرفة، عدد 195، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995

85. محجوب، عزام – النحال، محمد: حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدّولي، الناشر الكريم بن عبد الله، د م، د ت
86. محلا، محمد: قوات التدخل الأمريكية من روزفلت إلى ريغان، مطابع الحافظ، د م، 1984
87. محمد، نجاح – أبوجبل، كاميليا: تاريخ الجزيرة العربية المعاصر، جامعة دمشق، 2009
88. المدني، سليمان: الملف العربي في القرن العشرين، ج 9، المنارة، لبنان، ط1، 1998
89. مراد، محمد عدنان: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جزوره التاريخيّة وأبعاده، مراجعة شهيرة مراد، تقديم شاكر الفحام، دار دمشق للنشر، دمشق، 1984
90. مسلّم، طلعت أحمد: الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 1994
91. المسند، عائشة علي : المملكة العربية السعودية وقضية فلسطين، 1939 _ 1948، دار المريخ، السعودية، 1992
92. مصطفى، أحمد عبد الرحيم: الولايات المتحدة والمشرق العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 4، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1978
93. مصطفى، أمين: العلاقات الأمريكيّة الصهيونية بين النشأة ومفاوضات التسوية، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط1، 1993
94. مصطفى، ناديا محمود محمد: أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 1986
95. المعتصم بالله، أحمد: البترول العربي وأثره في حاضر ومستقبل الأمة العربية، الدار القومية، القاهرة، د ت
96. معلوف، أيلي: العامل النفطي في حوار الشمال والجنوب، منريخ للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1991
97. مقلد، اسماعيل صبري: الصراع الأمريكي السوفييتي حول الشرق الأوسط الأبعاد الإقليمية والدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1986
98. منصور، كميل: السياسة الأمريكية والشرق الأوسط من كارتر إلى ريغان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1982
99. منصور، ممدوح محمود: الصراع الأمريكي – السوفييتي في الشرق الأوسط، تصدير محمد طه بدوي، مدبولي، 1995
100. نعمة، علي: خطوط المواجهة في الاستراتيجية القومية، دار النوال، بيروت، ط1، 1993
101. النعيمي، عبد الرحمن: الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1994

102. نوفل، أحمد سعيد: العلاقات الفرنسيّة العربيّة من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينيّة، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط1، 1984

103. هنتر، شيرين: إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين" الانعكاسات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، عدد 38، أبو ظبي، ط1، 2001

104. هيكل، محمد حسنين: حرب الخليج أوهام القوّة والنصر، مركز الأهرام للدراسات، ط1، القاهرة، 1992

105. _____: مدافع آية الله" قصة إيران والثورة"، دار الشروق، بيروت، 1982

106. ياغي، اسماعيل أحمد: تاريخ العالم العربي المعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000

107. يزبك، إبراهيم: النفط مستعبد الشعوب، وزارة الثقافة، دمشق، ط2، 1990

ج-مصادر ومراجع الأنترنت:

1) أخميس، حنان: النّفط العربي

- http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/02/20/37760.html

2) اكتشاف النّفط في البحرين. _ http://www.1bahrain.com/1b/t2541.html

3) جاد، عماد: اليابان والعالم العربي، السياسة الدّوليّة، عدد نيسان، 1987

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=216148&eid=298

4) ساق الله، نرمين: التبعية للغرب أنهكت الاقتصاد العربي والفلسطيني

- http://felesteen.ps/details/24266

5) شكري، محمد عزيز: التكتلات والأحلاف الدّولية في عصر الوفاق، السياسة الدولية، عدد تشرين الأول، 1974

- http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=213796

6) عبد العاطي، بدر: اثر العامل الخارجي على السياسة الخارجية للدول، السياسة الدّوليّة، عدد تموز، 2003

- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220791&eid=4308

7) عمر السقاف- http://www.saggaf.net/2010/02/blog-post_1560.html

8) غالي، بطرس بطرس: أزمة الخليج وقضايا ما بعد الأزمة، السياسة الدّوليّة، عدد تموز، 1991

-- http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217071&eid=1638

9) الكومي، محمود كامل: محددات العلاقة بين النظام العربي الإقليمي والنظام العالمي الجديد

_ http://www.mepanorama.com/221699/%E2%80%AB

10) المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النّفط، الجزء 2

- http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2004/11/01/12102.html

11) مراد، محمد: مواقع الرأسمال الأميركي والأوروبي في الخليج العربي (صراع اليورو – دولار)، مجلة الدفاع الوطني

- http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=25474

12) موسوعة الويكيبيديا. - http://en.wikipedia.org/wiki

13) الهلال الخصيب- 80662/http://arabic.rt.com/forum/showthread.php-

14) وثائق مقاتل. http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/index.htm

15) اليابان- المعرفة- السياسة الخارجية والقضية الفلسطينية

- http://www.marefa.org/index.php/

16) اليوسف، يوسف خليفة: دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ج1

_http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17736

17) اليوسف، يوسف خليفة: دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، ج2

_ http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17748-

ثانياً- المصادر والمراجع المترجمة.

أ- الوثائق

1. الوثيقة الموقعة بين بريطانيا وشيخ الكويت مبارك في 23 كانون الثاني 1899 المتعلقة بعدم استقبال ممثلين أجانب وعدم التنازل عن أرض لدولة أجنبية أو رعايا أجانب. المصدر- اينغدال: مرجع سابق، ص 87 - 88
2. المراسلات بين بريطانيا وشيخ الكويت مبارك عام 1913، والتي طلب فيها الطرف البريطاني من الكويت بعدم منح أي امتياز للتنقيب عن النّفط إلا لبريطانيا، وقد جاء الرد الكويتي بالموافقة. المصدر - المصدر: أبو حاكمة، أحمد مصطفى: تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965، ذات السلاسل، ط1، 1984، ص 425- 426
3. برقية من رئيس شركة ستاندر أوف كاليفورنيا إلى مستشار العلاقات السياسية رقم (554 - 184 - 65 - 2) 27 /12/ 1943 - المصدر: عمارة، مصدر سابق، ص 320 - 321
4. برقية من الوزير المقيم في السعودية إلى وزير الخارجيّة رقم(0900125 ف/15) 8 /1/ 1944. المصدر: عمارة، مصدر سابق، ص 325 - 326
5. برقيّة من الوزير المقيم في السعوديّة إلى وزير الخارجيّة رقم(13/ف 1250509) 16 /1 /1944 .المصدر- عمارة: مصدر سابق، ص 325 - 326
6. برقية من وزير الخارجية للوزير المقيم في السعودية، (رقم 000/125ف/13) 29/1/ 1944. المصدر- عمارة: مصدر سابق، ص 325 - 326
7. مذكرة من تشرشل إلى روزفلت رقم(601)، 3/4/ 1944. المصدر: عمارة، مصدر سابق، ص 338
8. مذكرة من وزير الخارجيّة إلى الرئيس روزفلت، رقم ((1044 -40890/24 f، 1944 /4 /3. المصدر- عمارة: مصدر سابق، ص 347
9. مذكرة من وزير الخارجية للرئيس روزفلت تاريخ 22 /12/ 1944 . المصدر- عمارة، مصدر سابق، ص 328- 329
10. المذكرة رقم(811 _ 3636/1_ 2245) من مساعد وزير الخارجية كلايتون (Clayton)إلى الرئيس روزفلت 19 / 1/ 1945. المصدر: عمارة، مصدر سابق، ص 364 - 365
11. تقرير للكونغرس الأمريكي: خطة الغزو الأمريكي لمنابع النّفط، ترجمة سليمان الفيومي، دار القدس، بيروت، 1976

ب-منشورات ذات صبغة وثائقية:

1. ترزيان، بيار: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فيكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982

المذكّرات:

1. ايدن، أنطوني: مذكرات ايدن، ترجمة خيري حماد، القسم الأول (1951–1957)، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت
2. شوارتزكوف، نورمان: مذكرات شوارتزكوف "وثائق وأسرار خطيرة"، ترجمة نور الدين صدوق– غلاب الجابري، دار الكتاب العربي، دمشق، ط1، 1993
3. نيكسون، ريتشارد: مذكرات نيكسون " الحرب الحقيقية"، ترجمة سهيل زكار، دار حسان ، دمشق، ط1، 1983
4. واينبرغر، كاسبار: الصراع من أجل السلام "مذكرات وزير الدّفاع الأمريكي السابق"، ترجمة زهير مصطفى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1991

ت–المصادر والمراجع من الكتب:

1. أ بريسون، توماس: العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784 – 1975، ترجمة دار طلاس للدراسات، دمشق، ط1، 1985
2. أجاريشف، أناتولي: التآمر ضد العرب، ترجمة فهد كم نقش، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط1، 1978
3. الأشقر، جلبير: الشرق الملتهب " الشرق الأوسط في المنظور الماركسي"، ترجمة سعيد العظم، دار الساقي، بيروت، ط1، 2004
4. أكنور، ريتشارد: بارونات النفط، د ن، د م، د ت
5. أكنور، هارفي: إمبراطورية البترول، ترجمة نجدة هاجر – سعيد الغز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، د م، ط1، 1959
6. ألنشتاين، جان: الصراع على العالم (1950 – 1988) العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي – السلام البارد، ترجمة موسى الزعبي، الشاري للنشر التوزيع، د م، ط1، 1991
7. اينغدال، ف ويليام: مائة عام من الحرب – السياسة النفطية الأمريكية – الانكليزية والنظام العالمي الجديد، ترجمة محمود فلاحة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1996
8. باتشيكوف، سيرغي– كوماريان، ايفان: الأطماع في نفط المكسيك، قضايا العالم المعاصر: التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية – أمريكا اللاتينية، أكاديمية العلوم السوفييتية، موسكو، 1985

9. بالمر، مايكل أ: حراس الخليج " تاريخ التوسع الأمريكي في الخليج العربي (1833_ 1992)"، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط 1، 1995
10. بريماكوف، الكسندر: نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة بسام خليل، ط1، بيروت 1984
11. بني صدر، ابو الحسن: النفط والسيطرة، ترجمة فاضل رسول، دار الكلمة للنشر، بيروت، ط1، 1980
12. بوريس، ر: السياسة الأمريكيّة والشرق الأوسط في السّبعينات، ترجمة شوكت يوسف، دار دمشق للطباعة والنشر، د ت
13. بيرغن، دانيال: الجائزة – تاريخ الصراع على الذهب الأسود، ترجمة دار الرشيد، الناشر دار الرشيد، دمشق، ط1، 1993
14. بيريبي، جاك جان: الخليج العربي، ترجمة نجدت هاجر، سعيد التز، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 1959
15. تانزر، مايكل: التسابق على الموارد " الصراعات المستمرّة على المعادن والمحروقات "، ترجمة حسني زينة، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط1، 1980
16. تانزر، ميشيل: الاقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة، ترجمة جمال عون، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 1974
17. ترزيان، بيار: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فيكتور سحاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1982
18. تشو مسكي، نعوم: النظام الدولي الجديد – القديم مع ملحق بمستجدات المأزق الفلسطيني حتى أوسلو 2، ترجمة صفوان عكاش، فصلت للدراسات والترجمة والنشر، حلب، ط 1، 2000
19. جاكار، رولان: الأوراق السرية لحرب الخليج، ترجمة محمد مخلوف، شركة الأرض للنشر، د م، ط1، 1991
20. جريسون، بنسون لي: العلاقات السعوديّة الأمريكيّة " في البدء كان النّفط"، ترجمة سعد هجرس، د ن، د م، د ت
21. جماعة من الباحثين السوفييت: الدولارات النفطية والتطور الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرقين الأدنى والأوسط، ترجمة هشام الدجاني، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1987
22. حوراني، ألبرت – وآخرون: الشرق الأوسط الحديث من الحرب العالمية الثانية 1939 – 1993، ج 4، ترجمة أسعد صقر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1997
23. داجت، ستيفن – باجليانو، جاري جي: حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عدد 4، الإمارات، د ت

24. دانكوس، هيلين كارير: السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط 1955– 1975، ترجمة عبد الله اسكندر، دار الكلمة للنشر، لبنان، ط1، 1981
25. دوران، دانيال: الاحتكارات البترولية وسياساتها الدولية، ترجمة وليم خوري، دار المعرفة للنشر، د م، د ت
26. دولوناي، جاك – شارلييه، جان ميتشل: الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة محمد سميح السيد، د ن، د م، ط1، 1987
27. راتشكوف، بوريس: النفط والسياسة الدولية، ترجمة خضر زكريا، دار الفارابي، بيروت، 1974
28. رتليدج، أيان: العطش إلى النّفط" ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النّفطي؟" ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006
29. ريشاور، أدوين أولدفاذر: تاريخ اليابان من الجذور حتى هيروشيما، ترجمة يوسف ثابت الشام، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط1، 2000
30. زايفروت، توماس – فيرنر، كلاوس: السجل الأسود للنفط، ترجمة ابراهيم هشهش، المكتبة الشرقية، بيروت، ط1، 2007
31. سالنجر، بيير – لوران، اريك: حرب الخليج – الملف السري، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1993
32. سامبسون، أنتوني: الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، مراجعة اسعد رزوق، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1976
33. ستورك، جو: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1974
34. _____: القواعد الأمريكيّة في الشرق الأوسط، ترجمة مجدي نصيف، دار الهمداني، عدن، 1984
35. سيمور، ايان: الأوبك أداة التغيير، ترجمة عبد الوهاب الأمين، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، الكويت، 1983
36. شوف، فاخرو: السياسة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، دار التقدم، موسكو، د ت
37. شيللي، توبي: النفط " السياسة، والفقر، والكوكب"، ترجمة دينا الملاح، الناشر العبيكان، السعودية، ط1، 2010
38. فاسيلييف، أليكسي: تاريخ العربية السعودية، النسخة العربية، شركة المطبوعات، بيروت، ط1، 1995
39. فريمو، جاك: فرنسا والإسلام من نابليون إلى ميتران، ترجمة هاشم صالح، شركة الأرض للنشر، د م، ط1، 1991

40. فونتين، بيير: السباق الجديد نحو البترول، ترجمة فوزي عبد الحميد – أبو بكر محمد بكر، مراجعة جلال صادق، الدار القومية، القاهرة، د ت
41. كارتسيف، فلاديمير – خازانوفسكي، بيونر: ألاف السنين من الطاقة، ترجمة محمد غياث الزيات، عالم المعرفة، العدد 187، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 1978
42. كامبل، كولن – وآخرون: نهاية عصر البترول، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة، عدد 307، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، الكويت، 2004
43. كرامار، ماريان: سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة في العدوان والتوسع في الشرق الأوسط، وكالة الصحافة أوربيس، براغ، 1986
44. كلير، مايكل: دم و نفط " أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النّفط " ترجمة هيثم غانم، دار الشرق للطباعة والنشر، د م، ط1، 2007
45. لوران، اريك: عاصفة الصحراء، ترجمة منيرة أسمر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1991
46. لورنس، هنري: اللعبة الكبرى – الشرق العربي والصراعات الدولية، ترجمة محمد خلوف، دار قرطبة للنشر والأبحاث والتوثيق، قبرص، ط1، 1992
47. لوسيف، سرغي – تيسوفسكي، يوري: الشرق الأدنى البترول والسياسة، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1984
48. لونزوسكي، جورج: البترول والدولة في الشرق الأوسط، ترجمة نجدت هاجر – إبراهيم عبد الستار، المكتب التجاري للطباعة، لبنان، د ت
49. ليسي، روبرت: نشأت المملكة العربية السعودية، ترجمة دهام العطاونة، د م، د ت
50. ماشين، ف ف _ فليف، ياكو: الخليج العربي في خطط الغرب، ترجمة رضوان قضماني– حسان ميخائيل إسحاق، مطابع ألف باء، دمشق، ط1، 1988
51. مانفولد، بيتر: تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط2، 1994
52. موجري، ليوناردو: عصر النّفط _الأسطورة والتاريخ والمستقبل لأكثر مصادر الطاقة جدلاً في العالم، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي، تقديم حسام الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، قطر، ط1، 2008
53. ميكال، بيار: تاريخ العالم المعاصر 1945 – 1991، ترجمة يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993
54. هاينبرغ، ريتشارد: انتهت الحفلة – سراب النفط – النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة أنطوان عبد الله، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2005

55. هوروتيز، ج . س: الصراع السوفييتي الأمريكي في الشر الأوسط، مخطط السياسة الأمريكيّة في المنطقة خلال السبعينات، دار النفائس، بيروت، ط1، 1971
56. هوليداي، فريد: النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، ترجمة زاهر ماجد، دار ابن خلدون، بيروت، 1975
57. ولبر، دونالد: إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد النعيم محمد حسنين، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط2، د ت
58. وورهاوس، ك . م: السياسة الخارجيّة البريطانيّة بعد الحرب العالميّة الثانيّة، ترجمة حسين العقباني، مراجعة محمد سامي عاشور، الدار القوميّة للطباعة، والنشر، 1965
59. ياناجيدا، كونيو: لقد جاء الثعلب هذه المرّة حقاً – اليابان و أزمة النّفط 1973، ترجمة ناتسومة، مؤسسة نوفل، بيروت، ط1، 1999
60. يفسكي، بونيدار: سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، 1975
61. يوتشكاريف، يوري: حلف السنتو والتروستات البترولية، منشورات وكالة نوفستي الروسية، موسكو، 1984

ثالثاُ–المصادر والمراجع الأجنبية:

أ– الوثائق:

1– رسالة من القسم الخارجي في السفارة الايرانية في طهران في 7 تشرين الثاني 1953 حول طريقة التعاطي مع الأزمة الايرانية في الاعلام الأمريكي. Foreign Service Dispatch From Amembassy Tehran To The Department Of State Washington _ 511.8821/11_755 > November – 7 – 1953

متوفرّة على الموقع الالكتروني

––http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB78/propaganda%20114.pdf

2– مذكرة حوار في وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في 10 تشرين الأوّل 1973 بين معاون وزير الخارجيّة ومجموعة من رؤساء الادارة لشركات النّفط، وموضوع الحوار حول نزاع الشرق الأوّسط ومصالح الولايات المتّحدة النّفطيّة. _ Department of state memorandum of conversation, October 10 , 1973 , Authority 969031– Date 1/15/99.

متوفرّة على الموقع الالكتروني

--http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-26.pdf

3- تقرير عن الوضع في الشرق الأوسط مرسل من السفارة الأمريكيّة في السعوديّة إلى وزارة الخارجيّة بتاريخ 15 تشرين الأوّل 1973. Situation Report in The Middle East as of 12 edt, 15, October, 1973, Authority Eo 12958- By RRO Nara Date

متوفرّة على الموقع الالكتروني

-http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-30.pdf

4- محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 16 تشري الأول 1973. C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Tuesday 16 October 1973 - CAB/128/53/8-The National Archives

متوفرّة على الموقع الالكتروني

--http://filestore.nationalarchives.gov.uk/pdfs/small/cab-128-53-cm-73-47-8.pdf

5- مذكرة محادثة في البيت الأبيض بين الرئيس الأمريكي نيكسون ومجموعة من وزراء الخارجيّة العربيّة، في 17 تشرين الأول، حول الصراع العربي الاسرائيلي. Memorandum Of Conversation- The White House- 17, October, 1973, Authority Eo 12958- By AB Nara Date 8/26/03

متوفرّة على الموقع الالكتروني

--http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-34b.pdf

6- مذكرة محادثة في البيت الأبيض بين الرئيس الأمريكي نيكسون ومساعده لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر، ومدير المخابرات وغيرهم ، في 17 تشرين الأوّل 1973، لمناقشة موضوع النّفط والصراع العربي الصهيوني. Memorandum Of Conversation- The White House_ Authority Eo 12958- By BT Nara Date 8/20/03

متوفرّة على الموقع الالكتروني

-http://www.gwu.edu/~nsarchiv/NSAEBB/NSAEBB98/octwar-36b.pdf

7- محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 18 تشري الأول 1973. C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Thursday 18 October 1973- CAB/128/53/9, NATIONAL ARCHIVES . LONDON

متوفرة على الموقع الالكتروني

-http://filestore.nationalarchives.gov.uk/pdfs/small/cab-128-53-cm-73-48-9.pdf

8- محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 22 تشري الثاني 1973. C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Thursday 22 November 1973- CAB/128/53/18 , NATIONAL ARCHIVES . LONDON

متوفرة على الموقع الالكتروني

-http://filestore.nationalarchives.gov.uk/pdfs/small/cab-128-53-cm-73-57-18.pdf

9- محضر اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني المنعقد في 29 تشري الثاني 1973. C0nclusions Of a Meeting Of The Cabinet Half at 10 Downing Street On Thursday 29 November 1973- CAB/128/53/19, NATIONAL ARCHIVES . LONDON

متوفرة على الموقع الالكتروني

_http://filestore.nationalarchives.gov.uk/pdfs/small/cab-128-53-cm-73-58-19.pdf

10- مذكرة مجلس الأمن القومي رقم 238 تاريخ 13 شباط 1976 حول سياسة الولايات المتّحدة تجاه الخليج العربي. _ National Security Council, Study Memorandum 238, 13 February , 1976. Subject: U.S. Policy Toward The Persian Gulf

متوفرّة على الموقع الالكتروني

- http://www.fordlibrarymuseum.gov/library/document/0310/nssm238.pdf

11- مذكرة توجيه من الامن القومي رقم 26 تاريخ 2 تشرين الأوّل 1989 حول السياسة الامريكية في الخليج العربي. _ National Security Directive, Memorandum 26, October 2, 1989 , Subject: U.S. Policy Toward The Persian Gulf

متوفرّة على الموقع الالكتروني

- http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd26.pdf

12- مذكرة توجيه من الأمن القومي رقم 45 تاريخ 20 أب 1990، حول السياسة الأمريكيّة رداً على الغزو العراقي للكويت. _ National Security Directive 45, Memorandum, 20, August, 1990 , Subject: U.S. Policy In To The Iraqi invasion of Kuwait

متوفرّة على الموقع الالكتروني

- http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd45.pdf

13- مذكرة توجيه من الأمن القومي رقم 54 تاريخ 15 كانون الثاني 1991، حول الرد على العدوان العراقي على الخليج. National Security Directive 54, Memorandum, 15, January, 1991 , Subject: Responding To Iraqi Aggression in The Gulf

متوفرّة على الموقع الالكتروني

- http://www.fas.org/irp/offdocs/nsd/nsd54.pdf

ب-الدّوريات:

1. Abo –Kazleh, Mohammad: Transformations in Japanese Foreign Policy Toward The Middle East: From Low to More Active Political Engagement, Uluslararası Hukuk ve Politika, ,(International Law and Politics), Ankara, Volume 5, No 17, 2009 - (165-193)
2. Miyagi, Yukiko: Japan's Middle East Security Policy- Rethinking Roles and Norms", Ortadoğu Etütleri,(Middle Eastern Studies), Turkey, Volume 3, No 1, July 2011- (9-32)
3. Onley, James: Britain's Informal Empire in the Gulf, 1820 — 1971, Journal of Social Affairs, UAE and the American University of Sharjah, Volume 22, Number 87, 2005 – (29-45)
4. Ozcelik, Sezai: The Japanese Foreign Policy of the Middle East Between 1904-1998: Resource, Trade and Aid Diplomacy, Humanity & Social

Sciences Journal, Cankiri Karatekin University, Turkey, volume 3 No 2, 2008 -(129-142)

5. Yazdan, Mahmoud: Persian Gulf Oil: US Challenges and Policies , The Iranian Journal of International Affairs, Education Ministry, IRAN, Vol. XX, No.1, Winter 2007-08- (111-157)

ب- الكتب:

1. Aarts, Paul: The Arab Oil Weapon, A one Shot Edition, The Emirates Center For Strategic Studies And Research, Abu Dhabi, 1999
2. Agmon, Marcy: Post-Cold War U.S.,I Security Strategies for the Persian Gulf, Published by RAND, United States 1993
3. Amuzegar, Jahangir: Oil Exporters, Economic Development in an Interdependent World, International Monetary Fund Washington, d . c april, 1983
4. Aroian, Loisa- Mitchell, Richard P: The Modern Middle East and North Africa, Macmillan Publishing co, New York 1984
5. Bower Tom: The Squeeze – Oil, Money And Greed in The Twenty – First Century, Harper press, London, 2009
6. BP Statistical Review OF World Energy June 2010
7. CHomisky, Noam – Achcar, Gilbert: perilous power – The Middle East & u.s, foreign policy, penguin books, London, 2007
8. EL-bouri, Wahbi _ Khadduri, Walid: Oil In Arab And International Relation, Organization Of Arab Petroleum Exporting Counters, Kuwait 1980
9. Lenczowski, George: The Political Awakening in The Middle East, New Jersey, 1970
10. Odell, Peter R: Oil And World Power, Back Ground To The Oil Crisis, Penguin Books, 1975
11. Pierri, Bruno: Anglo-American Energy Talks and the Oil Revolution,1968-1972, Rime Giugno, 2011

12. potter, Lawrence – Peterson, J.E: the Persian gulf in history, distributor of berg publishers, i, b, Tauris, Manchester University press, and zed books, 2009
13. R, JAMES – Jr, Ralph: U.S. Middle East Oil, The Petroleum Reserves Corporation, Army War College, Carlisle Barracks, Pennsylvania, 1972
14. Sayegh, Kamal: Oil and Arab Regional Development, Frederick a. Praeger, Publishers, New York, 1968
15. Skinner, wickham: Manufacturing policy in the oil industry: a casebook of major production problems, Publisher Irwin-Dorsey, 1970
16. Spanier, John: American Foreign Policy Since World War II, Six The Edition, Praeger Publishers, New York, Washington, 1974
17. Talbot, Frederick a: The Oil Conquest Of The World, William Heinemann, London, 1980
18. Twinam, joseph wright: The United States And The Gulf Half a Century And Beyond, Published by The Emirates Center Strategic Studies And Research, Number 11, 1994
19. V. L. Israélian: Soviet foreign policy: a brief review, 1955-65, Moscow, translated from the Russian by Vic Schneierson, Progress Publishers, 1967
20. Yalla, William: The Near East, A modern History, 2ED, Arbor Mich University Of Michigan Press, 1968